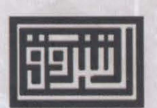
نائلة الوعري

دور القنصليات الاجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين

1840 -1914

THE ROLE OF FOREIGN CONSULATES IN JEWISH IMMIGRATION AND SETTLEMENT IN PALESTINE

1840 -1914



دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840 - 1914 م

The Role of Foreign Consulates in Jewish Immigration and Settlement in Palestine 1840 - 1914

نائله الوعري



2007

• دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840 - 1914م.

The Role of Foreign Consulates in Jewish Immigration and Settlemen in Palestine 1840 - 1914

• نائله الوعري.

• الطبعة العربية الأولى:الإصدار الأول 2007.

• لوحة الغلاف بريشة الفنانه هائله الوعري.



دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس : 4610065

ص.ب : 926463 الرمز البريدي : 11118 عمان - الاردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله: شارع مستشفى رام الله - مقابل دائرة الطابو

هاتف: 2975632 - 2991614 - 2975633 فاكس: 02/2965319

■ الاخراج الداخلي وتصميم الغلاف وفرز الألوان و الأفلام :

دائرة الإنتاج / دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190/1 فاكس 4610065 / ص .ب . 926463 عمان (11110) الأردن

Email : shorokjo@nol.com.jo

الإهداء

إلى وطني الحبيب فلسطين قلب العروبة النابض

إلى القدس مدينتي الحبيبة

وإلى . . . . كل الذين أحبوا لي الخير . . . . أهلي وأحبائي وأصدقائي

نائلة الوعري

تقديم

ما من أمة تكالبت عليها القوى الأوروبيّة العظمى والصغرى كما وقع في فلسطين؛ الأرض المقدّسة، بلد الأنبياء وورثة الحضارة الإنسانية. لجأت تلك القوى الأوروبيّة لكافّة الوسائل والإمكانيات، سواء على الأصعدة العسكرية أو التبشيرية أو الثقافية أو الاقتصادية، ثمّ كان خلخلة التركيبة الديموغرافية "السكانية"، وذهبت تلك القوى إلى حتمية طرد عرب فلسطين من مسلمين ونصارى واستجلاب يهود أوروبا من روسيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وهنغاريا وبلجيكا ورومانيا وحتى الأمريكيتين، كل دولة أو مدينة من هؤلاء وأولئك، كانت تسعى لفتح نوافذها ورمي اليهود إلى خارج بيوتها في فلسطين.

في مقولة صريحة للسلطان عبد الحميد الثاني أذاع: لماذا يحتج هؤلاء اليهود علينا لعدم السماح لهم في التوطّن في فلسطين (الأرض المقدّسة). الأوجب أن يحتجّوا على الدول الأوروبية المتمدنة، التي طردتهم من أوطانهم التي ولدوا وعاشوا فيها".

كان السلطان عبد الحميد الثاني يدرك أنّ النهاية ستكون "طرد عرب فلسطين وإقامة حكومة يهودية في فلسطين".

الباحثة نائلة الوعري، حاولت في كتابها هذا أن تدرس وبكل جدّية واحدة من تلك الوسائل والإمكانيات التي استخدمتها القوى الأوروبية ذات الأطماع الضاربة في أعماق التاريخ في فلسطين خاصّة والوطن العربي وحتى الإسلامي، وهي: "دور القناصل في الاستيطان والهجرة"، وهو موضوع جديد في بابه لامسه بعض

الباحثين في كتاباتهم أو رسائلهم وهم كثر، وميّزة الباحثة أنها أفردته ببحث ومناقشة متفرّدة، كان لها الفضل في ذلك.

وكم أعجبني من الباحثة الاتكاء على كل ما وصلت إليه يداها من أدبيات البحث؛ فقد نجحت في الاتصال ببعض من جزاهم اللّه خيراً من أهلنا في المحتل من أرضنا، سواء سنة ١٩٤٨ أو ١٩٦٧م، وساعدوها أيما مساعدة في الحصول على الوثائق، ولم أبخل عليها بما لديّ من وثائق بريطانية أو ألمانية أو غيرها المتصلة مباشرة ببحثها.

لقد نجحت الباحثة بحيادية ونزاهة في تناول دور القناصل وبكل موضوعية، فهي لم تبالغ وكبحت جماح عواطفها وأبانت عن دور كل قنصل من هؤلاء الذين خالفوا القوانين والأعراف الدولية المنظمة للبعثات الدبلوماسية، ومارسوا أدواراً عدائية بحق الشعب الفلسطيني.

هل يمكن لعاقل أن يتصوّر وفي هدأة الليل وقبيل انبلاج الفجر أن يتسلل قنصل إنجليزي بقاربه إلى باخرة تحمل يهوداً يرغبون في الولوج والاستيطان في فلسطين.

ذاك القنصل يحمل مئات من جوازات السفر وتذاكر المرور على ظهر الباخرة، سواء قبالة شواطىء حيفا أو يافا أو عكا، ويغيّر الأسماء والديانة، ويسلّم كلّ يهودي جوازاً أو تذكرة باسم آخر وديانة أخرى ووظيفة مختلفة، ويدخله إلى فلسطين، ثم يشمله بالعناية والرعاية والحماية في المستوطنات التي كانت أنشأت أو قيد الإنشاء.

هل يتصوّر إنسان في هذه المعمورة أنّ أحد القناصل بتروشيلي، هجر القنصلية والدبلوماسية ليصبح تاجر أراضٍ لصالح اليهود والمستوطنات اليهودية، والأمثلة كثيرة وكثيرة. وقد قدّمت الباحثة عشرات النماذج من هذا وذاك، احتيال وغش وتلاعب واستنفار للقوّة، ورمي للفلاحين وملاّك الأرض إلى عالم مجهول.

الباحثة الجادّة نائلة جعلت كتابها في خمسة فصول وملاحق، درست خلاله الأطماع الأوروبية والأميركية في فلسطين، تنافساً واتفاقاً أو تحالفاً. وتناولت نشأة القنصليات وأماكنها وردّة فعل أهالي فلسطين عند تعيين أول قنصل فرنسي جان لامبرور سنة ١٩٢١م. وفصّلت في دور القنصليات في استلاب الأرض وتسهيل وتهريب المهاجرين من اليهود. وكان لها التفاتة إلى موقف الدولة العثمانية من كل ذلك، وخاصة أكرم بك، يرحمه اللّه، ولكن أنّى لجهود الدولة العثمانية أن تثمر، وكيف لها أن توقف هول المنتظر، فقد شاخت الدولة وسرى الفساد في كل أجهزتها، وأحكمت القوى الأوروبية الطوق، الذي خنقت به السلطان عبد الحميد الثاني، وحوّلته إلى منفي في بيت منعزل في سلانيك وتحت رحمة حراسة حتى من اليهود والأعداء.

هذا الكتاب، وثيقة تاريخية مهمة، يضاف إلى عشرات الوثائق والمصادر والمراجع التي أفادت منها الباحثة. وسوف يكون له مكانة في الدراسات المتعلقة بفلسطين في عصرها الحديث والمعاصر.

أتمنى لهذا الكتاب الذيوع والانتشار، وللباحثة المزيد من الجهد لمعاودة البحث في أبحاث جادّة، تكون رافدة لمثيلاتها بالدعم والمساندة من خلال الوثائق، فلا تاريخ بدون وثائق، حتى يسطع نور اللّه وتعود الحقوق إلى أهلها، رغم التكالب والتآمر والاستقواء.

وفقّنا اللّه لخدمة قضايا أمتنا.... ولفلسطين العروبة والحريّة.

أ.د. محمد عيسى صالحية
أستاذ التاريخ في جامعة اليرموك

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

حين دفعت إليّ الأخت الباحثة الأخت نائلة الوعري (ابنة القدس) وسفيرتها الطوّافة في أرجاء هذه المعمورة، قلت: وما يمكن أن تقوله عن (دور القنصليات الأجنبية في الاستيطان الصهيوني في فلسطين)؟ فإنّ هذا من الأسرار التي تحتفظ بها الدول ولا تبديها، وبخاصة في الشأن الفلسطيني ؛ إذْ إنّ قضية فلسطين هي القضية الدولية الأكثر سخونة في العالم بين القضايا التي عرضت على مجلس الأمن والأمم المتحدة عشرات المرّات خلال القرن الماضي، وصدرت فيها عشرات القرارات التي لم تنفذ منها دولة الاحتلال أي قرار، وتسببت في قيام عشرات المعارك قبل إعلان الصهاينة قيام دولة لهم على أنقاض شعبنا الفلسطيني المشرّد، وقيام عدّة حروب شنّتها الدولة العبرية على الدول العربية المجاورة، محتلّة مزيداً من الأراضي العربية، طاردة مزيداً من المواطنين العرب.

إنّ الاحتلال لا يفهم إلاّ لغة القوّة؛ لأنّه قام عليها، وبها، والدولة العبريّة مشروع عسكري استعماري عنصري، شأنه شأن جنوب إفريقيا، وهدفه نهبوي، يقوم على استلاب خيرات البلاد، وحماية المصالح الاستعمارية في المنطقة العربية، وبخاصة آبار النفط، التي تعدُّ عصب الحركة العالمية في البرّ والبحر والجو... وكما قال رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل خلال الحرب العالمية الثانية "إنّ الذي يمتلك البترول سيمتلك أسباب القوّة والتحكّم في العالم". ومعروف أنّ المنطقة العربية تمتلك ٧٠% من الاحتياطي النفطي العالمي.

إنّ أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها استطاعت أن تبرهن وتثبّت (بالوثائق والصور) الأساسية أنّ احتلال فلسطين، لم يكن بسبب وعدبلفور؛ إذْ إنّ هذا الوعد أو (التصريح) كان نتيجةً لا سبباً، فقد سبقته عمليات استجلاب لليهود من أقطار أوروبا كافة، وبمساعدة خفّية من القنصليات الغربية أحياناً، ومكشوفة علنية أحياناً أخرى، فقد تعاونت كل هذه القنصليات مع الحركة الصهيونية منذ القرن التاسع عشر، وقبل ذلك، لكن الباحثة هنا ركّزت بحثها على الفترة الواقعة بين الأعوام ١٨٤٠ حتى ١٩١٤م، أي قبل صدور وعد بلفور؛ ذلك لأنّ العام ١٩١٤م كان زمناً مفصلياً بالنسبة لهذا البحث؛ إذ إنّ الحرب العالمية الأولى قد أُعلنت في هذا العام. وكانت الدولة العثمانية طرفاً رئيساً في هذه الحرب، وكانت فلسطين ضمن أراضيها، وعندما انتهت الحرب، وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ليصبح موضوع استجلاب اليهود إلى فلسطين أمراً علنياً مكشوفاً، وهدفاً تسعى حكومة الانتداب البريطاني إلى تنفيذه من خلال مندوبها البريطاني الصهيوني على فلسطين، الذي استباح الأرض، وبخاصة الأميرية والتابعة للدولة إلى أراضٍ تابعة للوكالة اليهوديّة ونظائرها.

إنّ هذه الدراسة تشكّل إضافة نوعية جديدة إلى المكتبة العربية، وللمهتمين بالقضية الفلسطينية، فلا يمكن إحالة هذه القضية إلى تصريح وزير الخارجية البريطاني بلفور، فالتاريخ الصراعي عليها واستهدافها كان قبل ذلك بعقود، كما أثبتت هذه الدراسة؛ التي أعدّها من الدّراسات التاريخية المهمّة التي تؤصّل وتجذّر وتؤسّس لدراسات وبحوث معمّقة حول الاستهداف الاستعماري لبلادنا، وبخاصّة فلسطين؛ قلب الوطن العربي؛ جغرافياً وروحياً؛ فالذي يسيطر على فلسطين يتحكم في حركة

المواصلات في الشرق العربي وعلى منابع البترول وقناة السويس، الشريان الحيوي المائي لأوروبا باتجاه القارتين القديمتين آسيا وإفريقيا.

لقد أثبتت الباحثة في هذه الدراسة عمق العلاقة القائمة بين الحركة الصهيونية والحركات الاستعمارية الغربية، وبأنّ هذه الحركة جزء عضوي من النسيج الاستعماري الإحلالي في أعلى مراحله، وأنّ هذه العلاقة ليست جديدة، بل هي قديمة ومستمرة، أعلن عنها نابليون عندما جاء إلى مصر وفلسطين غازياً عام ١٧٩٧م، وصرّح بأنه مستعدّ لمنح الحركة الصهيونية بيتاً في فلسطين؛ إن قام اليهود بمساعدته في حربه تلك، فقد كانت الحكومات الأوروبية جميعها تصدِّر يهودها إلى فلسطين، مانحة إيّاهم جوازات سفر وحماية وأمناً خلال سفرهم وترحالهم وحلّهم، كما قامت هذه الحكومات الغربية من خلال قنصلياتها وسماسرتها بشراء أراضٍ فلسطينية، جرى تحويلها إلى اليهود حال خروج الدولة العثمانية من فلسطين، وبهذا قامت هذه القنصليات بدور السمسار للحركة الصهيونية التي تمكّنت من إقامة العديد من البؤر الاستيطانية في ظلّ الحماية الأوروبية المكشوفة، مما يعني أنّ هذه الدول قد قامت عملياً بدور العرّاب لخدمة الأهداف الصهيونية، التي تطابقت مع أهداف الدول الاستعمارية ووسائلها، كون الصهيونية حركة عنصرية استعمارية نهبوية احتلاليّة، شأنها شأن الحركات الشبيهة التي نشأت في أوروبا مثل الفاشيّة والنازيّة، وهذا ما أقرّته الأمم المتحدة علناً، في قراراتها، التي تراجعت عنها بعد ذلك بسنوات، تحت ضغط هائل من الولايات المتحدة وريثة الاستعمار الغربي القديم.

إنّ هذه الدراسة تستحق القراءة المتأنّية، ويجب أن تصل إلى كلّ مكتبات الجامعات ومراكز الأبحاث والمدارس والمكتبات العامّة والخاصّة، حتى نعرف الخفي

من تاريخنا، فإنّ حلّ القضية الفلسطينية يجب أن ينبني على المعرفة؛ فالمعرفة أساس الحلول، وبدونها نظل ندور في حلقة مفرغة لا نعرف لها نهاية.

كما أوصي بترجمة هذه الدراسة إلى اللغات الأجنبية الحيّة وإرسال نسخ منها إلى كلّ الساسة العرب والأجانب؛ حتى يعرف كل إنسان دوره وواجبه، فإنها تذكرة، والتذكرة تنفع المؤمنين، وتجعل غيرهم يضعون أيديهم على قلوبهم؛ لأنّ استلاب حقوق الناس لا يمكن أن يستمر إلى الأبد، وإنّ جرس الحقيقة قد بدأ يدقّ دقّات الاستيقاظ.

أ.د. عبد الرحمن عباد

الأمين العام لهيئة العلماء والدعاة في فلسطين - بيت المقدس

عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد المؤرخين العرب

القدس الشريف رمضان ١٤٢٧هـ

تشرين الثاني ٢٠٠٦م

مُقَدّمة الكتاب

إنّ الكتابة العلمية التاريخية لموضوع هذا البحث "دور القنصليات الأجنبية في الاستيطان في فلسطين" في الفترة الزمنية التي تمتد من ١٨٤٠-١٩١٤م، والذي احتاج الكثير من الجهد والوقت والمتابعة وشغل مساحة كبيرة على خارطة الزمان والمكان قد أتاح لي، وسوف يتيح فيما بعد للمهتمين والمتخصصين في هذا المجال الاطلاع على حقائق ووثائق ومعلومات لم أكن أتصور في يوم من الأيام أن أتوقّف عندها بهذه الدرجة، فقد احتملت فكرة الدراسة إشكالية حصولها في الفترة الزمنية ١٨٤٠-١٩١٤م، والتي تمّ البحث على مدى الفصول الخمسة المقترح لمواضيعها، والمرتبطة حول هذا الموضوع عن الأطماع الاستعمارية في بلاد الشام وخاصة فلسطين، والأسباب والعوامل والدوافع التي كانت سبباً رئيساً في ضياع وطن ومصادرة أحلام شعبه، بمساعدة مسئولين وظّفتهم دولهم وأعطتهم صلاحيات ليكونوا الأداة المساعدة التي سهّلت اغتصاب أرض وتشريد شعب أعزل وإحلال شعب آخر مشتت في أنحاء العالم، وتجميعهم فوق أرض فلسطين الوطن الأصلي والتاريخي للفلسطينيين.

إنّ الاستيطان اليهودي في فلسطين كان الحلقة المركزية الثانية بعد الهجرة في سلسلة التصنيف العملي للفكر الصهيوني على أرض فلسطين كمرحلة لإقامة "إسرائيل الكبرى"، وأنّ مسألة الاستيطان في فلسطين ارتبطت منذ القرن التاسع عشر بالحركة الصهيونية، وأنّ هذه الحركة بذلت جهوداً كبيرة في تحقيق حلمها وكانت

بمثابة الروح للحركة، وكانت النتيجة الحتمية للفكر الصهيوني الذي اعتمد مبدأ الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وطرد سكانها بوسائل شتى وبطرق مختلفة وبادعاءات باطلة ومزعومة ومزورة بهدف الترويج للمقولة المشهورة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض).

وبحسب هذا الطرح الأيديولوجي الصهيوني، انطلقت فكرة الاستيطان وأخذت تنمو وتتكشف معالمها وتشتد الحملة الصهيونية المدعومة بالرغبة الاستعمارية الأوروبية تجاه مشروع الهجرة والاستيطان اليهودي إلى فلسطين، وبخاصة بعد ظهور الحركة الصهيونية كحركة سياسية عملية في منتصف القرن التاسع عشر.

أهمية البحث:

لقد حاولت جاهدة في هذا البحث رصد الأطماع الأوروبية والاستراتيجيات الصهيونية من جهة، وألاعيب القناصل الأوروبيين في التأسيس للوجود والاستيطان اليهودي في فلسطين وتسهيل مهمة الحركة الصهيونية في وضع استراتيجياتها وسياساتها وخططها موضع التنفيذ: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتوظيف الدين لخدمة أهدافهم من جهة أخرى.

إنّ الأطماع الاستعمارية الأوروبية في الولايات الشامية وفلسطين في نهاية القرن التاسع عشر كانت لها أثاراً بعيدة المدى على الخارطة السياسية لأوروبا والوطن العربي، وقد كانت كل من فرنسا وبريطانيا تتصدران تلك الأطماع باعتبارهما الدولتين الأقوى في العالم الأوروبي، ثمّ جاءت الأطماع الروسية والألمانية لتشارك في

نيل جزء من الكعكة التي كانت الدول الأوروبية ستتقاسمها. ويجمع المؤرخون على اختلاف فهمهم واتجاهاتهم على أنّ الامتيازات الأجنبية التي حصلت عليها تلك الدول وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى من الدولة العثمانية إبّان عظمتها وقوّتها، وتنامي وتعاظم تلك الامتيازات خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ومما سببته من تقاطعات وتداخلات بين الدول الأوروبية أدّت إلى زيادة حدّة التنافس والصراع الاستعماري الأوروبي لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية التي أخذت قوّتها تتراجع وتضمحل بتأثير الضربات العسكرية التي أخذت تحل بها في أوروبا والهزائم التي منيت بها واضطرارها إلى توقيع اتفاقيات ومعاهدات مذلّة مع بعض هذه الدول.

وإزاء هذه الأطماع الأجنبية والمصالح الأوربية والتي التقت مع الحركة الصهيونية لتنفيذ المخطط الصهيوني بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين وعلى خلفية دينية متطرفة.

فكان لكل من الدول الاستعمارية دور ومخطط لتنفيذه من خلال نشاط قنصلياتها وعمل قناصلها في الولايات الشامية، الذي أخذ ينتشر ويتعاظم بعيد بدء الدول الأوروبية بتعيين قناصلها في القدس ابتدأ من العام ١٨٣٩م وكانت بريطانيا قد أرسلت السيد وليم يونغ (Young) (١٨٣٩- ١٨٤٥م) نائب قنصل في مدينة القدس، والذي سرعان ما أصبح القنصل العام ولعب دوراً مهماً وخطيراً في مساعدة اليهود وحمايتهم وتسهيل دخولهم إلى فلسطين بجوازات بريطانية، باعتبارهم رعايا بريطانيين .

وهكذا نجح قناصل الدول الأوروبية في إقامة مدّ سرطاني نافذ في مختلف المدن الفلسطينية ما بين ١٨٤٠- ١٩١٤م، وتدخلوا في الحياة اليومية والمعيشية

للشعب الفلسطيني. ومن أبرز تلك الأنشطة وأهم المداخلات الأجنبية تزامنت بل وتلاحقت مع الإرساليات الأجنبية والأنشطة التي رافقتها، فقد حفلت سجلات المحاكم الشرعية في كل من: القدس، يافا، عكا، نابلس بقضايا ودعاوى قدّمها الأهالي ضدّ ممارسات القناصل أو نوابهم، وبخاصة تلك التي استهدفت الحياة الاجتماعية لعامّة الناس في فلسطين .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد أصدرت القوانين والتشريعات اللازمة للحيلولة دون تدفّق اليهود والأجانب إلى فلسطين، فإنها أعطت في مقابل ذلك إجراءات إدارية لليهود الأصليين من سكان فلسطين مكّنتهم من تصريف شؤونهم دينياً واجتماعياً ومعيشياً ومنحتهم الجنسية العثمانية.

أمّا اليهود الأوروبيون فقد استفادوا من حقّ الحماية والرعاية الدولية لهم واستطاعوا عبر الجنسيات التي منحت لهم عن طريق البعثات القنصلية الأوروبية في القدس، من الوصول إلى فلسطين والاستقرار فيها وتنظيم أحوالهم المعيشية وإقامة المزارع والمستوطنات الزراعية، والتمهيد بقوّة لإقامة وإرساء الأسس التي سهّلت بناء الدولة وإقامة الوطن القومي.

تحليل لمصادر البحث:

أما فيما يختص بالمصادر ووثائق الدراسة، فإنها غنية ومتنوعة؛ استطعت بوساطتها العثور على معلومات تاريخية جديدة غير منشورة، ممّا أعطى البحث بعداً علمياً وأكاديمياً. ويمكن أن نستعرض ونحلل بعض هذه المصادر والمجموعات الوثائقية على النحو الآتي:

أولاً: مرحلة البحث والرصد والمتابعة

تناول موضوع البحث "دور القنصليات الأجنبية في الاستيطان اليهودي في فلسطين من العام ١٨٤٠-١٩١٤م" إشكالية البحث أولاً عمّا كتب عن هذا الموضوع أو حوله، وأي دراسة مشابهة أو قريبة من موضوع هذه الدراسة، حتى يمكن الرجوع إليه كمرجع يفيد البحث، ولكن وبعد الرصد والبحث والمتابعة ومراجعة ما كتب عن دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان وجدت أنه قليلٌ جداً.

فبعد أن أجريت مسحاً شاملاً للمصادر والمراجع والدراسات والبحوث ومراكز الدراسات الأجنبية وكتب المستشرقين والمؤرخين الأجانب، ومراجعة رسائل الماجستير والدكتوراه في أكثر من جامعة عربية، حول هذا الموضوع بالذات، لم أوفق إلاّ بالقليل من الأبحاث ورسالة دكتوراه واحدة، قدّمها محمود الشناق بعنوان: "العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين ١٨٧٦ـ ١٩١٤م"كانت لي عوناً في الوصول إلى كثير من المراجع التى توصّل لها الشناق والآخرون القلائل جرى ذكر البعض منهم في سياق البحث .

ثانياً: مرحلة إعداد قوائم المراجع

بدأت بإعداد قائمة بالكتب والمراجع التي سوف تفيدني في هذه الدراسة وأعددت كشافات للمراجع العربية والأجنبية بالموضوع واسم المؤلف، وفي غضون أشهر أصبح لدي حوالي (٢٠٠) مرجع لأهم الكتب التي تحدّثت عن تاريخ بلاد الشام وخصوصاً فلسطين في مطلع القرن التاسع عشر.

ثالثاً: البحث عن المخطوطات والوثائق الأجنبية التي تغطي الفترة الزمنية لموضوع الدراسة

من أهم هذه الوثائق التاريخية الأساسية: الوثائق العثمانية، ثمّ الوثائق المهمة للدول الأجنبية ذات الأطماع الاستعمارية في فلسطين؛ كالوثائق البريطانية والفرنسية والألمانية والروسية، ووثائق الأرشيف الصهيوني المركزيCZA والأرشيف السري لدولة الاحتلال الإسرائيلي ISA، والذي يحتوي على ملفات وأسرار خطيرة ومخططات ومراسلات مسروقة، فبعد بدء الحرب العالمية الأولى ورحيل القناصل عن فلسطين ١٩١٤م، سرقت كل ملفات القنصليات والقناصل واحتفظت بها الحركة الصهيونية حتى تأسيس الدولة العبرية، وكانت ولا زالت من أهم ملفات الأرشيف الصهيوني، فقد كشفت هذه الملفات والوثائق الدور الذي لعبه القناصل في ترسيخ الهجرة والاستيطان في فلسطين، منذ العام ١٨٤٠- ١٩١٤م وبداية إنشاء القنصليات الأجنبية في القدس ١٨٣٩م.

أمّا المصادر التي اعتمدتُ عليها لإخراج هذه الدراسة التاريخية المهمّة، فهي تضم العربية والأجنبية من وثائق ومخطوطات وبيانات وتقارير ومقالات ورسائل علمية ودوريات، ويمكن هنا عرض لبعض منها على سبيل المثال، وسأبدأ بالوثائق غير المنشورة التي اعتمدت عليها الدراسة بصفة خاصة لأهميتها.

وثائق ومخطوطات غير منشورة

الوثائق البريطانية(F.O.) التي تنشر لأول مرة، ووثائق القنصلية البريطانية في القدس، وقد حصلت عليها من الأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحية أستاذ

التاريخ في جامعة اليرموك وجامعة البتراء ، الذي وضع بين يدي أهم وأندر الوثائق البريطانية والفرنسية والألمانية، المحفوظة في الأرشيف المركزي الصهيوني CZA وأرشيف الدولة السري ISA ، والذي كان هو بدوره حصل على نسخ منه.

ومن أهم هذه الوثائق التي وظفت لخدمة الدراسة:

أولاً: وثائق وتقارير ومراسلات الخارجية البريطانية (.F.O) ١٨٣٨-١٩١٤م.

ثانياً: المراسلات بين القنصلية البريطانية في القدس ووزارة الخارجية والصدارة العظمى والقائمقاميات والمتصرفيات في الولايات العثمانية ومن أهمها:

- ملفات الهجرة وبيوع الأراضي والحماية البريطانية لليهود ومساعدتهم على التوطين مما شكل مادة أساسية للبحث.
- ملف اليهود المتمتعين بالحماية البريطانية والذي يحمل الرقم No : 790/10 F 1882، وفيه عدّة وثائق يوجد أمثلة منها في الملاحق.
- ملف إخفاء اليهود الأجانب ويحمل الرقم791/22/F، ويوجد منه أيضاً عدة وثائق استخدمت في الدراسة والملاحق.
- ملف حاملي جوازات السفر من اليهود الذي يوفّر لهم السماح بدخول فلسطين 791/23/Fعام ١٨٩١م، وهذا من أهم ما أنجز بالبحث؛ حيث حصلت على نسخ لعدّة جوازات سفر مزورة.
- شراء اليهود الأراضي والأموال غير المنقولة عن طريق القنصلية البريطانية رقم 793/19/f عام ١٨٨٧م .

وقد استخدمت كل هذه الوثائق كمصدر أساسي وتوثيقي لدور بريطانيا الأساسي والفاعل في دعم الحركة الصهيونية ومساعدتها لإقامة وطن قومي لليهود. وقد أعطت لهذا البحث عمقاً تاريخياً ومصداقية .

كما وظفت أيضاً ما حصلت عليه من ملفات القنصلية الألمانية المحفوظة في الأرشيف المركزي الصهيوني CZA ومن أهمها:

أوقاف مباعة لقنصل ألمانيا No 185/32، وأخرى رقم F /226/ 429 (ملحق رقم ١٥) تتضمن رسالة من جلالة الإمبراطور الألماني حول حماية الرعايا الألمان اليهود. ووثيقة أخرى تتضمن مذكرة من سفارة الإمبراطورية الألمانية في القدس إلى الخارجية الألمانية بشأن السماح لليهود الألمان للاستيطان في فلسطين، وهي مثبتة في الملاحق الوثائقية.

أمّا بالنسبة للوثائق المحفوظة في الأرض المحتلة وسجلات المحاكم في القدس والضفة وباقي مناطق الخط الأخضر ١٩٤٨م، فقد كان من الصعب الاطلاع عليها بنفسي ، كوني لا أحمل هويّة مقدسية وبحاجة إلى تصريح خاص، ولكن بمساعدة الإخوان في المراكز المهمة والعاملين بالسجلات، استطعنا الحصول على نسخ بصعوبة بالغة بالفاكس أحياناً وبالبريد الإلكتروني أحياناً أخرى، مما خفّف من معاناتي وهمومي. ومن أهمّ الوثائق والسجلات التي أفادت كثيراً دراستي هي كالآتي :

• أوراق الباب العالي BEO Defter No 318 (Kudus) قلم متصرفية القدس، وهذه الوثائق قد ترجمت من العثمانية إلى العربية، وكانت أهمها شيفرة من الصدارة إلى متصرفية القدس بحجز جوازات سفر اليهود القادمين من أوروبا ومنحهم تذاكر مرور لمدة ٣ شهور فقط.

• سجلات المحاكم الشرعية، فإنّ ما ميّز هذه السجلات أنها كانت عبارة عن سجلات أحوال مدنية للناس. ونظراً لأنّ المحاكم الشرعية في مدن فلسطين تميّزت بوجودها حسب توزيع السناجق وهي:

- محكمة القدس الشرعية.
- محكمة نابلس الشرعية.
- محكمة يافا الشرعية.
- محكمة عكا الشرعية:

وهذه امتازت بأنها أخذت على عاتقها تسجيل كل ما يختص بشؤون الحياة من:

أ - أحوال شخصية: زواج، طلاق، حصر إرث، حجة وراثية.

ب- بيوع الأراضي.

ج- الأوضاع الاقتصادية للناس والشؤون التجارية.

لهذا فإنّ أهمية سجلات المحاكم الشرعية تبدو بوضوح، لأنها الوحيدة التي أرّخت لطبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لفلسطين في تلك الفترة الزمنية الهامة من ١٨٤٠ – ١٩١٤م، باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي توفّرت في ذلك الحين لتحكي حقبة زمنية هامة، شهدت البدايات العملية للتنافس الاستعماري الأوروبي تجاه فلسطين.

وقد اعتمدت في بحثي وجمعي على الشواهد والأدلة وعلى مصادر كثيرة وأوعية معلومات مختلفة، غير الوثائق التي كتبها عرب ومسلمون ويهود ومستشرقون وأجانب تمّت ترجمته إلى العربية. ومن أهم المراجع الأجنبية المعرّبة:

١- "يوميّات هرتزل" لـ تيودور هرتزل الذي تعرّض لجذور المسألة اليهودية وأساسيات الحركة الصهيونية، وتصوراته لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، وقد حرصت على تدقيق ما حواه هذا المؤلف من طروحات للحيلولة دون الوقوع في إسرائيليات تضعف الدراسة وتخرج بها عن مسارها.

٢- ثمّ اعتمدت كذلك على كتاب الكزاندر شولش: "**تحولات جذرية في فلسطين** (١٨٥٦- ١٨٨٢م)، الذي يعرض فيه مؤلفه للتطور التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي خلال الفترة مدار البحث.

٣- ومن أهم المؤلفات التي كانت عوناً لي، ذلك الكتاب المتميز الذي ألفه عارف العارف[1] بعنوان: **المفصل في تاريخ القدس**.

وهذا الكتاب يعدّ مصدراً أساسياً هاماً لتاريخ فلسطين قديماً وحتى منتصف القرن العشرين، وإن كان قد خصّص مؤلفه للواء القدس مساحة واسعة من العناية والأهمية التاريخية، وسجل فيه الأحوال الاجتماعية والدينية والسياسية في القدس بعامة وفلسطين بخاصة، كما تناول تفاصيل دقيقة لمسألة وإشكالية العلاقة بين قناصل الدول الأجنبية وتأثيراتهم في مجريات الحياة اليومية للناس.

٤- كتاب: "**فلسطين، القضية، الشعب الحضارة**"، من تأليف الدكتورة بيان نويهض الحوت، فقد كان أحد أهم المصادر التي استندت إليها في بعض الملفات

---

[1] عارف العارف (١٨٩٢-١٩٧٣م)، وقد ألف في مجال التاريخ العديد من المؤلفات الهامة منها: المفصل في تاريخ القدس، وقد عني كثيراً بمسألة الحياة اليدوية، كما وضع مؤلفاً هاماً عن المسيحية في القدس، والنكبة، وهو كتاب يؤرخ للمرحلة التاريخية الهامة في فلسطين وتداعياتها منذ ١٩٤٥م وحتى وقوع الحدث وهو مكون من خمسة أجزاء.

التاريخية الهامة وبخاصة في ما يتعلق بفلسطين والحركة العربية، بالإضافة إلى الحركة الصهيونية وفلسطين، وكيف انطلقت الحركة الصهيونية لتحقيق الحلم الصهيوني، وكانت مسألة الأوضاع العامة للسكان العرب في فلسطين أحد أبرز الملفات التي تناولها هذا الكتاب.

٥- كتاب "الموجز في تاريخ فلسطين السياسي" الذي وضعه إلياس شوفاني، فقد كان واحداً من أبرز المراجع التي أخذت بها، وبخاصة مسألتي الدور القنصلي والنشاط الديني الذي مررت الدول الاستعمارية سياساتها من خلاله، واستطاعت أن تضع قاعدة قوية لها في فلسطين، وهو مصدر هام لا يمكن الاستغناء عنه في إعداد بحث على هذا المستوى.

٦- كما أفدت من كتاب الأستاذ د. حسان حلاّق حول "موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ما بين عامي ١٨٩٧-١٩٠٩م"، الذي احتوى على ثروة هائلة من المعلومات التاريخية الموثقة لحقبة زمنية هامة، كشفت اللثام عن حقائق تاريخية غاية في الأهمية.

٧- كتاب إحسان النمر "تاريخ جبل نابلس والبلقاء"، ويتألف من أربعة مجلّدات، وبالرغم من بساطة تأليفه ولغته وعدم توفر المنهجية العلمية فيه واعتماده على الرّوايات والمشاهدات؛ إلاّ أنه يتضمن الكثير من المعلومات القيّمة التي استفدت منها في إعداد هذه الدراسة، وخصوصاً أنه أرّخ لبعض الحكايات نقلاً عن الناس والحياة الاجتماعية إبّان فترة الدولة العثمانية، وعن بعض قصص للقناصل المقيمين أو الزائرين .

٨- كتاب: "الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط"، لمؤلفه محمد علي الصلابي الذي تحدّث عن جملة الأسباب التي غيّرت مجرى التاريخ بسقوط الدولة العثمانية، وما ترتّب على ذلك فيما يتعلق بفلسطين والمنطقة بشكل عام.

٩- ومن المراجع الأجنبية فقد استفدت من مؤلفات الدكتور ألبرت حوراني وخاصة كتابه: Histoire De L' Empire Ottoman، وكذلك كتاب نيفل ماندل وعنوانه: Turk's, Arabs, and Jewish Immigration into Palestine –(1882-1914) ، الذي يتحدّث عن إصدار (الفرامانات) من الدولة العثمانية ضدّ هجرة اليهود إلى فلسطين، وحجز جوازاتهم وإعطائهم بدلاً منها تذاكر مرور مدّتها ثلاثة أشهر، ومن هذا المؤلف تأكدت من بعض الفرامانات التى صدرت عن منع اليهود بالإقامة أكثر من ٣ شهور، وبعض صور التحايل التى استخدمها اليهود للتزوير والهرب داخل البلاد.

وقد حرصت أخيراً أن أذيّل الدراسة ببعض الملاحق الوثائقية الهامة، والتي جمعتها من المصادر كافّة التي اعتمدت عليها في إعداد هذه البحث وبعض الخرائط التي تبيّن أطماع اليهود في فلسطين. ولعلي قصدت من وراء إدراج الملاحق والوثائق والخرائط، أن تضفي على الدراسة بعداً تاريخياً وتسجل لفترة زمنية سكت عنها طويلاً.

وهنا أحب التأكيد على مسألة الهجرة والاستيطان اليهودي إلى فلسطين، وتسريب الأراضي لليهود لم يتم ولا يمكن أن يكون انتقل بهذه السهولة من أيدي

أصحابها وملاكها الأصليين، لولا مساعدة الدول الأجنبية وقناصلها الذين أصبحوا هم أنفسهم يعملون تجاراً للأراضي بعد أن نسوا مهامهم الدبلوماسية ونسجوا علاقات مع ملاك الأراضي، وفتحوا أبواب الإقراض الربوي ورهونات العقار والأراضي، أمثال مساعد القنصل الإنجليزي بتروشيلي المقيم في حيفا والذي تحوّل إلى تاجر أراضٍ وقدّم قروضاً بمبالغ ربوية للفلاحين، فإن جاء موعد السداد وعجز الفلاح عن الوفاء، وهو غالباً ما يقع، فما على الفلاح إلاّ أن يعرض أرضه وما بحوزته من أراضٍ وكروم وعقار للسداد، وإلاّ فليس للفلاح سوى السجن ومصادرة أملاكه وبيعها بالمزاد. وهذا مثال على كثير من أنشطة القناصل في مدى السنوات الـ (٧٤) التي يغطّيها البحث ، تلك الأنشطة وطرق الاحتيال والتزوير ساعدت في بدء خطة تنفيذ الانقلاب الديمغرافي المتمثل بطرد العرب وتوطين اليهود.

في النهاية، أود أن أسجل أنّ ما وقعت عليه يداي من مراجع ووثائق سرية وسجلات المحاكم الشرعية لمادة البحث هذه، لم أحصل عليها بسهولة؛ فقد عانيت وبذلت جهداً كبيراً لأضعها اليوم بين أيدي الباحثين والمتخصصين في هذا العمل المتكامل، لعلها يوماً تكون مرجعاً مهماً في مجال البحوث التاريخية على مدى الزمن. فإنّ التاريخ لم يحسم موقفه بعد، وما زال له قول لم يقله، سوف تكشف عنه قوادم الأيام، وإنّ غداً لناظره قريب.

شكر وتقدير

وأخيراً ... أزجي صادق الشكر والتقدير، لكل أولئك الذين وقفوا معي بإرادة حيّة وانتماء صادق والتزام وطني وأخلاقي، حتى تمكنت من القيام بهذا الجهد في هذا الزمن القياسي، فإنني مدينة بالشكر والتقدير والاعتزاز إلى الأستاذ الدكتور حسان حلاق، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية، والذي وضع التصوّر المقترح لموضوع هذا البحث، وهو موضوع مهم لم يُتطرق إليه ولم يكتب عنه إلاّ القليل من المؤرخين في فترة من تاريخنا العربي الحديث، والذي كان لتوجيهاته السّديدة الأثر الكبير على منهجية العمل.

والشكر أيضاً موصول للأستاذ الدكتور محمد علي القوزي، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة بيروت العربية لمراجعته المادّة التاريخية وملاحظاته القيّمة.

كما أنني مدينة بالشكر للأستاذ د. محمد صالحية أستاذ التاريخ في جامعة اليرموك وجامعة البترا، لما بذل من جهد في تزويدي بمواد ووثائق وأوعية معلومات مهمة ومختلفة، أثرت بحثي وعزّزت توجهاتي وفتحت لي آفاقاً جديدة لمزيد من البحث والمثابرة.

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان والتقدير للدكتور علي طوقان مدير عام مكتبة نابلس العامة ورئيس مركز الوثائق والأرشيف، ولفريق العمل من الأخوة والأحبّة داخل الوطن المحتل في القدس ونابلس، وبعض الأصدقاء الفلسطينيين من داخل الخطّ الأخضر، الذين وفّروا لي أسباب البحث وأوعية المعلومات التي تنشر

لأوّل مرّة، وبخاصة الملفات التاريخية وسجلات المحاكم الشرعية التي هي في غاية الأهمية، وهي تحكي تاريخ الفترة الزمنية الممتدة من ١٨٤٠- ١٩١٤م في قلب الحدث ، وكذلك الأخوة والأخوات الذين ما بخلوا ولو للحظة واحدة في تقديم العون والمساعدة في أعمال الطباعة وخزن واسترجاع المعلومات. وسهروا معي عن بعد حتى استكمال تجميع المراجع والوثائق غير المنشورة، وتابعوا معي بمسؤولية وثقة وبخاصة مركز الأرشيف والوثائق في مكتبة بلدية نابلس العامة، ومركز التراث والبحوث الإسلامية في مدينة القدس ومراكز المعلومات الأخرى على مستوى الوطن العربي.

والشكر أيضاً للأستاذ الباحث المهدي الرواضية أمين مكتبة مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي بعمّان. الذي وفّر لي كمية كبيرة من المراجع والأبحاث وساعدني في ترجمة بعض الوثائق.

إلى هؤلاء جميعاً .. والى كل ما كان له الفضل في العون والمساعدة

جزيل الشكر والعرفان

نائلة الوعري

تمهيد

فلسطين في إطار الاهتمام اليهودي والدولي

١٨٤٠-١٩١٤م

فلسطين في إطار الاهتمام
اليهودي والدولي
١٨٤٠–١٩١٤م

تشير الدراسات المتعلقة بموضوع الاستيطان اليهودي في فلسطين إلى وجود جملة من العناصر والأدوات والتداعيات المحلية والإقليمية والدولية أسهمت بدور محدود ومؤثر في إذكاء الهجمة الاستيطانية وتفعيلها وتوجيهها نحو فلسطين الموطن الأصلي والتاريخي للفلسطينيين، كما شهدت تحولات جذرية في الفترة ما بين ١٨٤٠ وحتى ١٩١٤م، وهي الفترة التي تمثّل موضوع الدراسة من حيث الحدود الزمنية.

ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهدت الدولة العثمانية تحوّلات جذرية في مجال قوتها وسيطرتها على الأراضي التي كانت احتلتها، وبخاصة على الساحل الشرقي من البحر المتوسط، الذي كان أصلاً محطّ أنظار الدول الأوروبية منذ الحملات الإفرنجية الصليبية وحتى استعمارها بقوّة السلاح، حيث شكلت هذه الحقبة الزمنية الوجه الحقيقي للمسألة الشرقية[١]؛ في شقّها الثاني، الذي أدّى إلى تنافس الدول الأوروبية على وراثة تركيا (الرجل المريض) وتقسيم ممتلكاته.

---

[١] ظهر مصطلح "المسألة الشرقية" في الثلاثينات من القرن التاسع عشر نتيجة لاحتلال حاكم مصر محمد علي لسوريا الجغرافية بأسرها بما فيها فلسطين (١٨٣١- ١٨٤٠م) وبداية اهتمام الرأي العام الأوروبي بـ (الأرض المقدّسة)؛ لذا كان التدخل الأوروبي نابعاً من إرادة الدول في الحفاظ على سلامة أراضي الدولة العثمانية في إطار المسألة الشرقية ريثما تتمكن من تقسيم ممتلكات ما أسمتها (الرجل المريض).

وبرغم أنّ الدولة العثمانية حاولت جاهدة مقاومة نزعة التحرّر والانفصال التي شهدتها بلاد الشام ضدها، إلاّ أنها لم تستطع – رغم ذلك – من الحيلولة دون بروز قوى محلية قاومت الحكم المركزي العثماني[1]، حيث ظهر على هامش هذا الصراع تدخّل مباشر من قبل قناصل الدول الأوروبية التي بدأت خلال تلك الفترة في إقامة قنصليات لها في القدس مستغلّة بذلك انشغال الدولة العثمانية في حروبها وسيطرة محمد علي على بلاد الشام بين أعوام ١٨٣١- ١٨٤٠م.

وقد نجحت الدول الأوروبية التي أسهمت في إخراج المصريين من بلاد الشام بعد أن استفادت من احتلالهم لها في زعزعة أركان الدولة العثمانية وفي رفع مستوى تدخلها المباشر في شؤون السلطان العثماني، عبر تعيين قناصل لها في القدس/ العاصمة الروحية للدولة العثمانية، حيث كثر عددهم وازداد نفوذهم وحضورهم في الحياة اليومية للسكان حيث لامس سائر الأنشطة الحكومية الرسمية إدارياً واقتصادياً واجتماعياً.

ويمكن القول إنّ الدول الأوروبية تنافست فيما بينها حول مجالات التدخل في الشؤون الداخلية لأهل فلسطين، عبر ما قدّمته من أموال وعتاد وأسلحة في محاولة منها لإذكاء نار الفتنة بينهم، والاستفادة من هذا المناخ المضطرب من أجل حماية طلائع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، من خلال عدد من اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين من دول فرنسا وبريطانيا وروسيا، يحملون جنسياتها بهدف الاستثمار والاستقرار في فلسطين، والتمهيد لبدء حملات منظمة للهجرة اليهودية.

---

[1] انظر: إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ج١، ص٢٧٣.

إنّ الوثائق التاريخية المتعلقة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين تؤكد أنّ حركة الاستيطان اليهودي قامت على خلفية دعم قناصل الدول الأوروبية لهذه الهجرات بتوجيه ودعم من حكوماتهم، وتوظيف الضعف والوهن الذي انتاب مؤسسات الحكم العثماني في خدمة موجات الهجرة، وتكريس الهيمنة الاستعمارية الأوروبية.

ويمكن القول إنّ قناصل الدول الأوروبية وبخاصة القناصل البريطانيين استطاعوا إحباط روح المقاومة ضدّ الحكم العثماني، ليس حبّاً في العثمانيين أو دعماً لهم وإنما في محاولة من هذه الدول الاستفادة من علاقاتها بالدولة العثمانية لزيادة تغلغلها في بلاد الشام وفلسطين، وبرغم من أنّ العثمانيين كانوا قد فرضوا قيوداً على هجرة اليهود إلى فلسطين إلاّ أنهم اضطروا إلى تخفيف تلك القيود استجابة لضغوط الدول الأوروبية التي كانت قد أخذت تبسط نفوذها وتدخلها حتى في شؤون الإمبراطورية العثمانية وممتلكاتها.

وهكذا اشتدّت حدّة التدخل الأوروبي في بلاد الشام وتنافسهم المتسارع للسيطرة عليها بحجج مختلفة كان منها حماية مصالح الكاثوليك والأرثوذكس في تلك البلاد تارة، وحماية مهاجرين يهود بدأوا يصلون إلى فلسطين تارة أخرى من حملة جنسيات تلك الدول.

ومن خلال استعراض موقف الدولة العثمانية في آخر عهدها إزاء ما يجري على الساحة وبخاصة العلاقة بين الحركة الصهيونية – التي أخذت تنمو وتزدهر في أوروبا – والدول الأوروبية التي وجّهت أنظارها بقوّة نحو الشرق العربي وبلاد الشام على وجه التحديد لأغراض استعمارية بحتة حيث عمدت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا (بروسيا) في ذلك الحين إلى تسريب الأموال بدافع استعماري اقتصادي

مستفيدين بذلك من الاهتمام الذي أبداه مواطنو بلاد الشام تجاه الثقافة الأوروبية وتفهمهم لما يمكن أن تقدّمه لهم تلك الدول إنقاذا لهم من الفقر والحرمان الذي عاشوه، والفوضى والقلاقل التي عمّت أقطارهم جميعاً.

في الوقت ذاته عمدت فرنسا إلى توجيه اهتماماتها وعنايتها نحو فلسطين إرضاءً لرغبات اليهود الذين كانوا يتطلّعون إلى الإقامة فيها باعتبارها وطناً لهم. وقد اتضح مدى الاهتمام الأوروبي باليهود من خلال القوانين التي أصدرها زعماء فرنسا، والتي أشارت بوضوح إلى مساواة اليهود بالفرنسيين أمام القانون، والمحاولات التي قام بها زعماء اليهود من أجل إقناع فرنسا بإنشاء مجلس يهودي يسعى لدى الحكومة الفرنسية للعمل على تحقيق رغباتهم وأحلامهم في إعادة بناء الدولة اليهودية[1].

ومن اللافت أن يطلب نابليون من زعماء اليهود مساعدته في الحملة التي أعدّها لاحتلال فلسطين ومصر وبلاد الشام بقوّة السلاح وذلك في نيسان من عام ١٧٩٩م، لكن اليهود كانوا أكثر ذكاءً منه عندما رفضوا طلبه[2] - حرصاً منهم على الحفاظ على علاقاتهم بالدولة العثمانية في ذلك الحين، إلى جانب حرصهم على عدم الرغبة في إثارة حكام بلاد الشام وفلسطين عليهم حفاظاً على سرية خططهم الرامية إلى إنجاح موجات المهاجرين اليهود إلى فلسطين والتي بدأ الإعداد لها في منتصف القرن التاسع عشر تحقيقاً للطموح الصهيوني في بناء وطن قومي لهم في فلسطين مبني على معتقدات دينية وتلمودية يهودية.

---

[1] انظر: د. حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧- ١٩٠٩م، بيروت، دار النهضة العربية، ط٢، ص٤٢.

[2] حسان حلاق: المرجع السابق، ص٤٤ .

والجدير بالذكر أنّ اهتمام الدول بالولايات الشامية وفلسطين قد برز إلى السطح بعد حرب القرم (١٨٥٤- ١٨٥٦م)، ولمّا كان النشاط الصهيوني جزءاً من الحركات الأوروبية التي نشطت في تلك الحقبة، فقد حرص اليهود على التخطيط الدقيق للاستيلاء على فلسطين، ونجحوا في تحقيق إرادتهم من خلال مهاراتهم في توجيه السياسة البريطانية نحو هذا الهدف مستفيدين بذلك من قناصل الدول[1] الأوروبية الذين عيّنوا في فلسطين كمصادر معلومات دقيقة وكأدوات إعلامية خطيرة، حيث كان في طليعتهم القنصل البريطاني الأول وليم يونج (W. Young) الذي تولّى مهامه عام ١٨٣٨م، تلاه في مطلع الأربعينيات من القرن التاسع عشر دخول عدد آخر من قناصل الدول الأوروبية إلى القدس على التوالي.

إنّ وقوع فلسطين في دائرة صراع المصالح بين الدول الأوروبية في إطار المسألة الشرقية في شقّها الثاني زاد من الاهتمام الشعبي الأوروبي في الأرض المقدّسة وتجلّت النظرة الدينيّة المسيحيّة في أوضح صورها بواسطة رجال الدين الأوروبيين الذين تدفّقوا على القدس، وهكذا اتّضح الهدف الأبرز من إيفاد القناصل إلى القدس والمتمثل في الحفاظ على سلامة الأماكن الدينية المسيحية في فلسطين من خلال الرغبة الروسية والرغبة الفرنسية في حماية المسيحيين الأرثوذكس التابعين للإمبراطورية الروسية والمسيحيين الكاثوليك التابعين لفرنسا.

في هذه الأجواء نشط قناصل الدول الأوروبية في تكريس حضورهم وتدخلهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ولعبوا دوراً بارزاً في تقويض

---

[1] لمعرفة التفاصيل راجع الملحق رقم (٣٩) الخاص بأسماء القناصل البريطانيين ١٨٤٠- ١٩١٤م.

نظام الحكم العثماني الرسمي لفلسطين وتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الرغبة اليهودية في الهجرة إليها، لكن ذلك لم يحدث ولم يبرز على السطح إلاّ في بدايات العقد الثامن من القرن التاسع عشر؛ عندما بدأت موجات المهاجرين اليهود تتدفق إلى فلسطين، الأمر الذي يكشف بجلاء عن الدور الذي قامت به القنصليات الأوروبية لإنجاز هذه المهمة، والتي انسجمت مع أهدافهم الدينية والاستعمارية.

لقد قسّم د. عبد الوهاب المسيري في موسوعته "اليهود واليهودية والصهيونية" الهجرة الصهيونية إلى خمس موجات[1] كان أولها الهجرة اليهودية الأولى عام ١٨٨٢م واستغرقت حتى عام ١٩٠٣م، واستطاع زعماء اليهود نقل ما بين ٢٠ ألفا – ٣٠ ألفا جلّهم من يهود روسيا ورومانيا وبولندا، حيث كان الطابع الاقتصادي للمستوطنات الأولى التي أقاموها هو الوجه اللامع لهذه الهجرة.

أمّا الموجة الثانية فقد بدأت عام ١٩٠٤م وحتى عام ١٩١٤م، وتراوح عدد اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين في تلك الموجة ما بين ٣٥- ٤٠ ألف يهودي معظمهم من روسيا، وإذا كانت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي سادت في كل من روسيا ورومانيا دافعاً أساسياً في الموجة الأولى، فإنّ الاضطرابات التي سادت في روسيا عقب خسارتها الحرب مع اليابان دافعاً للهجرة الثانية.

إنّ الحدود الزمنية لمادة هذا الكتاب تقف عند عام ١٩١٤م، وهو تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث توقفت موجات المهاجرين اليهود لتتجدّد مرة

---

[1] د. عبد الوهاب المسيري: اليهود واليهودية والصهيونية. دار الشروق، بيروت، ٢٠٠١م، ج٧، ص٩٠.

أخرى عام ١٩١٨م، ومما لا شكّ فيه أنّ زعماء الحركة الصهيونية قد نجحوا في توظيف جهد القناصل لحماية اليهود وحماية هجراتهم واستيطانهم وإنشاء تجمعاتهم السكانية على أرض فلسطين(١).

وإزاء تضارب المصالح والأطماع الأوروبية في فلسطين، والتدخّل الأوروبي المباشر في العمل من أجل ضرب مصالح الدولة العثمانية وإضعافها ومن ثمّ السيطرة على مقدّرات الأرض المقدسة بدوافع استعمارية دينية واقتصادية من جهة، وإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، لعبت القنصليات الأجنبية دوراً لافتاً في تعزيز الحركة الاستيطانية اليهودية في الفترة ما بين عامي ١٨٤٠- ١٩١٤م.

---

(١) انظر د. خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣م، ص١٢ .

الفصل الأول

النظام القنصلي في فلسطين ١٨٤٠ - ١٩١٤م

النظام القنصلي في فلسطين

١٨٤٠-١٩١٤م

تمهيد

تشير حقائق التاريخ إلى أنّ الفترة ما بين بداية القرن التاسع عشر الميلادي ونهايته شهدت مساحة كبيرة من الأحداث والتقاطعات والوقائع، رصدها المؤرخون وتناولوها بالبحث والدرس والتحليل، بحيث كان لفلسطين – هذه البقعة الصغيرة جداً من الكرة الأرضية، والتي خصّها اللّه سبحانه وتعالى بالقداسة وشرّفها بالنبوات، حصّة كبيرة جداً من شريط الأحداث(١).

ولعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ تحوّل أنظار العثمانيين نحو الشرق بعد حالة التشبّع التي بلغوها في فتوحاتهم العسكرية التي قاموا بها في منطقة البلقان(٢)، إلى الوطن العربي في كل من آسيا وإفريقيا، ومن ثمّ خضوع هذه المناطق والولايات للحكم العثماني نيفاً وأربعمائة عام، قد نبّه أنظار الدول الأوروبية، وأثار حفيظتهم، ودفع بهم إلى التخطيط الجاد والسعي بمختلف الوسائل لبلوغ أهدافهم الاستعمارية التي

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع وبخاصة في البعدين التاريخي والسياسي يمكن مراجعة كتاب سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي لمؤلفه بازيلي، ترجمة د. تيسير جابر. إصدار دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٨م.

(٢) محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط (عمان: دار البيارق، ١٩٩٩) ص٣٣٢.

أخذت تنمو وتتطور باضطراد بُعيد الثورة الصناعية[1]، متحفّزين للدولة العثمانية، يرصدون قوتها ومصادر تلك القوة بهدف زعزعتها وإضعافها[2] وبالتالي الاستيلاء عليها في إطار نظرتهم الاستعمارية[3].

وبين أخذ وردّ عاشت الولايات الشامية ومعها فلسطين حقبةً تاريخية شهدت العديد من الأحداث التاريخية العصيبة، كان أبرزها وأكثرها تأثيراً حملة نابليون على مصر والشام في ربيع عام ١٧٩٩م حيث كانت تلك الحملة الشرارة الأولى لبدء الصراع الاستعماري الأوروبي الذي تأجج عقب الثورة الصناعية[4].

ويذكر أنّ حملة نابليون هذه تمّت بمعارضة مباشرة من بريطانيا التي حاولت جاهدة إحباطها، والتصدّي لها، والتقليل من إنجازاتها وآثارها ونتائجها[5] وبخاصة أنّ نابليون كان أوّل من لفت إلى فكرة نقل اليهود إلى فلسطين وإقامة وطن لهم هناك[6].

---

(1) د. مصطفى خالدي ود. عمر فروخ: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، بيروت: المكتبة العصرية، ط٢، ١٩٧٠م، ص٣٠-٥٤.

(2) د. مصطفى خالدي و د. عمر فروخ: المرجع السابق، ص١١٦ – ١٥٤ .

(3) بازيلي: المرجع السابق ، ص٣٤٥ – ٣٦٠ . وانظر أيضا د. حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ـ ١٩٠٩م، بيروت، دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٩٩م، ص٤٦ .

(4) السيد ياسين وعلي الدين هلال: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٥م، ج١، ص ٦٠ – ٦٥.

(5) محمد علي الصلابي: المرجع السابق، ص٣٣٥.

(6) جمال عبد الهادي: الدولة العثمانية، بيروت، دار الوفاء، ١٩٩٤م، ص ٨٦ .

فلسطينياً ... كانت حملة نابليون محدودة، بل يمكن التأكيد بأنها باءت بالفشل، وذلك بتأثير جملة من العوامل والأسباب وهي[1]:

- فشله في حصار عكا التي كانت محصّنة بشكل لافت من خلال السور المحيط والأبراج المتعددة.
- تفشّي مرض الطاعون في صفوف الجيش الفرنسي.
- القوّة الكبيرة التي جوبه بها نابليون ودفاع شعبها المستميت عن مدينة عكا.
- فشله في الاستمرار في مصر.

فقد ساهمت حملة نابليون على مصر والشام في رفع وتيرة الصراع والتنافس الاستعماري للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي إذكاء حدّة الخلاف والعداء بين فرنسا وبريطانيا، وفي المقابل لفتت الحملة أنظار العرب إلى الخطر الداهم الذي بدأ يعصف بهم جرّاء تزايد الخطر والتنافس الأوروبي على بلادهم[2].

ولقد تنبّه المستعمرون الأوروبيون إلى مدى الخطورة التي شكّلها محمد علي باشا على استراتيجياتهم في السيطرة على بلاد الشام، والتمتّع بامتيازاتهم التي حصلوا عليها من الدولة العثمانية، وبدأوا ينسجون خيوط مؤامرة لطرد محمد علي وإضعاف

---

(1) نقولا الترك: الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، تحقيق ياسين سويد، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٠م، ص٦٩، ٧٥، ٧٦، ٧٨.

(2) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م، ص٢٦٤-٢٦٦.

حكمه ليس حباً بالدولة العثمانية وإنما خشية من تعاظم نفوذ وسيطرة محمد علي[1]، وبالتالي تعطيل مصالحهم الاستعمارية الحيوية في بلاد الشام[2].

وهكذا دارت عجلة الصراع الخفي والعلني بسرعة باتجاه تمرير المشروع الصهيوني ومساعدة اليهود على الهجرة إلى فلسطين وتحقيق أهدافهم فيها مستخدمين نفوذهم وقناصلهم وامتيازاتهم لتحقيق هذا الهدف، وتحقيقاً للأهداف الاستعمارية في فلسطين وسائر بلاد الشام، فقد أسهم النظام القنصلي الأوروبي، ومن ثمّ القناصل إسهاماً بارزاً في تحقيق تلك الأهداف، ومن بينها تحقيق المشروع الصهيوني منذ فترة مبكرة من التاريخ الحديث.

أولاً: الدلالة اللغوية والاصطلاحية والدبلوماسية للنظام القنصلي

ورد في كتاب (قصة الحضارة) لمؤلفه (دل ديورانت) ما يدلل على أنّ النظام القنصلي نشأ وتطور في عهد الحضارة اليونانية، وكان التمثيل القنصلي أحد أبرز أشكال العمل الدبلوماسي الذي ابتدعه اليونان لتنظيم علاقاتهم الخارجية[3]. وعرفت مدن إيطاليا الساحلية - جنوه، البندقية، جزيرة سردينيا - التمثيل القنصلي

---

(1) محمد مخزوم: أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦م، سلسلة دراسات تاريخية، ص٦٠– ٦٣ .

(2) عبد العزيز عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية: ١٨٦٤– ١٩١٤م، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩، ص٣٣٢- ٣٣٣.

(3) دل ديورانت: قصة الحضارة، ترجمة، محمد بدران، القاهرة، جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية، ج٢، مج٢، ص٣٥.

التجاري، وكانت من أوائل السفارات أو القنصليات التي افتتحت في القدس عام ١٨٤٣م هي قنصلية سردينيا.

القنصلية: هي مقر تمارس فيه البعثة القنصلية اختصاصاتها ومهامها في نطاق الأعمال القنصلية، يقف في قمتها مبعوث قنصلي يكون مسؤولاً عن إحدى وظائف العمل القنصلي، وعليه فإنّ القنصلية ترتبط ارتباطاً دالاً ومعبّراً بمراتب القناصل[١].

فالقنصلية العامّة يرأسها القنصل العام، والقنصلية يرأسها قنصل أو نائب قنصل إذا كانت القنصلية قد أقيمت في مدينة أخرى في الدولة تتبع القنصلية العامّة ولها اختصاصات محددة.

مراتب القناصل: من المتعارف عليه وفقاً للترتيب القنصلي الإلمام بمعرفة المهام والوظائف القنصلية:

- القنصل العام.
- القنصل.
- نائب القنصل.
- القنصل الفخري.

القنصل العام: بحسب القواعد المنظمة للتمثيل القنصلي فإنّ القنصل العام هو بمثابة رئيس البعثة القنصلية التي يكون قد صُرّح لها بالعمل في الدولة الأخرى

---

[١] أحمد عطية الله: القاموس السياسي، ط٣، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٨، ص٩٣٩ .

وممارسة أنشطتها، وأنّ الاعتراف بالبعثة القنصلية يتضمن الاعتراف برئيس وأعضاء البعثة القنصلية[1].

يقدم القنصل العام أو رئيس البعثة القنصلية أوراق اعتماده من دولته إلى الدولة الأخرى، ويكون في العادة شبيهاً بخطاب الاعتماد لرئيس البعثة الدبلوماسية.

الحصانة الممنوحة للبعثة القنصلية: يحصل القنصل العام وأعضاء البعثة القنصلية على الامتيازات الآتية:

- حصانة شخصية.
- الإعفاء من الضرائب والتفتيش الجمركي.
- الإعفاء من أية قيود خاصة بالأجانب.

ولكنهم في مقابل ذلك يخضعون لـ :

أ- مساءلة القضاء الجنائي والمدني، وفي الاستثناء لا يخضع القنصل للمساءلة القانونية (جنائياً أو مدنياً) إذا كان أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية أصلاً.

القانون القنصلي: يُعرّف القانون القنصلي[2]: "أنه مجموعة القواعد التي تحكم التمثيل القنصلي من حيث:

- الاختصاص.
- التنظيم على المستوى الدولي.

---

[1] زايد عبيد مصباح: الدبلوماسية، طرابلس، جامعة الفاتح، ١٩٩١م، ص٧٤- ٧٦ .

[2] عطا محمد صالح زهره: أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي، ط١، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ١٩٩٤م، ص١٠٤ .

وهذه القواعد استمدّت أصولها من العرف المتّبع الذي ثبت وانتشر وامتدت ممارسته وتطبيقه عبر الأجيال، حتى أصبحت هذه القواعد العُرفية المتبعة مصدر التزام أخذت به الدولة وبنت عليه علاقاتها الخارجية ذات الصلة بالمهام القنصلية.

١- هناك إمكانية لإقامة أكثر من مقر قنصلي في الدولة الواحدة بحيث يكون لكل من هذه المقرّات اختصاصه مثل القنصل التجاري... الثقافي... العسكري...

٢- لا تستطيع البعثة القنصلية أن تباشر مهامها وأعمالها ووظائفها في الدولة الأخرى إلاّ بعد حصولها على إجازة قنصلية من الجهات ذات العلاقة في الدولة الموفدة إليها تلك البعثة.

٣- تحدّد اتفاقية العلاقات القنصلية التي تدخل في نطاق العمل القنصلي وتشمل في العادة: العلاقات الاقتصادية والتجارية والإدارية وأحياناً العسكرية.

ثانياً : نشوء وتطور النظام القنصلي في فلسطين وبلاد الشام ١٨٤٠- ١٩١٤م

لم يستطع المؤرخون تحديد فترة زمنية محدّدة لنشأة النظام القنصلي في فلسطين بخاصة وبلاد الشام بعامّة كما لا يمكن اعتبار عام ١٨٤٠م تاريخاً محدّداً لظهور النظام القنصلي في تلك الفترة، غير أنّ من الواجب الإشارة إلى الحقيقة الآتية، وهي أنّ النظام القنصلي نشأ مع نشوء نظام الامتيازات وتطوره؛ إذ كان من أبرز مهام القنصليات الأجنبية في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها هي متابعة متطلبات

ومقتضيات الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأجنبية، والتي كانت بداية التدخل الأوروبي في الدولة العثمانية[1].

ويمكن التأكيد على أنّ نجاح أوروبا في دعم جهود الدولة العثمانية للقضاء على نفوذ محمد علي باشا وإخراجه من بلاد الشام، ومن ثمّ إعادتها إلى حظيرة الدولة العثمانية زاد من حجم تدخلها في شؤون الدولة العثمانية فيما عرف تاريخياً بالشق الثاني للمسألة الشرقية، وقد ساعدت الظروف الذاتية والموضوعية للدولة العثمانية عقب حروبها في البلقان، ومواجهة محمد علي الدول الأوروبية في زيادة حجم تدخلها المباشر في بلاد الشام وفلسطين[2].

وفي إطار العلاقة بين الامتيازات الأجنبية والنظام القنصلي فقد اتسع إطار الاستفادة من الامتيازات التي كانت الدول الأوروبية قد حصلت عليها في أوج حكم سليمان القانوني[3] ١٥٣٥م، وبخاصة التجارية منها، الأمر الذي أدّى بالضرورة إلى تأهيل النظام القنصلي من خلال زيادة عدد قناصل الدول الأوروبية في بلاد

---

[1] عبد العزيز عوض: متصرفية القدس أواخر العهد العثماني، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٤، سنة ١٩٧١م، بيروت، ص١٢٦–١٤١، وكذلك رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٩١م، ص٨٢ – ٩٥.

[2] إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص٢٤٧– ٢٦٥ .

[3] السلطان سليمان بن سليم بن بايزيد الثاني الملقب بالقانوني، عاشر سلاطين بني عثمان، ولد سنة ٨٩٨هـ/ ١٤٩٢م، وتولى السلطة سنة ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م، واشتهر بتنظيمه للدولة وسنّ العديد من المراسيم والقوانين ولذلك عرف بالقانوني، توفي سنة ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م.

الشام[1]، واتّسع في مقابل ذلك نفوذهم وتدخلهم في الأحوال الاقتصادية والتجارية والاجتماعية واليومية للمواطنين، إلى جانب تدخّلهم تحت ذريعة حماية رعاياهم في إطار الدولة العثمانية ورعاية النصارى واليهود الذين هم من التابعين لتلك الدول. وكانت سردينيا أوّل من أنشأت لها قنصلية في مدينة القدس، ثمّ توالت عملية فتح القنصليّات الأجنبية فيها، وبعضهم نقل قنصلياته من مدن الساحل: حيفا ويافا وعكا، إلى مدينة القدس. وخلال فترة الـ ٧٥ سنة (١٨٣٩ـ ١٩١٤م) توالى على قنصلية بريطانيا في القدس ثمانية قناصل، وعلى قنصلية ألمانيا تسعة قناصل، وعلى قنصلية فرنسا أربعة عشر قنصلاً[2]، وعلى قنصلية النمسا ثلاثة.

وهكذا بدأ قناصل الدول الأوروبية يمارسون سلطاتهم وصلاحياتهم في بلاد الشام وفلسطين بوسائل مختلفة[3]. وقد استفادت الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا من الدور الذي قامت به بمساعدة الدولة العثمانية في مواجهة حملة محمد علي على بلاد الشام، وبالتالي إجباره على الانسحاب منها، وإعادتها إلى حظيرة الدولة العثمانية التي وظّفته في خدمة تطلعاتها الاستعمارية في المنطقة، وبسط مزيد من النفوذ عليها وتدخّلها المباشر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية وولاياتها مستفيدة في الوقت ذاته من حالة الوهن والضعف التي أخذت تعتري الدولة العثمانية[4].

---

[1] محمد مخزوم: المرجع السابق، ص٢٠- ٢٥ .

[2] انظر الملاحق رقم (٣٨- ٤١) في نهاية الكتاب: أسماء القناصل الأوروبيين.

[3] إلياس شوفاني: المرجع السابق، ص٢٩٤- ٢٩٦، ٣٠٠ .

[4] رفيق شاكر النتشة: المرجع السابق، ص٤٧ .

لقد اتفقت الدول الأوروبية في ما بينها على ضرورة العمل من أجل صيانة وحماية الدولة العثمانية، غير أنّ هذا الدور فرض نفسه بقوّة على أوروبا انبثاقاً من التباين في توجّهات تلك الدول وأطماعها في بسط نفوذها وسيطرتها على ممتلكات (الرجل المريض) لذا لم تكن تلك الدول حريصة حقاً على صيانة وحدة الدولة العثمانية، وترسيخ الحكم العثماني وتعزيزه في الولايات التابعة له في فلسطين وسائر بلاد الشام.

ولعلّ أبرز الشواهد على هذا التصوّر الموضوعي الذي اعتمدته الدول الأوروبية تجاه المنطقة أنها عزّزت التناقضات والتباينات في أوساط شرائح المجتمع في بلاد الشام، وكانت حريصة على إثارة الفتن والقلاقل بذرائع شتى[١].

وقد سجل المؤرخون الكثير من الشّواهد فيما يختص بالرؤية التي رسمتها أوروبا لآلية السيطرة ومن ذلك:

- حرص فرنسا على القيام بعلاقات وثيقة الصلة مع الموارنة في جبل لبنان.
- سعي بريطانيا إلى مواجهة العلاقات الفرنسية المارونية عبر تحالفاتها مع الدروز وبناء علاقات وثيقة معهم[٢].

---

[١] عادل مناع: تاريخ فلسطين السياسي في أواخر العهد العثماني، ١٧٠٠- ١٩١٨م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩م، ص١٥٨- ١٦٠ .

[٢] بازيلي: المرجع السابق، ص١٨- ٢٦ .

وإزاء هذا الوضع الذي أسفر عن اندلاع صراع طائفي مرير في جبل لبنان، تأجج الخلاف بين بريطانيا وفرنسا من خلال قناصل الدولتين وقنصلياتها ودخلتا من خلالها حلبة التنافس[1].

والصورة ذاتها تكررت وتعزّزت في جبال نابلس التي شهدت صراعاً طويلاً بين الزعماء المحليين من عائلتي عبد الهادي وطوقان[2]، والحال ذاتها في منطقة القدس بين عائلتي أبو غوش واللحام[3].

وفي إطار هذه البيئة الخصبة للتدخّل الأوروبي السافر نشط قناصل الدول الأجنبية وبخاصة قناصل فرنسا وبريطانيا في إذكاء نيران الفتنة بين العائلات، وتعمدهم تبني مصالح المسيحيين، الأمر الذي أثار حفيظة المسلمين وردّ فعلهم تجاه هذا التوجه المشبوه لقناصل الدول الأجنبية.

وعلى هذا دخل النظام القنصلي إلى بلاد الشام وفلسطين من أوسع الأبواب تحت ذريعة:

- حماية المصالح الحيوية للدول التي يتبعون لها.
- الادعاء بحماية الأقليات المسيحية في المنطقة.

---

(1) الكزاندر شولش: تحوّلات جذرية في فلسطين ١٨٥٦- ١٨٨٢م، ترجمة د. كامل العسلي، ط٢، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م، ص٢٠- ٢٨ .

(2) الكزاندر شولش: المرجع السابق، ص٥٠- ٦٠ .

(3) عادل مناع: المرجع السابق، ص١٤٢- ١٤٦ .

- حماية الرعايا اليهود والأقليات اليهودية التي كانت تتواجد في فلسطين وبلاد الشام[(١)].

لقد كان لمعظم الدول الأوروبية قناصل وقنصليات في معظم الولايات التي كانت تابعة للدولة العثمانية إلاّ أنّ النظام القنصلي كان حاضراً بقوّة في كل من مصر وبلاد الشام وبخاصة مع تزايد الأطماع الاستعمارية الأوروبية نحو هذه المناطق، غير أنّ الطريق إلى بلاد الشام اعتمد أساساً على ذيول الصراع الأوروبي وارتباطاته الدينية، بحيث أخذت هذه الدول توظّف الامتيازات التي كانت حصلت عليها من الدولة العثمانية أبان عظمتها وقوّتها في عهد السلطان سليمان القانوني في خدمة أهدافها ومطامعها، غير أنّ البعثات التبشيرية كان لها حضورها البارز أيضاً في تزايد حدّة الصراع الأوروبي في المنطقة[(٢)].

ثالثاً: دور نظام الامتيازات العثماني في نشوء النظام القنصلي ١٨٤٠-١٩١٤م والعلاقة بينهما

لقد كانت الإمبراطورية اليونانية وهي في أوج عظمتها أوّل من ابتكر نظام الامتيازات في أبسط صوره وكان ذلك في عام ٢٢٥ ميلادية، فقد منحت رودس الأجانب امتيازات تجارية كانت فوق ما منحته أثينا لمن هاجر إليها من الغرباء وبخاصة في مجال التجارة وإعفاءات أخرى متعلقة بها[(٣)].

---

(١) عادل مناع: المرجع السابق، ص١٥٥، ١٥٨- ١٦٠ .

(٢) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م، ج١ص٧٥ .

(٣) دل ديورانت: المرجع السابق، ص٣٤- ٣٥.

أمّا نظام الامتيازات العثماني[1] والذي نشأ عام ١٥٣٥م جاء على أرضيّة الاتفاق الذي عقده ملك فرنسا (فرانسوا الأول) مع السلطان سليمان القانوني حين أرسل سكرتيره الخاص (جان دي لافوريه) إلى الآستانة بهدف عقد تحالف مع العثمانيين، وبالفعل فقد وقعت بين الدولة العثمانية وفرنسا معاهدة سميت فيما بعد بـ الامتيازات العثمانية الفرنسية[2].

ومن الأهمية بمكان عرض تفاصيل تلك المعاهدة نظراً لما تحمله من بنود وما تركته من آثار بالغة الخطورة فيما بعد على العلاقات العثمانية الأوروبية، وانعكاساتها على الوطن العربي، حيث تضمنت هذه المعاهدة البنود الهامة الآتية[3]:

---

(١) اسم أطلق على الاتفاقات الخاصة التي نال بها الأجانب المقيمون في الدولة العثمانية وبعض الدول الشرقية حقوقاً تخرج رعاياها من سلطات التشريعات الأهلية، كالقضاء والضرائب، القاموس السياسي، المرجع السابق، أحمد عطية الله، ص١١٨، وعرفتها موسوعة السياسة بأنها: امتيازات يتمتع بها رعايا بعض الدول الغربية في مناطق معينة من العالم ولا سيما في الشرق الأوسط وآسيا، وكان يسمح بموجب هذه الامتيازات لتلك الدول الغربية بإقامة محاكم خاصة بها في أراضي الدول الأخرى، وكانت تلك الامتيازات باباً للتدخل الأجنبي وإثارة الفتن الداخلية، وخطوة نحو السيطرة الأجنبية. انظر: موسوعة السياسة، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ـ١٩م، ص٣٠٩- ٣١٠.

(٢) اندري كلو: سليمان القانوني، ترجمة البشير بن سلامة، بيروت، دار الجيل، ١٩٩١م، ص٤٧٠ وكذلك: قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط٢، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٣م، ص١٧- ٢٤.

(٣) صبحي المحمصاني: الأوضاع التشريعية في البلاد العربية، ط٣، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٥م، ص١٨٥- ١٩٠.

١- منح فرنسا حرية التنقل والملاحة في سفن مسلحة وغير مسلحة.
٢- حقّ التجارة والمتاجرة في أرجاء الدولة العثمانية كلّها بالنسبة لرعايا ملك فرنسا.
٣- تدفع الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب مرّة واحدة في الدولة العثمانية.
٤- يدفع الفرنسيون في الدولة العثمانية الضرائب ذاتها التي يدفعها الرعايا العثمانيون.
٥- منح فرنسا حقّ التمثيل القنصلي مع حصانة قنصلية للقنصل ولأقاربه والعاملين معه في القنصلية.
٦- يحقّ للقنصل الفرنسي النظر في القضايا وأن يستعين بالسلطات المحلية لتنفيذ أحكامه.
٧- في القضايا المختلفة التي يكون أحد أطرافها رعايا السلطان العثماني، لا يستدعي ولا يستوجب رعية الملك الفرنسي، ولا يحاكم إلا بحضور ترجمان القنصلية الفرنسية.
٨- يؤخذ بإفادات رعايا فرنسا أمام المحاكم لكونها مقبولة.
٩- حقّ العبادة لرعايا ملك فرنسا.
١٠- منع استعباد رعايا ملك فرنسا.

وبالنظر إلى ما اشتملت عليه تلك المعاهدة فإنّ من الواضح أنها كانت البداية التي أسست لنشوء النظام القنصلي في فلسطين[١] بحسب ما أكّدته المواد رقم ٥-٦- ٧ من الاتفاقية والتي أعطت القناصل دوراً محورياً في العمل القنصلي، حتى إنّ تلك المعاهدة كانت بمثابة القانون الذي اعتمدت عليه فرنسا في ما بعد لإقامة قنصليتها

---

[١] قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص٢٦- ٢٨ .

في القدس لحماية مصالحها الحيوية التي منحتها إياها الامتيازات العثمانية، والتي خوّلتها حقّ حماية ورعاية مصالح الرعايا الفرنسيين في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها[١].

الأرضية التي قامت عليها معاهدة الامتيازات العثمانية:

- تعدّ فترة حكم السلطان سليمان القانوني ذروة القوّة والعظمة بالنسبة للدولة العثمانية التي فرضت حضورها ومكانتها البارزة إزاء الدول الأوروبية بحيث عُدّ عصر السلطان سليمان القانوني العصر الذهبي للدولة العثمانية وما حقّقه من انتصارات على الساحة الأوروبية[٢].

- تضاربت مصالح الدول الأوروبية ونظرتها تجاه الدولة العثمانية مما أدى إلى تباين السياسات الأوروبية بحسب علاقة كل دولة مع الدولة العثمانية[٣].

- حاول الملك (فرانسوا الأول) توظيف التنافس الأوروبي ليكون في خدمة المصالح الحيوية لفرنسا ولتعزيز صلاته وعلاقاته مع الدولة العثمانية[٤] وذلك بهدف:

أ - الاستفادة من قوّة الدولة العثمانية وإمكاناتها.

---

[١] د. بهجت صبري: لواء القدس تحت الحكم العثماني، ١٨٤٠- ١٨٧٣م، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٣٠٠- ٣٣٠ .

[٢] وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م، ص٨٥ .

[٣] مصطفى خالدي وعمر فروخ: المرجع السابق، ص١٣٢ .

[٤] مصطفى خالدي وعمر فروخ: المرجع السابق، ص١٣٣ .

ب- الطمع في الحصول على مساعدة الدولة العثمانية في مواجهة ملك الإمبراطورية الرومانية (تشارلز الخامس) وتحجيمه[١].

النتائج التي ترتّبت على معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية:

قدّمت معاهدة الامتيازات خدمات جلّى لفرنسا[٢]، كما أنّ هذه المعاهدة مثّلت للدولة العثمانية أساساً ساعد في ما بعد في إضعاف نفوذها وإدارتها للولايات التالية لها، لذا فإنّ النتائج التي أسفرت عنها تلك المعاهدة كانت بالنسبة لفرنسا دعماً وتعزيزاً لنفوذها في الولايات العثمانية بحيث:

- استفادت فرنسا في المجالين الاقتصادي والعسكري فائدة جمّة.
- استخدمتها فرنسا أداة ناجحة لفتح أبواب التجارة الفرنسية في الشرق لتكون بعيدةً عن الاحتكار التجاري الذي فرضته البرتغال بعد اكتشافها رأس الرّجاء الصالح.
- حصلت فرنسا على حقّ حماية رعاياها ورعايا الدول الأجنبية الأخرى تحت علمها الأمر الذي ساهم في زيادة أهمية ومكانة فرنسا بين الدول الأوروبية[٣].

---

(١) قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص٢٥- ٣٠ .

(٢) عادل مناع: المرجع السابق، ص١٦٠، كما أنّ د. قيس العزاوي قد عالج الموضوع في كتابه الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، كذلك يمكن الرجوع إلى كتاب: العرب والترك في العهد الدستوري ١٩٠٨- ١٩١٤م لمؤلّفه توفيق برو الصادر في القاهرة عن معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦م .

(3) Hourani, Albert Habib: Minorities in the Arab World. (London Oxford University Press, 1947) PP 42-47.

أمّا فيما يتعلق بنتائج المعاهدة بالنسبة للدولة العثمانية فكانت على النحو الآتي:

١- لم تستفد الدولة العثمانية ولا رعاياها من هذه المعاهدة.

٢- قدّمت الدولة العثمانية المعاهدة لفرنسا هديّة مجانية ودون مقابل[١].

وتأسيساً على المردود السياسي والمعنوي لمعاهدة الامتيازات العثمانية- الفرنسية سارت معظم المعاهدات والاتفاقات التي عقدت بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، ووفقاً للنهج ذاته التي قامت عليه تلك المعاهدة[٢].

٣- أتاحت تلك المعاهدة والمعاهدات التي تلتها للدول الأوروبية فرصة ذهبية للتدخّل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، وبخاصة في أواخر عهد الدولة العثمانية، وخلال ضعفها وبداية انهيارها، تحت ذريعة حماية رعايا الدول الأوروبية في مناطق وولايات الدولة العثمانية وتحديداً في بلاد الشام وفلسطين[٣].

وإجمالاً فإنّ هذه المعاهدة كانت الإسفين الأوّل الذي دُقّ في نعش الدولة العثمانية بحيث إنّ آثارها المدمّرة على العثمانيين ظهرت فيما بعد[٤].

---

(١) محمد مخزوم: المرجع السابق، ص٢٢.

(٢) قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص١٩

(٣) إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٦م، ص١٠٥.

(٤) محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت، شركة فرج اللّه للمطبوعات، ١٩٥٤م، ط٢، ص٨٨.

فقد أجمع كثير من المؤرخين على أنّ عظمة الدولة العثمانية قد انتهت بوفاة السلطان سليمان القانوني[1]، وأنّ نظام الامتيازات الذي أنشأه كان واحداً من أبرز الأسباب الخطيرة التي تجمّعت لتشكل مؤشراً على بداية انحراف الخطّ البياني الذي وصل القمّة؛ ليتجه نحو الانحدار بالنسبة لمسيرة الدولة العثمانية بعد أن كانت وصلت إلى قمة العظمة والمجد.

لقد ترتّب على نظام الامتيازات تداعيات خطيرة متوالية ومتعاقبة أثّرت على كيان ومستقبل الدولة العثمانية وقادتها نحو الضعف والوهن والانهيار. فقد كبّلت الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية أيدي السلطة والقانون في داخل الدولة العثمانية وخارجها. لذا فإنّ خطورتها ودورها في زعزعة أركان الدولة العثمانية، ومن ثمّ انهيارها، تجسدت في ارتباطها على مدى القرن التاسع عشر بما يأتي[2]:

- اتفاقات ومعاهدات أفرزت تنازلات قانونية مسّت سيادة الدولة العثمانية على أراضيها وممتلكاتها والولايات التابعة لها.
- خلت الاتفاقات والمعاهدات من مبدأ المعاملة بالمثل.
- استطاعت الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا الحصول على إنجازات ثرية على مختلف الأصعدة تجارياً وسياسياً وقضائياً.

---

(١) محيي الدين قاسم: التعاملات والمراسيم الدبلوماسية في الدولة العثمانية، بيروت، دار الاجتهاد ١٩٩٩م، ص٥٨ – ٧٢.

(٢) قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص٢٠- ٢٦.

ويخلص المؤرخون إلى أنّ نظام الامتيازات العثماني كان قد خرج بعد توقيع المعاهدة العثمانية الفرنسيّة الخاصة به عن نطاقه التجاري عندما حصلت فرنسا بموجبه على امتيازات دينية، كما أنّ هذه الامتيازات لم تعد حكراً على فرنسا بعد أن استطاعت الدول الأوروبية الأخرى أن تحصل على امتيازات خاصة بها من الدولة العثمانية[١].

فروسيا استطاعت الحصول على امتيازات - تحت ضغط القوة - من الدولة العثمانية بخلاف فرنسا، ويلاحظ أنّ التنافس الأوروبي في الحصول على امتيازات من الدولة العثمانية يكاد ينحصر في كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا[٢]، إلاّ أنّ هذه الدول لم تكن لتكتفي بالامتيازات التجاريّة فقط، بل إنها تجاوزت حدود التجارة إلى بسط حمايتها ورعايتها لرعايا دولها المسيحيين، الأمر الذي نظرت إليه الدولة العثمانية بقلق بالغ[٣].

العلاقة بين الامتيازات الأجنبية ونشأة النظام القنصلي في فلسطين:

ويلاحظ أنّ هناك ظاهرتين أثّرتا في تاريخ فلسطين الحديث وكانت لهما نتائجها على الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين:

أولاً: نظام الامتيازات الأجنبية.

ثانياً: النظام القنصلي.

---

(١) زكريا سليمان بيومي: قراءة جديدة في تاريخ الدولة العثمانية، ص٧٩- ٨٠ .

(٢) يوسف علي الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٧هـ، ص٥٣- ٦٠

(٣) محمد علي الصلابي: المرجع السابق، ص٥٩٩ .

ولهذا نشأت علاقة بين نظام الامتيازات والنظام القنصلي في فلسطين عام ١٨٣٨م حيث دعم نظام الامتيازات وقوى نفوذ القناصل في الولايات الشامية خصوصاً في فلسطين.

وإذا كانت الامتيازات التي حصلت عليها دول أوروبا استندت في بدايتها إلى أسباب تجارية محضة، فقد تحوّلت فيما بعد لتصبح أداة هامة ووسيلة سافرة للتدخل الأجنبي في أمور وشؤون الدولة العثمانية تحت ذريعة حماية الأقليات غير المسلمة فيها؛ فقد تشابكت قضية الأجانب في الدولة العثمانية بقضية الأقليّات وبخاصة في أوج الضعف والوهن الذي لامس مكونات الدولة العثمانية وعناصرها ومدخلاتها بحيث أصبحت الامتيازات الأجنبية طوقاً يخنق دولة الخلافة وسلاطينها[١].

وهكذا تطوّرت العلاقة بين نظام الامتيازات ونشأة النظام القنصلي خطوة بعد خطوة لتصبح الامتيازات الراعية الأساسية لعمل القناصل والقنصليات الأوروبية بحيث[٢]:

- تمتّعت القنصليات الأوروبية المنتشرة في أراضي الدولة العثمانية بنفوذ كبير اكتسبته من نصوص ومواد ولوائح الامتيازات التي حصلت عليها من الباب العالي.

---

[١] صبحي المحمصاني: المرجع السابق، ص١٨٦- ١٨٧ .

[٢] محمد مخزوم: المرجع السابق، ص٢٠- ٢٣. وانظر كذلك:

Karpat, Kemal.H: The Ottoman state and its place in World History (Leiden, E.J. Brill, 1974) PP, 708.

- أدّت الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية إلى خلق حالة من صراع القوى بين الدول الأوروبية على مناطق النفوذ في ممتلكات الدولة العثمانية.

وإذا كانت الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية قد نجحت إلى حد ما من تحييد بعض القوى الأوروبية، وأتاحت فرصاً كبيرة لتدفق كبار التجار ورجال الأعمال الأوروبيين، إلا أنها في المقابل سمحت بتدفق الإرساليات الدينية والمبشرين إلى معظم ولايات الدولة العثمانية، وساهمت في إقامة العديد من المراكز الثقافية والمدارس الدينية وبخاصة في سوريا ولبنان وفلسطين[(١)].

لهذا يمكن بسهولة رصد الآثار السلبية التي نجمت عن توظيف الدول الأوروبية لكل الإمكانات التي منحتها إياها تلك الامتيازات من أجل:

- تمزيق أركان الدولة العثمانية بشكل تدريجي.
- مضاعفة وتيرة الأطماع الأوروبية في المنطقة.
- عرقلة إمكانية تطور رأس المال الوطني بعد أن نجحت معاهدة باريس١٨٥٦م في تحويل الامتيازات إلى التزامات دولية[(٢)].

وعلى نحو آخر ساعدت حملة محمد علي باشا على بلاد الشام (١٨٣١-١٨٤٠م) التي قادها نجله إبراهيم باشا من ازدياد النفوذ الأوروبي فيها[(٣)]، وبرغم

---

(١) عادل مناع: المرجع السابق، ص١٦٠- ١٦٢ .

(٢) محمد علي الصلابي: المرجع السابق، ص٣٣٤ .

(٣) عادل مناع: المرجع السابق، ص١٦٥ .

انشغال الدول الأوروبية في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بمشاكلها الداخلية فقد أبلغ محمد علي باشا قناصل الدول الأوروبية بأنّ حكومته سوف تأخذ بالاعتبار مصالح تلك الدول[1] في محاولة منه لطمأنة الدول الأوروبية تجاه مصالحها الحيوية، فلقد حاولت الإدارة المصرية منح الأقليات المسيحية واليهودية الحقوق ذاتها التي يتمتع بها المسلمون الأمر الذي دفع معظم المسلمين القاطنين في بلاد الشام وفلسطين إلى أن ينظروا إلى ذلك نظرة شك مريبة تجاه الامتيازات التي حصل عليها غير المسلمين وبخاصة الطوائف المسيحية وكنائسها وأديرتها، عندما تنافست الدول الأوروبية في بسط حمايتها على تلك الطوائف.

ومن خلال ما منحته الامتيازات من حقوق اكتسبت شرعيتها بتأثير ضعف الدولة العثمانية، فقد وظفت القنصليات هذه الامتيازات في خدمة مصالح دولها، وزيادة نفوذها وسيطرتها، ورفع وتيرة تدخلها في الشؤون الداخلية[2]، وليس غريباً أن نلاحظ زيادة كبيرة في أنشطة القناصل على صعيد حماية رعايا دولهم ومصالحهم الاقتصادية والدينية والاجتماعية، ويمكن القول بأنّ الامتيازات العثمانية التي قدّمت للدول الأوروبية وضعت المسلمين في موضع حرج بعد أن مارس قناصل الدول الأوروبية - ومن خلال نفوذهم المتزايد - حضورهم واقتحامهم للحياة اليومية، وتدخّلهم في السياسة المحلية بحجّة مساعدة الطوائف التي انضوت تحت حمايتهم[3].

---

(١) إلياس شوفاني: المرجع السابق، ص١٥٩ .

(٢) عادل مناع: المرجع السابق، ص١٥٨- ١٦٠ .

(٣) عبد العزيز عوض: مقدّمة في تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٣م، ص٩- ١٠ .

ومن الأدلة والشواهد على مثل هذه المواقف الأمثلة الآتية:

- اشتكى بعض رجال الإدارة المصرية في صفد من تدخّل القنصل البريطاني وغيره من قناصل الدول الأوروبية بهدف تحريض زعماء اليهود على تضخيم حجم الأموال التي نهبت منهم خلال الأحداث التي شهدتها مدينة صفد[١].

- تزايد حجم النشاط الذي بذله قناصل الدول الأوروبية بهدف توسيع سيطرتهم ونفوذهم بشكل مباشر أو من خلال الجمعيات والمؤسسات التبشيرية[٢].

كما أنّ كتاباً مخطوطاً توفّر لمادة البحث[٣] نوّه بمحاولات القناصل ونوابهم الجادّة للدخول في معترك الحياة اليومية في جبل نابلس ومناطق القدس وعكا وحيفا في محاولة منهم لتأكيد حضورهم وبسط نفوذهم على الزعماء المحليين تحت ذريعة المساعدة في إنعاش الحياة الاقتصادية وتسويق السلع والبضائع، غير أنّ هذه الذريعة لم تكن لتمر على السكان الذين أدركوا طبيعة النشاط المشبوه لقناصل الدول الأجنبية

---

[١] كان واضحاً أنّ قناصل الدول الأوروبية لعبوا دوراً هاماً لافتاً في مجال التدخّل في شؤون المجتمع الفلسطيني الداخليّة بحجّة حمايتهم لرعايا دولهم. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب الدكتور باروخ كرلنغ رديوئل مغدال (الفلسطينيون: صيرورة شعب)، ترجمة محمد حمزة غنايم، رام اللّه، مؤسسة الأيام، ٢٠٠١م.

[٢] البرت حوراني: الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان، مجلة الاجتهاد، الأعداد ٤٥- ٤٦، سنة ١١، بيروت، دار الاجتهاد، ٢٠٠٢م.

[٣] مصطفى طوقان: جبل نابلس بين المطرقة والسندان، نابلس، ١٨٧٥م (مخطوط محفوظ أرشيف بلدية نابلس رقم ٣/١٠).

وبخاصة عبر إدراكهم لطبيعة العلاقة بين القناصل واليهود الذين لم يتوانوا عن القيام بأنشطة مشبوهة للسيطرة على أرض تحت ذرائع مختلفة[١].

لقد حرصت القنصليات على استحداث منصب وكيل قنصل وإسناده إلى عدد من المواطنين الفلسطينيين من أتباع الديانة المسيحية، ومن النماذج التي تمّ توثيقها في هذا الاتجاه قيام القنصلية البريطانية في القدس بتعيين وكيل قنصل في نابلس يدعى (عودة عزام)، كما عينت بروسيا (مسعود قعوار) وكيلاً لقنصليتها في نابلس[٢].

من هنا نرى أنّ هذا النشاط القنصلي كان يستهدف بالضرورة التغلغل في الحياة المدنية للسكان في فلسطين تمهيداً للقيام بأنشطة مشبوهة تجاه تنفيذ المشاريع الصهيونية في فلسطين وتمريرها بذكاء.

رابعاً: التعريف بمصطلح "الاستيطان اليهودي" في فلسطين وعلاقة القناصل المباشرة في عملية التهجير والاستيطان

المعنى الاصطلاحي لكلمة استيطان:

جاء في قاموس لسان العرب أنّ كلمة استيطان مبنية من الأصل الثلاثي (وطن) وتعني المنزل تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله، ويقال أوطنتُ الأرض

---

[١] إلياس شوفاني: المرجع السابق، ص١٦٠- ١٦٢ .

[٢] بهجت صبري: المرجع السابق، ص٢٢١، ٢٢٨.

ووطنتها توطيناً واستوطنتها: أي اتخذتها وطناً[١]. وجاء في موسوعة السياسة أنّ مصطلح استيطان Settlement يعني: "اتخاذ بلد ما موطناً، أو إعمار الأماكن المهجورة، أو البحث في استيطان الجماعات البشرية كرة الأرض"[٢]. ويستخدم مصطلح الاستيطان عادة على ظاهرة محاولة القضاء على وطن ودخول عنصر أجنبي بهدف الاستيلاء على قسم من الأرض"، وهذا ما عليه الحال في كل من فلسطين وجنوب إفريقيا[٣].

وفي جانب آخر أشار د. هادي العلوي في قاموسه[٤] أنّ هناك اقتراناً بين مصطلحي استعمار[٥] واستيطان حيث استعمل مصطلح استعمار في هذا العصر لترجمة Colonization وهو مصطلح يعني بالحرف الواحد: "الاستعمار الاستيطاني"، ويستشهد على ذلك بالقول: إنّ الاستعمار الأوروبي بدأ أوّل الأمر على شكل استيطان للبلدان التي غزوها في كل من الأمريكيتين، وإفريقيا،

---

[١] لسان العرب: ج٣، طبعة جديدة معدلة.

[٢] موسوعة السياسة: أشرف عليها د. عبد الوهاب الكيالي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥م، ج١ ص١٨٢.

[٣] جواد الحمد (وآخرون): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٥، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧م، ص١٤٨- ١٥٠ .

[٤] هادي العلوي: قاموس الدولة والاقتصاد، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٧م، ص٣٧ .

[٥] أسعد عبد الرحمن: المنظمة الصهيونية العالمية، عمان، ط٢، ٢٠٠٥م، ص٢٥، مؤسسة فلسطين الدولية. إنّ مصطلح "استعمار" استخدم في القرن التاسع عشر على أنه إعمار للمناطق وتطويرها، وليس كمصطلح "احتلال" الأجنبي لمنطقة ما، على غرار ما حدث في القرن العشرين، انظر أيضاً: الموسوعة الفلسطينية، ج١، ص١١٨.

واستراليا، واستناداً لما ذكر فإنّ الاستيطان والظاهرة الاستيطانية تعدّ مسألة وظاهرة إنسانية قديمة جداً استخدمتها شعوب مختلفة عبر التاريخ لتفسير انتقالها من منطقة إلى أخرى، مثل هجرة العرب من الجزيرة العربية وتوطنهم في بلاد ما بين النهرين، وقد قامت الظاهرة الاستيطانية في الماضي على أساس عوامل الجذب والطرد[1]، وتدخّل كذلك في إطار البحث عن مصادر العيش وزراعة الأراضي واستصلاحها من جهة وتخفيف الضغط السكاني من جهة ثانية[2]، وفي الفهم الحديث للظاهرة الاستيطانية: فإنّ من الثابت أنها ظهرت عقب الاكتشافات الجغرافية حيث كانت باكورة استحقاقاتها كما هي الحال في عمليات الاستيطان والاستعمار الأوروبي في شمال إفريقيا وجنوبها وفي الأمريكيتين.

إنّ الحديث عن دلالات (مصطلح الاستيطان) يقود بالضرورة للحديث عن النشأة الإستراتيجية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، الذي اتخذ أشكالاً متعددة حتى بلغ ذروته، فقد كانت المرحلة الأولى منه مرحلة تميزت بـ الاستيطان المنعزل، وهذا الشكل جاء على أرضية اعتباره مرحلة تمهيدية تمت خلالها محاولات الحركة الصهيونية لإقامة كيانات ومستوطنات منعزلة في فلسطين، كما هي الحال في القدس حيث أقام اليهود أوّل مستوطنة في مدينة القدس أطلق عليها اسم أوهل موشيه[3] وتعني بالعربية خيمة موسى "مونتفيوري"، أحد أركان الحركة الصهيونية

---

[1] نظام محمود بركات: المرجع السابق، ص٤٧ .

[2] أمين عبد اللّه محمود: المرجع السابق، ص٢٣ .

[3] خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨- ١٩١٨م، بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣م، ص١٢ .

وذلك عام ١٨٣٣م، تلاها بعد ذلك إنشاء مركز يهودي عام ١٨٤٣م، ثمّ مصنع للنسيج عام ١٨٥٤م، وتواصل بعد ذلك إنشاء عدد من المستوطنات مختلفة الأهداف في القدس وضواحيها، ثمّ تلتها المرحلة الثانية التي استهدفت حملة واسعة من الهجرات اليهودية إلى فلسطين بدأت بشكل علني عام ١٨٨٢م، وكانت قبل ذلك قد نجحت الحركة الصهيونية في تمرير عدد كبير من اليهود إلى فلسطين تحت حماية الدول الأوروبية باعتبارهم رعايا تلك الدول، وقد ساعد قناصل تلك الدول في تعزيز هذه المحاولات وتدعيمها بوسائلهم المختلفة رغم أنّ الدولة العثمانية كانت تمنع بقوّة عملية هجرة رعايا الدول الأوروبية من اليهود إلى فلسطين.

فإنّ أوّل محاولة لتوطين اليهود في فلسطين قبل عام ١٨٤٠م، قام بها نابليون خلال حملته على مصر عام ١٧٩٨م غير أنّ اليهود في آسيا وأوروبا لم يتجاوبوا مع هذه المحاولة، إلى أن بدأت محاولات الحاخامات اليهود التي بدأت فعلياً في أعوام ١٨٣٣م عن طريق الكاتب اليهودي يهودا الكالاي والحاخام يهودا قلعي ١٨٣٩م[1].

ورغم أنّ الفترة الزمنية فيما بين عامي ١٨٤٠-١٨٨٢م لم تكن نشطة في المجال الاستيطاني لكنها كانت بحسب القراءات التاريخية والأدبيات التي تناولت هذه الحقبة الزمنية قد أشارت إلى أنّ هذه المرحلة كانت الأساس المتين الذي بنيت عليه أبجديات الاستيطان اليهودي في فلسطين فيما بعد، وذلك لأنها:

- مثّلت الأرضية الراسخة لإقامة كيان انعزالي لليهود في فلسطين ليكون منطلقاً لهم فيما بعد.

---

(1) خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص٢٠- ٢٥، وكذلك كتاب أحمد نوري النعيمي: اليهود والدولة العثمانية، عمان، دار البشير، ١٩٩٦م، ص٦٩- ٧١ .

- أنها أسست للاستيطان الزراعي في فلسطين والذي تمكّن من استيعاب الأيدي العاملة اليهودية من اليهود الموجودين أصلاً، ومن اليهود الذين أخذوا يصلون بوسائل شتى إلى فلسطين وتحت ذرائع مختلفة[1]. مع الإشارة إلى أنّ الاستيطان الزراعي لليهود كان طرحاً أيديولوجياً هاماً اعتمدت الحركة الصهيونية عليه في أنشطتها ومن ثمّ في إقامة الدولة.

الظاهرة الاستيطانية الصهيونية:

تميّزت الظاهرة الاستيطانية الصهيونية عن سابقاتها من الظواهر الاستيطانية في العصرين القديم والحديث بجملة من الجوانب متمثلة فيما يأتي[2]:

١- أنها اتّسمت بالعنف واستخدام القوّة لفرض السيطرة.

٢- استخدام مختلف الأساليب والوسائل المتاحة للاستيلاء على الأرض واستعمال القوّة لتحقيق ذلك.

٣- وجود خطط إستراتيجية معدّة مسبقاً لفرض السيطرة على الأرض وطرد السكان حتى قبل بدء الاستيطان الرسمي.

٤- أنها قامت على أساس التخطيط المسبق لإنشاء دولة إسرائيل كوطن قومي لليهود في فلسطين، تقوم على أساس الاستيلاء على المزيد من الأرض والتوسع على حساب الآخرين.

---

(١) خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص٢٢ .

(٢) نظام محمود بركات: المرجع السابق، ص١٥ .

٥- أنها حرصت منذ البداية على وضع خطط لطرد السكان الأصليين وتدمير حضارتهم المتجذرة.

٦- أنها سعت من أجل إقامة جسم يهودي عنصري توسعي في قلب الوطن العربي.

ومع أنّ هذه السمات كانت ميّزت الاستيطان اليهودي عن غيره من الظواهر الأخرى إلاّ أنه يمكن التأكيد على أنّ الاستيطان اليهودي الذي تدرّج على أرض فلسطين تعامد مع العديد من الأنماط الاستيطانية الأخرى[١] في محطات مشتركة وهي:

أولاً: البعد الديمغرافي المتمثّل بموجات الهجرة المتعاقبة.

ثانياً: توفير البيئة الجغرافية الحاضنة للمهاجرين من خلال السيطرة على الأرض بالقوّة.

ثالثاً: الغزو العسكري وفرض السيطرة والاستيلاء على السلطة.

علاقة قناصل الدول بسياسة قنصلياتهم:

في ظاهر القول تولّت القنصليات الأجنبية في القدس وظائف محدّدة؛ حدّدتها الأنظمة المرعيّة من قبل الدول الأوروبية بحيث تمحورت مهمّة القنصلية والقنصل بـ الحفاظ على مصالح رعايا الدولة في القطر الأجنبي[٢]. وقد حاولت قنصليات الدول الأجنبية وضع خطوط عريضة لسياساتها في فلسطين والتي تمثّلت في أمرين هامين هما[٣]:

---

[١] مجدي حماد: النظام السياسي الاستيطاني، المرجع السابق، ص٥٩ .

[٢] هاني الرضا: المرجع السابق، ص٥٤ .

[٣] لورنس، هنري: المرجع السابق، ص٢٠١ .

- حماية مصالح الرعايا الأجانب الاقتصادية والدينية والاجتماعية.

- التدخّل في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والمدنية في القطر الذي تعمل فيه لصالح دولتها.

وحددت هذه القنصليات المهام الوظيفية الخاصة بعمل القناصل ونوابهم ووكلائهم، إلاّ أنّ الأمر على واقع الحال لم يكن يسير وفق هذه المحدّدات، فقد حاول قناصل الدول الأجنبية العاملة في فلسطين بسط نفوذهم وهيمنتهم على السكان والتدخّل في حياتهم اليومية بالرغم من أنه كان مسؤولاً عن تنفيذ سياسة حكومته وتدعيم نفوذها في بلاد الشام بعامة وفي فلسطين بخاصة[١].

ولمّا كانت القدس هي محور الصراع العربي اليهودي فقد حرصت الدول الأوروبية على إنشاء قنصلياتها في القدس ووضع سياسات خاصة تنسجم مع[٢]:

- الأطماع الأوروبية في فلسطين.
- الحلم اليهودي بإقامة الدولة والوطن القومي.

فلسفة التخطيط الاستيطاني:

اعتمدت الحركة الصهيونية فلسفة خاصة بها في التخطيط للاستيطان في فلسطين، ويمكن القول بأنّ الفكر الصهيوني الذي استند إلى الجذور التلمودية والانتماء الأوروبي كان تعبيراً دقيقاً عن فكر كبار رجال الحركة الصهيونية منذ مئات

---

[١] صبري جريس: الصهيونية، المرجع السابق، ص٦٢- ٦٣ .

[٢] د. حسان حلاق: المرجع السابق، ص٥٤- ٥٥ .

السنين[1]، وقد حاول اليهود الاستفادة من عدد من المتغيرات التي ظهرت في أوروبا لصالح خططهم مثل:

- انعزالهم في إطار نظام الغيتو* للحفاظ على سرية حركتهم وأنشطتهم.
- عداء الآخرين لليهود واليهودية.
- نظرية التعالي التي آمن بها اليهود وتمسكوا بها باعتبارهم (شعب اللّه المختار). وهذه المتغيرات هي التي عزّزت الفكر الصهيوني الاستيطاني.

لذا فإنّ عملية التخطيط الإستراتيجية للاستيطان استندت بقوّة إلى تلك المتغيرات.

أنواع الاستيطان:

إنّ التتبع التاريخي لحركة الاستيطان اليهودي في فلسطين يكشف عن وجود عدة مراحل سار فيها الاستيطان منذ عام ١٨٤٠م وحتى بداية عام ١٩١٤م وهي:

ـ الاستيطان المنعزل: وهي تشكّل مرحلة ابتدائية جرت خلالها محاولات كثيرة ومنعزلة حاول فيها اليهود استيطان بعض المناطق في فلسطين، وقد ارتبطت هذه المرحلة مباشرة بالنشاط الاستعماري الأوروبي في المنطقة.

---

[1] أمين عبد اللّه محمود: المرجع السابق، ص٥٦- ٦٠ .

* الغيتو، مصطلح اقترن باليهود في أوروبا وتعني حيًا مقصوراً على إحدى الطوائف الدينية أو القومية، ولكنها استخدمت تحديدا للإشارة إلي الأحياء اليهودية في أوروبا. لمزيد من التفاصيل. انظر: موسوعة السياسة، ج٤ التي اشرف عليها د. عبد الوهاب الكيالي، ط٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ـ الاستيطان المهاجر[1]: هي مرحلة متقدّمة بدأت عام ١٨٨٢م واستمرّت حتى بداية عام ١٩١٤م عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتمثّلت هذه المرحلة بالقيام بمجموعة هجرات منظمة إلى فلسطين بهدف بناء المؤسسات التي سيناط بها التأسيس للدولة اليهودية الاستيطانية[2].

وتأسيساً على ذلك فإنّ عدد من الدراسات والبحوث التي أُجريت في هذا الحقل أشارت إلى وجود جانب واحد يمكن تسليط الأضواء بقوّة عليه وبخاصة أنه يتخذ مناحي ثلاثة هي:

المنحى الأول: وهو ما يتعلق بآليّة تكوين الكيان الاستيطاني[3] ثمّ الدولة التي سبقت السيطرة السياسية وإنشاء الدولة بحيث يدخل في هذا المجال ما يأتي:

- السيطرة على الأرض من خلال عمليات الشراء العادية، أو التحايل، أو السيطرة بقوة السلاح.
- القيام ببناء المؤسسات التي تحتاجها الدولة.
- رصد ردود الأفعال للسكان الأصليين، ومدى وحجم ومستوى تصدّيهم للمشروع.

---

[1] نظام محمود بركات: المرجع السابق، ص١٢ .

[2] خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص١٣٢ .

[3] جورج جبور: الاستعمار الاستيطاني، دمشق، منشورات مكتب الدعاية والإعلام في القيادة القومية، ١٩٧٥م، ص١٦- ٢٥ .

والمنحى الثاني: تمثّل في التفاعل مع المتغيرات الداخلية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ووضع حلول صهيونية لها[١].

والمنحى الثالث: ركّز على وضع الاستراتيجيات اللازمة لحاضر ومستقبل الكيانات الاستيطانية حتى تخدم الحركة الصهيونية وأيدلوجيتها في التخطيط لبناء الدولة.

إنّ الهجرات الاستيطانية التي قامت بها الحركة الصهيونية تجاه فلسطين والتي نشطت بين أعوام ١٨٨٢- ١٩١٤م[٢] أخذت شكلاً جماعياً دعمته وساعدته الدول الأوروبية بقوّة، واستفادت من الامتيازات الممنوحة لها ومن أنشطة قناصلها لإنجازه بسرعة، وتمهيد وتذليل كل العراقيل والصعوبات أمامه، وبخاصة تلك التي حاولت الدولة العثمانية وضعها أمامهم[٣].

إلاّ أنّ المرحلة الأولى للاستيطان والتي سميت بالاستيطان المنعزل ارتبطت بالدعوة التي رفعها نابليون عندما غزا مصر عام ١٧٩٨م حيث أصدر بياناً دعا فيه اليهود في كل من آسيا وإفريقيا إلى مساعدته في حملته مقابل دعمهم في الوصول إلى أرض الميعاد، (دولتهم اليهودية القديمة) حسب زعمه، وقد جاءت دعوة نابليون هذه على أرضية حرصه على تحقيق إنجاز متميز جرّاء مساعدة اليهود له[٤]. وقد خلصت الدراسات التاريخية التي تناولت دعوة نابليون هذه إلى وجود أسباب ودوافع حدت به لإصدار بيانه وتمثل في:

---

(١) نظام محمود بركات: المرجع السابق، ص٢٢- ٢٣ .

(٢) مجدي حماد: المرجع السابق، ص٤٨ .

(٣) بيان نويهض الحوت: المرجع السابق، ص٢٩٩ .

(٤) لورنس، هنري: المرجع السابق، ص١٣٢- ١٣٤ .

١- رغبة نابليون في استقطاب اليهود في الشرق ليقفوا معه في حملته، ويدعموا سيطرته ونفوذه فيها.

٢- رغبة نابليون في كسب ود يهود فرنسا مادياً ومعنوياً لمساعدته في تجاوز الصعوبات الداخلية التي واجهها من قبل الإدارة الفرنسية.

٣- رغبة نابليون في تحفيز اليهود على الاستيطان في فلسطين والاستفادة منهم بفصل منطقة بلاد الشام عن مصر.

٤- رغبة نابليون في ضرب المصالح البريطانية في المنطقة وإغلاق الطريق التجارية إلى الهند.

٥- محاولة نابليون الجادّة الاستفادة من كبر حجم الجاليات اليهودية في روسيا؛ كي تساعده في حربه المقبلة على روسيا والتي اندلعت عام ١٨٠٦م.

لكن أمل نابليون خاب في الحصول على الدّعم اليهودي في منطقة الشرق العربي في آسيا وإفريقيا، وكذلك يهود فرنسا، لذا لم تنل دعوته حظاً وافراً كما أراد[١].

وفيما يختص ببدايات الاستيطان اليهودي الفعلي في فلسطين، فقد عرض اللورد شافتسبري في مؤتمر لندن عام ١٨٤٠م مشروعاً إلى اللورد بالمرستون وزير الخارجية البريطاني في تلك الفترة طلب فيه أن تتبنى الحكومة البريطانية عملية تنظيم هجرة اليهود ونقلهم إلى فلسطين، حيث تبنى بالمرستون في حينه الدعوة لإقامة

---

[١] مجدي حماد: المرجع السابق، ص٢٢ .

كومنولث يهودي في أي بقعة من الأرض كانت تشغلها الدولة العبرية القديمة في فلسطين[1].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ مؤتمر لندن ١٨٤٠م كان بمثابة البداية الفعلية والرسمية لتوجّه أنظار الحركة الصهيونية بقوّة نحو فلسطين والتخطيط العملي لإنجاز هذا الهدف الاستراتيجي الحيوي الهام[2].

لقد ارتبطت فكرة الاستيطان بعدد من الأفكار التي وصفها كبار رجال الفكر والقرار في الحركة الصهيونية الذين وجدوا في المشروع الاستيطاني لفلسطين تحقيقاً لمصالحهم الاستثمارية والاقتصادية في المشرق الغربي، وقد بنى هؤلاء خططهم على أساس مصالحهم هذه[3].

وللوقوف على الخطوات التي شهدتها الحركة الاستيطانية عقب انتهاء أعمال مؤتمر لندن عام ١٨٤٠م فإنّ من الأهمية عرض الحقائق الآتية:

١- محاولة مونتفيوري أحد زعماء الحركة الصهيونية مع محمد علي باشا عام ١٨٣٩م للحصول على امتياز استثمار منطقة الجليل في فلسطين وإقامة مستوطنات عليه، وقد انتهت هذه المحاولة بالفشل بعد انحسار نفوذ محمد علي عن بلاد الشام.

---

(١) رفيق النتشة: الاستعمار وفلسطين: إسرائيل مشروع استعماري، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨١م، ص٩٤- ٩٨.

(٢) إلياس شوفاني: المرجع السابق، ص٢٦٠- ٢٦٥ .

(٣) أمين عبد الله محمود: المرجع السابق، ص١٥- ١٦ .

٢- محاولة جون غارل أحد خبراء الاستيطان الزراعي في بريطانيا الذي عرض مشروعاً لإقامة مستوطنات زراعية في فلسطين عام ١٨٥٢م، لكن اليهود أحجموا عن التعامل معه لأسباب أيدلوجية بحتة[١].

٣- نجح مولان يهوديان في شراء أراضٍ في فنسطين عام ١٨٦٠م.

٤- تمّ إنشاء العديد من المؤسسات والاتحادات اليهودية في دول أوروبا استهدفت تشجيع النشاط الاستيطاني في فلسطين عام ١٨٦٠م[٢].

٥- أسس اليهود في فرنسا الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الاليانس: Alliance) وكانت الغاية من إنشائه مساعدة اليهود على الهجرة إلى فلسطين، وبخاصة يهود الدول العربية، وقد نجح الاتحاد في الحصول على قرار سلطاني باستئجار (٢٦٠٠) دونم من أراضي منطقة يازور قرب يافا لإقامة مدرسة زراعية فيها، تخدم اليهود المقيمين في فلسطين[٣].

٦- وفي عام ١٨٦٥م أنشأ اليهود البريطانيون صندوق استكشاف فلسطينPalestine Exploration Fund كانت الغاية منه إقامة نشاط زراعي معلوماتي تمهيداً لتشجيع هجرات استيطانية زراعية للإقامة في فلسطين[٤].

---

(1) Parkes James William : A History Of Jewish People (London, Weiden Feld and Nicolson, 1964), pp: 265 – 267.

(٢) نجيب قهوجي: إستراتيجية الاستيطان اليهودي في فلسطين، بيروت، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨م، ص٤٧ – ٤٨.

(٣) محمد سليمان: قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود أراض في فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، بيروت عدد ٦٣ لسنة ٣، ١٩٨١م، ص٨٢ .

(4) Parker James William: A History of Palestine From 135 A.D to Modern Times (London: Victor Gollan C2 ltd 1949) P. 267.

٧- وفي عام ١٨٦٨م نشطت جمعية الهيكل الألماني The German Temple Society في العمل لإقامة بعض المستوطنات في منطقتي يافا وحيفا.

٨- وفي عام ١٨٧٠م تأسّست الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين، وتولّت هذه الجمعية تدريب اليهود على الأعمال الزراعية تمهيداً لهجرتهم إلى فلسطين.

٩- ثمّ كان عام ١٨٨١م الذي شهد صراعات وقلاقل واسعة النطاق في روسيا التي تضم أكبر جالية يهودية في العالم، وتعرض اليهود هناك لمجازر واضطهاد، الأمر الذي حدا بجمعية أحبّاء صهيون برئاسة ليو بنسكر إلى تبنّي فكرة نقل اليهود إلى فلسطين[١].

كل ذلك شكّل حركة نشطة قامت بها الحركة الصهيونية للتمهيد لبدء الاستيطان المهاجر، حيث بدأت حركة الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين استمرت حتى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م.

---

[١] نظام محمود بركات: المرجع السابق، ص٢٩- ٣٠ .

الفصل الثاني

الأطماع الأوروبية في الولايات الشامية وفلسطين

١٨٤٠ - ١٩١٤م

الأطماع الأوروبية في الولايات الشامية وفلسطين

١٨٤٠-١٩١٤م

الأطماع الأوروبية في الدولة العثمانية:

إنّ ما عرف في القرن التاسع عشر بالمسألة الشرقية هي في الأصل تمثّل لعبة التوازن بين الدول الأوروبية والصراع الذي دار فيما بينها على أرضية التخطيط للاستيلاء على ممتلكات الدولة العثمانية في كل من أوروبا والوطن العربي[(١)]، وإنّ قراءة جادّة لهذا الصراع تستوجب بالضرورة الإحاطة بجميع مفردات التنافس الأوروبي من أجل الاستيلاء على الوطن العربي.

وكانت لكل من الحملة الفرنسية على مصر والولايات الشامية وحملة محمد علي على بلاد الشام - التي سبقت الإشارة إليهما - عوامل إذكاء لحدّة التنافس بين القوى الأوروبية[(٢)]، لا سيّما وأنّ هزائم الدولة العثمانية في حروبها ضد روسيا والنمسا وبولندا، إضافة إلى الثورات والتمردات الداخلية في الولايات العربية. وقد دفعت الدول الأوروبية لوضع توجهاتها إزاء المسألة الشرقية موضع التنفيذ.

[(١)] نادية محمود مصطفى: أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، ١٩٦٨، ص٤١.

[(٢)] سمعان بطرس فرج الله: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط٢ ، ١٩٨٢م، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ج١ص١٨.

وكانت الاستفادة من مزايا قانون الامتيازات العثماني، حيث بدأت البضائع الأوروبية تفيض بها الأسواق الشامية، وشهدت الموانئ الشامية حركة تجارية نشطة للتجار والسفن الأوروبية تحمل منتجات الشرق إلى أوروبا، وتؤسس الوكالات والفنادق والنزل الأوروبية في المدن والموانئ الشامية، وأصبح الأوروبيون يرون في هذه المناطق المحطات الرئيسية لطموحاتهم، والأماكن المتميّزة لتحقيق مصالحهم الحيوية.

وبالإجمال فقد تنامت حركة التجارة الأوروبية في البلاد الشامية، وقوي نفوذ رعايا الدول الأوروبية الاقتصادي والديني، وبرزت بريطانيا كأقوى مستفيد من الحالة الكائنة في البلاد الشامية، فقد بعث القنصل البريطاني في بيروت رسالة الى وزير الخارجية يعلمه فيها بأن "نشاطاً اقتصادياً واسعاً ينتظر البريطانيين في الديار الشامية وفلسطين، وأنّ على بريطانيا أن تنشط للاستفادة من هذه الميّزة"[١].

لقد توقفت الأطماع الأوروبية تجاه الإمبراطورية العثمانية وولاياتها أثناء التوسّع الذي قام به محمد علي في بلاد الشام وفلسطين فيما بين ١٨٣١م و١٨٤٠م هذا الاحتلال قصير المدّة الذي كان قد سبقه الاحتلال الفرنسي لمصر وكان سبباً مباشراً ساهم في فتح الباب واسعاً على مصراعيه أمام الأطماع الاستعمارية الأوروبية[٢]، ذلك أنّ ما حقّقه محمد علي من نجاحات أثارت حفيظة الدول الأوروبية التي ارتابت من سياسات محمد علي وابنه إبراهيم وقدرته على الوقوف في وجه الإمبراطورية العثمانية.

---

[١] الأرشيف الصهيوني السري: تقرير وزارة الخارجية، ف/ ٥٦٠ سنة ١٨٤٧م.

[2] Pierre, Randot: Western Europe and Mid-East (New York: American Else voir Pub co, 1972) p.452

وفي إطار هذا التصوّر الذي اعتبرته الدول الأوروبية استفزازاً لطموحاتها المستقبلية ومساساً لمخططاتها ظهرت على واجهة الأحداث بعض الاستحقاقات التي أوجدتها الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في إطار ما يعرف "بالمسألة الشرقية" ونظرة أوروبا تجاه الدولة العثمانية التي أخذت تتهاوى وتضعف بتأثير ما عصفت بها من تداعيات داخلية وخارجية، وخسارتها في الحروب التي خاضتها روسيا وغيرها من دول البلقان؛ مثل النمسا وروسيا وبولندا إلى جانب الثورات الداخلية التي كان على الدولة العثمانية أن تواجهها في الولايات العربية التي كانت تتبع لها[١] هذه الأوضاع مجتمعة وضعت الدولة العثمانية أمام المجهر بالنسبة لدول أوروبا التي أخذت توجه أنظارها وتعد نواياها الاستعمارية تجاه الوطن العربي الذي أخذ مع بداية القرن التاسع عشر يشهد حركة تجارية أوروبية نشطة للتجار والسفن التجارية الأوروبية، وأصبح الأوروبيون يرون في هذه المناطق المحطة الرئيسة لطموحاتهم وأطماعهم والمكان المتميّز الذي يحقق لأوروبا مصالحها الحيوية[٢].

ولعلّ أبرز المؤشرات التي أخذت تظهر بوضوح على ساحة الصراع تمثّلت في خطوات عملية قامت بها أوروبا للوقوف بقوّة في وجه محمد علي وطموحاته وهي:

---

[1] Robert Mantra: Histoire de L' Empire Ottoman (Paris: Fayard, 1989) P.446.

[٢] بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة يسر جابر، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٨م، ص١٨.

- كانت روسيا أكثر الدول الأوروبية اهتماماً ومتابعة لتطورات الأوضاع في الديار الشامية وفلسطين، لذا أبدت حماساً كبيراً لمساعدة العثمانيين ضدّ محمد علي والتصدّي لطموحاته.

- أبدت بريطانيا استعداداً كبيراً ورغبة شديدة لمساعدة العثمانيين في التصدّي لمحمد علي.

- أقامت الدول الأوروبية تحالفاً ضمّ كلاً من بريطانيا وبروسيا، والنمسا، وروسيا جسّدته اتفاقية لندن في ١٥/ ٧/ ١٨٤٠م تمثل في إرسال أسطول قام بقصف بيروت وعكا، ووجهت إنذاراً إلى محمد علي حذّروه فيه من مغبة التوسّع وطالبوه بالتوقّف فوراً وإعادة ما استولى عليه من أراضٍ للعثمانيين[١].

مرّة أخرى ساهمت اتفاقية باريس عام ١٨٥٦م في حماية الإمبراطورية العثمانية من الأطماع الروسية عقب حرب القرم[٢] وانتصار روسيا على الدولة العثمانية.

---

(1) Robert Mantran: Histoire De L' Empire Ottoman,(Paris: Fayard, 1989 p57.

(٢) وقعت هذه الحرب بين سنتي ١٨٥٤ و١٨٥٦م في شبه جزيرة القرم (في البحر الأسود) بين روسيا من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى، ووقفت إلى جانب تركيا كل من فرنسا وبريطانيا ومملكة سردينيا. ومن أهم أسبابها مطالبة روسيا القيصرية بالاعتراف بحمايتها على جميع رعايا السكان الأرثوذكس، وسعيها المستمر إلى تدمير الإمبراطورية العثمانية من أجل الوصول إلى المياه الدافئة وتوسيع رقعة أملاكها. وانتهت هذه الحرب بانتصار التحالف، وعقد على أثرها مؤتمر للصلح في باريس، كان من نتائجه توقيع معاهدة باريس في ٢٠ مايو ١٨٥٦م.

إنّ التضامن الأوروبي الذي بدأ واضحاً في التصدّي لمحمد علي لم يكن سوى شكل ظاهري لأنّ من الواضح في ما يختص بالواقع الأوروبي، أنّ كل دولة كانت تتربّص بالأخرى وتراقب تحركاتها وقد بدا ذلك واضحاً عبر الشواهد الآتية:

- عندما هزمت فرنسا في حرب عام ١٨٧٠م عقدت روسيا معاهدة سان ستيفانو في آذار من ١٨٧٨م مع الدولة العثمانية، بهدف الحصول على مكاسب هامة[(١)].

- بالنسبة للنظرة الأوروبية تجاه الديار الشامية وفلسطين بخاصة فقد تجسّدت في تعاظم الأطماع الأوروبية في فلسطين للأسباب الآتية[(٢)]:

- أنها تقع في قلب الشرق الأوسط .
- يشكّل المسيحيون أقلية فيها.
- توجد الأماكن المقدّسة فيها.

ولهذه الأسباب مجتمعة لا يمكن لأحد أن يتصوّر أن تغيب أوروبا عن هذا الجزء الهام من أراضي الدولة العثمانية لأنها تشكّل ميداناً رئيساً للصراع الأوروبي ومخططاته الاستعمارية؛ ذلك أنّ أي سبب من الأسباب الثلاثة التي ذكرت يمكن أن تشكل سبباً مباشراً لوحده ليكون حجّة للأطماع الاستعمارية.

---

(١) محمد قاسم وحسين حسني: تاريخ القرن التاسع عشر، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٠، من ص٩٠- ٩٥ .

(٢) بشارة خضر: أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م، ص٤٣ .

من أجل كل ما ذكر، وتأسيساً على هذه الخصوصيّة فقد وجدت أوروبا لنفسها أرضيّة خصبة من أجل البدء بتنفيذ مخططاتها الاستعمارية، فقد دخلت بريطانيا على أرضية مساعدة البروتستانت، أمّا بريطانيا فقد قامت بتعيين قنصل لها في القدس عام ١٨٣٨م ويدعى وليم يونغ (Mr.Young) ولحقت بها كل من النمسا وألمانيا ثمّ فرنسا. كما نشطت الولايات المتحدة في هذا الاتجاه، وعينت أوّل قنصل لها في القدس عام ١٨٤٤م[١]. وقد أقامت بريطانيا بمساعدة من بروسيا (ألمانيا) أسقفية إنجيلية في القدس عام ١٨٤١م.

كما واصلت روسيا دعمها للكنيسة الأرثوذكسية، وعملت على تجديد بطريركية اللاتين في القدس عام ١٨٤٧م.

وهكذا منحت أوروبا القوّة لتحقيق أطماعها الاستعمارية من خلال تلك الامتيازات، التي كانت سبباً للصراع الذي دام طويلاً، وشمل مناطق عديدة من الدولة العثمانية، حيث قادت الامتيازات إلى تطور وتنامي الحركة التجارية التي قادت بدورها إلى تزايد نشاط المبشرين والإرساليات الدينية، حيث إنّ التغلغل الاقتصادي الأوروبي سبق الاحتلال العسكري، بتأثير ما أعطاه للتجار والمواطنين الأوروبيين من مكاسب مادية قوية، وكما أشرنا سابقاً بأنّ البريطانيين كانوا ينتظرون نشاطاً اقتصادياً واسعاً في الديار الشامية وفلسطين، وأنّ على بريطانيا وقنصلياتها أن

---

(1) Kark, Ruth: American Conculate in the Holy Land, 1914-1932.North American Ed. Jerusalem: Magnes Press, Herber UNI, Detroit: wayne State UNI Press 1994) P.307.

تنشط للاستفادة من هذه الميزة الهامة[١]. وخلاصة القول، إنّ النصف الأول من القرن التاسع عشر شهد وقوع حدثين خطيرين، دفعا الدول الأوروبية وبخاصة الأقوى منها إلى توجيه اهتماماتها تجاه الشرق وقاداها إلى التدخّل الفعال في شؤون الدولة العثمانية وممتلكاتها وهما:

أولاً: الحملة التي قام بها نابليون على مصر وسوريا خلال الفترة ما بين (١٧٩٨ و ١٨٠١م).

ثانياً: ما شهده العالم من تعاظم قوّة محمد علي وما حقّقه من نجاحات وانتصارات عسكرية في مواجهة العثمانيين وبخاصة في زمن السلطان (محمود الثاني) خلال الفترة ما بين (١٨٣٠– ١٨٤٠م) حيث كان الحدث الأول تدخل بريطانيا عسكرياً في مصر في مواجهة نابليون والانتصار عليه، بينما أدّى الحدث الثاني إلى تدخّل روسيا، ومن ثمّ بريطانيا وفرنسا في شؤون الشرق[٢]، وفي هذا السياق سوف يتم تناول أطماع الدول الأوروبية. كل على انفراد.

(١) الأطماع الفرنسية:

كانت فرنسا الدولة الأوربية الأولى التي نجحت محاولاتها في تأسيس وجود لها، وبخاصة في القدس، حيث حاولت سنة ١٦٢١م تعيين قنصل لها في القدس، وعينت جان لامبرور (Mr.Jean Lempereur) ولكن هذا الترشيح اصطدم

---

(1) F.O. 560/f 1847

(2) M. S. Anderson: The Eastern Question, 1774 – 1923 (London, Mc-grow Hil, 1966), P.29 .

بمعارضة قوية من أهل القدس، فما لبث أن صدر الأمر السلطاني بترحيله عن المدينة المقدسة.

ثمّ جرت محاولة ثانية بتعيين قنصل فرنسي آخر في القدس فأصدر السلطان مصطفى الأول ١٧٥٧ –١٧٧٤م فرماناً سلطانياً جديداً بالموافقة على قبول تعيين دارامون (Mr. Daramon) قنصلاً فرنسياً مقيماً في القدس، وقد قوبل هذا الفرمان بالسخط الشديد من أهل القدس؛ فعقدوا اجتماعاً في المسجد الأقصى، وكتبوا عريضة للسلطان ضدّ هذا التعيين، فاستجاب السلطان لطلبهم وألغى التعيين.

وقد سعت فرنسا جاهدة من أجل بسط نفوذها وسيطرتها على الولايات الشامية خلال فترة الحملة التي شنها نابليون على مصر، وبسبب فشلها فقد حدّ من الأطماع الفرنسية في كل من سوريا ولبنان[١]، بينما فتح المجال أمام الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا إلى الاستفادة من المصالح الاقتصادية التي زاد تأثيرها بفعل قانون الامتيازات الأجنبية التي حصلت عليها فرنسا من الدولة العثمانية زمن السلطان سليمان القانوني، والتي تجدّدت كذلك عام ١٧٣٥م واستفادت منها فيما بعد كل من بريطانيا والنمسا وروسيا وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة في العقد الثالث من القرن التاسع عشر[٢] كانت فرنسا قد سبقت الدول الأوروبية في الحصول على امتيازات

---

(١) يوسف الشويري: القومية العربية، الأمة والدولة في الوطن العربي: نظرة تاريخية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢م، ص٨٢.

(٢) رفيق شاكر النتشة: السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، ١٩٩١م، ص٨٤

كبيرة من الدولة العثمانية سواء كانت تلك الامتيازات في المجال الديني أو المجال التجاري من خلال الاتفاقات التي عقدتها مع السلطان سليمان القانوني في أوج عظمة الدولة العثمانية[1].

لقد اعتمدت فرنسا على ما منحته إيّاها الامتيازات الأجنبية في أبعادها الاقتصادية والدينية، وجاء إنشاء قنصلية لها في كل من القدس ودمشق وبيروت ليؤكد على حقيقة وطبيعة النوايا الفرنسية[2].

ومن المؤكد أنّ التنافس الأوربي للسيطرة على الولايات العثمانية في آسيا قد بلغ أوجه في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وتحديداً بين كل من فرنسا وبريطانيا، حيث كان عملاء كل دولة يقفون بالمرصاد للدولة الأخرى يتابعون تقدمها وتدخلها ونفوذها والأنشطة التي يقوم بها قناصل كل دولة، مثلما يتابعون أنشطة الإرساليات والبعثات التجارية والدبلوماسي والدينية، ويرسلون تقاريرهم إلى دولهم بالتوالي يعرضون فيها تفاصيل دقيقة عن الأنشطة التي يقوم بها القناصل سواء على الصعيد الاجتماعي أو التجاري أو التبشيري.

حاولت فرنسا توظيف هذه الامتيازات التي كانت بمثابة المنطلق الرئيسي لبسط سيطرتها على المناطق التي اعتبرتها حيوية لها في الشرق الأدنى وبخاصة أنّ

---

[1] محمد كامل الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٦م، ص٩٠ وانظر كذلك محمد فريد بيك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، دار النفائس، ط٥، ١٩٨٦م، ص٢٢٦ .

[2] محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، القاهرة، ١٩٥٤م، ج٢ص٨٨.

تلك الامتيازات منحتها حقّ حماية المسيحيين وبخاصة الكاثوليك[(١)] كما أنّ فرنسا وظّفت الامتيازات الممنوحة لها لفرض حمايتها على الموارنة في جبل لبنان، وكان على فرنسا برغم تعاقب الأباطرة على حكمها أن تواصل دورها في ضمان حماية الدين[(٢)].

لقد اقتضت مصلحة فرنسا العليا في إعادة نفوذها وهيبتها الدولية أن تحرص على المغانم التي أعطتها إيّاها الامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية[(٣)].

حرصت فرنسا التي كانت تراقب عن كثب نشاطات الأسقفية البروتستانتية والقنصلية البريطانية على إحياء البطريركية اللاتينية بعد أن كانت أوقفت أعمالها في القدس بعيد الحروب الصليبية، وأوكلت إلى البطريرك يوسف فاليرجا (Mr.Joseph Valerge) السفر إلى القدس ليكون أوّل بطريرك هناك عام ١٨٤٨م وتولّى في حينه مهمّة إعادة إحياء أنشطة البطريركية إلى جانب حمايتها للطائفة الكاثوليكية إزاء محاولات النمسا وإيطاليا وإسبانيا أخذ هذا الدور، وكان واضحاً أنّ

---

(1) Young .G: The Relations Of France and the latin church in Turkey. Vol. 110 pp. 125-130.

(٢) وثيقة محفوظة في الأرشيف العثماني تحت رقم No.1945471 من مجموعة الدكتور محمد صالحية، تتحدث عن طلب وزير الخارجية الفرنسي دي لاكروا من السفير الفرنسي في استانبول يرجوه فيها العمل بجد من أجل ضمان الحماية الدينية للرعايا الفرنسيين في الدولة العثمانية، وتطالبه بالعمل الجاد من أجل بسط النفوذ الفرنسي على الرعايا المسيحيين من باب الغيرة على حماية الدين واعتبر فيها أنّ حماية الدين واجب يستحق كل تقدير.

(٣) زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان (بيروت، دار النهار للنشر، ط٢، ١٩٧٧م، ص٣٤.

النشاط الفرنسي تزايد عقب حرب القرم عام ١٨٥٦م مستفيدة من زيادة الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية والتجارية باعتبارها قناة هامة استخدمتها فرنسا لزيادة نفوذها حيث أصبحت التجارة الفرنسية ما بين موانئ يافا وصيدا إلى مارسيليا محوراً أساسياً سخرته فرنسا لتعميق ومدّ جسورها الاستعمارية في المنطقة وبخاصة الوقوف في وجه الأطماع الروسية هناك(١).

لقد بدأ التدخّل الفرنسي في الشرق الأوسط من خلال حملة نابليون على مصر لكنه توقّف قليلاً بعد فشل الحملة وتقهقر نابليون عند أسوار عكا عام ١٨٠١م، إلاّ أنّ فرنسا سرعان ما جدّدت نشاطها وتحركها بعد أن حصل جبل لبنان على حكم ذاتي عام ١٨٤٥م، ولما كان مسيحيو لبنان من تابعية المذهب الكاثوليكي الذي تعتنقه فرنسا فقد رأت فرنسا في ذلك سبباً مباشراً لإرسال المبعوثين الكاثوليك كمبشرين عنوا بفتح المدارس وبناء الكنائس، وعلى أثر الصراع الدموي الذي دار بين الموارنة والدروز عام ١٨٦٠م سيّرت فرنسا حملة عسكرية بحرية لحماية المسيحيين في لبنان(٢).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ تصدي فرنسا لحماية مصالح المذاهب الدينية في المقاطعات اللبنانية والأراضي المقدسة، وتضارب المصالح الدولية أدّى إلى

---

(1) Derek Hopwood: The Russian Presence in Syria and Palestine. 1843 - 1914 (London: Oxford.1969), pp 60-61.

(٢) فايز صالح أبو جابر: التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة، عمان، دار البشير، ١٩٨٩م، ص١٣١-١٣٤.

اندلاع حرب القرم عام ١٨٥٤م بين فرنسا وروسيا الأمر الذي أدّى إلى زيادة نفوذ المسيحيين الفرنسيين في لبنان ومصر وسوريا الكبرى، إلاّ أنّ نتائج هذه الحرب على قوتها لم تسعف في حربها مع روسيا عام ١٨٧٠م تلك الحرب التي خسرتها فرنسا وأضعفت مكانتها في مناطق سوريا ولبنان وفلسطين بشكل خاص[١]. وقد حاولت فرنسا خلال القرن التاسع عشر استغلال اليهود كأداة للتوسّع الاستعماري في البلاد العربية، وقد ظهرت في باريس دعوات تدعو لتوطين اليهود في فلسطين تحت ذريعة الأسباب الاقتصادية والسياسية والاستعمارية وكان هدف فرنسا المباشر في هذا التوجه استقطاب الجاليات اليهودية في الشرق لتكون عونا لها في دعم نفوذها وسيطرتها، بالإضافة إلى رغبة فرنسا في الاستفادة من القوّة المالية التي كانت تميز الجالية اليهودية في فرنسا، وبخاصة لدعم الخزينة الفرنسية. وفي مقابل ذلك تشجيع اليهود على الاستيطان في فلسطين في مواجهة النفوذ والمصالح البريطانية المنافسة[٢] لكن فرنسا بعد فشلها العسكري في حملتها بقيادة نابليون انشغلت في حروبها ومشاكلها الداخلية ليكون الباب أمام بريطانيا وروسيا وألمانيا والنمسا مفتوحاً لزيادة نفوذها.

وإزاء هذا التراجع في الموقف الفرنسي نشطت البعثات التبشيرية والقنصلية للدول الاستعمارية في سوريا ولبنان وفلسطين وبخاصة في القدس، بينما تراجع

---

(١) فايز صالح أبو جابر: المرجع السابق، ص١٣٣.

(٢) نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، ترجمة د. أحمد أبو ملحم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-١٩م، ص١١٥.

النشاط الفرنسي في هذا المجال نسبياً بتأثير أوضاع فرنسا الداخلية لكنها في المقابل رفعت من وتيرة تدخلها في أواخر القرن التاسع عشر حيث تمكنت الإرساليات الفرنسية من إقامة عدد من المؤسسات في كل من القدس ويافا عام ١٨٧٩م وازداد النشاط القنصلي في فلسطين، حيث بدأ القناصل برفع مستوى اتصالاتهم بالزعماء المحليين[١].

وتهافت القنصل الفرنسي على بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية مع عديد الزعماء في كل من القدس ونابلس ويافا بهدف ترسيخ النفوذ الفرنسي هناك[٢] وبخاصة متصرف القدس رؤوف باشا وخلال الفترة ما بين ١٨٧٧-١٨٨٩م نجحت فرنسا من خلال مدارسها وإرسالياتها في نشر اللغة الفرنسية في أوساط الفلسطينيين المتعلمين[٣].

لقد حفل الأرشيف الخاص بفلسطين في وزارة الخارجية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر بعدد من الوثائق الهامة والحساسة التي تبودلت بين القدس وباريس التي أكّدت على مدى حرص فرنسا على حماية مصالحها الحيوية ونفوذها

---

(١) الأرشيف الصهيوني/ القدس، F.O.2264 وتتضمن رسالة بعث بها القنصل الفرنسي (Patrrimonio)في القدس إلى الزعماء المحليين في نابلس عام ١٨٨٠م تناول فيها رغبة القنصلية في بناء علاقات اجتماعية وتجارية مع زعماء مدينة نابلس والأسر المتنفذة .

(٢) وجيه كوثراني: فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين- قراءة في وثائق الخارجية الفرنسية في المؤتمر الدولي الثالث، تاريخ بلاد الشام، فلسطين، عمان، الجامعة الأردنية، مجلد٣، ١٩٨٣م، ص٥٣٩ – ٥٧٧ .

(٣) جريدة فلسطين عدد١٥٧ تموز ١٩١٢م، صفحة ٥٦، العارورة في يافا.

الديني والثقافي والسياسي في الولايات الشامية بوجه عام وفلسطين على وجه الخصوص، وقد واجهت فرنسا في سبيل ذلك إشكاليات كثيرة تصادمت مع المصالح الروسية والبريطانية والألمانية؛ حيث أرادت تلك الدول الإشراف المباشر على حماية الكاثوليك التابعين لها، إلاّ أنّ فرنسا كانت أكثر حرصاً على حماية مصالح رعاياها وحمايتهم أيضاً، رغم تقاطع هذه المصالح مع العلاقات الدولية للدولة العثمانية، وهذا ما يفسّر رغبة فرنسا في أن تكون سياساتها الخارجية نحو الشرق مرتبطة بمصالحها الحيوية تجاه حماية رعاياها[١]، كما لم تكن فرنسا لتعنى بالشؤون التجارية بشكل كبير، فقد أشارت تقارير القناصل من مختلف الدول إلى أنّ التجارة الفرنسية ورأس المال الفرنسي العامل في الولايات الشامية وفلسطين لم يدخلا في ميدان الأعمال الاستثمارية والتجارية بالقوّة التي كان عليها رأس المال العامل لبريطانيا وألمانيا[٢].

إنّ قمّة الطموح الفرنسي في فلسطين تجلّى على غير العادة في إبداء الاهتمام القوي بالحياة الاقتصادية؛ على عكس الوضع في سوريا ولبنان حين كانت اهتمامات

---

[١] أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية/ وثيقة P.D3360 التي أشارت إلى مذكرة صادرة عن الخارجية الفرنسية في شهر يناير/كانون ثاني من عام ١٨٧٣م، أكّدت فيها على أنّ عطف فرنسا على السكان المسيحيين كان العنوان الرئيسي للسياسة الفرنسية في الولايات الشامية وفلسطين.

[٢] زين نور الدين زين: المرجع السابق، ص ٣٥-٧٠. وللمزيد من التفاصيل حول السياسة الفرنسية في المقاطعات اللبنانية والشامية انظر موسوعة:

Ismail Adel: Documents Diplomatiqueset Consulaires. Vols. 1-35 (Beyrouth)

فرنسا منصّبة مباشرة على حماية الموارنة بوجه خاص والمسيحيين بوجه عام[١] ، وبعد أن أدركت فرنسا أنّ بريطانيا وألمانيا كانتا أكثر نشاطاً منها في مجال شقّ الطرق ومدّ خطوط سكة الحديد وإقامة مشاريع حيوية، نشطت الحكومة الفرنسية خلال العقد الثامن من القرن التاسع عشر في تشغيل رأس المال الفرنسي في المدن الفلسطينية، واعتبروا ذلك مدعاة للفخر والاعتزاز وبخاصة أنهم حصلوا على امتياز بناء ميناء يافا[٢]. كما نشطت الحكومة الفرنسية في إرسال بعثات إلى كل من سوريا وفلسطين لدراسة الأوضاع الاقتصادية على أرض الواقع والبحث في الحاجات الضرورية بتفعيل رأس المال الفرنسي ومجالات الاستثمار.

وهكذا بدأت ملامح السيطرة العسكرية على الولايات الشامية وفلسطين تتبلور في خدمة أهداف ومصالح الدول الأوروبية، وأنّ هذه الدول توصلت إلى قناعات بأنها لا تستطيع أي منها أن تتفرّد في بسط نفوذها وإشرافها وحدها دون غيرها، وهذا يعني أنّ سياسة حماية المصالح الحيوية للأقليات الدينية التابعة لكل دولة، هي الوسيلة الأكثر نجاعة في الإبقاء على وجودها في سوريا ولبنان وفلسطين[٣].

---

[١] زين نور الدين زين: المرجع السابق، ص ٤٠ .

[٢] الأرشيف المركزي الصهيوني- القدس Mae-ccc jer 4 بتاريخ ٣١/ ٧ /١٨٧٩م ccc jer, Mae- t13-14-15 في ٢٧/ ٧/ ١٨٨٠م و ١٢/ ١/ ١٨٨١م.

[3] lamy, E'ticnne: La France du levant, (Paris: 1900) p.163 – 164, 240- 335.

وخلاصة القول إنّ فرنسا جعلت من نفسها رسولاً متحمساً وحامياً للفكر الحر وأبدت حماساً واضحاً كذلك تجاه حماية المسيحيين الكاثوليك من خلال الإرساليات ورؤوس الأموال الضخمة التي وظفتها لخدمة أهدافها الاستعمارية، وإذا كانت المصالح الحيوية لفرنسا في أوروبا قد تقاربت مع المصالح الروسية فإنها تباينت واختلفت معها في منطقة الشرق الأوسط[1] وقد تجلّت الأطماع الاستعمارية الفرنسية في أوضح صورها في الولايات الشامية (سوريا ولبنان) وهذا ما أثبتته أحداث الحرب العالمية الأولى وتداعياتها والنتائج التي ترتّبت عليها وذلك تأسياً على الطموح الفرنسي في تسيير حملات صليبية جديدة إلى سوريا ولبنان من قبل لويس الرابع عشر، لكن الحروب التي خاضتها فرنسا في أوروبا جعلته يتردّد في القيام بحملة عسكرية، مكتفيا بالإرساليات والبعثات التبشيرية والنشاط القنصلي وإقامة المدارس والكنائس والأديرة، وإقامة علاقات تجارية واقتصادية واسعة مع المسيحيين والمسلمين، موظفاً بذلك كل ما منحته إيّاه الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الدولة العثمانية[2] ، وهكذا بدا واضحاً أنّ كلاً من فرنسا وبريطانيا حددتا لنفسيهما مناطق نفوذهما في الولايات الشامية، بحيث أخذت فرنسا على عاتقها تطوير أطماعها الاستعمارية اقتصادياً وتجارياً ودينياً ومن ثمّ عسكرياً في كل من سوريا ولبنان، بينما تولّت بريطانيا توجيه أطماعها الاستعمارية تجاه العراق وفلسطين[3].

---

(١) نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، ص١٢٦ .

(٢) جورج سلامة: المرجع السابق، ص١٢٩ .

(٣) أحمد طربين: فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمارية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠م، ص١٥ .

إنّ المتتّبع لتسلسل وانتشار النفوذ والأطماع الاستعمارية الفرنسية في كل من سوريا ولبنان وفلسطين يجد أنَ الأطماع الاستعمارية الفرنسية تأسست على خلفية الموقف الأوروبي من الدولة العثمانية إبّان ضعفها وانهيارها ممهدة بذلك إلى الاحتلال العسكري الذي كان أحد نتائج الحرب العالمية الأولى، مع التنويه بأنّ القناصل الفرنسيين كانوا ممهدين للاستعمار والهيمنة وبسط السيطرة[١].

(٢) الأطماع البريطانية:

إنّ الأحداث التي برزت في القرن التاسع عشر الميلادي أدّت إلى عوامل أحدثت تغييراً في النظرة البريطانية، وعليه فقد كان محور نشاط بريطانياً تأسيس قنصلية لها في القدس[٢]، ثمّ تأسيس أسقفية إنجليكانية في القدس، فأجرت مفاوضات مع محمد علي، والسلطان العثماني موضحة الأسباب الداعية لذلك، منها: كون القدس من الأماكن المقدّسة التي تستقبل الزوار البريطانيين، في الوقت الذي لا يوجد فيه لبريطانيا حتى وكالة قنصلية، كما أنّ حاجة الطائفة البروتستانية إلى الدّعم والحماية دفعت بريطانيا إلى تدعيم نفوذها باستخدام هذا الأسلوب.

ولذلك أرسل بالمرستون (Mr. Palmerston) وزير خارجية بريطانيا رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٧م رسالة إلى بونسونبي (Mr. Ponsonby) السفير البريطاني في استانبول يوضّح له أهمية تعيين قنصل بريطاني في القدس، وعندما

---

[١] عادل مناع: المرجع السابق، ص١٥٩ .

[٢] انظر المراسلات حول ذلك الموضوع من أرشيف القنصلية البريطانية P.R.O.fo. 78/368.

عيّن بالمرستون ويليام يونج (Mr.Young) نائب قنصل في القنصلية البريطانية والذي أصبح فيما بعد قنصل عام، أمره أن يجعل واحداً من مهامه حماية اليهود القاطنين فيها[1] فأجابه يونج (Mr.Young) بحماسة شديدة لمشروع التوطين: أنّ عدد المقيمين منهم في فلسطين يبلغ ٩٦٩٠ نسمة يعيشون بشكل شبه كامل من المعونات الخيرية التي تصلهم من الخارج. وأنّ تدخّل بريطانيا عن طريق قناصلها وسفاراتها لحماية اليهود في فلسطين سيجعل لها دوراً موازياً للدور الفرنسي في حماية الكاثوليك، والدور الرّوسي في حماية الأرثوذكس.

ولكن يونج (Mr.Young) في حماسه للمشروع لم يفرّق بين اليهود المقسمين إلى صنفين: الأول وهم رعايا الدولة العثمانية والذين لم يكن يسمح لدولة أجنبية أن تدخّل في شئونهم، والثاني وهم غير المتمتعين بالمواطنة العثمانية ويمكن أن تمتد الحماية البريطانية إليهم – مما أثار حفيظة القنصل البريطاني العام في مصر، الكولونيل كامبل الذي أرسل إلى لندن يطلب إيقاف يونج عن التدخل في شئون الرعيّة العثمانية، خوفاً على العلاقات العثمانية البريطانية، لكن بالمرستون دعم موقف قنصله في القدس[2].

---

[1] المصدر السابق: مراسلات القنصلية البريطانية، رسالة بالمرستون إلى بوتسنبي المؤرخة في ١١ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٣٧م- وانظر أيضاً:

Eliav,Mordechai:Britain and The Holly Land 1838-1914, Selected Documents from The British consulate in Jerusalem, Yad Izhak Ben-Zvi press, Hebrew university, Jerusalem 1997.P.30.

[2] تيسير موسى نافع: الإمبريالية والصهيونية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩م، ص٥٣- ٥٤.

كانت السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية في ذلك الوقت مختلفة اختلافاً بيّناً عن بقية القوى الأوروبية، ففيما كانت روسيا والنمسا تطمحان في استقطاع ما يمكّنها من الأراضي العثمانية. وفرنسا تحاول إعادة تدوير المشروع البونابرتي، كانت بريطانيا جاهدة في تركيز موقعها في الهند وجنوب إفريقيا، ولأنّ الدولة العثمانية وبشكل خاص مصر وفلسطين، تمثلان طريقها إلى الشرق الأقصى، فإنّ رجال الإمبراطورية البريطانية رأوا في الحفاظ على الدولة العثمانية وبقائها ضماناً للحفاظ على طرق بحرية الإمبراطورية. وبالنسبة لبالمرستون (Mr. Palmerston)، فإنّ الخارجية البريطانية وجدت أنّ مشروع الاستيطان اليهودي يتطابق مع أهداف الحفاظ على الدولة العثمانية(١).

تكثّفت المصالح المشتركة بين بريطانيا والمصالح اليهودية التي نمت وتطوّرت وفقا للظروف والخصائص المتعلقة بالفترات التاريخية ومتغيراتها التي سادت بدايات القرن التاسع عشر، والتي كانت منسجمة مع تعاظم قوّة بريطانيا وحضورها العالمي، وتأسيساً على ذلك فقد كانت العلاقة بين الإمبريالية البريطانية والحركة الصهيونية ذات ميّزة خاصة(٢).

إنّ المنطق الذي استندت إليه تلك العلاقة ما بين بريطانيا واليهود كان قائماً على مبادئ السلب والنهب والاستيطان والتحكّم في مقدرات الشعوب المتخلفة، لذا فإنّ المؤرخين يعدّون قيام بريطانيا باحتلال مصر عام ١٨٨٢م شكّل علامة فارقة

---

(١) تيسير موسى نافع: المرجع السابق، ص٥٤- ٥٥.

(٢) علي حسين خلف: "الأطماع الاستعمارية البريطانية في فلسطين" مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٦٧، حزيران ١٩٧٧م، بيروت، ص٨٢- ٩٤.

في تنامي وتطوّر الوجود البريطاني خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكان أحد أبرز علامات التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا في السيطرة على الولايات الشامية وفلسطين[١].

ولمّا كانت الأطماع الاستعمارية البريطانية قد زادت في العقد الثالث من القرن التاسع عشر باتجاه مصر والولايات الشامية وفلسطين، فإننا سوف نقسّم هذه الفترة الزمنية الممتدة ما بين الأعوام ١٨٣١م وحتى ١٩١٤م إلى المراحل الآتية[٢]:

المرحلة الأولى:١٨٣١- ١٨٤٠م وهي المرحلة التي شهدت تنافساً بين الأطماع الاستعمارية البريطانية وطموحات محمد علي.

المرحلة الثانية: ١٨٤٠- ١٨٩٧م وهي المرحلة التي شهدت نشاطاً استعمارياً واسعاً تجاه المشروع الصهيوني، بعد أن كانت قد أرست لنفسها قواعد ثابتة في المنطقة العربية، وتوجت بعقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل–سويسرا عام ١٨٩٧م.

المرحلة الثالثة ١٨٩٧- ١٩١٤م: الانطلاق بالمصالح الحيوية البريطانية من المرحلة النظرية إلى التطبيق العملي.

أدركت بريطانيا أنّ أطماعها وأهدافها التوسعية لا يمكن أن تتحقّق إلاّ من خلال إجراءات ضرورية تستهدف الحيلولة دون إرباك الدول الأوروبية لخططها لذا

---

(1) Ann, William: Britain and France in the Middle East and North Africa (London: Macmillan pub Ltd, 1968) p.42.

(٢) علي حسين خلف: "الأطماع الاستعمارية"، مرجع سابق، ص٨٣.

فقد بنت سياسة خاصة تجاه أوروبا، سعت إلى إيجاد توازن حيوي بين القوى الأوروبية يساعدها في تحقيق آمالها، لذا فقد عمدت إلى:

- دعم وتعزيز النشاط البريطاني ليكون متوازناً مع فرنسا.

- عندما أدركت بريطانيا أنّ روسيا أصبحت قوّة كبيرة، وتشكّل خطراً على مصالحها الحيوية في بدايات القرن التاسع عشر، وأنها غدت تشكّل خطراً على بريطانيا من خلال توسعها جنوباً باتجاه البحر المتوسط، فقد عملت على تعزيز علاقاتها مع الدولة العثمانية، وذلك بهدف الحيلولة دون التوسع الروسي جنوباً، هذا التوسّع الذي يشكّل خطراً استراتيجياً على مصالح بريطانيا الحيوية في المنطقة[1]، لذا فليس من المستغرب أن تطلب بريطانيا من محمد علي – وبشدة - أن يعيد الأراضي التي احتلها (سوريا وفلسطين وجزيرة كريت) إلى الدولة العثمانية[2].

المرحلة الأولى ١٨٣١-١٨٤٠م: تنافس الأطماع الاستعمارية البريطانية وطموحات محمد علي

شهدت الفترة ما بين الأعوام ١٨٣١ و١٨٤٠م سلسلة من الأحداث التي قامت على أرضية تضارب المصالح الاستعمارية البريطانية بخطط محمد علي وابنه إبراهيم باشا، وبرغم أنّ محمد علي كان حريصاً على أن يكسب ودّ الدول الأوروبية العظمى في تأييد حملته على بلاد الشام بقيادة ابنه إبراهيم، أو على الأقل أن يضمن

---

[1] كريك جورج: موجز تاريخ الشرق الأوسط. الناصرة، مطبعة فؤاد دانيال، ١٩٧٧م، ص١٠٨- ١٣٥ .

[2] زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص٢٤ .

حيادها أو عدم وقوفها إلى جانب السلطان العثماني، وبرغم انشغال أوروبا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر بمشاكلها الداخلية، إلا أنّ بريطانيا لم تمكّن محمد علي من تحقيق مآربه وإنجاز أهدافه، برغم محاولاته الجادّة كي يثبت لأوروبا نظريته الحضارية ورؤيته المستقبلية لبناء دولة واسعة حديثة .

لم تُجد محاولات محمد علي إرضاء الأوروبيين وتسهيل أنشطة البعثات والأنشطة التبشيرية والجمعيات المنبثقة عنها، وفتح المجال أمام القنصليات الأجنبية في القدس ودمشق وبيروت آذانا صاغية لدى بريطانيا بوجه خاص حيث وقفت إلى جانب السلطان العثماني ولعبت دوراً أساسياً في إخراجه من بلاد الشام ليس حبّاً في الدولة العثمانية؛ وإنما لتعزيز أنشطتها الاستعمارية وزيادة نفوذها في السيطرة على مصادر المال والمواد الخام، على اعتبار أنّ دولة محمد علي باشا التي كان يزمع إقامتها ستكون (بحسب بريطانيا) حجر عثرة وعقبة رئيسة أمام مصالحها في المنطقة(١) وبخاصة أنّ بريطانيا نجحت في إقامة تحالف أوروبي ضمّ بروسيا والنمسا وروسيا حيث أجبر هذا التحالف - ومن خلال اتفاقية لندن عام ١٨٤٠م - محمد علي على الخروج من بلاد الشام، فيما كانت فرنسا قد أرست قواعد وجودها في شمال إفريقيا.

لقد أوجست بريطانيا من هذين المشروعين، وخشيت في حال تحقيقهما أن يكونا حجر عثرة في وجه سيطرتها على البحر المتوسط، ويؤثّر على تجارتها في

---

(1) Tibawi,A..L: British Interests In Palestine, 1800-1901 (London: macmihan pub. 1961).

جنوب شرق آسيا، فعملت من أجل أن تحقّق انتصاراً حاسماً لمواجهة هذه الأخطار المحدقة. وللتدليل على نوايا بريطانيا تجاه فلسطين سارعت إلى القيام بالأنشطة الآتية:

- عقدت مع الدولة العثمانية معاهدة تجارية عام ١٨٣٨م استهدفت ضمان وصول السلع البريطانية والأوروبية إلى الأسواق العربية، وعملت على زيادة النشاط التجاري والزراعي في فلسطين.

- أقامت عام ١٨٣٨م أوّل قنصلية لها في القدس، ووجّهت جهود هذه القنصلية لحماية المصالح الحيوية لليهود ورفع مستوياتهم المعيشية بغرض ترغيبهم بأن يتحولوا في القدس إلى نصارى بروتستانت.

- أتاحت الفرصة أمام قناصلها في بيروت ودمشق والقدس ونوابهم لإجراء الاتصالات اللازمة مع زعماء المنطقة المحليين وتجنيدهم - ما استطاعت - لخدمة أنشطتها وأهدافها المختلفة، حيث نشط القناصل في القيام بأدوارهم المتعددة وبخاصة الأنشطة التجارية والزراعية وبناء علاقات اجتماعية وعلاقات عمل مع كبار التجار هناك[١].

ولتحقيق الاتفاق المبرم بين بريطانيا والحركة الصهيونية فقد طلب من موتيفوري فيوري متابعة محمد علي باشا عام ١٨٣٨م أي قبل إجباره على

---

[١] الأرشيف السري للدولة، القدس، الوثائق ٥-٦-٧ من الملف ٥١ الخاص بالقنصلية البريطانية في القدس في آب ١٨٨٢م والخاصة بأنشطة القنصل البريطاني العام.

الانسحاب من ولايات الشام وفلسطين، والاتفاق معه على أن يقوم اليهود باستئجار (٢٠٠) قرية عربية بهدف الزراعة، على أن يقدم اليهود ٢٠% من الناتج الإجمالي[١] (وسيجري الحديث عن ذلك في الفصول اللاحقة من الكتاب) وبخاصة أن محمد علي كان رفض هذا العرض بعد أن تفهّم النوايا البريطانية والأطماع الصهيونية في فلسطين[٢].

ويمكن القول بأنّ بريطانيا نشطت في هذه المرحلة من أجل إرساء قاعدة لليهود في فلسطين بهدف حمايتهم ونموهم، وتحقيق تطلعاتهم وكانت هذه المرحلة بمثابة التدخل الرسمي البريطاني لصالح اليهود ومحاولات توطينهم في فلسطين.

المرحلة الثانية ١٨٤٠-١٨٩٧م: بدء النشاط الصهيوني بمساعدة بريطانيا وعقد مؤتمر بازل

سارت بريطانيا بتدرج في مسألة تأكيد مطامعها وإجراءاتها التوسعية في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية، ومارست دورها هذا باستخدام أداتين:

- أداة بريطانية ظاهرة وواضحة المعالم والأهداف.
- أداة خفيّة تمثّلت في دعم الحركة الصهيونية.

---

[١] أحمد سوسة: العرب واليهود في التاريخ: حقائق تظهرها الكشفيات الآثارية، دمشق، العرب للإعلان والطباعة والنشر، ١٩٠-م، ص٣٥٤.

[٢] حسان علي حلاق: المرجع السابق، ص٥٠.

أمّا الأداة الأولى فكانت بمثابة ممارسات على أرض الواقع سياسياً وعسكرياً، ويمكن تلمّس فعالية الأداة (الثانية) بوضوح من خلال الممارسات والتصريحات والاتصالات التي كان يقوم بها سفراء وقناصل بريطانيا في كل من الآستانة وبيروت ودمشق والقدس، والتي كانت تحت إشراف وزير الخارجية البريطاني بالمرستون (Mr. Palmerston) هذا الذي عرف عنه أنه كان في معظم تصريحاته واتصالاته يبدى تعاطفه القوي مع اليهود، وقد كان محمد علي قد أدرك النوايا البريطانية في تعزيز الأطماع الصهيونية في فلسطين، حيث ازدادت شكوكه بعد إقامة أوّل قنصليّة بريطانية في القدس بدعم من بالمرستون (Mr. Palmerston)، الذي كان قد أبدى صراحة رغبته في تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين.

وقد وافق هذا النشاط حملة صحفية بريطانية هدفت إلى الترويج لـِ (أماني اليهود في إقامة وطن لهم في فلسطين بدعم وتشجيع من بريطانيا)، وهذا ما لوحظ من أنشطة القناصل البريطانيين وعلى رأسهم القنصل الثاني بالترتيب جيمس فن (Mr.J.Finn) الذي كان قنصلاً لبريطانيا في القدس من الأعوام (١٨٤٥-١٨٦٢م) والذي أبدى تعاطفاً قوياً مع اليهود من أصل روسي[1]، وتسرع في منحهم الحماية البريطانية بعد أن قامت القنصلية البريطانية بإعداد ملفات خاصة باليهود الروس وحصر أعدادهم وتسجيلهم في سجلات خاصة بهم، وعندما احتجت الدولة العثمانية

---

(1) Op.Cit. Eliav, Mordechai, p.30

على هذا الإجراء[1] ، أوضحت متصرفية القدس في حينه بأنّ القنصل البريطاني العام في القدس رفض أن يكون اليهود الروس الذين لم يتمكنوا من العودة إلى بلادهم بعد أن كانوا زاروا فلسطين بذريعة السياحة والعمل – ظاهريا- تحت دائرة الاختصاص والمسؤولية العثمانية حتى سارعت بريطانيا إلى منحهم الجنسية البريطانية إلى جانب حقّ حمايتهم، وقد كانت هذه الحادثة بمثابة مثال للضغوط التي مارسها وزير الخارجية البريطاني بالمرستون (Mr. Palmerston) على الدولة العثمانية بهدف السماح لليهود بالإقامة في فلسطين وبخاصة الذين هم في إطار الحماية البريطانية.

لذا فقد تابع البريطانيون تنفيذ أطماعهم الاستعمارية تحت ذريعة إنقاذ فلسطين مما تعاني منه من خراب وعزلة وتخلف وأنها (أي بريطانيا) تنوي إحلال شعب قادر على الإصلاح والعطاء وقادر كذلك على أن يجعل فيها جنات عدن[2] .

إنّ هناك الكثير مما يمكن تناوله حول الدعم البريطاني اللامحدود لليهود في فلسطين، والذي جاء على خلفية السيطرة الاستعمارية البريطانية لفلسطين خلال القرن التاسع عشر، وهذا ما سيجد طريقه في الفصول القادمة بتوسع أكثر وبخاصة فيما يتعلق بالدور القنصلي البريطاني.

---

[1] من وثائق أرشيف الدولة العثمانية/ استنبول BEO وهي:

١- الوثيقة رقم ٧٨١٩ في ١٨/ ٣/ ١٢٦٨هـ.

٢- الوثيقة رقم ٧٨١٩ في ١٨/ ٣/ ١٢٦٨هـ F. O. 78/3997. No. 20,21 في ٤/ ٤/ ١٨٨٧م.

٣- الوثيقة رقم ٧٨١٩ في ١٢٦٨/٣/١٨هـ F. O.178/5008 . No 1 في ٢٠/ ٦/ ١٨٩٩م.

[2] علي حسين خلف: الأطماع الاستعمارية البريطانية، المرجع السابق، ص٨٩ .

المرحلة الثالثة ١٨٧٩- ١٩١٤م: مرحلة الانتقال من التخطيط إلى التحقيق

كشفت حقيقة الأنشطة الاستعمارية البريطانية التي مورست على أرض الواقع في الفترة ما بين ١٨٩٧م وحتى عام ١٩١٤م عن أنّ بريطانيا كانت أعطت توجهها الاستعماري وأطماعها في المنطقة العربية لفلسطين، ومنحتها الأولوية والأفضلية اللازمة في محاولة منها لتحقيق الحلم الصهيوني الذي كان زعماء الحركة الصهيونية قد أكدوا عليه في مؤتمرهم الأول في بازل- سويسرا ورفضوا فيه كل الاقتراحات بإنشاء وطن لهم في أوغندا. وهكذا التقت المصالح الحيوية البريطانية مع المصالح الصهيونية، وأصبح لزاماً على بريطانيا القيام بجملة من الإجراءات والخطوات العملية التي من شأنها إنجاز هذه الخطط الاستعمارية المشتركة[١].

وفي إطار جهود بريطانيا لترسيخ وجودها في فلسطين عمدت إلى توظيف قناصلها للقيام بمهام وأعمال من شأنها طمس الهوية الفلسطينية من خلال استخدام عبارات ومصطلحات تمسّ بالهوية الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني إرضاء للرغبة الصهيونية.

حرصت بريطانيا على منح الحركة الصهيونية القوّة اللازمة لتأسيس الوجود الصهيوني في فلسطين، وساعدتها في جهودها الرامية إلى تفعيل عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، واضعة أمامها كل التسهيلات لتحقيق هذا الطموح، ثمّ تزايدت الأطماع مع بداية عام ١٨٨٢م حينما بدأت الهجرة اليهودية الرسمية الأولى لفلسطين بدعم ومساعدة من قناصل الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا، كما عزّزت الجهود الصهيونية لتكون القوّة السياسية المنظمة القادرة على القيام بواجباتها تجاه

---

[١] نجيب العقيقي: المستشرقون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٥م، ج٢ص٤٣٢- ٥٧٢ .

جميع يهود العالم بعد أن كانت الحركة الصهيونية قد اكتسبت قوّة سياسية عقب انتهاء أعمال مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م جعلت منها حركة عالمية تناضل من أجل تحقيق الحلم الصهيوني في إقامة الدولة على أرض فلسطين التاريخية[١].

إنّ الدعم البريطاني اللامحدود لليهود جاء بهدف استثمار هذا الدعم لخدمة المصالح الحيوية لبريطانيا، ومن ثمّ لخدمة أطماعها الاستعمارية على النطاق الدولي[٢].

وخلاصة القول، لقد حاولت الدول الأوروبية جاهدة من أجل إيجاد موطئ قدم لها في فلسطين بخاصة والولايات الشامية بعامة، وتنافست بينها من أجل هذا الطموح، مستفيدة من المكانة الدينية المقدسة لهذه البقعة من العالم، وهي من أجل ذلك وضعت استراتيجيات خاصة بكل دولة على حدة، بدءاً بإرساء قواعد نفوذ اكتفت بها في فلسطين وانتهاء بالعمل العسكري الذي قاد إلى احتلال سوريا ولبنان وفلسطين، لكن ينبغي الإشارة إلى أنّ أبرز أدوات الاستعمار تمثّلت في:

- البعثات التجارية والتبشيرية.
- القنصليات والنشاط القنصلي.
- الأديرة والمؤسسات الكنسية والبطريركيات .

---

[1] Hyamson, A.: The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews in Palestine), (London: Modesone pub, 1939-1941) p. 571.

[٢] ج. هـ. جانس: الصهيونية وإسرائيل وآسيا، ترجمة راشد حميد، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٢م، ص٧٥-٩٥ .

بهذه الأدوات نجحت بريطانيا نجاحاً باهراً في توظيفها للإعداد للسيطرة العسكرية، كما هي الحال بالنسبة لفرنسا، بينما اكتفت بقيّة الدول مثل روسيا وألمانيا والنمسا بحضورها الثقافي والاقتصادي والتبشيري في فلسطين[1].

(٣) الأطماع الألمانية:

لم يكن للأطماع الألمانية أي ظهور مباشر على الساحة السياسية الأوروبية، وبالرغم من مشاركتها في أعمال المؤتمرات التي أفرزت اتفاقيات سان ستيفانو (١٨٧٨م) وبرلين (١٨٨٧م) لكنها أخذت تبدي اهتماماً جدياً وملحوظاً في الشؤون السياسية والداخلية للدولة العثمانية مع بداية عام ١٨٩٠م، ولقد جاء تعيين ألمانيا للجنرال (فون درنمورلتنر) قائداً للبعثة العسكرية الألمانية[2] التي كلفت بمهمة إعادة بناء وتنظيم وتأهيل الجيش العثماني، وللتدليل على أواصر الصداقة التي أبدتها ألمانيا تجاه الدولة العثمانية قام الإمبراطور (غليوم الثاني) برفقة زوجته بزيارة تاريخية لاستنبول فاتحاً بذلك عهداً جديداً من العلاقات الثنائية المشتركة مع الدولة العثمانية والدخول في دور جديد من الصداقة والتعاون المشترك بين الدولتين[3] وذلك على حساب بريطانيا التي خسرت الكثير مع تركيا بسبب سياساتها المنحازة والمتقلبة تجاه الدولة العثمانية. وخلال المراحل الأخيرة للأزمة الشرقية كانت بروسيا مقتنعة بأنّ

---

(١) بشارة خضر: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، المرجع السابق، ص٩٣-٩٤.

(٢) لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون الدولية، المرجع السابق، ص٥٣ .

(٣) لنشوفسكي: المرجع نفسه، ص٥٣ .

إنقاذ الدولة العثمانية من قبل أوروبا بتحجيم محمد علي يجب أن لا يمر دون حصول الدول الأوروبية على مكاسب سياسية ودينية في السلطنة؛ وبعبارة أخرى لمصلحة المسيحيين في المشرق[١].

لقد كان النفوذ الألماني مقتصراً على الأنشطة التي كانت تقوم بها مملكة بروسيا باعتبارها واحدة من اكبر الإمارات الألمانية، والتي انحصرت في المجالين الثقافي والتبشيري، وأنّ البعثة العسكرية الألمانية لم تعمل على تعزيز النفوذ الألماني في الدولة العثمانية[٢]. ورغم مرور النصف الثاني من عام ١٨٤٠م دون أي تطورات تذكر بالنسبة للنشاطات السياسية الكنسية البروسية في الشرق ظلّت الحكومة البروسية والصحافة الألمانية وبعض الجمعيات التبشيرية الألمانية تأمل بظروف تمكنها من الولوج في مشاريعها الكنسية في فلسطين[٣].

إنّ ما يشدّ الانتباه في الحالة الألمانية أنّ الثورة والنهضة الصناعية التي شهدتها ألمانيا والنمو السريع الذي بدت ملامحه بالظهور عقب قيام الوحدة الألمانية عام ١٨٧١م والتي تحقّقت على يد بسمارك منحت الاقتصاد الألماني القوّة اللازمة كي يلعب دوراً هاماً وأساسياً في حلبة الصراع والتنافس الأوروبي، هذا الاقتصاد الذي

---

(١) عبد الرؤوف سنو: المصالح الألمانية في فلسطين ١٨٤١- ١٩٠١م، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧م، ص٢٥- ٢٦.

(٢) عبد العزيز نوّار وعبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣م، ص٢٦٩- ٣٢٠ ويتضمن عرضاً تاريخياً تفصيلياً لأوروبا وأطماعها التوسعية.

(٣) عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق، ص٢٦.

غاير النمط الأوروبي الذي اعتمد على الاقتصاد الحر، واعتمد المزج بين اقتصاد الدولة والاقتصاد الحر، حامية بذلك صناعاتها ومنتجاتها من أية منافسة أوروبية محتملة[1].

وإذا كان البعد الاقتصادي أحد أبرز أسباب الاستعمار ودواعيه بالنسبة لمعظم الدول الاستعمارية الأوروبية، فإنّ ألمانيا نهجت سياسة واقعية في علاقاتها وتعاملاتها معتمدة على قوّة اقتصادها الذي استندت إليه في الدخول في المنافسة الاقتصادية السلمية، وتوسيع مجال تجارتها إلى ما وراء البحار[2].

اضطرت ألمانيا عام ١٨٨٣م إلى إحداث تحوّل لافت في سياساتها الخارجية، وذلك بناء على أسباب موضوعية تمثلت في الظهور العلني للأطماع الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا ورغبتهما في السيطرة على إفريقيا ومواردها الطبيعية الهامة من جهة، ومن جهة ثانية الأزمة الداخلية التي تعرضت لها النظم الاقتصادية الرأسمالية، فقد أدركت ألمانيا أنها بحاجة إلى اتخاذ بعض التدابير التي من شأنها حماية مصالحها الاقتصادية داخلياً وخارجياً، وهذه القضية دفعت الشركات الألمانية كي تطالب وبقوة بالحصول على نفوذ ومستعمرات في مناطق مختلفة من العالم الثالث لتحقيق مصلحتين مشتركتين:

- الحصول على المواد الخام اللازمة لإنتاجها الصناعي وضمان دورة الحركة الصناعية في مصانعها بشكل منتظم.

---

[1] نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، المرجع السابق، ص١٤٥-١٤٦ .

[2] علي محافظة: العلاقات الألمانية الفلسطينية، ١٨٤١- ١٩٤٥م، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص١٦-١٨.

- تأمين أسواق استهلاكية لتصريف إنتاجها الصناعي.

هذا بالإضافة إلى رغبة ألمانيا الحدّ من حالة الاحتقان الداخلي لدى الشعب الألماني والشركات الصناعية الألمانية اللذين أخذا يضغطان على الحكومة الألمانية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الاقتصاد الوطني[١].

واستناداً إلى ذلك كله توجّهت أنظار ألمانيا إلى الشرق، بهدف تأمين أسواق استهلاكية جديدة والحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعاتها، وإلى جانب ذلك كانت تطمع بالحصول على نفوذ سياسي يعزّز موقعها وموقفها في أوساط الدول الاستعمارية الأوربية الأخرى، لهذا كانت اتفاقية صلح برلين عام ١٨٧٨م فاتحة العمل الألماني للزحف نحو الشرق، حيث تدخلت ألمانيا للوساطة بين الدولة العثمانية بحكم صداقتها معها وبين الدول الأوروبية، وذلك على أمل أن تصبح ألمانيا جسراً يربط بين الشرق والغرب[٢].

اكتسبت ألمانيا من هذا الموقف القوّة اللازمة لكي تصبح دولة كبرى وتمكنت من لعب دور مباشر في المسألة الشرقية من خلال دخولها ميدان التنافس الاستعماري الأوروبي، ولكن بالطرق السلمية عبر تدخل رأس المال الألماني والإنتاج الصناعي الذي عزّز جهودها في نشر النفوذ السياسي والثقافي بعيداً عن منطق القوّة والهيمنة، إلاّ أنّ الدول الأوروبية عارضت بقوّة امتداد النفوذ الألماني وبخاصة أنّ الدولة

---

[١] نادية مصطفى: أوروبا والوطن العربي، المرجع السابق، ص٣٦.

[٢] انظر الرسالة/ الوثيقة التي أرسلها الوزير البريطاني تنستر Tenster إلى بسمارك والمؤرخة في ٢٠/ ٤/ ١٨٧٨م والتي حددت فيها بريطانيا مصالحها الحيوية وسياساتها بشأن مصر وشمال إفريقيا ونظرتها إلى روسيا وكذلك أطماعها في الولايات الشامية في:

Newton: Life of Lyons, Vol. 11. p139.

العثمانية قد سعت إبّان حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) إلى رفع مستوى قواتها المسلحة، على أثر خسارتها في حربها مع روسيا بهدف الاستعداد لأية معركة محتملة أخرى مع روسيا، وبالتالي فضل الباب العالي تجنب الاعتماد على كل من بريطانيا وفرنسا في نزاعه مع روسيا فاتجه نحو ألمانيا؛ إيماناً منه بأنّ أطماع ألمانيا الاستعمارية في المنطقة لم تكن قوية، وأنّ اهتمام ألمانيا السياسي فيها كان ضعيفاً بالمقارنة مع الدول الأوروبية وكذلك استناداً إلى تعاظم قوّة ألمانيا العسكرية عقب الانتصارات التي حققتها في حربها مع فرنسا عامي ١٨٧٠-١٨٧١م[1]، وهذا ما يفسّر ويبرّر طلب الباب العالي العون العسكري الألماني في مجال تدريب وتطوير الجيش العثماني.

لقد رافق التعاون العسكري الألماني العثماني تعاوناً اقتصادياً وسياسياً ولئن جاء النفوذ الاقتصادي الألماني متأخراً بسبب المديونية العثمانية التي أدّت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لصالح البنوك الأوروبية والتي رفعت من مبالغها احتياجات المجهود العسكري[2].

---

(1) Lewin, Evans: The German Road to the East an account of the Drang Nachosten and teuonic aims in the Near and Middle East.(London: William Heinemann 1916) p.45

(٢) علي محافظة: العلاقات الألمانية الفلسطينية، المرجع السابق، ص١٤-١٥ .

ولمزيد من التفاصيل حول المديونية العثمانية التي كانت أحد أبرز أسباب انحطاط و انهيار الدولة العثمانية اضطرارها إلى إعلان الإفلاس عام ١٨٧٥م وموقف ألمانيا من هذه الديون وآليات تسديدها وأخطارها الحيوية يمكن الرجوع إلى كتاب د.علي محافظة، المرجع السابق، ص١٥-٢٠.

أدركت ألمانيا أهمية إقبال العثمانيين عليها بسبب التسهيلات التي حصلوا عليها من البنوك الألمانية، وانخفاض أسعار السلع الألمانية مقارنة بالأوروبية، ولقد لاقى هذا التوجّه العثماني ترحيباً قوياً من ألمانيا التي دخلت بقوّة ميدان المنافسة الأوروبية وبخاصة في مجال الصناعة العسكرية؛ حيث احتكرت ألمانيا بيع السلاح وظهرت كأنها الحارس الأمين والمنقذ الأساس للدولة العثمانية من خطر التفكك والانهيار وهكذا دخلت ألمانيا الصناعية بوابة الدولة العثمانية بقوة بعد أن فتحت أبوابها على مصراعيها حيث جاء مشروع خط السكة الحديد الذي يربط بين أنقرة وبغداد ليشكّل أحد أبرز محطات التدخل الألماني اقتصادياً وسياسياً[١]، وقد زاد من قوة العلاقات الألمانية العثمانية قيام الإمبراطور الألماني (غليوم الثاني) بزيارة إلى كل من استنبول ودمشق وبيروت والقدس عام ١٨٩٨م وتعدّ رحلة الإمبراطور غليوم الثاني إلى فلسطين ذروة العلاقات الألمانية العثمانية ودليلاً - على عكس سياسة بسمارك[٢] المتحفظة - على التدخّل المباشر لألمانيا في المسألة الشرقية، وتحديداً لمصالح الدول

---

(1) E. M. Earle: Turkey The Great Powers and the Baghdad Railway (London. 1923) P. 56

(٢) حول سياسة بسمارك تجاه المسألة الشرقية راجع:

Meyer. Anrold Oskar: Bismarcks Orientpolitik. Festrede beider Reichsgrundungsfeier der Georg- August- Universitat zu Gottingen am 18, jan 1925. Gottingen 1925. Baumgart. Winfried: Vom Europaischen Konzert zum Volkerbund. Friedensschlusse und Friedenssicherung Vonwien bis Versailles. Darmstadt 1974, p. 19.

الأوروبية في الدولة العثمانية وبشكل خاص بريطانيا وفرنسا، وكانت إحدى النتائج الهامة لرحلة غليوم الثاني إلى الشرق هي حصول البنك الألماني عام ١٨٩٩م على امتياز بناء خط حديد بغداد والذي رأت بريطانيا فيه خطراً داهماً وتثبيتاً للنفوذ الألماني في الدولة العثمانية وهجمة اقتصادية وسياسية على مناطق النفوذ البريطاني في الشرق العربي[١].

وهكذا مضت ألمانيا قدماً في علاقاتها التجارية والاقتصادية والعسكرية مع الدولة العثمانية حتى بلغت ذروتها في إبرام تحالف عسكري سري بين ألمانيا والعثمانيين في ١٢/ ٨/ ١٩١٤م، هذا الاتفاق الذي ضمنت فيه ألمانيا وقوف الدولة العثمانية إلى جانبها في حال اندلاع حرب عالمية، وكذلك كسب ودّ العالم الإسلامي ضدّ المصالح الأوروبية.

لقد أبدت ألمانيا اهتماماً ملحوظاً بفلسطين خلال القرن التاسع عشر، وتوجهت أنظار الرحالة والمستكشفين والمستشرقين نحوها[٢]، ولمزيد من الفهم والاستيعاب لمستوى العلاقات الألمانية الفلسطينية، فإنّ من الأهمية النظر إلى ما

---

[١] إبراهيم الأسود: الرحلة الإمبراطورية في الممالك العثمانية. بعبدا ١٨٩٨م، ص١٢٧ وما يليها.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول نظرة ألمانيا لفلسطين واهتمامها بها منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤م يمكن الرجوع إلى التفاصيل الدقيقة التي أوردها د.علي محافظة في كتابه: العلاقات الألمانية الفلسطينية، المرجع السابق، ص٢٥، وهي تؤرخ بدقة لتفاصيل الفهم الألماني لفلسطين تاريخاً وجغرافية وهي توحي بالنظرة الاستعمارية الدينية التي غلّفت أطماع ألمانيا في المنطقة ذلك أنّ النشاط التبشيري الألماني في فلسطين امتد منذ عام ١٨٤١م واستمر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وصلت إليه مستويات المنافسة بين الدول الأوروبية الكبرى على الوطن العربي لتفسير العلاقة بين الموقف الرسمي الألماني تجاه فلسطين، الذي حددته نظرة ألمانيا غير الاستعمارية للأرض المقدسة، وبين المستعمرات الألمانية التي انتشرت في المدن الفلسطينية بدءاً بالقدس وانتهاء بحيفا، تلك المستعمرات التي كانت محطّ أنظار عدد من الدراسات التاريخية التي ظهرت حديثاً[(١)] والسؤال الذي يطرح نفسه هو: متى نشأت المستعمرات الألمانية في فلسطين؟ وما هي الأهداف التي وقفت وراء إقامة مثل هذه المستعمرات؟ وهل حقاً أنّ ألمانيا اتخذت لنفسها منهجاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ليكون العلامة الفارقة لأطماعها الاستعمارية؟

كل ذلك تناولته بدقة مجموعة من الدراسات التاريخية التي تناولت موقف الحكومات الألمانية المتعاقبة تجاه الحركة الصهيونية وتجاه فلسطين، ومن ثمّ تجاه حركة الهجرة اليهودية التي تطورت عام ١٨٨٢ واستمرت حتى عام ١٩١٤م ثمّ عادت لتتطور مرة أخرى بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، إلى أن أعلنت الحركة الصهيونية قيام الدولة مباشرة، بعد أن انسحب آخر جندي بريطاني من فلسطين في ١٤/ ٥/ ١٩٤٨[(٢)].

[(١)] علي محافظة: المستعمرات الألمانية في فلسطين، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٩-١٠، آب- كانون أول، ١٩٨٠م، ص٤٦- ٧١.

[(٢)] لمزيد من التفاصيل انظر د.محمد فايز سعيد: موقف الحكومات الألمانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٨٨٠م إلى ١٩٤٠م، عمان، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٣م.

(٤) الأطماع الروسية:

تبلورت مصالح روسيا في الدولة العثمانية وولاياتها العربية بتأثير عوامل ذات طابع جغرافي سياسي، وبدأت تأخذ منحى متقدماً من الاهتمام والمتابعة منذ عام ١٨٦٢م حيث نمت وتطورت لتصل ذروتها مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، لكن حرب القرم التي وقعت بين روسيا وفرنسا ١٨٥٤-١٨٥٦م والتي كان النزاع الروسي الفرنسي في السيطرة على الأماكن المقدسة في فلسطين والقدس على وجه الخصوص شكّل نقطة تحوّل بارزة وعلامة فارقة في مجال الأطماع الروسية في فلسطين[١].

لقد عدَّ قيصر روسيا نفسه حامياً للمسيحيين الأرثوذكس وللكنائس والأديرة الأرثوذوكسية، بينما عدَّ نابليون الثالث أنه صاحب الأحقية في السيطرة على الأماكن المقدسة لصالح الكنائس اللاتينية، وهكذا شكّل هذا الصراع محوراً للتنافس الاستعماري، بينما كانت رغبة قياصرة روسيا في الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط ومعها البحر الأحمر والخليج العربي المطل على طريق الهند التجارية سبباً موجباً آخر لتنامي وتعاظم الأطماع الاستعمارية الروسية[٢].

وإذا كانت المداخلات الاستعمارية في الولايات الشامية وفلسطين إحدى أبرز ملامح التنافس الأوروبي الذي ازدادت حدته فيما بين عامي ١٨٣١ و١٨٤٠م،

---

(١) جورج سلامة: تاريخ الشرق الأوسط الحديث، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٢) عبد الرؤوف سنو: "العلاقات الروسية العثمانية ١٦٨٧-١٨٧٨م، روسيا وتاريخ تقسيم الدولة العثمانية"، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، ع (٧٥، ٧٦)، ١٩٨٤م، ص٣٦ .

فقد أدّى ذلك إلى أنّ تسارع الدول الاستعمارية في القيام بسلسلة من الخطوات والإجراءات كان أبرزها:

- تحويل وتسريع حركة وأنشطة الإرساليات الأجنبية.
- توظيف النظام القنصلي في خدمة الأطماع الروسية.

وكان أبرز ملامح هذه الخطوات السباق الذي شهدته القدس والمتمثل في تعيين قناصل للدول الأوروبية فيها[١].

وكانت بدايات القرن التاسع عشر قد شهدت صراعاً عنيفاً بين الدول الأوروبية في إطار المسألة الشرقية، وبخاصة بعد أن شعرت كل من بريطانيا وفرنسا بتعاظم قوّة روسيا، وأنها أخذت تشكّل خطراً داهماً على الأطماع الاستعمارية لهما، ومع بقاء الأسطول الروسي بالقرب من مضائق الدردنيل والبسفور[٢]، ووقفتا إلى جانب الدولة العثمانية التي خاضت حرباً ضروساً ضدّ روسيا وأسطولها البحري، وإزاء هذا الفشل العسكري لروسيا، اضطرت إلى التوقيع على معاهدة وصلح باريس عام ١٨٥٦م والتي أكّدت نصوصه على ضرورة احترام أملاك الدولة العثمانية، مقابل تعهد الإمبراطورية العثمانية بالحفاظ على حقوق رعاياها المسيحيين وحمايتهم، وبالنسبة لكل من فرنسا وبريطانيا فقد حققت كل منهما مكاسب إستراتيجية هامة،

---

(1) Kitto, John: The History of Palestine from Past challange to the present time (Edinburgh: Adam and Charles Blak, 1843)- P.426.

(٢) محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني: أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية وزوالها، ط٢، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٨٩.

لها آثارها المستقبلية الخطيرة، فبينما استعادت فرنسا مركزها الدولي وحصلت على حقّ حماية المسيحيين الكاثوليك في الدولة العثمانية، فقد نجحت بريطانيا في إيقاف الزحف الروسي جنوباً[1].

ومع تعاظم الإحساس القومي في منطقة البلقان، واندلاع ثورة في البوسنة والهرسك عام ١٨٧٥م ضدّ الظلم والاستبداد العثماني في فرض الجباية والضرائب على الشعوب هناك، وسوء إدارة السلطة العثمانية لتلك الولايات، ومع اشتداد حماس شعوب البلقان، امتدت الثورة الشعبية لتصل إلى صربيا والجبل الأسود مطالبة بجلاء القوات العثمانية عن تلك المناطق ومنحها الاستقلال، حيث استغلت روسيا هذه الظروف والأوضاع الدولية وأعلنت الحرب على العثمانيين بمساعدة رومانيا وانتصرت عليها[2] وأجبرت السلطان عبد الحميد الثاني على طلب الصلح الذي أبرم في سان ستيفانو نهاية عام ١٨٧٨م تمّ بمقتضاه تنازل السلطان العثماني عن الكثير من الولايات التابعة له، أمّا روسيا المنتصرة في هذه الحرب فقد حصلت على كل ما كانت تحلم به؛ والمتمثل في طرد الدولة العثمانية من البلقان[3] إلاّ أنّ دول البلقان خشيت من روسيا فعارضت تدخلها في شؤون دول البلقان، كما عارضتها

---

(١) زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٣٠.

(٢) محمد مصطفى صفوت: مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره في البلاد العربية (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٧م، ص١٦.

(٣) محمد حرب: السلطان عبد الحميد الثاني. دمشق، دار القلم،١٩٩٠م، ص١٤٤. وانظر أيضاً: عبد العزيز العمري، الفتوح الإسلامية عبر العصور، الرياض، دار إشبيلية، ١٩٩٧م، ص٤١٨.

النمسا خشية تعاظم قوّة روسيا هناك، أمّا بريطانيا التي خشيت من وصول روسيا إلى مياه البحر الأبيض، فقد هددت روسيا بحرب طاحنة إذا ما استمرت في غيها ، كما وقفت ألمانيا في وجه روسيا التي أجبرت على الدخول في المفاوضات التي تناولها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م وقبلت قراراته[١].

لقد عانت روسيا القيصرية وضعاً صعباً في علاقاتها الدبلوماسية عقب صلح برلين الذي جرد روسيا من معظم أطماعها وغنائمها وتطلعاتها الاستعمارية، حيث توقفت علاقاتها الدبلوماسية برغم انتصاراتها العسكرية في ظل تحالف بريطانيا وفرنسا والنمسا ضدها[٢].

إنّ هذه الظروف الموضوعية التي أحاطت بالسياسة الروسية تجاه ممتلكات الدولة العثمانية وتحديداً الولايات العربية، جعلت روسيا تسعى إلى التخطيط للعمل السياسي والدبلوماسي والاستفادة من المداخل الدينية التي عبرت منها كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وألمانيا إلى الولايات الشامية وفلسطين، وعلى هذا فانّ السنوات ما بين ١٨٦٤م و١٩١٤م كانت ولا زالت موضع دراسة واهتمام من قبل

---

[١] أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٦م، ص١٩٥. وانظر للمزيد من التفاصيل: عبد الرؤوف سنو: "العلاقات الروسية العثمانية ١٦٨٧-١٨٧٨م، مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية ١٨٥٦-١٨٧٨م، مجلة تاريخ العالم والعرب، ٤ (٧٩/ ٨٠)، ١٩٨٥م، ص١٩ .

[٢] لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المرجع السابق، ص٤٨ . وانظر أيضا: محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين ١٨٧٨م، المرجع السابق، ص١٧- ١٨ .

الباحثين؛ لأنها كشفت اللثام عن الأنماط التي اتبعتها الدول الاستعمارية الأوروبية لتحقيق أطماعها في الشرق العربي بعامة وفلسطين بخاصة، والمرور من خلالها تدريجياً إلى الاستعمار العسكري كما هي الحال مع بريطانيا وفرنسا[١].

كانت روسيا قد بنت أطماعها الاستعمارية تأسيساً على انتصارات ومعاهدات سابقة خاضتها وعقدتها مع الدولة العثمانية، فبعد انتصار روسيا على العثمانيين في معركة فارنا/ بلغاريا على البحر الأسود عقدت مع استنبول معاهدة (قجك قينارجه) عام ١٧٧٤م منحت فيها الدولة العثمانية روسيا جملة من الامتيازات، فتحت شهيتها للتوسع على حساب الدولة العثمانية مستقبلاً[٢] وحصلت فيها على حقّ تعيين قناصل لروسيا في مختلف المناطق التي تراها مناسبة، وهكذا استطاعت روسيا أن تهيئ في ضوء تلك المعاهدة الأسس الدبلوماسية المستقبلية للتدخّل الروسي في شؤون الدولة العثمانية وممتلكاتها[٣].

تصدّت بريطانيا بقوّة لتنامي وتعاظم النفوذ الروسي وأطماعه، فوقفت بشدة أمامه، حيث أخذت نيابة عن أوروبا تراقب تحركاته وسياساته التوسعية حتى أرغمت روسيا على التخلي عن أطماعها التوسعية واستبدالها بمصالح سياسية ذات طابع سلمي واتجاهات دينية وثقافية محضة تحت مظلة حماية المسيحيين الأرثوذكس.

---

(١) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، المرجع السابق، ج١، ص١٩٤-٢٣٠

(٢) علي حسون: العثمانيون والروس، جدة، المكتب الإسلامي، ١٩٨٢م، ص٨٣ .

(٣) علي محمد محمد الصلابي: الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص٥٠٩ .

وهكذا امتدت المصالح الحيوية الروسية خطوة خطوة في ما بين ١٨٨٠م و ١٩١٤م في الولايات الشامية ومنها إلى فلسطين على أرضية الاستيلاء على الأماكن المسيحية المقدسة، والتي كانت تعدّ قضية مقدسة وحيوية بالنسبة لها[١] وبخاصة البطريركية الأرثوذوكسية في القدس.

إنّ الحقائق التاريخية تؤكّد أنّ روسيا استخدمت آليتين هامتين في الضغط على الدولة العثمانية؛ أمّا الآلية الأولى فكانت الرابطة السلافية واستخدام الثورات فيها ضدّ العثمانيين، فيما كانت الآلية الثانية استخدامها لشعار الدفاع عن المذهب المسيحي الأرثوذكسي، مستندين بذلك على ما كان قياصرة روسيا قد اعتمدوا عليه عقب زوال الدولة البيزنطية بعد عام ١٤٥٣م على يد محمد الفاتح في اعتبار أنفسهم ورثة زعامة المذهب المسيحي الأرثوذوكسي، ولمّا كانت شعوب البلقان إلى جانب اليونان تدين بالمذهب الأرثوذوكسي فقد لقيت الدعاية الروسية بحمايتها للمسيحيين الأرثوذكس آذانا صاغية عند شعوب البلقان[٢] من جهة، ولدى الأقليات المسيحية الأرثوذكسية في سوريا ولبنان وفلسطين[٣].

لقد أدّى هذا التصوّر الموضوعي الروسي إلى خلق حالة من النزاع المتواصل مع فرنسا تحت ذريعة حماية الطوائف المسيحية في الأراضي المقدسة التابعة للدولة العثمانية.

---

(١) نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، المرجع السابق، ص٩٤- ٩٥ .

(2) Saab. Hassan: The Arab Federal Lists of the Ottoman Empire, Amsterdam: Djambatam. 1958) ps: 128-130

(٣) فايز صالح أبو جابر: التاريخ السياسي الحديث، المرجع السابق، ص١٠٨-١٠٩ .

ومن خلال هذا الباب الذي فتح على مصراعيه دخلت روسيا إلى سوريا وفلسطين متذرعة برغبتها وأحقيتها في حماية المسيحيين الأرثوذكس، بعد أن كلفت القنصل الروسي في القدس بشراء مساحات واسعة من الأراضي في القدس وبيت لحم ويافا والناصرة والرملة لتكون تابعة للمؤسسات المسيحية الروسية[1] ولتبدأ بعد ذلك أنشطة متعددة للقنصلية الروسية في القدس والتي لعبت دورين هامين: أحدهما متابعة شؤون المسيحيين الأرثوذكس التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، والآخر تقديم العون والمساعدة لليهود، وبخاصة فيما يتعلق بهجرتهم من روسيا إلى فلسطين ويتضح ذلك من خلال المساعدات التي قدمتها روسيا لتسهيل وتيسير وصول اليهود وانتقالهم وأساليب التنقل والوسائل التي استخدمت لإنجاز موجة الهجرة الرسمية الأولى، التي بدأت عام ١٨٨٢م وبخاصة أنّ روسيا وجدت أنّ مصالحها الحيوية في فلسطين تلتقي مع مصالح الحركة الصهيونية[2] .

(٥) الأطماع النمساوية:

لم يكن للنمسا أية مطامع تُذكر في ممتلكات الدولة العثمانية في آسيا لكنها في مقابل ذلك كانت تتطلع بنظرة ثاقبة تجاه الجزء الأوروبي من الإمبراطورية العثمانية، من خلال بناء قاعدة تجارية بين النمسا وبين هذا الجزء[3] ولم تكن النمسا لتعمل على تطوير مطامع

---

[1] انظر وثائق الأرشيف المركزي الصهيوني التي اشتملت على تقارير القناصل الروس إلى موسكو حول عمليات شراء الأراضي والبناء في الأراضي الفلسطينية.

[2] عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي والمغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة- ٧١، الكويت، ١٩٨٣، ص١٢٠ .

[3] نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، ص٢٩.

استعمارية في الولايات العثمانية في كل من سوريا ولبنان وفلسطين، لذا فإنّ جميع البعثات النمساوية في الولايات الشامية وفلسطين لم تكن سوى مؤسسات اجتماعية خيرية تمّ إنشاؤها بمبادرة ودعم من الإمبراطور "فرانسوا جوزيف" الذي تميّز بحبه للفعل الإنساني[١] وليس أدلّ على ذلك ما قامت به من إنشاء مستشفى أوغستا فكتوريا في الطور في القدس والمأوى النمساوي (الهوسبيس) الذي أقيم داخل البلدة القديمة في القدس[٢] أيضاً.

وتأسيساً على العلاقة الجديدة التي كانت تربط النمسا بالدولة العثمانية فقد بنت النمسا شبكة من العلاقات التجارية مع استانبول، وبخاصة في مجال الخدمات البريدية[٣].

ولم تكتف النمسا بعدم وضع إستراتيجية استعمارية لها ضدّ الدولة العثمانية بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك؛ عندما رفضت أن تشجع أو تدعم أية توجهات أو أطماع استعمارية في منطقة آسيا العربية، ومن أجل ذلك فإنّ جميع الأنشطة التي قامت بها النمسا في الولايات الشامية وفلسطين لم تزد عن كونها مؤسسات اجتماعية خيرية إنسانية؛ هدفها ورسالتها عمل الخير وتقديم العون والمساعدة لمحتاجيها، ويذكر أنّ هذه المؤسسات قامت بمبادرة ودعم من الإمبراطور فرانسوا جوزيف إمبراطور

---

(١) الأرشيف الصهيوني للدولة/ القدس الوثيقة رقم M.N.D21/٤٦٧ ويتحدث عن قرار الإمبراطور النمساوي المتعلق به سياسات المأوى النمساوي في القدس والموجهة إلى القنصل النمساوي في القدس بتاريخ ٦/ ٨/ ١٨٤٥م.

(٢) الأرشيف الصهيوني، القدس، الوثيقة رقم N.o 335 التي تتحدث عن دعم النمسا للأنشطة الخيرية التي يقدمها المأوى النمساوي (الهوسبيس) لأصحاب الحاجة والمرسلة من الخارجية النمساوية إلى القنصل النمساوي في القدس في ٧/ ٧/ ١٨٨٥م.

(٣) الموسوعة الفلسطينية: القسم الثاني، مجلد ٦، بيروت، هيئة التحرير، ١٩٩٠م، ص٨٤٤.

النمسا الذي كان يطمع كغيره بأن تكسب بلاده حصة من ممتلكات الدولة العثمانية في أوروبا، وقد تعاونت النمسا مع ألمانيا لتحقيق بعض المكاسب الجغرافية[1].

كانت النمسا قد اتخذت سياسة تماثل السياسة الروسية في ما يختص بممتلكات الدولة العثمانية في منطقة البلقان ولكن النمسا رفضت السياسة الروسية التي استهدفت تشجيع القومية السلافية الأرثوذكسية، واعتبرت ذلك منهجاً يتعارض ويمس سلامة وكيان الإمبراطورية الهابسبورغية التي كانت تضم عدداً من القوميات السلافية، وقد أدّى هذا التناقض في الموقفين إلى تطوّر الطرح الروسي النمساوي وامتداده ليصل إلى أواخر القرن التاسع عشر الأمر الذي أدّى بالضرورة إلى أن تكون النمسا بعيدة عن الأطماع الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط[2].

وعليه فقد اتّسعت شقة الخلاف بين روسيا والنمسا على خلفية النتائج التي توصل إليها مؤتمر برلين (١٨٨٧م) حيث أيدت ألمانيا وضع البوسنة والهرسك تحت إشراف النمسا، وبقيت هذه الخلافات تظهر في العلاقات الأوروبية حتى بداية القرن العشرين[3]، وبتأثير هذه الأحداث نشأت في أوروبا تحالفات وأحلاف كانتا بحسب المصالح الاستعمارية وبخاصة في ضوء الوهن والضعف الذي اكتنف الخلافة العثمانية ومن ثمّ تولّي جمعية الاتحاد والترقي زمام السلطة عام ١٩٠٩، إذ مع استمرار ضعف الإمبراطور وقعت الأحداث الآتية[4].

---

(١) نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، المرجع السابق، ص١٣٩- ١٤٠.

(٢) جورج سلامة: مرجع سابق، ص١٠١.

(٣) جورج سلامه: المرجع نفسه، ص١١٤.

(٤) أحمد نوري النعيمي: اليهود والدولة العثمانية، المرجع السابق، ص١٠٤.

- أعلنت بلغاريا استقلالها التام عن الدولة العثمانية.
- أعلنت كريت انضمامها لليونان.
- ضمت النمسا البوسنة والهرسك إلى أراضيها نهائياً.

وقد خلقت هذه الأجواء أزمة خطيرة في العلاقات بين النمسا وروسيا كادت أن تؤدي إلى اندلاع حرب عالمية.

لقد أيدت ألمانيا النمسا في موقفها وهددت بحرب ضروس ضدّ كل من يحاول أن يجري تغييرات على هذا الواقع، الأمر الذي أدّى إلى أن تتراجع روسيا عن مواقفها وتوافق على ما قامت به النمسا من إجراءات[١].

كانت النمسا تدرك حجم الصراع الأوروبي على تقسيم ممتلكات الرجل المريض، وأدركت كذلك أن ألمانيا التي وقفت إلى جانبها في خلافاتها مع روسيا قد نجحت في بناء علاقات متميزة مع الدولة العثمانية؛ لذا فقد عمدت على توقيع اتفاقية ثنائية مع السلطات العثمانية عام ١٨٩٧م من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي أفرزته اتفاقية برلين؛ وذلك رغبة من السلطان عبد الحميد في أن تبقى النمسا على لائحة أصدقاء السلطان العثماني[٢].

---

(١) السلطان عبد الحميد: مذكراتي السياسية ١٨٩١-١٩٠٨م، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص٦٤.

(٢) بيان نويهض الحوت: فلسطين القضية، الشعب والحضارة، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر ١٩٩١م، ص١٨٤.

وانظر أيضا الوثيقة التي تتضمن رسالة بعث بها وزير الخارجية النمساوي إلى الباب العالي يتحدث فيها عن رغبة النمسا الصادقة في بناء علاقات صداقة وجوار مع الدولة العثمانية/ الأرشيف العثماني، الملف النمساوي N.Q.A 23/1560 .

نجحت الدول الأوروبية بتأثير التيارات الفكرية والفلسفية التي ظهرت في القرن التاسع عشر والذي اعتبر في أوروبا عصر القوميات في أن تعلن استقلالها لذلك كان من أبرز ملامح القرن قيام عدد من الدول القومية الحديثة التي قامت على أنقاض الحكم العثماني؛ الذي تهاوى وضعف إزاء ذلك[1]. وكانت النمسا أكثر الدول الأوروبية استنارة من حركة الاستقلال التي شهدتها تلك الدول.

لقد نجحت النمسا بالتنسيق مع كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا في عقد مؤتمر برلين ١٨٨٧م والذي استهدف إجراء تعديل جوهري على نصوص معاهدة سان ستيفانو التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية عام ١٨٧٨م على اعتبار أنّ هذه المعاهدة لا تنسجم مع مصالح تلك الدول الإستراتيجية؛ حيث استطاعت بنود المعاهدة الخاصة بالنمسا ضمّ كل من البوسنة والهرسك إلى النمسا، التي لم تكن تطمح بأكثر من ذلك في ما يخص ممتلكات الدولة العثمانية[2]، رغم أنّ الأحداث التاريخية التي عاشتها أوروبا إبّان القرن التاسع عشر، وعلى امتداد عقوده، فإنّ النمسا لم يسجل عليها أية أطماع عسكرية استعمارية تذكر، ولم يكن لديها أية أطماع استعمارية عامة في الدولة العثمانية أو في الولايات العربية التابعة لها في الشرق، وأنّ نشاطها العسكري انحصر في البلقان ولغايات وأهداف قومية بحتة، ولم يكن اشتراكها في

---

(١) نظام عزت العباسي: فلسطين والبرنامج الصهيوني، إربد : قدسية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م، ص١١.

(٢) إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث (الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٦م، ص١٩٥.

مؤتمر لندن عام ١٨٤٠م أو في صلح باريس ١٨٥٦م أو حتى معاهدة سان ستيفانو ومن ثمّ برلين إلاّ بهدف الحفاظ على مصالحها ومجالها الحيوي في أوروبا ومصالحها الإستراتيجية هناك.

الفصل الثالث

الدور الذي لعبه قناصل الدول الأوروبية لتسهيل وتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين ١٨٤٠ – ١٩١٤م

الدور الذي لعبه قناصل الدول الأوروبية لتسهيل وتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين ١٨٤٠-١٩١٤م

تمهيد

تزايدت الأطماع الاستعمارية في ممتلكات الدولة العثمانية مع بداية القرن التاسع عشر، مع توالي ضعف وتراجع قوّة الدولة العثمانية، وازداد السباق الأوروبي واحتدم الصراع بين دول أوروبا على توسيع مناطق نفوذها في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية، بعد أن ضمنت انهيار النفوذ العثماني في منطقة البلقان عقب حرب القرم (١٨٥٤- ١٨٥٦م)

ومع تزايد قوّة محمد علي باشا واتضاح قوّته وإدراك أوروبا لخطورة تهديداته واجتياحه للشام وفلسطين، خشيت أوروبا وبخاصة بريطانيا وفرنسا أن يزحف محمد علي باشا على الدولة العثمانية وينتهز فرصة ضعفها وعجزها عن حلّ مشكلة الثورات الداخلية التي أخذت تتعاظم في الولايات الشامية وفلسطين وتحرّكت بسرعة لإنقاذ مصالحها الحيوية حيث ساعدت الدولة العثمانية في التصدّي لمحمد علي باشا وابنه إبراهيم واجبروه على التراجع إلى مصر، وحطمت آماله في السيطرة على بلاد الشام، وبناء دولة عربية فتية تضاهي الدولة العثمانية، وتكون القوّة البديلة لها في الشرق العربي.

هكذا دارت رحى الأحداث واضطر محمد علي إلى الانسحاب من بلاد الشام وإعادتها إلى الدولة العثمانية وكانت معاهدة لندن ١٨٤٠م الرصاصة الأولى التي

أعلنت بدء السباق الأوروبي على بلاد الشام وفلسطين على وجه الخصوص، حيث استغلت تلك الدول الأوروبية الموقف العام الذي ساد عقب التوقيع على المعاهدة لتعلن كل دولة حقيقة تصوراتها وأطماعها في المنطقة قبل وبعد انسحاب محمد علي من الولايات الشامية:

بريطانيا: تفهّمت مستوى الصراع الأوروبي وتباين المواقف، فوجدت أنّ مصلحتها كانت تكمن في الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية والتصدّي لمحمد علي.

فرنسا: كانت ترى أنّ مصالحها الاستراتيجية تقتضي الوقوف إلى جانب محمد علي؛ ليس حبا فيه، وإنما من أجل مواجهة الأطماع البريطانية.

روسيا: وجدت في الخطر الذي شكّله محمد علي الإمبراطورية العثمانية سبيلاً لها للانقضاض على الدولة العثمانية والسيطرة عليها.

ألمانيا: كانت مصالحها الحيوية والاقتصادية تقتضي عدم انهيار الدولة العثمانية.

النمسا: كانت حريصة على الحفاظ على الدولة العثمانية والحيلولة دون انهيارها لأطماع تجارية واقتصادية

وهكذا نرى أنّ تلك الدول الأوروبية استغلّت الموقف العام الذي ساد عقب التوقيع على المعاهدة لتعلن إقامتها وبناءها للبعثات القنصلية في بيروت ودمشق والقدس، وقد أوكلت هذه الدول لقنصلياتها مهام خطيرة تمحورت حول التدخّل في شؤون الحياة العامة واليومية، وبناء الخطط الكفيلة التي تضمن للبعثات القنصلية حضوراً مباشراً في المجالات الآتية:

- المجال السياسي والعسكري.
- المجال الاقتصادي.
- المجال الاجتماعي.
- المجال الديني والتبشيري.

وعلى مدى سبعة عقود ونيف بدءاً من عام ١٨٤٠م وحتى عشيّة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م، مارست البعثات القنصلية للدول الأوروبية أدواراً مختلفة في إطار تلك المجالات، إلاّ أنّ مدى ونسبة التأثر والتأثير تفاوتت بين دولة وأخرى تبعاً لسياساتها ومصالحها الحيوية وأطماعها التوسعية.

لذا سوف يتناول هذا الفصل الأدوار المختلفة للقناصل والبعثات القنصلية، وبخاصة أنّ هذه البعثات القنصلية الأوروبية خرجت عن إطارها الدبلوماسي المعهود وتجاوزت حدود نشاطاتها وصلاحياتها المتعارف عليها دبلوماسياً لتقوم بأدوار تجاوزت خطورتها حدود الزّمان والمكان، مستخدمة أدوات رسمية سخّرت لخدمة أهدافها وهي:

- الامتيازات الأجنبية الممنوحة لدولها من قبل السلطان العثماني.
- الإرساليات والبعثات الدينية والتبشيرية.
- الرغبة البريطانية الرسمية في مساعدة اليهود على إقامة دولة لهم في فلسطين.

إنّ قضايا الاستيطان والهجرة وجهان لعملة واحدة، على اعتبار أنّ الاستيطان كان قريناً للهجرة، وأنّ الهجرة لم تكن لتنمو وتتطور دونما دعم وتأييد

ومساندة وتمهيد قامت بها البعثات القنصلية؛ إمّا بتوجيه مباشر من دولهم وتطبيقاً لسياساتها المعدّة سلفاً، وإمّا انسجاماً مع علاقات صداقة أو مذهب ربطت بين البعثات القنصلية واليهود وأسست لأدوار كان لها حضورها في التأسيس لبناء الدولة اليهودية في فلسطين.

دور قناصل بريطانيا:

أدركت بريطانيا طبيعة وحقيقة التنافس الاستعماري القائم بين كل من فرنسا وروسيا واستطاعت من خلال هذا الواقع المتغيّر أن تؤسس لنفوذها ووجودها جيداً في فلسطين وإذا كانت بريطانيا قد انشغلت كثيراً في الجانب التجاري الذي تأجج بُعيد الثورة الصناعية إلاّ أنها بحثت في المطالب عن طائفة دينية تعتمد عليها في تدعيم وجودها في الأرض المقدّسة لكن بريطانيا اضطرت بعد عام ١٨٤٠م أن تغيّر من استراتيجيتها بعيد حملة نابليون على مصر والشام، وكذلك محمد علي وابنه إبراهيم باشا؛ حيث نبّهت كل هذه العوامل بريطانيا إلى أهمية الأراضي المقدسة تحديداً في حماية وجودها الاقتصادي الواصل إلى الهند[١].

وقد أدركت بريطانيا أهمّية التنافس بين كل من فرنسا وروسيا وأنه لم يكن في حقيقته تنافساً دينياً في الظاهر؛ لأنه كان في الحقيقة تنافساً سياسياً[٢] من أجل ذلك كانت بريطانيا حريصة على تدعيم وجودها في فلسطين، وهذا ما يؤكد ويبرّر

[1] Bentwich N: England in Palestine.London 1932 pp:1-2

[٢] حسني مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص٢٨٣- ٢٨٩.

قيام بريطانيا وإسراعها في تأسيس قنصليتها في القدس عام ١٨٣٨م ثمّ إنشاء فروع لها في حيفا ويافا وعكا وتعيين عدد من الوكلاء من السكان المحليين.

من جهة ثانية كان محور النشاط السياسي البريطاني في المنطقة هو تأسيس القنصليات البريطانية في المنطقة لتساعد في إنجاز مهام وزارة الخارجية البريطانية.

سياسياً وعسكرياً:

حرص القناصل البريطانيون في القدس على إنشاء مكتب تمثيلي قنصلي في حيفا وعكا ويافا، وفي أحياناً كثيرة تمّ تكليف نوّاب قناصل أو سكرتير أوّل من العرب، وكانت مهمة هؤلاء النواب مراقبة الموانئ البحرية التجارية في كل من عكا وحيفا ويافا حتى تكون بريطانيا على بيّنة بما يجري من أحداث في المدن الساحلية من فلسطين، حيث تشير سجلات المحاكم الشرعية في كل من القدس[1] وعكا إلى ما كانت طالبت به القنصلية العامة في القدس من القضاة الشرعيين في هذه المدن، لاستئجار مقار لنواب القناصل، حيث حدد القنصل العام أهداف هذه المراكز، إلاّ أنّ الحقيقة أكّدت من بين السطور أنّ بريطانيا كانت جادّة في الإشراف على الموانئ التجارية؛ ليس من الجانب التجاري فحسب بل كان من خلال البعد العسكري مباشرة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر سجلات المحاكم الشرعية (القدس (٤) صفحة ٢١، عكا (٥) صفحة ٢٢١، حيفا صفحة ١١٨ وسجل محكمة نابلس الشرعية رقم ٢٢ صفحة ٢٥١.

جاء في الكتاب المشترك الذي بعث به القنصل البريطاني إلى القضاء الشرعي في هذه المدن: "إنّ حكومة بريطانيا تسعى إلى تحقيق رغبتها في استئجار مبان لها لإقامة مراكز وقناصل فرعية تكون روافد للقنصلية العامة في القدس، في توفير المعلومات وحماية مصالح بريطانيا العظمى. أملنا في شخصكم الكريمة تحقيق هذه الرغبة"[١].

وعندما نجحت بريطانيا في إقامة قنصلية لها في حلب، تابعة للقنصل العام في بيروت. كان الهدف منها في البداية أن يكون رعايا بريطانيا في القدس تحت حماية القنصل البريطاني في حلب.

ويذكر أنّ وكلاء القناصل في كل من عكا وحيفا ويافا وصفد كانوا قبل إنشاء القنصلية البريطانية في القدس، يتبعون القنصل العام لبريطانيا في بيروت، إلاّ أنّ المصلحة العليا لبريطانيا والأحداث الدولية هي الباعث لإقامة القنصلية العامة في القدس؛ لأهمية المدينة أولاً، ثمّ لحماية الأماكن والمصالح الدينية لبريطانيا في المنطقة[٢].

إنّ بريطانيا ونتيجة ما يجري على الساحة الدولية دفعت وزير خارجيتها عام ١٨٥٨م إلى الكتابة إلى القنصل العام في القدس تقول له فيها: "إنّ حكومة بريطانيا تحاول جاهدة تكريس الوجود البريطاني في القدس وبالتالي في المدن الأخرى لحماية

---

[١] سجلات محكمة القدس الشرعية، القدس (٤)، صفحة ٣٣.

[2] Tibawi A .L: British Interest in Palestine. 1800-1901, pp 31-32.

مصالحها الحيوية ورعاياها من الطائفة اليهودية" وعليكم القيام بواجبكم لحماية اليهود الوافدين إلى فلسطين بذريعة الرحلات المقدسة التي سمح لهم بها وأن تحولوا دون قيام الباب العالي بمنعهم من الإقامة وهذا واجب عسكري تسألون عنه(١).

استغلّت بريطانيا نفوذها العسكري لتدعيم نفوذ الطائفة البروتستانتية، لهذا استخدمت أسلوباً عسكرياً بحتاً معززاً بالقوّة لفرض هذه الحماية. وما يؤكّد صحة ذلك الفرمان الذي نجح السفير البريطاني في استانبول في إصداره بتأكيد وجود القنصلية البريطانية العامة في القدس، لتكون المرجع الديني والسياسي والعسكري الوحيد لبريطانيا في المنطقة(٢).

وقد استطاع القنصل البريطاني يونج (Mr. Young) أن يؤمن لنفسه راتباً خاصاً ويفتح له حسابات مصرفية في عدة بنوك منها عثمانية وأجنبية وأن يرجى منها فائدة بنكية لكي يستفيد ويستطيع أن يقوم بمهامه على أكمل وجه، وحذى حذوه كثير من القناصل الأوروبيين الآخرين(٣).

ويلاحظ أنّ القنصلية البريطانية في القدس (التي أصبحت قنصلية عامة) أخذت تشرف مباشرة على حماية اليهود، والحيلولة دون التصدّي لهم أو التدخل في شؤونهم، وقد استفاد اليهود كثيراً من هذه الميزة.

كتب القنصل البريطاني إلى قاضي مدينة القدس يؤكد فيها أنّ القنصلية البريطانية هي المسئولة عسكرياً وسياسياً عن حماية رعاياها من اليهود في

---

(1) F.O.S: (1) June. 1858.A

(2) Tibawi A.L : posit. Pp 32-33

(٣) انظر ملحق رقم: (٥)، (٦)، (٧) في الملاحق الوثائقية .

فلسطين وأنّ على القاضي الشرعي أن يأخذ ذلك بالحسبان رسمياً في معاملاته وتصرّفاته[1].

اتخذت بريطانيا من اليهود ركيزة لها لتأكيد وجودها. وفي إطار هذه الذريعة ساعد القنصل البريطاني العام اليهود في مختلف مجالات حياتهم اليومية؛ من أجل أن يضمن مساعدتهم في البقاء، وفي توفير الراتب الشهري المناسب له. ومن أبرز القناصل الذين تعاقبوا على وظيفة قنصل عام، بعد يونغ (Mr.Young) كان القنصل جيمس فن (Mr. Finn) (١٨٤٥- ١٨٦٢م) الذي لعب دوراً خطيراً في التدخّل في شئون السكان الفلسطينيين خلال فترة عمله كقنصلاً بريطانياً.

استخدم جيمس فن (Mr. Finn) نفوذه الشخصي، وحبّه لليهود، ومكوثه في البلاد فترة طويلة، في تنشيط عمل القنصلية وفروعها ووكلاء القناصل ونوابهم، وصمّم على تدعيم النفوذ البريطاني، وبسط السيطرة السياسية والنفوذ العسكري في تدخلاتهم في شؤون المواطنين والطوائف والسكان مسلمين ومسيحيين ويهود، هذا إلى جانب اهتمامه بالصراعات الداخلية وتنشيطها ودفعها بقوّة[2].

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع سجلات محكمة القدس الشرعية رقم ١٨٦ ص٢١٠.

[2] زار فن(Mr. Finn) مدينة نابلس وقابله رئيس البلدية المعين حديثاً عام ١٨٦٩م محاولاً إذكاء الصراعات الداخلية بين السكان وحثّ رئيس البلدية في حينه على ضرورة قمع التمرد الذي اشتعل في جبال نابلس، سجل بلدية نابلس رقم (٢) ص٢١٠، سجل كبار الزوار.

المجال الاقتصادي:

أبدى القنصل البريطاني جيمس فن (Mr. Finn) اهتماماً ملحوظاً في البعد الاقتصادي والتجاري وبخاصة في مجال الزراعة والمحاصيل الزراعية، وزار العديد من المدن الفلسطينية في مواسمها الزراعية، وبخاصة موسم زراعة وقطف الزيتون، كما أشرف على زراعة القطن وتصديره للخارج. ومن أجل تسهيل عملية التصدير في يافا، حثّ فن حاكم يافا على القيام بكل ما يدفع باتجاه تشجيع تسويق القطن إلى أوروبا، حيث كتب فن (Mr.J.Finn) إلى قاضي يافا الشرعي يطالبه فيه السماح له بفتح باب في سور يافا؛ ليكون بوابة مجدية تسهل عملية النقل إلى السفن، مستهدفاً ربط السفن بأوروبا عبر هذا الميناء الحيوي[١].

وهكذا نجح هذا القنصل في منح يافا صبغة تجارية بحتة وقوية، على عكس ما عمل فيه عبر القنصلية البريطانية في القدس التي كانت لها همومها وأعمالها ووظائفها السياسية والعسكرية البحتة. وكما يتضح من الوثائق الشخصيّة التي قدمتها القنصلية البريطانية في القدس في مداولاتها مع كبار العائلات والأسر التي كان لها نفوذها في القدس.

أمّا القنصلية البريطانية في القدس فقد صبغت بالطابع السياسي والعسكري[٢]، وقد أشرفت على أعمال القناصل ووكلائهم ونوابهم المنتشرين في

---

[١] لمزيد من التفاصيل طالع سجل محكمة يافا الشرعية رقم (٧) ص٢١٨.

[٢] لمزيد من التفاصيل راجع الوثائق التاريخية الهامة في "مكتبة الأنصاري" في القدس وكذلك وثائق مركز التراث والبحوث الإسلامية التي تؤكد على أنّ القدس عاشت خلال تلك الحقبة دوراً سياسياً هاماً ولافتاً.

مختلف المدن الفلسطينية، وليس غريباً أن يمارس القنصل البريطاني فن (Mr. Finn) دوره العسكري والسياسي عبر حدود مهامه واختصاصاته، مثلما أكّد على البعد الاقتصادي والاجتماعي والديني من جهة أخرى، وهذا ما يفسّر قيام قناصل بريطانيا بأعمال ومهام ووظائف ومسؤوليات زادت عن حدود صلاحيتهم وذلك في خدمة أهداف اليهود والحركة الصهيونية فهو الذي وفّر الحماية العسكرية والسياسية للرعايا اليهود الذين طلبوا حماية بريطانيا مباشرة جرياً على ما قام به القنصل يونج قبله[1].

أمّا في مجال بيع الأراضي لليهود فقد كان لقناصل بريطانيا الدور الكبير في التدخل والإشراف على معاملات شراء وبيع الأراضي؛ فقد تدخّل القنصل البريطاني تمبل مور (Mr. Moore) (١٨٦٣-١٨٩٠م) بتثبيت ملكية جمعية مرسلي الكنيسة الإنجليزية في فلسطين والتي كان من أهدافها مساعدة اليهود في شراء الأراضي من الفلسطينين[2].

كما كانت البيوعات بين اليهود مع بعضهم البعض تتم عن طريق القنصلية البريطانية بيافا مباشرة، فقد تمّ تبليغ القائمقامية بأنه يوجد ثلاث قطع كروم واقعة خارج يافا بطريق المعرض مناصفة بين نائب القنصل بيافا والخواجة هارون شلوش اليهودي الفرنسي، وتمّ فرزها إلى خمس قطع لغايات بيعها لليهود.

---

(١) انظر الملاحق رقم (١)، (٢)، (٣)، (٤) حول تسهيل دخول اليهود إلى فلسطين للعيش والإقامة، وانظر أيضاً الملاحق: (١٣)، (١٦)، (١٧)، (١٩)، (٢١) في نهاية الكتاب حول حماية الرعايا اليهود وصرف تذاكر مرور (جوازات) بريطانية لتسهيل تنقلهم في البلاد.

(٢) ملفات القنصلية البريطانية، ملف رقم 793/23/F، (بيوعات) ٤ تموز ١٨٨٤م.

وتبيّن أيضاً من خلال وثائق القنصلية البريطانية في يافا أنها تملّكت أكثر من قطعة من الكروم، خارج قصبة يافا بشراكة الخواجة "هارون شلوش"، وكانت قائمقامية يافا قد قامت بفرز القطع من أجل بيعها إلى أشخاص معظمهم من يهود الأجانب الجدد[١].

وقد زادت بيوعات الأملاك غير المنقولة في مطلع القرن العشرين ما بين اليهود والأجانب في قضاء يافا، وبين الملاكين العرب بعد أن تجذّروا في المدينة وضواحيها وزاد عددهم إلى نحو ستة آلاف نسمة[٢]. وقد دلّت سجلات محكمة يافا الشرعية على الحركة التجارية النشطة في بيوعات العقارات التي كان يشرف عليها مجلس قومسيون المبيعات بقضاء يافا لدى العرب واليهود، كما دلّت بعض الوثائق على أنّ قناصل الدول الأجنبية قد نشطوا في استملاك الأراضي والعقارات في المدن والقرى الفلسطينية عبر إقامة علاقات تجارية مع الملاك والتجار العرب، بل إنّ بعض القناصل تحولوا إلى تجار وملاكي أراض، ومقرضين الأموال للأهالي، فنائب القنصل البريطاني بتروشيلي في حيفا تحوّل إلى مالك للأراضي وتاجراً لها، وأقام علاقات وطيدة مع الفلاحين من خلال إقراضهم للمال بالتسليف وأخذ المستندات اللازمة عليهم. وقد ترتّب على هذا الأمر نقل ملكية مساحات كبيرة من الأراضي إلى اليهود والأجانب حتى غدت ملكية اليهود مسألة محسوسة[٣].

---

[١] ملفات القنصلية البريطانية، ملف رقم 793/23/F، (بيوعات) ٤ تموز ١٨٨٤م.

[٢] الأب لامنس اليسوعي، هنري: اليهود في فلسطين ومستعمراتهم، المشرق، مج٢، ١٨٩٩، ص١٠٨٨- ١٠٩١.

[٣] أوراق أكرم بك، تقرير من متصرفية القدس إلى الباب العالي، ١٤ تشرين الثاني، ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، مركز التراث والبحوث الإسلامية، القدس.

دينياً وتبشيرياً:

قام قناصل بريطانيا بدور ديني تبشيري لا يقلّ أهمية عن أدوارهم السياسية والعسكرية والاقتصادية، فقد عمل القناصل على نشر المسيحية بين اليهود كما دعموا إنشاء الكنيسة البروتستاتية مع زيادة أتباعها في المدينة[1]، كما عملوا على إنشاء جمعية القدس الأدبية في الوقت الذي دعموا النشاط المسيحي في نابلس ويافا وحيفا وغيرها من المدن الفلسطينية.

وفي نابلس زار فن (Mr. Finn) المدينة وحاول جاهداً إيقاف النداء للآذان فجراً لأنّ ذلك يؤثر على حياة المسيحية في نابلس[2]، كما زارها مرة أخرى عندما علقت مشاجرة مع أحد المسيحيين في المدينة.

وفي أحدث الوثائق التي وجدت في منزل إحسان النمر أحد مؤرخي مدينة نابلس، أشارت تلك الوثيقة إلى أنّ القنصل البريطاني العام في القدس وفر دعماً مالياً لبعض المشاغبين لإثارة فتنة كبيرة في المدينة تصدى لها السكان بقوّة[3].

كما سعى فن (Mr.Finn) إلى توفير المزيد من المخصصات للرعايا والكنائس المسيحية التابعة للمملكة البريطانية وكتب إلى وزارة الخارجية مطالباً بزيادة

---

[1] الطيباوي: المرجع السابق، ص١١٣- ١١٤.

[2] كتب فن إلى رئيس بلدية نابلس كتاباً يطالبه فيه بوقف الآذان في فجر كل يوم لأنّ ذلك يقضّ مضاجع المسيحيين في نومهم – وقد رفض المجلس البلدي هذا الطلب. انظر سجل بلدية نابلس رقم (٣) ص٨٢ قرار رقم (٦).

[3] لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الوثيقة السرية الموجودة لدى الأرشيف السري الصهيوني حول الموضوع والتي تحمل الرقم: F.o.79L 1222 No 37.27 oct .1833 .

مخصصات الكنائس والأديرة، وبرغم كل ما فعله هذا القنصل، إلاّ أنه لم تكن أفعاله منسجمة مع أقواله، وبرغم أنه مكث مدة طويلة في عمله قنصلاً عاماً (١٩٤٦-١٨٦٣م) إلاّ أنه وبناء على شكوى قدمت ضدّه من غوبات مطران الكنيسة الإنجليكانية في القدس الذي اعترض على تدّخله في شئون الكنيسة في القدس كان سبباً في نقله من مكان عمله[١].

إنّ أبرز أثر على الدور الهام للقناصل البريطانيين في مجال التبشير تلك التقارير المتبادلة بين القنصل البريطاني ووزارة الخارجية البريطانية حول إقامة الاحتفالات الدينية المثيرة لمشاعر المسلمين، أو تلك التي تتعلق بزيادة المخصصات المالية للقنصل ليكون منافساً وقادراً على مواجهة أدوار قناصل الدول الأخرى، وكذلك ما تم العثور عليه حول ما قام به الآخرون من تقديم شكاوى ضدّ القنصل البريطاني في القدس[٢]. حتى إنّ القناصل البريطانيين تدخلوا كثيراً في شؤون وأحوال المحاكم الطائفية اليهودية وإجراءاتها، وقد أثار هذا التدخل حفيظة الرعايا اليهود - رغم مساعدتهم الكبيرة لهم – وبعد جيمس فن (Mr.Finn) أرسلت بريطانيا قنصلاً جديداً بدلاً منه هو تمبل مور "Mr Temple Moore" الذي واصل عمله خلال الفترة ما بين ١٨٦٣-١٨٩٠م.

إنّ أبرز ما قامت به بريطانيا من خلال قنصليتها في القدس وبمساعدة قنصلها تمبل مور(Mr.Moore) كان إقامة "جمعية التنقيب عن الآثار في فلسطين"، هذه الجمعية التي كان لها سلسلة من المهام تصبّ جميعها في مصلحة إقامة اليهود في فلسطين

---

(١) للمتابعة يمكن الاطلاع على الوثيقة : F.o.78L 1024 No 13.8/61/854 .

(٢) للمزيد من الاطلاع انظر: الأرشيف السري الصهيوني: 1863/ 5-4 F.o 78/1777 no 12

ووجودهم فيها، لقد مارس تمبل مور (Mr.Moore) صلاحياته الواسعة على مستوى فلسطين بأكملها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية محاولاً دعم النشاط اليهودي في مختلف أشكاله والوثائق المحفوظة في الأرشيف الصهيوني في القدس تحت الأرقام(١) أو التقارير المدرجة في سجلات المحاكم الشرعية وبلدية نابلس(٢) تعكس بوضوح ما فعله قناصل بريطانيا تجارياً وزراعياً وصناعياً وعسكرياً لخدمة مصالح بريطانيا.

إنّ أبرز ما قام به القنصل البريطاني تمبل مور (Mr.Moore) كان ربط فلسطين بأوروبا برقياً عام ١٨٦٥م ونفذ سياسة بريطانيا في حماية اليهود ومصالحهم وتوطينهم في فلسطين، فقد تمتعت معظم الأسر اليهودية في الحماية البريطانية، هذا بالإضافة إلى توفير كل أسباب الراحة لزوّار فلسطين من رعايا الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا، لكنّ هذا القنصل كانت تنقصه الموارد والإمكانات المادية التي تساعده على القيام بوظيفته.

كاتَب القنصل "مور" وزارة الخارجية البريطانية مرات عديدة يطالب برفع مخصصات قنصليته، فمما جاء في تقريره الذي رفعه عام ١٨٧٦م أنه طالب فيه بإلحاح بضرورة رفع مخصصات قنصليته(٣)، ولدعم جهوده في تنشيط عمله في إثارة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: 1863/ 4-5 F.o 78/1777 no 12

(٢) سجل بلدية نابلس رقم (٧) صفحة٢٤ .

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع الوثيقة التي كتبها القنصل البريطاني مور إلى وزارة الخارجية في لندن والتي حفظت لدى الأرشيف السري الصهيوني تحت رقم F.o.78/2/9/ No 4 بتاريخ أيلول من عام ١٨٧٦م بخصوص رفع مخصصات القنصلية في القدس ليتمكن من تنفيذ مخططاته في إشعال الفتن ودفع الرشاوى لشيوخ النواحي.

النعرات الطائفية بين السكان العرب المسلمين والمسيحيين وتحريض شيوخ النواحي على التمرّد على الدولة العثمانية .

وقد رصد في سجل محكمة عكا الشرعية شكوى قدّمت حول دَيْن عام لأحد المواطنين الفلسطينيين على يهودي تاجر كان الأوّل قد باع قطعة أرض لإقامة مصنع في عكا حيث تدخّل القنصل مباشرة في محاولة لمنع الحجز على أملاك اليهودي[1] وهذه الواقعة تؤكّد على مدى الدعم الذي قدمته بريطانيا لليهود في فلسطين.

مع الإشارة إلى أنّ قناصل بريطانيا المعتمدين كانوا حريصين على البعد التبشيري بشكل واسع وأنّ إقامة العديد من الإرساليات والمؤسسات والجمعيات الدينية في فلسطين دليل قاطع على هذا الدور المنشود.

وعلى ما يبدو فإنّ بريطانيا استطاعت أن تتموضع وتشكل نفوذاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً أقوى بكثير من سابقاتها، حيث كان حقّ حماية اليهود واعتبارهم من رعايا بريطانيا واهتمامها بكل طلبات حماية اليهود وحقّ منحهم الجنسيات وتوطينهم العامل الأكبر الذي وسع النشاط القنصلي البريطاني في فلسطين، وبخاصة نحو القدس باعتبارها ومحيطها التاريخي الأكثر اهتماماً بالنسبة لباقي المناطق الفلسطينية.

وإذا جاز لنا أن نحيط أكثر بالدور القنصلي لبريطانيا فسوف نجد أنها سمحت للطوائف الدينية اليهودية بالاستفادة من حقّ الحماية البريطانية وسهّلت لهم ضمانات وحصانات قانونية وأن يحاكموا أمام محكمة قنصلية وأن يعفوا من الضرائب

---

[1] سجل محكمة عكا الشرعية ١٦٥ ص١٣٧.

كذلك[1]، فقد كشفت بعض الوثائق التاريخية الموجودة لدى محكمة القدس الشرعية ومحكمة نابلس الشرعية عن قيام القنصل البريطاني العام في القدس بتقديم اقتراح إلى السلطان العثماني يطلب فيه السماح لليهود بعرض تظلّمهم إلى السلطات عبر القناصل البريطانيين، وإن كان هذا المطلب قد رفض في حينه إلاّ أنّ القنصلية البريطانية بقيت تعمل من أجل حماية رعاياها من اليهود البريطانيين في فلسطين[2] وممن هم لجئوا إليها لمنحهم جوازات سفر بريطانية ومساعدتهم على المجيء إلى الأراضي المقدسة[3].

كان هذا الدور الأبرز للقنصلية البريطانية وفروعها ووكلاء القناصل والقنصليات البريطانية في القدس وسائر فلسطين ودمشق على الاهتمام برعاياها وتحديداً اليهود الذين نالوا قسطاً وافراً من الحرية الدينية فقد كرست بريطانيا وجودها في أواخر القرن التاسع عشر من أجل موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشتى الأساليب والوسائل المناطة لديها مستخدمة كل الذرائع والحيل لإنجاز هذا الطلب[4].

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع يمكن الاطلاع على كتاب لورنس، هنري: المملكة المستحيلة، فرنسا وتكوين العالم العربي، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٧م، ص١٥٠-٢٢٥. وانظر أيضاً الملحق رقم (٢٠) في نهاية الكتاب.

(2) للاطلاع على تفاصيل الدعم لليهود في فلسطين يمكن مراجعة: كتاب الصهيونية، ج١ الذي وضعه صبري جريس ص٥٨- ٦٥، وكذلك الوثيقة الموجودة في سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل (١٠٠٠) ص١٩٠، ووثائق محكمة نابلس الشرعية سجل ١٨ ص٩٧.

(3) انظر الملاحق: رقم (٤)، (٨)، (٩)، (١٠)، وثائق بخصوص منح الرعاية البريطانية وتسجيل اليهود كرعايا بريطانيين.

(4) صبري جريس: الصهيونية، ج١ص٦٣، وللتوسع يمكن الاطلاع على الملفات المختلفة المتوفرة لدى القنصلية البريطانية في القدس أرقام (٦٩٠) إلى الملف (٧٩٥) هذه الملفات التي تبرز الدور القنصلي في إصدار جوازات سفر بريطانية لليهود من رعاياها والراغبين بالإقامة في فلسطين وتامين حمايتهم. وانظر الملاحق أيضاً.

دور قناصل فرنسا:

كان المغزى الأول للوجود الفرنسي في فلسطين ممثلاً في المعاهدة المشتركة التي عقدتها فرنسا مع السلطان سليمان القانوني عام ١٥٣٥م، وهذا ما يشير إلى أنّ الدور الأساسي للوجود الفرنسي في فلسطين كان قائماً على أساس البعد الاقتصادي حيث استفادت فرنسا من كل الامتيازات التي منحت لها من قبل الدولة العثمانية وتحديداً مع بدايات القرن التاسع عشر الذي شهد تحولات واسعة في السياسة الدولية تجاه ممتلكات الرجل المريض، إذ كان من أبرز مواد الامتيازات التي شملتها المعاهدة الحرية الكاملة لكافة الرعايا المسيحيين في الوصول إلى الأرض المقدسة والحج إلى بيت المقدس.

لقد فعلت فرنسا في جبل لبنان ما فعلته بريطانيا في فلسطين، إذ أذكت نار الفتنه في مختلف المناطق بالاستفادة من قناصلها المنتشرين ووكلائهم حيث إنه يمكن القول إنّ النشاط القنصلي الأوروبي وبالذات البريطاني والفرنسي قد أخذ يرتكز على مبدأين أساسيين[1]:

أولها: السيطرة والهيمنة الاقتصادية وتحويل النشاط القنصلي وتركيزه على فلسطين.

وثانيها: أنّ القنصلية الفرنسية وسّعت من نشاطها مع مرور الزمن قدّمت هذه القنصلية (الفرنسية) من مختلف القنصليات دوراً لافتاً حيث أسدت خدمات

---

[1] صبري جريس: المرجع السابق، ص٦٧ .

جلّى وقيّمة لليهود وساعدتهم بقوّة على شراء الأراضي بحجج واهية من أبرزها ما أشارت إليه سجلات المحاكم الشرعية في كل من القدس ويافا بشكل عام، فقد حاول قناصل فرنسا شراء أراضٍ تحت أسمائهم وبحجة أنّ عدداً من الرعايا الفرنسيين هم بحاجة لشراء أراض لإقامة مصالح اقتصادية ودينية عليها، ثمّ سربت هذه الأراضي إلى اليهود؛ فقد كان قنصل فرنسا في يافا (فليير) وكيل شركة سفن فرنسية، قد اشترى من الفلاحين سدس قرية الخضيرة وباعها لأشخاص يهود عام ١٨٧٩م، وهي الأراضي التي أصبحت جزءاً من مستوطنة الخضيرة.

وفي عام ١٨٨٤م باع ابن نائب القنصل الفرنسي في يافا مساحة ثلاثة آلاف دونم من أراضي قرية (قطرة) في قضاء الرملة، وأقيم عليها مستوطنة في نهاية العام. عرفت باسم غديرة[١].

إنّ النماذج حول هذا الموضوع موجودة في السجلات المشار إليها ويمكن الاطلاع عليها لمزيد من التفاصيل حول الموضوع[٢] إذ إنّ كثيراً من البيوعات كانت تتم عن طريق القناصل باعتبارهم المسئولين عن هذا الدور، فقد تولّت القنصلية

---

[١] محمد سليمان: قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود في أرض فلسطين، مجلة صامد، ع٣٣، ١٩٨١م، ص٨٥.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول تدخل القناصل الفرنسيين في مختلف شؤون الحياة العربية للمواطن انظر:

أ - مجلة الجامعة/ مجلد ٢٢– ٢٤، ص٦٦٧- ٦٦٩، سنة ١٢١٨ هـ.

ب- الإرساليات الأجنبية (الكاثوليكية) ومن فرنسا فيها من خلال القناصل عبر مستوى المدن الفلسطينية، كتاب لوار عطا في عهد القنصليات، ص٢٨٠- ٢٨٤ .

ت- سجل محكمة عكا الشرعية (١٨٠) صفحة ٢٧.

الفرنسية والقنصلية الإنجليزية هذا الدور البارز لها وسيأتي الحديث عنها في فصول قادمة.

عني القناصل الفرنسيون الذين تعاقبوا على إدارة شؤون قنصليتهم في القدس ودمشق وبيروت بالجانب الديني التبشيري، وذلك من خلال إقامة المدارس الفرنسية والإرساليات للتبشير بالدين المسيحي. ممّا جعل لهم حضوراً في الحياة المدنية الاقتصادية والاجتماعية على نحو مميز، وهذا ما تظهره ملفات وسجلات المحكمة الشرعية.

سياسياً وعسكرياً:

عني القناصل بالرقابة السياسية والعسكرية بشكل لافت وأبدى هؤلاء رغبة قوية في حماية الطائفة الكاثوليكية وبخاصة في فلسطين ومدنها المختلفة حيث نجح الفرنسيون في إجبار الدولة العثمانية على منحهم قوّة الامتيازات التي وفرتها معاهدة عام ١٥٣٥م واستغل قناصل فرنسا هذه المعاهدة ليعيثوا في الأرض فساداً في مجالات الحياة المختلفة وقد بدا ذلك واضحاً وجلياً في عديد الوثائق العثمانية[(١)] المتبادلة بين الفرنسيين والباب العالي حيث أهمل القناصل الفرنسيون حكام السناجق والولايات العثمانية في فلسطين بالذات إهمالاً كبيراً.

---

(١) لمزيد من الاطلاع مراجعة ملف الوثائق العثمانية رقم (٤) من ١٠- ١٥، وهي تشرح تفاصيل المداخلات الفرنسية في شؤون حياة المواطنين اليهود اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وسياسياً كذلك رغم أنّ هذا العمل أثار حفيظة المسلمين واعتبر عملاً استفزازياً لهم.

إنّ فرنسا من أجل تأكيد حقوقها الممنوحة لها عبر معاهدة الامتيازات أعادت تفعيل قنصليتها في القدس بعد أن كانت تعطلت أكثر من ١٣٠ عاماً، ففي عام ١٨٤٣م جرى احتفال مركزي في محكمة القدس الشرعية ودعي إليه كبار الأهالي من أبناء مدينة القدس ورفع العلم الفرنسي على القنصلية الفرنسية في القدس، وقد عدّه باقي السكان أمراً مثيراً لهم[١]، ولغايات اجتماعية وسياسية بحتة وقع خلاف قوي بين متصرف القدس ونائب القنصل حول طلب القنصلية الفرنسية إجراء بعض الحفريات في المدينة وخارجها لغايات تتعلق بالمياه ومجاري الصرف الصحي، وأخذ هذا الموضوع مرحلة تصادم بين القنصلية والمتصرف[٢].

واصل القناصل الفرنسيون تدخلاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حياة السلطات وأبدوا اهتماماً ملحوظاً بهجرة اليهود إلى فلسطين ومساعدتهم على إرساء قواعد لهم، وكذلك شراء الأراضي بواسطة القناصل لصالح اليهود[٣] أقام الفرنسيون لهم في يافا قنصلية وكذلك في مدينتي اللد والرملة وكانت لهاتين القنصليتين رسالة خاصة تتعلق بالبعد الاقتصادي ومراقبة حركة السلع والبضائع

---

[١] سجل محكمة القدس الشرعية (٨) ص٥ وص ٥٢ شكوى الأهالي في المدينة.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول الموضوع يمكن الرجوع إلى:

أ- F.O 78/1588.1870

ب- سجل محكمة القدس الشرعية (٨) صفحة ٧٠

[٣] سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٤٨ ص٢٠

هناك[1] وقد عمد القناصل الفرنسيون على تسجيل نشاطاتهم وحجج البيع والشراء بواسطة المحاكم الشرعية لضمان مصداقية لعملهم وسعيهم لإنجاز مهامهم.

وخلال الحقبة ما بين ١٨٨٢م ولغاية ١٩١٤م نشط الفرنسيون في أمرين بارزين هما:

- شراء الأراضي أو مساعدة اليهود في زراعتها وتشجيرها وفلاحتها.
- إقامة المراكز والإرساليات الدينية التبشيرية لدعم الوجود الفرنسي في المنطقة[2] إلاّ أنّ نشاطات القناصل الفرنسيين الاجتماعية في مدن نابلس والقدس ويافا وحيفا لم تلق عند السكان على العموم أذناً صاغية رغم أنّ القناصل الفرنسيين وموظفيهم أبدوا حرصاً كبيراً على زيارة تلك المدن ومشاركتهم احتفالاتها الدينية التي كانوا يدعون إليها في محاولات منهم إلى لتحقيق نواياهم في توطيد علاقاتهم الشخصية مع السكان[3] ففي عام ١٨٧٠م دعي القنصل الفرنسي إلى مدينة نابلس للاشتراك في حفل انتخاب المجلس البلدي وقد زينت المدينة احتفاء به وتكريما له[4].

---

[1] سجل محكمة يافا الشرعية رقم ١١٢ صفحة٦٣

[2] لمزيد من التفاصيل راجع ملفات المحكمة الشرعية عكا أرقام (٤) ص ٢١ و ١١٢ و ٢٠٨.

[3] سجل بلدية نابلس رقم ١٩ ص٣١ قرار (٥) هذا القرار الذي غطى التكاليف المالية.

[4] انظر سجل نابلس رقم ٢١ ص١٩ قرار ٢٦.

ومن الشواهد على تدخلات القناصل الفرنسيين اجتماعياً بين السلطان يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

١- تدخّل القنصل الفرنسي لدى الوالي العثماني من أجل منع الصلاة والأذان بالقرب من الكنيسة الكاثوليكية في نابلس/ منطقة رفيدياً.

٢- تدخل القنصل الفرنسي في الصراع بين العائلات في نابلس وتخصيص زيارات متعددة لعائلة عبد الهادي في مواجهة القنصل البريطاني الموالين له.

٣- تدخّل القنصل الفرنسي لصالح اليهودي اسحق كوهين الذي كان خياطاً عند أحد خياطي المدينة الذي فصله من عمله لأسباب تتعلق بسوء التزام الخياط اليهودي بعمله.

٤- تدخّل القنصل الفرنسي من أجل إقامة مسكن خاص للعمال اليهود في مدينة نابلس القديمة. ولمزيد من هذه التفاصيل الهامة يمكن الرجوع إلى سجلات بلدية نابلس المتعددة حول الموضوع[١].

٥- تدخّل القنصل الفرنسي عام ١٨٧٨م في توفير جزء من تكاليف فتح شارع نابلس ـ حيفا.

وبهذا نرى أنّ البعثات القنصلية الفرنسية لعبت دوراً أسست فيه من خلال نشاطاتها السياسية والاقتصادية والتبشيرية حضوراً يهودياً ساعد في بدء الهجرة وتمكين اليهود من الأراضي الفلسطينية.

---

[١] سجل بلدية نابلس رقم ٣٠ ص٢٠٦ قرار ٨١.

دور قناصل روسيا:

إذا كانت المحصلة الأولى التي نجمت عن التنافس الأوروبي على منطقة الشرق العربي وتحديداً الولايات الشامية وفلسطين قد استندت إلى الإرادة القوية لتدعيم وجود تلك الدول وتحديداً في فلسطين بعد عام ١٨٤٠م، أي بعد عودة الحكم العثماني إلى بلاد الشام إثر دحر قوات إبراهيم باشا(١)، فقد نجحت الإرساليات والجمعيات التبشيرية الأجنبية في تأسيس قواعد ارتكاز لها في القدس تحديداً، ومن ثمّ في سائر أنحاء فلسطين لغايات دينية بحتة(٢).

وروسيا واحدة من تلك الدول التي وجدت في ضعف وتقهقر الكنيسة الأرثوذكسية أمام قوّة وتنامي قوّة المذاهب الدينية المسيحية الأخرى ذريعة قوية لاندفاعها نحو فلسطين وإقامة قاعدة أساسية لها في القدس، مستعينة في نشاطها بعدد من الجمعيات المسيحية التي كانت تعمل على الأرض الفلسطينية(٣)، كان هذا النشاط على عكس مغاير لقناصل الدول الأجنبية الأخرى التي كانت تمثل مصدر دعم وقوّة للنشاط الديني والإرساليات المسيحية(٤).

برغم ما واجهته روسيا من صعاب جمة وعراقيل متعددة أثناء إرسائها لقواعد وجودها في فلسطين، إلاّ أنّ روسيا تمكنت بفضل إصرارها على إنشاء وتأسيس

---

(١) عبد العزيز عوض: متصرفية القدس، جامعة عين شمس، القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة.

(2) Tibawi A.L:British Interest in Palestine. pp 860.

(٣) عارف العارف: المسيحية في القدس، المرجع السابق ص٥٨.

(٤) عارف العارف: المرجع السابق، ص٥٨.

عدد من الكنائس والمستشفيات وفنادق لتوفير الخدمة الفندقية للرعايا الحجّاج الأرثوذكس أثناء زياراتهم للأرض المقدسة والحج إليها، وبالإضافة إلى ذلك أقامت روسيا عدداً من المدارس لأبناء الرعايا الروس في فلسطين[١].

اعتبرت روسيا جهودها في مجال الإرساليات الأجنبية وحماية الكنيسة الأرثوذكسية وفقاً لأحكام الامتيازات التي منحتها إياها الدولة العثمانية سواء التجارية أو الدينية أو الاجتماعية أساساً لتدعيم وزيادة فاعلية تلك الامتيازات وزيادة مكاسبها من تلك الامتيازات مستفيدة بذلك من نجاحها في عدد من الحروب التي خاضتها ضد الدولة العثمانية والمكاسب التي حققتها روسيا مما لا شك أنها استطاعت أن تحقق انتصاراتها بالاستفادة من النزاعات الكيانية التي قامت في المنطقة ضدّ الدولة العثمانية[٢].

ومهما يكن من أمر فإنّ روسيا وظفت جلّ ما حقّقته عن طريق الإرساليات في خدمة وجودها ونفوذها في فلسطين في وقت مبكر من القرن التاسع عشر. ففي ١٨١٢م استطاعت روسيا إقامة أول قنصلية أو (مكتب تمثيل تجاري كما كان يسمى) في يافا الميناء البري والبحري، والحيوي، وكانت الغاية منه مساعدة الحجاج الأرثوذكس الذين كانوا يقدمون من روسيا لزيارة القدس، ومن أجل تحقيق مصالح عليا لروسيا في القدس وفلسطين اكتسب القنصل الروسي العام في يافا مكاسب

---

(1) Hopwood: The Russian presence in Syria and Palestine, 1843-1914 (London Oxford 1969) pp60-61

(٢) أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص٨٠- ٨٥.

عن طريق استصدار فرمانات عديدة توفر له السند القانوني لحماية المسيحيين الأرثوذكس من قبل السلطان العثماني، وتشهد سجلات المحكمة الشرعية في القدس على الجهود الروسية في هذا المجال[1].

ومع مرور الوقت، ازداد النفوذ الروسي خطوة خطوة في الولايات الشامية بعامة وفي فلسطين بخاصة، ففي عام ١٨٤٠م مع تسلّم الدولة العثمانية زمام الأمور بعد دحر جيش إبراهيم باشا من بلاد الشام وفلسطين، عينت روسيا قنصلاً عاماً في بيروت أوكلت إليه مهمة تدعيم النفوذ الروسي في تلك المناطق من جهة، وأوكلت إليه مهمة أخرى هامة تتعلق بالعمل على الاطلاع على نشاط القناصل الآخرين التابعين لكل من بريطانيا وفرنسا في حماية اليهود الروس.

كان من أوّل من وصل إلى القدس كيريل (Mr Cyril) كان تولّى مهامه لمدة عدة أشهر في القنصلية في مدينة القدس في العام ١٨٥٨م، ثمّ جاء من بعده

---

(١) السجل رقم (٣١٤) محكمة القدس الشرعية ص٥٥، حيث يشهد هذا السجل على تسلّم القنصل الروسي العام في القدس لفرمان سلطاني يسمح له بترتيب زيارة لشقيق قيصر روسيا إلى القدس ليطمئن على أحوال الرعايا الروس ويذكر عن الرعايا اليهود من أتباع الدولة الروسية الذين كانوا يفدون إلى القدس بحماية من روسيا بهدف الحج إلى القدس، كانوا مستندين إلى الدور الذي كان يقوم به نائب القنصل الروسي في يافا الذي تولّى رعاية مصالح اليهود الذين أقاموا في مدينة القدس وبلغ عددهم عام ١٨١٦م (٤١) عائلة يهودية كانت تحت الحماية الروسية. لمزيد من التفاصيل انظر لواء القدس تحت الحكم العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة للدكتور بهجت صبري، كلية الأداب ، جامعة عين شمس. انظر أيضاً الملاحق في آخر الكتاب بخصوص الوثائق والمراسلات حول طلب وإعطاء حق الحماية البريطانية لليهود الروس.

في أغسطس نفس العام دوروجوبوسينوف (Mr.Dorogobuzhinov)، والذي استدعي إلى بلاده بعد فترة قصيرة وتولّى مكانه يوسيفوفش (Mr.Yousefovish) القنصل الروسي في دمشق ثمّ عين بعده السيد سوكولوف (Mr.Sokolov) الذي كان في السابق قنصل في رومانيا، ولكنه توفي عام ١٨٦١م ليأتي بعد السيد كارستوف (Mr.A.N. Karstov) (١٨٦١- ١٨٦٢م) ولكنه توفي بعد عدة أشهر في نفس السنة وجاء بعده كوزنيكوف (Mr.Kozhevnikov) (١٨٦٩-١٨٧٧م) وبقي في منصبه حتى استدعي وجاء بعده القنصل ليونيد كافيلين (Mr.Leonid Kavelin) لمدة شهرين فقط[1].

ومن المهام التي أوكلت للقناصل الروس:

- رعاية مصالح الرعايا الروس من التجار والحجاج من مسيحيين ويهود.
- بذل أقصى الجهود لحماية مصالح الروس من اليهود وتوفير الحماية لهم مقابل رسوم يدفعها اليهود للقنصلية الروسية.

وبالرغم من أنّ منافسة بريطانيا لروسيا بدأت في حماية مصالح الرعايا اليهود الروس الوافدين إلى فلسطين[2] ومساعدتهم في التنقل بحرية، بينما تقاعست

---

(1) Derek Hopwood: The Russion presence In Syria and Palestine 1843-1914, Clarendon press- Oxford. 1969, P. 73- 117.

(2) Encyclopedia Jaudica. Vol: 9.p. 1436.

وانظر أيضاً أرشيف وزارة الخارجية البريطانية رسالة إلى القنصل البريطاني فن (Mr. Finn) تخوله حق إصدار شهادات الحماية للرعايا اليهود الروس F.O. 195/292-2.

القنصلية الروسية نفسها في حماية رعاياها لذلك فقد فضل هؤلاء الروس الحماية البريطانية.

وظلت بريطانيا تهتم حتى عام ١٨٩٣م برعاية اليهود الروس، فقد كتب القنصل البريطاني ديكسون (Mr. Dickson) (١٨٩٠- ١٩٠٦م) إلى وزير خارجية بريطانيا آرثر نيكلسون (Mr.Arther Neckelson) في ١١/ ٧/ ١٨٩٣م بأنّه أصبح لديه سجل كامل لليهود الروس الذين يتمتعون بالحماية البريطانية[١].

حاول قناصل روسيا الذين تعاقبوا على رعاية المصالح الروسية في فلسطين بدءاً من مدينة القدس[٢] التي كانت عاصمة لنشاط القناصل وإظهار أنفسهم بشكل لائق أمام قناصل بريطانيا وفرنسا، وذلك من خلال إصرار قناصل روسيا على مشاركة المجتمع المحلي في المدن الفلسطينية وبخاصة القدس احتفالاتهم الاجتماعية والدينية، حيث أحاط قناصل روسيا أنفسهم بحاشية كبيره أثناء زياراتهم للمدن الفلسطينية مثل نابلس، عكا، يافا، القدس. وفي هذا ما نوّه إليه د.عبد العزيز عوض في معرض حديثه عن روسيا والقناصل الروس خلال إقامتهم في فلسطين

---

[١] أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم F.O. 195/806 No.38- رسالة القنصل ديكسون إلى وزير الخارجية آرثر نيكلسون.

[٢] في ذلك انظر الوثيقة البريطانية من الخارجية البريطانية إلى القنصل البريطاني فن (Mr. Finn)تخوله حقّ إصدار شهادات الحماية من الرعايا اليهود وغيرهم من رعايا الدولة الروسية دون رسوم: F.O 195/292 2. November . Jer. 1849.

وأنشطتهم، ويؤكد د. عوض على أنّ النشاط القنصلي الروسي لم يزد عن توفير نشاط تبشيري اجتماعي اقتصادي تجاري [١]. وأنّ القنصليات الروسية وأنشطتها لم تتعد حدود النشاط البروتوكولي في إصدار الشهادات للرعايا مقابل رسوم محددة[٢].

ويمكن القول إنّ النشاط القنصلي الروسي كان محدوداً بالقياس مع النشاط القنصلي البريطاني والنشاط القنصلي الفرنسي. وباستثناء قيام روسيا بالأنشطة التبشيرية ورعاية مصالح الرعايا الروس من الحجاج، وكذلك رعاية وحماية الرعايا اليهود من التابعية الروسية، لم يتم الوقوف عند أي من الأنشطة القنصلية الروسية في المنطقة على الصُعد السياسية والعسكرية والاجتماعية.

دور قناصل ألمانيا:

يمكن القول بأنّ الفترة ما بين عامي ١٨٣٥-١٨٣٩م التي شهدت قيام الجيش الألماني بتدريب وتأهيل الجيش العثماني من خلال البعثة العسكرية الألمانية نقطة الانطلاق لبداية النفوذ في الدولة العثمانية وولاياتها، إلاّ أنّ هذا النفوذ

---

[١] في ذلك انظر د. عبد العزيز عوض: متصرفية القدس، مرجع سابق، ص ٢٢، وكذلك السجل رقم (٢٣١) للمحكمة الشرعية في القدس، ص٣٧، حول تلبية القنصل الروسي عام ١٨٦٣م الدعوة من وجهاء القدس لحضور احتفال ديني أقيم بمناسبة رأس السنة الهجرية، والسجل رقم ٣١٧، ص٥٢، التابع لبلدية نابلس حول الاستعدادات التي أجريت لاستقبال القنصل الروسي في المدينة عام ١٨٧١م.

[2] F.O 195/311. 3. September. 1852.

لم يتعاظم إلاّ على يد بسمارك (Mr.Besmark) عام ١٨٧١م[1]، هذا النفوذ الذي تميز بالواقعية لأنها استهدفت البعد الاقتصادي التجاري والصناعي أساساً لنفوذها.

تأملت ألمانيا في عهد بسمارك (Mr.Besmark) ١٨٧٠-١٨٩٠م أن تصبح قوّة عالمية تضاهي بريطانيا، لهذا وجّهت أنظارها نحو الشرق العربي بهدف تسويق سلعها ومنتجاتها من جهة وتامين مواد خام تدعم صناعاتها ومصانعها، وعلى هذا فإنّ الأطماع الألمانية لم تزد عن كونها أطماعاً اقتصادية بحتة، حيث أملت ألمانيا أن تتحوّل إلى جسر يربط أوروبا بالشرق العربي، ومن خلال هذا التصور لم تكن ألمانيا تعني كثيراً بألمانية الشرقية. ولكن أدركت ألمانيا أنها بحاجة إلى تعزيز نفوذها في الشرق العربي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ووجهت أنظارها بعناية أكبر نحو الشرق العربي[2].

تاريخياً ... ففي إطار البيئة الإيجابية بين ألمانيا والدولة العثمانية انطلقت وفود الحجاج المسيحيين الألمان من الهيكليين والإنجيليين بالتوجه نحو فلسطين والقدس، والتي استندت إلى العلاقة القوية بين الدولتين منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادي وتطورت وتعاظمت في نهاية القرن التاسع عشر. والهيكليون عرفوا تاريخياً بـ (فرسان المعبد) وأنهم "جمعية عسكرية دينية رهبانية" تكوّنت من تسعة فرسان، وكان ذلك عام ١١١٨م بهدف حماية الحجاج الذين يسافرون إلى الأراضي المقدسة،

---

[1] علي محافظة: العلاقات الألمانية الفلسطينية ١٨٤١- ١٩٤٥م، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١م، ص١٢.

[2] Lewin, Evans: The German Road to the East . pp. 45-48..

حيث ازداد أعداد أعضاء الجمعية بصورة تدريجية ليتخذوا لأنفسهم مقراً دائماً في مدينة القدس عام ١٢٨٩[١]، ومساعدة بعض المهاجرين اليهود الألمان لزيارة الأماكن المقدسة والحج بشرط عدم الاستيطان، ولكنها فيما بعد سمحت بالتملك والاستيطان.

بدأت معالم الوجود الرسمي الألماني في فلسطين تتضح مع تأسيس الأسقفية الإنجليكانية؛ وهي أسقفية مشتركة[٢] أقيمت مع بريطانيا إلاّ أنّ هذه الشراكة لم تدم طويلاً بسبب قوّة النفوذ البريطاني؛ الأمر الذي أدّى إلى انسحاب ألمانيا، التي كانت تعرف في ذلك الحين باسم (بروسيا) حيث تحوّلت ألمانيا بعد هذا التحوّل إلى تدعيم وجودها في فلسطين من خلال الإعلان عام ١٨٤٢م عن إقامة وتأسيس قنصلية ألمانية باعتبارها مركز الحياة والحركة في فلسطين، وعينت أوّل وكيل للقنصلية، ويدعى أرنست شولتز (Mr.E . Schultz) ولم تطل فترة تعيينه وكيلاً للقنصل إذ سرعان ما رفع هذا الوكيل إلى مرتبة قنصل. وتولى هذا القنصل مهام منصبه، وجعل على رأس أولوياته مساعدة اليهود بشكل واسع خلال الفترة ما بين ١٨٤٢م وحتى ١٨٥١م[٣].

كانت مهام هذا القنصل منصبة على توطيد العلاقة مع السكان المحليين، وقد شارك مطران الأسقفية الألمانية في مهام اجتماعية واسعة أغاظت اليهود؛ لأنّ النشاط القنصلي الألماني في بداياته انكبّ على العمل التبشيري وبخاصة في مواجهة الكنيسة

---

(١) الموسوعة العربية الميسرة: انظر فرسان الهيكل أوالمعبد (الهيكليون).

(٢) علي محافظه: المرجع السابق، ص٤٠.

(٣) علي محافظه: المرجع السابق، ص١٣.

الإنجيلية. وما الأحداث التي وقعت في السلط عام ١٨٥١م ونابلس عام ١٨٥٣م[١] إلاّ دليل على حجم الصراع الديني الذي ساهم قناصل ألمانيا وبريطانيا في قيامه[٢].

شجّع المطران غوبات القنصل الألماني العام على دعم الطوائف المسيحية الإنجيلية في القدس ونابلس والناصرة ويافا والرملة، الأمر الذي يدلّل على حجم النشاط التبشيري. وشارك القنصل الألماني إلي جانب القنصل البريطاني الاحتفال الذي أقامه المطران غوبات بهدف إنشاء كنيسة انجليكانية في القدس الأمر الذي يعزّز الدور التبشيري للقنصلية الألمانية.

تأجّج صراع حاد بين المطران غوبات والقنصل البريطاني في القدس على أرضية تدخل القنصل الألماني في أسقفية القدس بدعم من المطران غوبات، وقد تواصل هذا النزاع وتعاظم بين ألمانيا وبريطانيا على أرضية المداخلات بين القناصل إلى حد وصل إلى مستوى القطيعة بين ألمانيا وبريطانيا أدّى إلى إلغاء المعاهدات بين الدولتين حسمت نهاية مطرانية القدس الألمانية البريطانية المشتركة[٣].

---

[١] علي محافظه: المرجع السابق، ص٤٥.

[٢] سجلات المحكمة الشرعية، نابلس، سجل رقم ١١٨، ص٤٢، شكوى من رعايا الطائفة الإنجيلية ضدّ مشاركة بعض المسلمين الكنيسة الأرثوذكسية ضدّ الإنجيلين، فقد كان الروم الأرثوذكس قد قاموا بمظاهرة ضدّ الأرسالية الإنجيلية في نابلس وطردوا العاملين فيها، انظر أيضا كتاب: خليل قزاقيا: تاريخ الكنيسة الرسولية، القاهرة، المقتطف، ١٩٢٤م.

[٣] علي محافظه: المرجع السابق، ص٤٨.

كان من الواضح أن تتجه ألمانيا من خلال قنصلها العام في القدس في الفترة ما بين ١٨٠٧-١٨٦٧م نحو الأنشطة الآتية:

- أبدى القنصل الألماني الثاني د. روز (Dr. Rose) نشاطاً أكثر توجها نحو مساعدة اليهود وقد ساهمت علاقاته الشخصية الحسنة مع الحاخامات اليهود ومعاصرته لهم، لذا سخّر أنشطة وفعاليات القنصلية لخدمة اليهود وتأمين حاجاتهم المعيشية.
- أقام مؤسسات صحية وبنى مدرسة للبنات اليتيمات ومقراً لإيواء الحجاج الألمان.
- قدّم مساعدات جليلة لليهود في زمن القحط والجذب الذي عصف بفلسطين عام ١٨٦٦م[١].

وفي الوثائق التي زادت عن مئة وثيقة تتوفر لدى الأرشيف السري الصهيوني ما يدلل على حجم العلاقة الوثيقة بين القناصل (الثاني والثالث والرابع) لألمانيا مع عدد من حاخامات اليهود[٢] إذ لوحظ أنّ القنصل الألماني يهام بذل جهوداً جبارة بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لليهود في القدس وحيفا؛ ففي رسالة بعث بها قنصل ألمانيا إلى وزارة الخارجية الألمانية أكّد فيها انه يبذل جهوده العظيمة من أجل مساعدة الرعايا اليهود على السكن في القدس والإقامة الدائمة

---

[١] عارف العارف: المرجع السابق، ص١٧٤- ١٧٦.

[2] F.O: 232/190. November. 1861.20.

فيها، وانه يرى ذلك سبيلاً لحمايتهم ورعايتهم[1]. ولم يأت عام ١٨٧٢م حتى ارتفع عدد الرعايا الذين حصلوا على الحماية الألمانية إلى (٩٥٠) زيادة عن عدد الرعايا الذين قدمت القنصليات الأولى حماية لهم.

ومن اللافت أنّ ألمانيا أبدت بعد عام ١٨٦٨م توجهاً ملحوظاً نحو إقامة مستعمرات دينية اقتصادية لها في حيفا، وهكذا عمل قناصل ألمانيا على تشجيع إقامة المستعمرات الألمانية في فلسطين، ففي حيفا استقبل نائب القنصل الألماني في المدينة الهر تسيفوس (Mr.Zepbos) زعماء الهيكليين هوفمان وهارديج وقدّم لهما العون والمساعدة، إلاّ أنّ الباب العالي أبلغهما معارضة الدولة العثمانية في إقامة موطئ لألمانيا في حيفا من خلال منع شراء الأراضي هناك[٢].

وبرغم كل الجهود الدبلوماسية التي قام بها القنصل تسيفوس (Mr.Zepbos) مع الباب العالي إلاّ أنّ الباب العالي واصل رفضه السماح بشراء أراض هناك، إلاّ أنّ الهر تسيفوس (Mr.Zepbos) أصر على تشجيع الهيكليين على إقامة أول مستعمرة ألمانية هناك. إلاّ أنّ ألمانيا نجحت بفضل جهود نائب القنصل تسيفوس في بناء أوّل مستعمرة ألمانية في حيفا شملت مجموعة من البيوت على سفح جبل الكرمل وكذلك مدرسة ومكان للعبادة، أشرف على بنائها المهندس الدنماركي لويفيد (Mr.Loyved)[٣].

---

(1) F.O: 232/197.Marsh 3. 1861.20.

(٢) سجل رقم (٤) محكمة حيفا الشرعية، ص ٣٦، قرار القاضي بمنع بيع أراضي للألمان في حيفا أو أية منطقة محيطة هناك ١٨٦٧.

(٣) علي محافظه: المرجع السابق، ص١٠٧.

وزينت المستعمرة في مدخلها بعبارة يهودية بالألمانية: "تنساني عيني إن نسيتك يا قدس". وهكذا نمت هذه المستعمرة وكبرت واستطاع الألمان شراء المزيد من الأراضي برغم الأوامر التي أصدرها القضاة الشرعيون في حيفا؛ كما جاء في سجلات المحكمة الشرعية في ذلك الحين(١). توالت بعد ذلك عمليات شراء الأراضي في حيفا ويافا بهدف بناء المزيد من المستعمرات الألمانية هناك مستفيدين من قانون تملك الأجانب(٢).

فقد أشارت ملفات القنصلية الألمانية في القدس إلى نشاط قنصلها الجنرال أدمون اشميدت (Mr.E.Schmidt) (١٩٠٢-١٩١٤م)، في عملية شراء الأراضي وتسجيلها باسمه، حيث اشترى ست قطع من أراضي قرية الطور القريبة من أسوار القدس الشرقية(٣).

كما ساهم مدير البنك الفلسطيني الألماني ولهلم ماركس في شراء الأملاك غير المنقولة شراءً وفائياً وذلك برهن العقار المخصص بموجب سندات نظامية لمدة معينة، وقد تركزت معظم نشاطات ماركس في القدس وخارج أسوارها وفي القرى القريبة منها، وكان بعض المالكين الألمان في القدس يوكلونه في إفراز وتقسيم الأراضي؛ إمّا للبناء عليها أو لبيعها. كما سار على نهجه مدير بنك فلسطين الألماني في حيفا

---

(١) سجل محكمة حيفا الشرعية رقم (٧)، ص ١٠٨، قرار يمنع بيع أرض شارر/ جبل الكرمل للألمان.

(2) Conder: Tent work in Palestine. Pp. 355-365 .

(٣) ملفات القنصلية الألمانية، ملف رقم F /408/ 449، ١١ مارس ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م.

هـرمن فرينكـر في شراء وبيـع الأمــلاك غـير المنقولــة، وفي إقامـة علاقــات مـع التجار[١].

لقد ساعد قناصل ألمانيا ونوابهم في القدس وحيفا ويافا على إقامة المستعمرات الألمانية؛ حيث انشغل سكان تلك المستعمرات في زراعة الأراضي وخاصة الكرمة، كما ساعد القناصل السكان الألمان على شراء المزيد من الأراضي لزراعتها[٢].

عنى قناصـل ألمانيـا الذيـن تعـاقبوا عـلى متابعـة مـصالح بـلادهم في الـولايات الشامية وفلسطين على وجه التحديد بالقيام بأنـشطة اقتـصادية وسياسـية وتبـشيرية كان ظاهرها رعاية مصالح الحجاج الألمان في فلسطين والمستعمرات التـي أقامهـا؛ أمـا في الباطن فقد عمل جل هـؤلاء القناصـل عـلى تعزيـز الوجـود اليهـودي في فلـسطين تحت ذريعة حماية مصالح الرعايا اليهود الذين يحملون الجنسية الألمانية، وإن كان هذا الإسـناد والدعم موجهاً في بعـض الأحيـان عـن طريـق الجمعيـات مثـل جمعيـة البيـت المقدس عام ١٨٥٣م[٣] التي تبنت تقديم المساعدة المادية من قبـل الكنيـسة الألمانيـة وأسهمت في إقامة مدارس للأطفال بمستويين: عالٍ وابتـدائي رغـم أنّ هـذه المـدارس قد تأثرت فيما بعد بعدة عوامل هدّدت وجودها وبقاءها، وكان أبرز هذه العوامل قلّة الموارد المالية[٤].

---

[١] المصدر نفسه، ملف رقم F /405 /448، ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

[٢] بهجت صبري: لواء القدس، مرجع سابق، ص٣١٤.

[٣] بهجت صبري: المرجع نفسه، ص٣١١.

[٤] بهجت صبري: المرجع نفسه، ص٣١٥.

وبالنسبة للمستعمرة الثانية فقد أقيمت في يافا عقب زيارة المبشر الإنجيلي زالمياء برفقة ميسلر الألماني إلى يافا وقام بشراء مستعمرة أمريكية هناك أطلق عليها في حينه اسم (قرية آدمز) وهي تتكون من ١٩ بيتاً خشبياً سكنت فيها طائفة دينية أمريكية[١].

وهكذا اشترى الهيكليون الألمان هذه المستعمرة بالتدريج بيتاً بيتاً إلى أن امتلكوا فيها عام ١٨٧١م حوالي ١٤ منزلاً ثمّ ما لبثوا أن امتلكوها جميعها عام ١٨٧٣م بالكامل لتصبح مستعمرة خاصة بالهيكليين الألمان بالكامل وفي هذه المستعمرة[٢] حيث تلتها بعد ذلك مجموعة من المستعمرات الألمانية منها:

١. مستعمرة سارونا وقد أقيمت على قطعة أرض بين يافا وتل أبيب، اشتراها الألمان الهيكليون لتكون المستعمرة الألمانية الثالثة.
٢. مستعمرة ريفايم وقد أقيمت شمال غرب محطة القطارني خارج حدود يافا عام ١٨٧٢م.
٣. مستعمرة فالهالا وقد أقيمت أيضاً ما بين يافا وتل أبيب عام ١٨٩٢م.
٤. مستعمرة فيلهلما وقد أقامها المستعمرون الألمان عام ١٩٠٢م[٣].

وغير ذلك أيضاً كانت هناك مجموعة أخرى من المستعمرات الألمانية أنشئت بهدف ديني بحت لكن صعوبات جمّة واجهت الألمان في هذه المستعمرات لم يتمكن

---

(١) حامد خليل: يافا مدينة المستعمرين ١٨٠٠ – ١٩٠٠، القدس، الجامعة العبرية، ١٩٨٩م، ص٥٢.

(٢) حامد خليل: المرجع السابق، ص٥٦.

(3) A.A.P.A. Politische Abt. VII. PO27. BD.I.

قناصل ألمانيا من حلها وتذليلها رغم أنهم خالفوا كثيراً السياسات الرسمية الألمانية من خلال أنشطتهم[1] وتعاميهم عن أخطاء المستعمرين الألمان ضدّ السكان هناك.

ساعد القنصل الألماني العام في القدس الهيكليين على محاولتهم طلب الاعتراف العثماني بهم فى فلسطين، وقد فشل هذا القنصل ويدعى د. فون مينش هاوزن (Dr. Von Muench hausen Dr Von) (١٨٧٣-١٨٨١م) في الحصول على الاعتراف العثماني، مثلما فشلت جهود الخارجية الألمانية في هذه المساعي.

وبحسب القانون الألماني فإنّ حق حمل الجنسية الألمانية كان مشروطاً بالخدمة العسكرية في الجيش الألماني ورغم ذلك فقد ساعد قناصل ألمانيا في حماية المواطنين وحق المواطنة الألمانية من الألمان واليهود المقيمين في الولايات الشامية وخصوصاً فلسطين والذين منحوهم حق الحماية أو التابعية الألمانية ، وكان دور القناصل الألمان كبيراً وفاعلاً [2] رغم القوانين الصارمة بشأن الخدمة العسكرية .

ومن المثير أنّ بسمارك (Mr.Besmark) كان أصدر تعليماته الواضحة إلى القناصل الألمان في الدولة العثمانية وولاياتها يطلب منهم رفع الحماية الألمانية لمن لم يخدم في الجيش الألماني الأمر الذي أشعل أزمة حقيقية واجهت القنصل الألماني منشن

---

[1] سجل محكمة يافا الشرعية رقم ١١٦، ص٥٢، شكوى ضدّ القنصل الألماني فيرهر عام ١٨٧٥م حول محاولاته تسريب الأرض لليهود وسجل محكمة حيفا الشرعي رقم ١٣٨، ص٧٨، شكوى ضدّ مستعمرة الهيكليين حول تسرّب مياه المجاري على سكان حيفا.

[2] علي محافظه: المرجع السابق، ص١٢٢.

هـاوزن والذي تـولى شــؤون القنصليـة الألمانيـة مــن بعــده الهر د. رايـتس (Dr J-Reitz) الذي عين قنصل ألمانيا العام في القدس عام ١٨٨١م[١].

طالـب القنصل الألماني الجديد د. رايتس من الهيكليين اللقاء به لبيان أسـباب الخـلاف معهـم حـول الخدمـة العسكريـة وبيان وجهـة نظـر الخارجية الألمانية حـول تهرّب الهيكليين من قانــون الخدمـة، إلاّ أنّ ما هـو ملمـوس على الأرض أنّ القناصل الألمان لم يعنوا كثيراً بالتعليمات الـتي صدرت إليهم من الخارجية الألمانية.

وكان مـن أبـرز الأحـداث الـتي رتّـب لهـا قنـصل ألمانيـا في القـدس زيارة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني إلى القـدس عام ١٨٩٨م وجاءت عقـب انتهاء مـؤتمر بازل في سويـسرا عـام ١٨٩٧م[٢] والذي كان لليهـود دور في هـذه الـزيارة بمحاولة إقنـاع الإمبراطـور في لقـاءه مع وفـد مـن اليهـود بقيـادة هرتـزل، بالأهـداف الصهيونية.

وكانت محطات الرحلة أن يقضي "الإمبراطور غليوم أسـبوعاً مع مرافقيه في الأسـتانة ثمّ يتوجه نحـو فلسطين ووصـل حيفـا[٣] يـوم ٢٥ تـشرين الأوّل (أكتـوبر) ١٨٩٨م على متن الباخرة، وكان في استقباله في حيفا عدد كبير من شخصيات الـسكان

---

[١] عارف العارف: المسيحية في القدس، المرجع السابق، ص١٧٨.

[٢] عبد الرؤوف سنو: المصالح الألمانية، ص٢٨٠.

[٣] سجل محكمة حيفا الشرعية رقم ١٢١، ص٢٠٨ حول قرار القاضي بالـسماح للشخـصيات العربيـة بحضور حفل استقبال القيصر الألماني.

العرب والألمان واليهود، وأقيم له في ساحة القنصلية الألمانية في حيفا استقبال كبير وشارك في الاحتفال وفود من أعضاء جمعية الهيكل[(١)].

أمّا في القدس فوصلها في ٢٨ تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٨٩٨م[(٢)] حيث دشّن "كنيسة المخلص" وأهدى الكاثوليك الألمان قطعة الأرض لبناء كنيسة نياحة العذراء (Dormilion Abby) وبعدها زار جبل الزيتون ومسجد عمر والمؤسسات الألمانية.

والجدير بالذكر هنا هو استقبال العاهل الألماني لوفد صهيوني برئاسة الدكتور تيودور هرتزل، الذي أهدى الإمبراطور ألبوماً يحتوي على صور للمستعمرات اليهودية في فلسطين حُددت فيه الأهداف الصهيونية: "إيجاد وطن مُعترف به ومضمون للشعب اليهودي في فلسطين". وفي ردّه على هرتزل قال غليوم الثاني:

"إنّ جميع الجهود التي تهدف إلى النهوض بالزراعة في فلسطين لأجل رخاء الدولة التركية يمكنها أن تحصل على اهتمامي وعطفي، مع مراعاة كاملة واحترام لسيادة السلطان"[(٣)] وبالفعل كانت كلمة العاهل الألماني رفضاً مهذباً لأماني الحركة الصهيونية في تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بمساعدة ألمانية.

[(١)] سجل محكمة يافا الشرعية رقم ١٨٧ ص٥٢، شكوى ضدّ الهيكليين في يافا الذين أعاقوا سير الحياة اليومية في يافا خلال زيارة القيصر الألماني للمدينة وكذلك انظر أيضاً سجل محكمة القدس الشرعية رقم ١٢٨، ص٨٧، حول طلب إقامة احتفال لاستقبال قيصر ألمانيا في القدس يوم ٢٧/ ١٠/ ١٨٩٨م.

[(٢)] عارف العارف: المسيحية في القدس، المرجع السابق، ص١٨٠- ١٨٢.

[(٣)] عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق، ص٢٨١.

خطاب غليوم الثاني في دمشق: كان خطاب العاهل الألماني في دمشق يوم ٨ تشرين الثاني أمام حشد من العلماء المسلمين عند ضريح صلاح الدين حدثاً بارزاً في رحلة الإمبراطور. فبعدها وصف غليوم الثاني في خطابه صلاح الدين بالفارس الشجاع الذي علم أعداءه فنون الفروسية وآدابها، قال:

"ليتأكد صاحب الجلالة (السلطان) وليتأكد معه الثلاثمائة مليون مسلم الموزعون في شتى أنحاء الأرض، الذين يعتبرون السلطان خليفتهم أنّ الإمبراطور الألماني هو صديقهم في كل الأوقات"[١].

وإن كان أوّل من بحث عن مستعمرات جديدة في فلسطين هو القيصر غليوم الثاني.

فقد استفاد اليهود كثيراً من التجارب الألمانية في إقامة المستعمرات وكذلك من خبراتهم في الزراعة ونقل التكنولوجيا إلى فلسطين في مجال الزراعة والصناعة والشؤون الاجتماعية، ويمكن القول إنّ ألمانيا قدمت من خلال قيصرها، وقناصلها الذين تجاوزوا صلاحياتهم كثيرا خدمات واسعة لليهود من خلال السماح بإقامة علاقات طيبة ومتينة مع المستعمرين الألمان، وعليه فإنه من الضرورة التأكيد على أنّ المستعمرات الألمانية وقناصل ألمانيا بوجه عام مهدوا كثيراً لنشوء المستعمرات اليهودية وتناميها بحسب مبدأ القوّة والتأسي.

الملاحظ من خلال مراجعات واسعة للأدبيات والوثائق التاريخية للنشاط القنصلي الألماني في فلسطين أنّ قناصل ألمانيا كانوا حريصين على دعم الوجود الكياني

---

[١] انظر: النص الإنجليزي للخطاب في ملفات القنصلية البريطانية. 195/2024NOI P.R.O.F.O

اليهودي في فلسطين في مخالفة صريحة وواضحة للتوجه السياسي الألماني في المنطقة[(١)]، وتعدّى دورهم السياسي إلى العسكري التبشيري، ومن ثمّ الدعم الكامل للوجود الصهيوني في فلسطين، كما أنّ الألمان الهيكليين وقناصل دولتهم أولوا الجانب الثقافي عناية خاصة من خلال اهتمامهم بالمدارس واعتبروا التعليم أساسياً لتدعيم أفكارهم الدينية ومعتقداتهم التبشيرية برغم عدم اهتمام الحكومة الألمانية بشكل مباشر، إلى أن تغيّر هذا الموقف عام ١٨٧٧م وما بعده بعد أن ازدادت حدّة الاحتجاجات الإسلامية على الوجود الأوروبي والألماني في فلسطين، الأمر الذي حدا بألمانيا إلى أداء استعراض عسكري لإثبات قوتهم في مينائي يافا وحيفا، وفي ذلك كانت رسالتهم واضحة باتجاهين:

الأوّل: تطمين المستعمرين الألمان على وجودهم في فلسطين.

الثاني: دبّ الرعب في قلوب سكان فلسطين العرب والمسلمين[(٢)].

وكان ذلك مستنداً إلى التقارير التي أرسلها القنصل الألماني العام في القدس إلى وزارة الخارجية الألمانية خلال الربع الأوّل من عام ١٨٧٧م ممّا حدا بوزير الخارجية الألماني الهر فون بيلوف إلى التحرك[(٣)].

تواصل الدعم القنصلي الألماني للحركة الصهيونية الدولية من جهة وللوجود اليهودي في فلسطين من جهة أخرى رغم تأكيد وزارة الخارجية الألمانية بأنّ لا صلة لها مع الحركة الصهيونية وأنّ علاقات ألمانيا مع الدولة العثمانية هي ذات صبغة تجارية بحتة.

---

(١) انظر الملاحق رقم (١٤)، (١٥) في نهاية الكتاب بشأن السماح لليهود المتمتعين بالحماية الألمانية بالهجرة والاستيطان في فلسطين. من وثائق القنصلية الألمانية في القدس 429/226/F.

(٢) عارف العارف: المرجع سابق، ص١٥.

(٣) علي محافظه: المرجع السابق، ص١٢٠.

ففي رسالة بعث بها فردريتش روزن (Dr. Friedrish Rozen) (١٨٩٩-١٩٠٢م) القنصل الألماني العام في القدس عام ١٩٠٠م إلى وزارة الخارجية الألمانية[١] قال فيها: "لقد اتضح لي من خلال المعلومات وملاحظات الزملاء، القنصل الروسي العام، والقنصل الفرنسي العام في القدس أنّ الأجانب من غير رعايا ألمانيا في فلسطين يرون أنّ ألمانيا مستعدة لمساعدة كافة رعاياها في سائر أرجاء الولايات الشامية وفلسطين كانوا يهوداً من رعاياها أو ألمان مقيمين.

كما نشرت شائعات حول رغبة القيصر قبول إنشاء جمعية ألمانية لليهود في فلسطين، وقد زاد من قناعة الناس بهذه الشائعات زيارة قنصل روسيا إلى ألمانيا، ورغم أنّ ألمانيا حاولت جاهدة طمأنة الروس والفرنسيين؛ إلاّ أنّ ذلك لم يقنع الفرنسيين والروس بصدق النوايا الألمانية[٢].

وهكذا تواصل النزاع الألماني الأوروبي بين الأخذ والرد إلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وواصل قناصل ألمانيا أدوارهم شأنهم في ذلك شأن قناصل بريطانيا وروسيا.

وخلاصة القول إنّ الحركة الصهيونية نالت قسطاً وافراً من الرعاية والاهتمام من قناصل ألمانيا في فلسطين في مجالات عديدة، وليس أدل على هذا الدعم القنصلي المباشر من قيام اليهود الألمان بإنشاء جمعية "إغاثة اليهود الألمان" على يدّ التاجر اليهودي الألماني جيمس سيمون و د. باول ناثان عام ١٩٠١م.

---

[١] الرسالة محفوظة لدى الأرشيف السري الصهيوني/ القدس ومؤرخة في ٧/ ٣/ ١٩٠٠.

[٢] عادل بركات: المرجع السابق، ص٦٥.

وقد نجح اليهود بعد أخذ ورد حول آليات عمل الجمعيات من أن تكون لغة التعليم في المدرسة التي أقامتها الجمعية باللغة العبرية، بينما درّست المواد العلمية بالألمانية.

ومن اللافت أنّ هذه الجمعية كبرت وتعاظمت بدعم قنصلي ألماني حيث أدارت شبكة من المدارس اليهودية، وكان آخر أشكال الدعم الألماني لهذه الجمعية قيامها بمساعدة المنظمة الصهيونية العالمية بإنشاء معهد عال للعلوم التطبيقية في حيفا (يدعى التخنيون) لا زال يعمل حتى الساعة وهو مسئول ومعتمد علمياً في مجال العلوم والتكنولوجيا.

وضع حجر الأساس لهذه الجمعية في مدينة حيفا يوم ١٨/ ٤/ ١٩١٢م، وشارك نائب القنصل الألماني في حيفا الهر لمويتفيد هارديج[١] حيث تولى القيام بحملة مساندة لهذه الجمعية وأرسل تقاريره إلى حكومته حول عمل الجمعية باعتبارها حسب مفهومه جمعية ألمانية وتحت الرعاية الألمانية.

إنّ ذلك يدل على التوجه الألماني في التدخل لدى العثمانيين لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وفتح باب الهجرة من خلال الدعم الألماني لهجرة اليهود إلى الأرض المقدسة.

---

[١] في ذلك انظر الوثائق التاريخية المحفوظة في الأرشيف الحكومي في استانبول تحت الأرقام: A. A. P. A: Tuierkei 195.k 176230-302. وكذلك انظر محاضر محكمة حيفا الشرعية في الملف ١٦٨ ص١٦٢ حول اعتراض الأهالي على أنشطة معهد التخنيون المتوقعة أضرارها الصحية حال قيامها وعملها.

دور قناصل النمسا:

شاركت النمسا بشكل مباشر في التنافس الاستعماري الأوروبي على بلاد الشام وفلسطين إلاّ أنّ النمسا وبحسب الفكر التاريخي لم تكن تعنى بقدر كبير في البعد الاستراتيجي والسياسي ودعم الحركة الصهيونية بقدر ما عنيت بالبعد التجاري بشكل مباشر والرقابة على أنشطة قناصل الدول الأخرى بشكل غير مباشر[١].

فقد أقامت النمسا أوّل قنصلية لها في القدس عام (١٨٦٠- ١٨٤٩م) وسعى القنصل النمساوي جوزيف بيسمارو (Josef Pizzamaro)[٢] الذي تولّى مهام القنصل الأوّل ومن خلال وجوده في القدس سعى إلى بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية مع رجالات القدس والمدن الفلسطينية الأخرى وقد عني كثيراً بمشاركة الناس أفراحهم وأحزانهم واحتفالاتهم.

كما زار قنصل النمسا كلاً من نابلس عام ١٨٦٩م وحضر حفل افتتاح أوّل مجلس بلدي فيها هناك[٣] في أيار عام ١٨٦٩م. كما عين قنصلاً تجارياً للنمسا في يافا وآخر نائباً له في حيفا من السكان العرب وتعاقب على القنصلية النمساوية ثلاثة قناصل حتى عام ١٩١٤م منذ افتتاحها عام ١٨٤٩م[٤].

---

(1) Austrian puplic records, volume 51, p. 301- 336.

(2) Jeuish Culture magazine, 11 class, No. 43 December 1999. p.14- 18.

(٣) سجل بلدية نابلس رقم (١)، ص١٥ التحضير للاحتفال بإنشاء أوّل بلدية لنابلس عام ١٨٦٩م. وانظر أيضاً: الملحق رقم (٤١).

(4) Jeuish Culture magazine, 11 class, No. 43 December 1999. p.14- 43.

وحاول القناصل النمساويين الثلاثة الذين تعاقبوا على القنصلية النمساوية في القدس حتى عام ١٩١٤م تأسيس نفوذ اقتصادي قوي لهم في فلسطين إلاّ أنّ قوّة النفوذ البريطاني وكذلك الألماني والفرنسي لم تسمح للنمسا بأن تأخذ موطئ قدم قوي لها في فلسطين.

وفي مجال بيع وتملك العقارات تكشف إحدى وثائق القنصلية الألمانية عن بيع عقار لأحد رعايا النمسا، وهي عريضة موجهة من (إياشه يهوديت هلير شتات) المقيمة بالقدس إلى قنصل ألمانيا الفخيمة بالقدس، تتضمن بيع نصف دار إلى أبراهام هرشلر بن يوسف الموسوي النمساوي بمبلغ ثلاثة آلاف غرش[١].

وهكذا انحصر الدور القنصلي النمساوي في البعدين الاجتماعي والاقتصادي وتسهيل تصدير المواد الخام والسلع والبضائع إلى النمسا عبر مينائي حيفا ويافا[٢].

---

[١] محكمة يافا الشرعية، سجل البيوعات رقم ٢٠ ص ٧٥، حول ترخيص تصدير برتقال إلى النمسا.

[٢] ملفات القنصلية الألمانية، ملف رقم 405 /448، ١١ كانون الثاني ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م

الفصل الرابع

موقف الدولة العثمانية من النشاط القنصلي والهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين

١٨٤٠-١٩١٤م

موقف الدولة العثمانية من النشاط القنصلي والهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين ١٨٤٠-١٩١٤م

تمهيد

شهدت الحقبة الزمنية الممتدة من عام ١٨٤٠م، وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى تغيرات متلاحقة على الصعيدين العربي والدولي، في ما كان يعرف بإشكاليات المسألة الشرقية في شقّها الثاني؛ إذ خلال سبعة عقود ونيّف مرّت منذ عقد مؤتمر لندن، تداعت جملة من الأحداث والتحالفات والتقاطعات شكّلت في مجملها الأرضية الخصبة لإعادة تشكيل الولايات العربية بحسب الفهم العالمي وتحديداً الأوروبي لمستقبل المنطقة العربية؛ بحيث بنيت حسابات تلك الدول على أساس مصالحها الحيوية أولاً.

لقد تشكلت على الأرض حركات سياسية وعسكرية وقومية ووطنية سادت ثمّ باد بعضها، تاركة وراءها في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أرضية خصبة قامت عليها حركتان كان لها حضورها وتأييدها الحاسم والمباشر نحو إعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط من حيث تحديد هيكلية حاضر فلسطين ومستقبلها السياسي في ضوء تسليط دول العالم الأضواء الكاشفة على هذا الجزء الصغير، لكنه الأكثر حيوية وأهمية بالنسبة للعالم.

أولاً: الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧م كانت منظمة سياسية لها أهدافها وتطلعاتها لإيجاد وطن قومي لليهود، وكانت هذه الحركة تفضل فلسطين على سواها من المناطق المطروحة آنذاك مثل أوغندا والأرجنتين[١] باعتبارها أرض الميعاد، بالرغم من معارضة قسم من اليهود فكرة إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، إلاّ أنّ الحركة الصهيونية بقيادة زعيمها تيودور هرتزل، وبالاتفاق مع القوى الغربية الاستعمارية رأت أنّ اليهود سيكونون رسلاً للحضارة الأوروبية في الشرق.

ثانياً: جاء ميلاد حركة الاتحاد والترقي مواكبا زمنياً لميلاد الحركة الصهيونية، برغم الاختلاف الواضح في رؤية وفلسفة كل من الحركتين الصهيونية والتركية، إلاّ أنّ الموقف العثماني من الحركة الصهيونية وحّد بين أهداف الحركتين[٢].

ويجمع كثير من المؤرخين المحدثين[٣] على أنّ النشاط الصهيوني في تعزيز الهجرة اليهودية تعاظم وتسارع خلال فترة الاتحاد والترقي.

ويمكن القول إنّ عام ١٩٠٨م كان فيصلاً في المسألة الصهيونية على المستويين العالمي والعربي[٤] ذلك أنّ هذه الفترة التاريخية فرضت على واقع الأحداث

---

(١) د. حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م، ص٩.

(٢) د. حسان حلاق: المرجع السابق، ص١٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر دراسة د. عبد العزيز عوض: هجرة اليهود إلى فلسطين وموقف الدولة العثمانية منها، مجلة كلية الآداب جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية مجلد٣ ، ص١٥٢-١٧٧.

(٤) د.عبد العزيز عوض: فلسطين في أواخر العهد العثماني، دراسة اجتماعية اقتصادية ، مجلة كلية الآداب ،جامعة الرياض، مجلد ٤، ص٢٧-٤٢.

مناخين سياسيين كان الأوّل منهما مرتبطاً بالدولة العثمانية، حيث جاء زوال نظام السلطان عبد الحميد الثاني على أيدي الاتحاد والترقي، ليشكل آمالاً جديدة أمام الحركة الصهيونية بعد أن كانت يئست[1] من تحقيق برنامجها الذي تمّ إنجازه في مؤتمر بازل في سويسرا ١٨٩٧م، وتبنى مهمة تنفيذه ثيودور هيرتزل بسبب جملة من المعيقات والمصاعب السياسية العديدة التي واجهت هذا البرنامج وبخاصة موقف الدولة العثمانية ذاتها منه.

وأما المناخ الثاني الذي كان باعثاً قوياً أمام الحركة الصهيونية للعمل بقوّة من أجل تحقيق برنامجها السياسي فقد تمثل في التغير والتحول الكبير الذي شهدته الحركة القومية العربية الحديثة ووقوفها بقوّة في وجه النشاط القومي ورغبتها في تكريس التوجه الوطني العربي نحو الاستقلال عن الدولة العثمانية من جهة وارتفاع حدّة المقاومة العربية والرفض العربي للنشاط الصهيوني في فلسطين ومقاومتها له؛ ذلك أنّ النظام التركي الجديد الذي أفرزته عملية الإطاحة بنظام عبد الحميد أبدى تساهلاً واضحاً مع الحركة الصهيونية.

واستناداً إلى ذلك فقد أسهمت التطورات السياسية المتسارعة التي شهدها العالم المحيط بالمنطقة إلى تعزيز التصور الموضوعي لأوروبا بخاصة والعالم بعامة إلى تطور الحركة الصهيونية ونموها إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه من تحقيق حلمها ورؤيتها في الإعلان يوم ١٥/ ٥/ ١٩٤٨م عن قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية.

---

[1] خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨- ١٩١٨م، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣م، ص٢.

أولاً: ردود الفعل العثمانية تجاه قناصل الدول الأوروبية

يتجلّى رد الفعل العثماني على النشاط القنصلي الذي تأجج واستمر منذ بدايات العقد الرابع من القرن التاسع عشر بوضوح عندما أخذت الأنشطة والفعاليات الاستعمارية تتصارع من أجل تحقيق مكاسب لها داخل الدولة العثمانية.

وكانت بريطانيا قد جعلت مسألة التوطين اليهودي وسيلة من وسائل تحكمها في ما عرف بالمسألة الشرقية وفرضت سيطرتها على بلاد الشام بهدف التحكم في طريق الهند التجارية.

إنّ ما يبرّر الأخذ بهذه الحجة الرحلة التي قام بها رجل الأعمال اليهودي الانجليزي المشهور (موسى مونتفيوري) إلى فلسطين والتي جاءت على أرضية الإعداد لمشروع استيطاني يهودي واسع النطاق في هذا الجزء من العالم[1] ويذكر المؤرخ اليهودي ليفي أبو عسل في معرض حديثه عن هذه الرحلة "إنّ مونتفيوري كان أجرى محادثات مع محمد علي باشا حاكم مصر قبيل توجه الأوّل إلى فلسطين أسفرت عن حصولهم على وعد بامتياز استئجار أراضٍ مدة خمسين عاماً تكون معفاة من الضرائب ويحق لليهود استثمارها وإرسال الخبراء بهدف تدريب وتأهيل اليهود على الأعمال الزراعية، إلاّ أنّ فشل إبراهيم باشا في حملته على بلاد الشام عطل هذه الامتيازات ودفع مونتفيوري إلى إنشاء مزارع صغيرة حول المدن الفلسطينية الكبيرة مثل القدس ويافا وصفد لليهود وكان يهدف في الوقت ذاته مساعدة اليهود الفقراء على العيش هناك[2].

---

[1] محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، القاهرة، ١٩٥٢م، ج٢ص٣٧.

[2] ليفي، ايلي ابو عسل: يقظة العالم اليهودي، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٩٣٤م، ص٩٨- ١٠٠.

استفاد قناصل بريطانيا الذين تعاقبوا على العمل في فلسطين من الجهود اليهودية من أجل إقامة مزارع في فلسطين كموطئ قدم لهم،وكما ذكرنا في فصل سابق كيف وجه وزير الخارجية البريطاني بالمرستون كتاباً إلى قنصل بريطانيا في القدس وليم يونغ (Mr.Young)[١] عام ١٨٣٩م يدعوه فيه إلى تقديم كل عون ومساعدة ممكنة لليهود في إقامة خمسة مزارع لهم وحمايتهم كذلك، وعدّت هذه الرسالة في نظر عديد المؤرخين واحدة من أبرز مدخلات النفوذ القنصلي الأوروبي بعامة والبريطاني بخاصة في فلسطين.

لم يقف الدعم البريطاني المطلق لليهود عند هذا الحد، بل يمكن القول إنّ ذلك كان بمثابة الجسر الذي عبرت عليه الحركة الصهيونية على طريق التأسيس لوجودها وكيانها على أرض فلسطين.

فقد أعلن الكولونيل البريطاني تشارلز هنري تشرشل عام ١٨٦٢م عن مشروع بريطاني لتوطين اليهود في فلسطين[٢].كان تشرشل يدرك أهمية هذا المشروع، وكتب إلى موسى مونتفيوري، رئيس مجلس المندوبين اليهود في لندن في ١٤ حزيران/ يونيه عام ١٨٤١م، يقول "إنني لا أستطيع أن أخفي رغبتي العارمة في رؤية أبناء الشّعب اليهودي يستأنفون وجودهم كأمّة وأن يتقدّم اليهود لحمل لواء القضية بشكل علني وإجماعي وأن تساعدهم القوى الدولية في ذلك.كما أدار الصحفي

---

[١] من ملفات وزير الخارجية البريطانية رسالة بالمرستون إلى القنصل البريطاني في القدس وليم يونغ.

[2] Op.Cit, F.O 195/220.10/3/1862

والنائب البريطاني لورنس أولفينت[1] مفاوضات مطوّلة مع العثمانيين في مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر، لكنها فشلت في الحصول على دعم الآستانة من أجل الحصول على موافقة عثمانية لمنح اليهود امتيازاً للاستيطان في أرض جلعاد التي تقع شمال البحر الميت[2]، والذي أطلق عليه اسم "مشروع إسكان اليهود" في أرض فلسطين شرقي الأردن واقترح مدّ خط سكة حديد من تلك المنطقة إلى حيفا، لكن السلطان عبد الحميد رفض المشروع جملة وتفصيلاً[3].

لقد كان دور قناصل الدول الأوروبية في كل من سوريا ولبنان وفلسطين هاماً وسافراً في مجال الدعم المباشر لإنشاء وطن قوي لليهود في فلسطين، بل يمكن

---

(1) لورانس أوليفانت (١٨٢٩-١٨٨٨م) صهيوني غير يهودي، عمل في السلك البريطاني الديلوماسي وعام ١٨٦٠م أصبح نائباً في مجلس العموم دعا بريطانيا إلى تأييد مشروع توطين اليهود في الأردن وفلسطين من خلال إنشاء شركة استيطانية برعاية بريطانية على أن يكون مركزها استانبول، وعمل على تهجير يهود إلى فلسطين ، وكتب كتاب بعنوان" حيفا أو الحياة في فلسطين" وقدم إلى فلسطين حيث توفي فيها عام ١٨٨٨م.

(2) من تقارير المتحف البريطاني، لندن الصادرة عن المنظمة اليهودية Jewish Colonization Association صورة التقرير حول المفاوضات التي جرت بين اللورد أوليفت والعثمانيين ومحضر المفاوضات رقم2101216 – T.O.

(3) د. تيسير نافع: الإمبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، ط١، ١٩٩٩م، ص٦٥ وكذلك انظر:

Laurance oliphant, The land of Gilaad, London, Edinburgh: William Blackwood& sons, 1880.

القول إنهم كانوا بمثابة العرابين للتأسيس للوجود اليهودي وبالتالي إقامة دولتهم على أرض فلسطين.

ولمّا كان الحديث عن هذا الدور يشكل في مجموعه مجالاً خصباً وواسعاً في معرض الحديث عن الموقف العثماني من الأنشطة المريبة التي قامت بها القنصليات الأجنبية، فقد وجب أن تسلط الأضواء حول بعض المواقف العثمانية .

لقد أدرك السلاطين العثمانيون وولاتهم وأركان الحكم في الدولة العثمانية ما يراد لهم، وما يحاك ضدهم من مؤامرات لكنهم كانوا أضعف من أن يحولوا دون الوقوف في وجه الزحف الاستعماري الأوروبي وبخاصة البريطاني والفرنسي والألماني، وما استطاع السياسيون والدبلوماسيون والبعثات القنصلية تحقيقه من أجل تنفيذ الأحداث والسياسات الاستعمارية في الولايات العربية وبخاصة في بلاد الشام.

إنّ الوثائق التاريخية الأوروبية وبخاصة البريطانية التي تبادلها السفراء والقناصل والساسة الذين عملوا في الدولة العثمانية وولاياتها تناولت في معظمها تبادل الآراء ورسم السياسات وضمان الحماية الأمنية والسياسية لرعايا تلك الدول، ولم يكتف هؤلاء بالوقوف عن كثب على واقع الحال في تلك الولايات ومتابعة أحوال الدولة العثمانية، ودعم اتجاهات الضعف والوهن والسقوط، وتشجيع الكيانات الناشئة التي قامت على أساس الهوية الوطنية، بل إنهم راقبوا تلك الأوضاع وتدخلوا في معظم إشكالياتها، بل إنهم في بعض الأحيان نجحوا في تجييرها لصالح الفكر الاستعماري الأوروبي والسياسات العليا للدول الأوروبية[١].

---

[١] إلياس شوفاني: الموجز في تاريخ فلسطين ، المرجع السابق، ص٣٠٠- ٣٠٣.

وتعتبر الوثائق البريطانية التي يحتويها الأرشيف الخاص بوزارة الخارجية البريطانية Public Record Office والتي لم ينشر الكثير منها حتى اليوم وكذلك وثائق مجلس العموم البريطاني الذي كان متمكناً في رسم السياسات البريطانية العليا، أما الوثائق الخاصة بكل من فرنسا وألمانيا فقد سبق للدكتور عادل إسماعيل أن قام بجهد كبير من أجل نشرها، وهي في حد ذاتها شاهد حي على مدى الأطماع الاستعمارية الفرنسية والألمانية التي جسدتها هاتان الدولتان عبر قناصلها في بلاد الشام وفلسطين.

والجدير بالذكر أنّ المصالح الاستعمارية الأوروبية تضاربت وتشابكت في عديد من المواضع إزاء الدولة العثمانية، وعليه فإنّ تضافر الجهود الاستعمارية الأوروبية عبر الدور الفاعل الذي قام به قناصل تلك الدول قد أدّى بالضرورة إلى تسارع الأحداث التي أدّت إلى انهيار الدولة العثمانية[١] حين أدركت الدولة العثمانية حجم المخاطر المحدقة بها جرّاء الأطماع الاستعمارية الأوروبية والتي تمّ تكريسها بعيد مؤتمر لندن عام ١٨٤٠م، فقد التفتت إلى ضرورة العمل على مواجهة الأطماع الاستعمارية ودرء الأخطار التي نجمت أو تلك التي قد تنجم عن ازدياد وتنامي النفوذ الأوروبي تجاه العثمانيين وممتلكاتهم وبخاصة في الشرق العربي وبعد أن وصلت الدولة العثمانية إلى درجة متقدمة من الضعف والوهن ، اكتشفت أنها لا تستطيع مواجهة الأخطار المحدقة تلك، إلاّ بأساليب غير مباشرة من نقل محاولاتها الجادّة التي بذلها السلاطين

[١] لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة كتاب: "ألمانيا وسياسة الدفاع نحو الشرق، العلاقات الألمانية العثمانية من ١٨٧١- ١٩١٨م" التي نشرت في مجلة دراسات إسلامية، بيروت، العدد (٣) ١٩٨٩/١٩٩٠م ص٢٣٢ وما بعدها.

تجاه تعطيل أو الوقوف في وجه اتساع النفوذ الدبلوماسي لتلك الدول عن طريق قناصلها وممارساتهم على الأرض[1].

ورغم ذلك فإنّ الدولة العثمانية لم تستطع أن تقف في وجه تنامي النفوذ الاستعماري في بلاد الشام وفلسطين بشكل خاص، وأنّ رد الفعل العثماني إزاء النشاط القنصلي للدول الأوروبية لم يكن في المستوى المطلوب لأسباب عديدة:

١- التقسيمات الإدارية التي استحدثتها التنظيمات العثمانية سارعت في تنامي النزعات الكيانية في الولايات التابعة للدولة العثمانية.

٢- استطاعت بريطانيا أن تدعم كل حالات التمرّد ضدّ العثمانيين وكذلك في تنمية نفوذ العائلات الكبيرة؛ كما جرى في نابلس وصفد والقدس.

٣- ازدياد حدّة الاضطرابات في فلسطين وبخاصة عند طبقة الفلاحين، ساهم في إضعاف النفوذ العثماني؛ ممّا تراكم عليه ضعف قدرة العثمانيين على الوقوف

---

[1] ويمكن التحقّق من حجم الدور الذي لعبه قناصل تلك الدول في زرع بذور الانهيار للدولة العثمانية عبر الاطلاع على الرسائل والتقارير والوثائق الهامة التي كان بعث بها أو تبادلها قناصل الدول الأوروبية وبخاصة البريطانيين في كل من سوريا ولبنان وفلسطين من خلال =الأرشيف الخاص بوزارة الخارجية البريطانية عن الفترة ما بين ١٨٤٠-١٩١٥م، أو تلك التي حفظت في أرشيف رئاسة الوزراء في اسطنبول وكذلك في الموسوعة التي عرّبها كل من فيليب وفريد الخازن وأسمياها: "مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان خلال الفترة من ١٨٤٠-١٩١٠م" وطبعت مرة ثانية في لبنان في مطبعة دار الرائد اللبناني، ط٢، ١٩٨٣م،ج١-٣، هذا بالإضافة إلى الأرشيف السري للدولة العبرية المحفوظ على أفلام مصغرة في الجامعة العبرية في القدس.

في وجه ازدياد نفوذ القناصل وتدخلاتهم في أدّق شؤون الحياة اليومية للمواطنين.

٤- تعاظم قوّة الامتيازات التي كانت منحتها الدولة العثمانية للطوائف غير الإسلامية مما عزز جهود الدول الأوروبية وقناصلها الذين ازدادت مداخلاتهم بعد أن رفض البدو مثلما رفضت العصبيات المحلية سياسة الحكم المركزي للعثمانيين(١).

٥- اهتزاز حالة المشهد الأمني للولايات العربية واتجاهه نحو التراجع والوهن وبخاصة مع تعاظم ضعف الجيش الإسلامي من حيث العدد والقوّة(٢).

وبناءً على هذا فقد شكّلت مسألة الحماية البريطانية لليهود هاجساً كبيراً عند البريطانيين وبالتالي لدى قناصل بريطانيا الذين تعاقبوا على إدارة شؤون قناصلهم على مدى ستة عقود ونيف(٣) وإجمالاً يمكن القول بأنّ اليهود قد اعتمدوا بشكل مباشر

---

(١) من تلك العصبيات آل أبو غوش في القدس وآل عبدالهادي في نابلس وللمزيد من المعلومات انظر: كتاب إحسان النمر (تاريخ جبل نابلس والبلقاء)، مرجع سابق.

(٢) سجل محكمة نابلس الشرعية رقم ٣ صفحة (٥٧) حول طلب الأهالي في نابلس عام ١٨٦٢م المقدم إلى الوالي العثماني في بيروت والمتعلق بمطالبهم الحماية بعد فشل الجيش العثماني في توفير الأمن لهم في المدينة.

(٣) عند مطالعة ملفات القنصليتين الانجليزية والألمانية في القدس ومراجعة وثائقها يجد المرء أنّ خدمات القنصليات الأجنبية وبخاصة البريطانية أولاً باعتبارها الأكثر اهتماماً بموضوع الحماية البريطانية لليهود والثانية الألمانية التي ما فتئت تبذل جهوداً حثيثة في مساعدة اليهود على تثبيت دعائم وجودهم على أرض فلسطين وهذا ما يتضح لدى مراجعة ملفات القنصلية الألمانية في القدس وتحديداً الملف رقم 429/226/F ، نيسان ١٨٩١، وكذلك الوثيقة الألمانية (٢٢) الخاصة بسندات بيع الأراضي الزراعية لليهود، ومن ثمّ ملفات القنصلية البريطانية التي يحتويها الملف رقم ١٥ حزيران، ١٨٨٥م.

على قنصليات الدول التي كانوا تحت حمايتها من حيث الحصول على الخدمات الأساسية اللازمة لهم، وقد لعب قناصل الدول الأجنبية دوراً لافتاً في مجالات كثيرة أثارت حفيظة الدولة العثمانية وألهبت مشاعر الولاة والحكام العثمانيين في فلسطين، مثلما أثارت مشاعر الفلسطينيين أنفسهم، وليس أدلّ على ذلك من قيام القناصل بتذليل كل العقبات التي يمكن أن تعترض سبيل دخول اليهود كحجاج أو كمهاجرين ثانية إلى فلسطين، ومن ثمّ مساعدتهم السرية والعلنية والمباشرة وغير المباشرة في شراء الأراضي وإقامة مستوطنات زراعية عليها، وحرصوا كذلك على تسهيل مهمات نقل ملكية الأراضي تلك إلى اليهود[١].

فإنّ بريطانيا استطاعت تحقيق رغباتها وتطلعاتها الاستعمارية التوسعية عبر وجهين من عملية الاستثمار، كان الأول منها متجهاً نحو ابتلاع حصة الأسد من ممتلكات الرجل المريض، وكان الثاني متجها نحو تحقيق الحكم الصهيوني الذي عززته قرارات مؤتمر بازل في سوريا نحو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

ويمكن للدارس أن يلحظ مداخلات القناصل الذين نجحوا في تثبيت نفوذهم وهيمنتهم على الشارع المحلي في الولايات الشامية وفلسطين، وإضافة إلى ذلك فقد قطع قناصل الدول الأوروبية شوطاً كبيراً في التأثير على العصبيات وإقناعها بضرورة الانسلاخ عن الدولة العثمانية التي ضعفت وأصبحت آيلة للسقوط[٢].

---

[١] المصدر السابق، ملف 427/198/F ١٩٠٠.

[٢] تناول د. عبدالرؤوف سنو في كتابه النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية: ١٨٠٧-١٨٨١م، المرجع السابق، تفاصيل واسعة حول الأدوار المشبوهة التي لعبها قناصل الدول الأوروبية في إثارة العصبيات والعائلات الكبيرة ضدّ الحكم العثماني.

واستناداً إلى ما تمّ الاطلاع عليه من كتب ومصادر معلومات مختلفة كانت تناولت بالتفصيل الفترة التاريخية التي امتدت عقب انتهاء أعمال مؤتمر لندن ١٨٤٠م وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، فإنّ كل ما يمكن استنتاجه من ردة الفعل العثمانية إزاء الأدوار المشبوهة التي لعبها قناصل الدول الأوروبية أو حتى ردة فعلها إزاء موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين لم تتمكن أبداً من إيقاف أو درء هذه الأخطار أو حتى الحيلولة دونها؛ ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أنّ موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين أخذت مكانها بشكل رسمي وعلني وسريع في فترة حكم السلطان عبد الحميد، وتواصلت بقوّة في أواخر العهد الحميدي وتسارعت مع تسلّم الاتحاديين الحكم بعد عام ١٩٠٥م لتصل ذروتها مع بداية الحرب العالمية الأولى وتتوقف بسبب ظروف الحرب وتداعياتها.

ثانياً: موقف الدولة العثمانية والقيود التي فرضتها على الهجرة اليهودية إلى فلسطين

إنّ تدفق يهود روسيا وأوروبا الشرقية على الدولة قد جعل السلطات العثمانية تتنبه إلى خطورة هذا التطور الجديد وخصوصاً بعد مقتل القيصر إسكندر الثاني في عام ١٨٨١م وسريان الإشاعات حول اشتراك اليهود في مقتله وحول صدور الأوامر من القيصر الجديد باضطهاد اليهود، فأعلنت السلطات العثمانية في إبريل ١٨٨٢م أنها "تحيط كل (اليهود) الذين يريدون الهجرة إلى (داخل أراضيها) بأنهم لن يسمح لهم بالاستقرار في فلسطين، بل يمكنهم أن يهاجروا إلى داخل ولاية

(عثمانية) أخرى وأن يستقروا فيها، كما يحلو لهم؛ بشرط أن يصبحوا رعايا عثمانيين، وأن يقبلوا سريان قوانين الإمبراطورية عليهم"[١].

وفي ٢٩ حزيران (يونيه) ١٨٨٢م أبرق الباب العالي إلى متصرف القدس يطلب منه عدم السماح لليهود الذين يحملون جنسيات روسيا ورومانيا وبلغاريا بالنزول إلى يافا أو حيفا، على اعتبار أنّ من المحرم على هؤلاء اليهود أن يضعوا أقدامهم في مدن فلسطين الأربع المقدسة (القدس - الخليل - صفد - طبرية) بل عليهم أن يتجهوا إلى أي ميناء عثماني آخر على ظهر نفس السفينة التي أقلتهم.

وكان هذا الحظر مناقضاً لشروط اتفاقية الامتيازات الأجنبية الموقعة مع روسيا التي ضمنت لرعاياها التنقل بحرية في شتى أنحاء الإمبراطورية العثمانية باستثناء شبه الجزيرة العربية. وحين طلب المتصرف إيضاحاً من الآستانة صدرت إليه الأوامر بطرد وترحيل[٢] كل اليهود الذين استقروا في المتصرفية (القدس) وبعد قليل صدرت أوامر مشابهة إلى ولاية الشام وطبقت فيها[٣].لمنع توطن اليهود وإمكانية تسللهم براً أو بحراً إلى فلسطين .

---

(1) Mandel: Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine (1881-1908) Part I, p.313

(٢) انظر ملحق رقم: (١٦)، (١٧) بخصوص ترحيل يهود انتهت مدة إقامتهم.

(٣) انظر للمزيد: أوراق أكرم بك: صدور تنظيمات لمنع التوطن. تاريخ ١١ جمادى الأولى ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢م.

وقد أوضحت نصوص هذه التعليمات التي تكرّر توجيهها إلى السلطات العثمانية في فلسطين أنّ الباب العالي كان يهتم في المحل الأوّل بالحيلولة دون استقرار اليهود الروس في فلسطين. أمّا اليهود القادمون من بلاد أخرى فكانوا يصلون بأعداد أقل ولم يثيروا كثيراً من المشاكل.

وفي ربيع ١٨٨٣م فرض حظر تام على دخول كل اليهود إلى بيروت ويافا وذلك رغم إمكان اليهود القادمين من بلاد أخرى غير روسيا ورومانيا النزول إلى يافا، كما سمح للحجاج ورجال الأعمال من اليهود الروس والرومانيين بالنزول إلى يافا. ويبدو أنّ متصرف القدس قد استشف عدم موافقة الباب العالي في الواقع على دخول اليهود الذين ادعوا أنهم قدموا للعبادة وللقيام بنشاط اقتصادي وأن يكونوا في الواقع قد قدموا للاستقرار، ولهذا طلب من الآستانة أن تفسر له الأوامر التي أصدرتها له. وفي مارس ١٨٨٤م بحث مجلس الدولة العثماني المسألة وبعد تبادل الاتصالات مع القدس تقرّر قفل أبواب فلسطين في وجه كل رجال الأعمال اليهود، على اعتبار أنّ الامتيازات الأجنبية كانت تسمح للأوروبيين بحرية الاتجار داخل الإمبراطورية العثمانية، وبالنسبة للمتمتعين بالحمايات الأوروبية واليهود بالذات لم يكن يسمح لهم بدخول فلسطين إلاّ للحجاج منهم بشرط أن تحمل جوازات سفرهم تأشيرات موثوقاً بها من قبل القناصل العثمانيين في الخارج وأن يدفعوا حين وصولهم تأميناً (٥٠ ليرة عثمانية) يدفع لهم عند المغادرة وأن لا تزيد مدة إقامتهم عن ٣١ يوماً[١].

---

(1) Mandel: Ottoman Practice as regards Jewish Settlement in Palestine, p. 34.

وقد بذل رؤوف باشا - متصرف القدس في الفترة الممتدة بين العام ١٨٧٧و ١٨٨٩م - جهوداً كبيرة لمراقبة تنفيذ القيود المفروضة على دخول اليهود إلى متصرفيته. ولمّا كان هدف الحكومة هو الحيلولة دون استقرار اليهود في المتصرفية، فإنه أقام العراقيل في وجه اليهود الأجانب الذين أبدوا رغبتهم في اكتساب الرعوية العثمانية، وبذل جهوداً لتصحيح السجلات الخاصة باليهود العثمانيين المقيمين في المتصرفية؛ بقصد طرد المقيمين الأجانب الذين خرقوا القانون. وحين كان اليهود يتقدمون بطلبات للحصول على الجنسية كانوا يجدون السلطات تتعمد التسويف ولا تبدي حماسة لقبول طلباتهم. كما فرضت ضريبة عالية جداً على اليهود الذين سعوا للحصول على الرعوية العثمانية، وذلك بعد وقت قصير من صدور القيود المفروضة على الدخول إلى المتصرفية.

ورغم حماسة رؤوف باشا في تطبيع الأوامر الصادرة إليه من الآستانة فإنه لم ينجح في الحيلولة دون استقرار اليهود في متصرفية القدس أو نمو مستوطناتهم، ومن المحتمل أنّ ذلك كان يحدث بوسائل احتيال وتزوير. فحتى في الوقت الذي اشتدّ فيه تطبيق قيود الهجرة، كان بإمكان اليهود باستمرار أن يزوروا فلسطين باعتبارهم حجاجاً، وأن يبقوا في داخل البلاد مدة أطول من تلك المصرح بها. وكان بإمكانهم حين يحاول البوليس طردهم، أن يلجأوا إلى قناصلهم الذين كانوا يوفرون لهم الحماية طبقاً للامتيازات الأجنبية - وعادة ما كان اليهود بغير حاجة إلى الاحتماء بقناصلهم، إذ كانوا يتعمدون رشوة سلطات الميناء وأي شخص يعترض طريقهم، خاصة وأنّ الموظفين العثمانيين كانوا يتقاضون رواتب متواضعة، ومن ثمّ عدم تورعهم عن قبول

أية رشاوٍ تقدم لهم. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ اليهود كان بإمكانهم أن يخرقوا القانون أو يتحايلوا عليه: فقد كان بإمكانهم أن ينزلوا في بور سعيد ثمّ يتوجهوا إلى فلسطين براً[1]. وهكذا فرغم القيود المفروضة على الهجرة ظلت أعداد يهود فلسطين تتزايد باطراد. ورغم عدم إمكان الاعتماد على الإحصائيات المتاحة، إلاّ أنه يمكن القول بأنّ أعداد اليهود في فلسطين في عام ١٨٨٢م حين صدرت قوانين الحظر كانت تصل إلى حوالي ٢٤.٠٠٠ ارتفعت إلى حوالي ٤٧.٠٠٠ في عام ١٨٩٠ وإلى ٥٠ ألفاً في عام ١٨٩٧م حين قامت الحركة الصهيونية السياسية[2].

وقد برّرت الدولة العثمانية الإجراءات التي اتخذتها بما يلحق البلاد من ضرر، فيما يتعلق بالأحوال الصحية وأحوال الأمن العام. وأشار الصدر الأعظم فيما يتعلق بهذه الناحية الأخيرة إلى اشتداد تعصب مسيحيي الشام ضدّ اليهود؛ مما اضطر هؤلاء الأخيرين خلال عيد فصح ١٨٨٧- ١٨٨٨م إلى البقاء داخل منازلهم؛ تجنباً للاعتداء عليهم بل وقتلهم في الشوارع. ورغم أنّ الدول الأوروبية لم تقبل هذه القيود لأنها كانت مصممة على المحافظة عل المزايا التي حصلت عليها طبقاً للامتيازات الأجنبية، فإنّ الدولة العثمانية قاومت الضغوط الأوروبية بهذا الصدد، إذ كانت وراء مخاوفها من الهجرة اليهودية الأسباب الآتية:

---

(1) انظر ملحق رقم (٢٢)، الوثيقة تبين تسرّب مهاجرين يهود عبر موانىء الشام ومصر.

(2) Mandel: Ottoman Practice, pp. 35-6.

وانظر أيضاً: أوراق أكرم بك: مذكرة من المتصرفية إلى الداخلية، ٢٧ حزيران ١٣١٤هـ/ ١٨٩١م.

- عدم رغبة الدولة في ازدياد أعداد الرعايا الأجانب (وبخاصة الأوروبيين) في داخل أراضيها. فقد يتمكن اليهود في المستقبل من الادعاء بالحماية الأجنبية، ثمّ التصرف كما يحلو لهم دون أن تكون للدولة سلطة عليهم.
- خشية الدولة من احتمال ظهور مشكلة قومية جديدة داخل أراضيها تضاف إلى مشاكل القوميات الأخرى. ولما كان معظم المهاجرين بعد عام ١٨٨٢م من الروس، فإنّ الباب العالي لم يكن يود أن تزرع في قلب المنطقة العربية حركة قومية روسية الثقافة قد تحرك روسيا نشاطاتها بصورة تضر بالدولة.
- ضغط روسيا على الباب العالي حتى لا يهاجر يهودها على نطاق واسع إلى فلسطين، إذ إنها كانت تعارض أي تقوية، أو تثبيت، لوضع أي جماعة في فلسطين بالشكل الذي يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الخاص بالأماكن المقدسة[١].
- حرص السلطان عبد الحميد على الترويج لحركة الجامعة الإسلامية وتلقب بلقب الخلافة، مما يتعارض مع ظهوره بمظهر المفرط في أرض فلسطين التي لها قداستها الخاصة بالنسبة للمسلمين.

ولكن إزاء تصميم الدول الأوروبية على المحافظة على الحقوق التي اكتسبتها من الامتيازات الأجنبية، استطاعت هذه الدول في عام ١٨٨٨م أن تحصل على

---

[١] عبد العزيز محمد عوض: هجرة اليهود إلى فلسطين وموقف الدولة العثمانية منها (١٨٧٤ - ١٩١٤م)، ص١٦١.

تنازل من الباب العالي يسمح لليهود بالاستقرار في فلسطين بشرط أن يصلوا فرادى لا جماعات، ولما فشلت الدولة في منع اليهود من الاستقرار في فلسطين حولت انتباهها إلى موضوع آخر هو منع اليهود من شراء الأراضي في فلسطين. وقد بذل رؤوف باشا جهوداً كبيرة في هذا المضمار. فمعظم الأراضي التي اشتراها اليهود حتى ذلك الوقت كانت أراضٍ حكومية (ميري) لا يجوز بناء مساكن عليها إلاّ بعد تقديم طلب إلى الآستانة مؤشر عليه بموافقة المتصرف. ولهذا نجده يحاكم المستوطنين الذين كانوا يقومون بالبناء بدون ترخيص، ويصدر أوامر للقضاة بإنزال أقصى عقوبة بالمخالفين - أي إزالة المباني مع تكليف من يقوم بالبناء بتحمل نفقات الإزالة[١].

ورغم ذلك فقد كان بإمكان اليهود الحصول على الأراضي من جديد، فكانوا يشترونها ليس فقط بأسماء اليهود العثمانيين المستقرين بالبلاد[٢] منذ أمد بعيد بل أيضاً بأسماء العرب المحليين أو بأسماء القناصل أو مندوبيهم. وفيما يتعلق بالبناء كان بإمكان المباني المؤقتة أن تتحول بوسيلة أو بأخرى إلى مبان دائمة. وهكذا أنشئت خمس مستوطنات زراعية خلال الثمانينيات في عهد رؤوف باشا، كما أنشئت أربع أخرى خلال التسعينيات. أما في شمالي البلاد حيث كانت مشاكل تطبيق أوامر الحظر مشابهة لتلك المطبقة في المتصرفية، فقد أنشئت أربع مستوطنات خلال

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، ١٩٨٣م، مج٣ ص٦٦٥.

(٢) انظر ملحق: رقم (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)، (٢٦)، بخصوص حجج بيع أرضي ليهود عثمانيين.

الثمانينات، وخمس أخرى بحلول أواسط التسعينات. وهكذا لحين قامت الحركة الصهيونية في عام ١٨٩٧م كانت توجد بفلسطين ١٨ مستوطنة حديثة[١].

إلاّ أنّ رؤوف باشا (١٨٧٦- ١٨٨٨م) بذل كل ما في وسعه لمنع اليهود من الاستحواذ على الأراضي ممّا أدّى إلى وقف ارتفاع أسعار الأراضي. ولكن خلفه رشاد باشا (١٨٨٩- ١٨٩٠م) لم يكن شديداً كسلفه، مما أدّى إلى اندفاع اليهود المحليين في شراء الأراضي، كما أرسلت الجمعيات المشرفة على الهجرة في الخارج ممثلين للقيام بنفس العمل.

وعندما أدرك السلطان عبد الحميد الثاني خطر اليهود، كتب فرمانات متوالية بخط يده سنة ١٨٩١م، ليحول دون استيطان اليهود في فلسطين خشية قيامهم بتشكيل حكومة يهودية عنصرية في فلسطين، وبعثه إلى الصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع، وكان نصّ الفرمان الأوّل الصادر بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م: **"إنّ قبول اليهود الذين طردوا من كل مكان في الممالك العثمانية، سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل حكومة يهودية، فيبغي أن يتخذ مجلس الوزراء قراراً بخصوص تفاصيل هذا الأمر، بردّ جميع اليهود الذين سيدخلون فلسطين"**[٢].

---

[١] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، مج ٣ ص٦٦٦.

[٢] أحمد فؤاد متولي: مشكلة طابا بين الحاضر والماضي، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٩م، ص١٨.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٢م صدرت أوامر من الآستانة إلى متصرف القدس تقضي بتحريم بيع الأراضي الميري (أراضي الدولة التي كانت تتطلب إذناً رسمياً بنقل ملكيتها) لليهود. ولما كانت أغلب أراضي فلسطين من الأراضي الميري، فقد تزايدت احتجاجات كل من اليهود العثمانيين والأجانب الذين كانوا يستثمرون أموالهم في شراء الأراضي. واحتج الأجانب كالعادة إلى قناصلهم الذين بلغوا الشكاوى إلى سفاراتهم في الآستانة.

وفي أوائل عام ١٨٩٣م قدمت إلى الباب العالي احتجاجات ضدّ "الخرق الصريح" للامتيازات الأجنبية. وكان ردّ الباب العالي على هذه الاحتجاجات هو أنّ الإجراء الأخير قد أملته اعتبارات سياسية وأنه لا يهدف إلى حرمان الأجانب من حقوقهم - إذ الهدف منه لا يتعدى منع استقرار المهاجرين اليهود في فلسطين بخاصة، وأن الحظر القائم لم يحل دون نجاحهم - أو احتمال نجاحهم في التسلل إلى داخل البلاد. وكان الباب العالي يتوقع أن لا تجد الدول التي قبلت مذكرته الصادرة في ١٨٨٨م الخاصة بالحيلولة دون دخول جماعات كبيرة من اليهود إلى فلسطين مجالاً للاعتراض على إجراء يستهدف تعزيز ذلك الحظر الذي طبق على اليهود العثمانيين والأجانب على حدّ سواء دون أي تفرقة. على أنه في سبيل أن يخطو خطوة نحو إرضاء الدول صرح بأنّ بإمكان اليهود الأجانب الذين يقيمون في فلسطين بطريقة مشروعة أن يشتروا الأراضي وفق الشرطين الآتيين:

- أن يقدموا لمكتب تسجيل الأراضي (الطابو) في القدس شهادة صادرة عن قنصليتهم وعليها تصديق المتصرف على كونهم مقيمين شرعيين.

- أن يتعهدوا بألا يسمحوا "ليهود غير شرعيين" بأن يقيموا على أرضهم (إذا كانت حضرية) أو يقيموا عليها مستوطنة (إذا كانت ريفية)[١].

وهذا التنازل الأخير فيما يتعلق بشراء اليهود الأجانب للأراضي كان نموذجاً للثغرات التي خرقت إجراءات الحظر. ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة العثمانية على استعداد لقفل أبواب فلسطين في وجه اليهود في محاولة لمنع استقرارهم فيها، تمّ ضمان حقّ بعض اليهود الأجانب في الإقامة في البلاد والحصول على الأراضي. وكان جانب من المشكلة يكمن في مواجهة الحكومة ضغوطاً من جانب الدول العظمى التي لم تكن تقبل أي إجراء من شأنه المساس بالمزايا التي تضفيها عليها الامتيازات الأجنبية على حين كان يكمن الجانب الآخر في داخل الحكومة العثمانية ذاتها. فلم توجد في الدولة أية إدارة تختص بمواجهة المشاكل الناتجة عن استقرار اليهود في فلسطين، إذ إنّ سكنى اليهود في فلسطين كان غير مسموح به من الناحية النظرية. كما لم يوجد أي تنسيق بين إدارات الدولة المختلفة بهذا الصدد إذ برغم الأوامر المتكررة الصادرة عن كل إدارة كانت تجري فيها تعديلات عدة، بل في بعض الأحيان كان يجري نقض قرارات الإدارة المعنية أو غيرها من الإدارات. وهكذا ازدادت التناقضات فيما يتعلق بتطبيق إجراءات الحظر خلال التسعينيات، وبالتالي كانت السلطات المحلية تواجه باستمرار مشاكل لا تعرف كيفية حلها[٢].

---

[١] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص٦٦٧.

[٢] راجع: Mandel: Ottoman Policy and Ottoman Practice.

وفي عام ١٨٩٩م صدرت قوانين جديدة أرسلت إلى القدس ويافا لتنفيذها كما وزعت نسخ منها على الهيئات القنصلية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٠م. فقد ألغى تأمين الخمسين قرشاً، وتحديد الإقامة بواحدة وثلاثين يوماً وسمح لكل يهودي أجنبي يزور فلسطين بالإقامة فيها لمدة ثلاثة أشهر، وعند نزوله إلى أي ميناء في ولاية بيروت أو متصرفية القدس يسلم جواز سفره ويتسلم بدلاً منه تذكرة حمراء ذات شكل خاص يجعل من السهل تمييزها عن التذاكر العادية، مقابل قرش واحد فقط ، تذكر فيها المهنة والجنسية وسبب الرحلة - وعند انتهاء الشهور الثلاثة تقوم السلطات المحلية بترحيل اليهودي من البلد (إذا رفض مغادرتها) عن طريق القنصلية ذات العلاقة نظراً لما لها من حقّ السلطة القضائية عليه. ونصّت القوانين على وجوب حفظ سجل شهري لتواريخ وتفاصيل مثل هذه التذاكر المؤقتة، توزّع على السلطات المحلية والبوليس من أجل إبعاد الذين تجاوزوا فترة الإقامة.كما اتبع الباب العالي هذا الإجراء بقانون يمنع اليهود الأجانب من التملك[١].

وكان القصد من هذه الإجراءات يتصل بمراقبة اليهود الذين يزورون فلسطين. وقبل صدورها كانت قد تشكلت في عام ١٨٩٧م لجنة خاصة في القدس لمحاولة تطبيق قيود الدخول إلى البلاد. وفي أيلول (سبتمبر) ١٨٩٩م قدّم أعضاء هذه اللجنة تقريراً إلى المجلس الإداري أوضحوا فيه أنّ قيود الهجرة التي تقرّرت في عام ١٨٩١م لم تطبق إلاّ على يهود روسيا ورومانيا والنمسا واليونان وفارس الذين يحظر عليهم بصورة جدية

---

[١] د. حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، مرجع سابق، ص١٧٠، وانظر أيضاً: خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، مرجع سابق، ص٤- ٢٣.

دخول فلسطين، على حين سمح ليهود آخرين بالدخول دون أي عوائق[١]. وفي عام ١٨٩٧م طبقت اللجنة قيود الحظر بصرامة، ولكن كان بإمكان اليهود باستمرار أن يدخلوا فلسطين بصفتهم حجاجاً، وما أن تم لهم الدخول إلى البلاد حتى كان يستحيل في الواقع إرغامهم على الخروج منها. فقد كان يصعب تمييزهم بحكم أنّ السجلات كانت من الفوضى بحيث كان لا يمكن إثبات أنّ اليهودي دخل البلاد منذ وقت قريب. كما أنّ القناصل قاوموا طرد اليهود الخاضعين لحمايتهم، وتستروا على البعض منهم لمنع ترحيلهم[٢].

واكتشفت اللجنة وجود عدة نقاط يمكن لليهود أن يدخلوا منها إلى فلسطين، وأنّ الموظفين الذين يتقاضون رشاوى كان لا يمكن التعرّف عليهم، وأنّ البحث عن المخالفين لا قيمة له طالما لا يمكن معاقبة المخالفين. وقدّمت اللجنة عدة اقتراحات لجعل القيود أكثر فعالية - وسن ذلك تعزيز قوات البوليس وإيجاد لجان خاصة في كل من يافا والقدس والتسجيل الإجباري لكل المقيمين في البلاد وتقديم مكافآت مالية لمن يبلغ عن اليهود المقيمين بصفة غير قانونية وعن الموظفين خربي الذمة، كما شدّدت على تعاون القناصل بصورة جدية ومن ناحية أخرى قدّمت اللجنة اقتراحاً بديلاً يقضي بالسماح بالاستقرار لليهود الذين يرغبون في ذلك، بشرط أن يتجنسوا "بالجنسية العثمانية" حين وصولهم وأيدت أي إجراء كفيل بوضع حدّ للفوضى السائدة في فلسطين[٣].

---

[١] انظر ملحق رقم: (٢١) بخصوص حماية الرعايا اليهود والسماح لهم بحرية التنقّل.

[٢] أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص٦٦٩.

[3] Mandel: Ottoman Policy... etc, pp. 326-7.

ومنذ كانون الثاني (يناير) ١٩٠١م تمتع اليهود العثمانيون والأجانب بالحقوق التي يتمتع بها الرعايا العثمانيون - ولهذا أصبح بإمكانهم شراء الأراضي الميري والبناء عليها طبقاً لقانون الأراضي. فأدّت هذه الخطوة إلى تنظيم وضع اليهود الذين أقاموا في فلسطين عدة سنوات بطرق غير شرعية؛ إذ وجب منذ ذلك الوقت باعتبارهم رعايا عثمانيين بإمكانهم أن يشتروا الأراضي ويبنوا عليها، كما ألغيت العراقيل التي كانت تعترض اليهود العثمانيين في السابق بسبب وفود المهاجرين الجدد، وإن كان لا يزال محرماً على أي مالك عقار أن يساعد المهاجرين اليهود الجدد على الإقامة في فلسطين. وفي هذه الفترة جرت تعديلات في اللوائح الخاصة بالحجاج اليهود، فتقررت البطاقة الحمراء التي سبقت الإشارة إليها. إلاّ أنّ كل هذه اللوائح كانت مليئة بالثغرات - فكان لا يزال بإمكان اليهود أن يدخلوا إلى فلسطين بصفتهم حجاجاً، كما منح بعض اليهود المقيمين في فلسطين بطريقة غير شرعية حق شراء الأراضي[١]. وفوق هذا كله فإنّ الدول الكبرى أبدت اعتراضها على اللوائح الجديدة[٢].

ولكي يشدّد السلطان عبد الحميد قبضته على فلسطين نجده يعين سكرتيريه متصرفين للقدس بعد المؤتمر الصهيوني الأوّل بوقت قصير حتى ثورة الاتحاديين في عام ١٩٠٨م. ولكن هذا الإجراء بدوره لم يكن مجدياً بحكم أنّ سكرتيري السلطان ذاتهم كانوا خربي الذمة، شأنهم في ذلك شأن سائر موظفي الإمبراطورية العثمانية، كما أنّ بعض هؤلاء السكرتيرين كانوا أقل خبرة من الحكام الآخرين الذين كانت

---

[١] انظر ملحق رقم (٢٣) بخصوص بيع أراضي لتاجر يهودي.

[2] Mandel, pp. cit. ,pp. 327 - 28

الإدارة النظامية للولايات تقوم بتعيينهم. وبرغم عدم فعالية أوامر الباب العالي بعد عام ١٨٩٧م في الحيلولة دون استقرار اليهود في متصرفية القدس، فإنها حدّدت مساحة الأراضي المباعة لليهود، وبخاصة أنّ المفتي محمد ظاهر الحسيني (والد الحاج أمين) قد أبدى معارضته لاستقرار اليهود في فلسطين خلال الثمانينيات والتسعينيات[١].

وفي صيف ١٩٠٣م وصل ديفيد لفونبتن إلى يافا لافتتاح البنك الإنجليزي الفلسطيني الذي كان بمثابة أول مؤسسة صهيونية تقوم في فلسطين. ولكن لم يلبث الباب العالي أن أدرك صلة البنك بالحركة الصهيونية، وبالتالي واجه ليفونبتن العراقيل في يافا حيث كان المتوخى أن تقوم مكاتب البنك. ولم يسمح الباب العالي بافتتاح البنك إلاّ بعد تدخل السفارة البريطانية في الآستانة في نوفمبر ١٩٠٣م وفي الشهر نفسه بلغ ليفونبتن بأنّ البنك سيصرح له بالقيام بأعماله طالما تقتصر على المسائل التجارية[٢].

وحين تزايدت إجراءات اضطهاد اليهود في روسيا منذ عام ١٩٠٥م ازداد اتجاه اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين، وكان من المستحيل عرقلة استقرارهم فيها دون تعاون القناصل، فقد تجاهل اليهود الأمر القاضي بحمل جواز سفر أو ما يعادله - يحدّد الهدف من الزيارة - فالمادة ١٧ من القانون التنظيمي لجوازات سفر الأجانب كانت تنص على ضرورة حصول المسافرين الذين يدخلون إلى الدولة العثمانية بدون الأوراق اللازمة من قناصلهم على جواز سفر أو ما يساويه خلال ٤٨ ساعة، وأن

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق. ص٦٧٠.

(2) Mandel: Ibid, p.38

يدفعوا غرامة مقدارها ٤٠ قرشاً. وقد سهلت هذه اللائحة على اليهود دخول فلسطين- فقد رحبوا بتصريح الإقامة لمدة ثلاثة شهور الذي كانوا يحصلون عليه لدى دخولهم، عوضاً عن جوازات سفرهم، وذلك باعتباره ضماناً لدخولهم إلى البلاد، في الوقت الذي ثبتت استحالة طردهم. وبالإضافة إلى سلاح الرشوة؛ فإنهم مارسوا عدة وسائل لاستعادة جوازات سفرهم، وخرق اللوائح الأخرى[١].

وفي أوائل شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٠٧م أصدر الباب العالي أمراً يقضي بمنع نقل ملكية أراضي الميري لليهود العثمانيين[٢]. ونتيجة لذلك لم يستطع البنك الإنجليزي الفلسطيني الحصول سوى على ١.٦٠٠ دونم من الأراضي بجوار اللد على حين أنه حصل على ١٥.٠٠٠ دونم في فلسطين في عام ١٩٠٤م، وفي أواخر عام ١٩٠٧م بدأت السلطات ترفض السماح بالسير في إجراءات نقل ملكية الأراضي حتى إذا كان الشاري والبائع من الرعايا غير العثمانيين. ورغم ذلك ففي الوقت الذي تجمعت فيه ثورة الاتحاديين كانت سياسة الحكومة العثمانية قد فشلت بصورة لا يسهل علاجها، بعكس ما يذهب إليه الكثيرون الذين يصورون السلطان عبد الحميد بصورة المدافع عن فلسطين والاتحاديين بصورة عملاء الصهيونية التي يقال خطأً أنها أوصلتهم إلى الحكم بمساعدة يهود الدونمة والمحافل الماسونية في سلانيك. فقد ازدادت أعداد اليهود في فلسطين في عام ١٩٠٨م إلى ٨٠ ألفاً- أي حوالي ثلاثة أضعاف ما كان عليه عددهم في عام ١٨٨٢م حين بدأت إجراءات الحظر حين كان عدد

---

[١] انظر ملحق رقم (١٦)، (١٨) خرق لوائح انتهاء مدة إقامتهم.

[2] Mandel: Ibid, p.42

اليهود في فلسطين لا يتعدى ٢٤.٠٠٠ بمعنى أنّ حوالي خمسين ألفاً كانوا من المستوطنين الجدد. وهكذا ازدادت نسبة اليهود من ٥% من مجموع السكان (كان عدد سكان فلسطين في عام ١٨٨٢م يصل إلى حوالي نصف المليون) إلى ما يزيد على ١١% (٨٠ ألفاً من مجموع السكان الذي وصل في عام ١٩٠٨م إلى حوالي ٧٠٠.٠٠٠).

وبالإضافة إلى ذلك ففي حلول عام ١٩٠٨م لم يعد اليهود يتمركزون في القدس والخليل وصفد وطبرية كما كان عليه الحال في عام ١٨٨٢م- فبالإضافة إلى ٦.٠٠٠ يهودي في يافا وجدت جالية جديدة تزيد على الألفين في حيفا. كما حصل اليهود خلال هذه الفترة على ٤٠٠.٠٠٠ دونم من الأرضي (من مجموع مساحة أراضي البلاد البالغة ٢٧ مليون دونم)، وأنشأوا ٢٦ مستوطنة زراعية يقيم فيها حوالي ١٠.٠٠٠ مستوطن[١]. وكان أكثر من نصف الخمسين ألفا من الوافدين الجدد من الصهيونيين الذين لم يحصل على الجنسية العثمانية سوى عدد قليل منهم، على حين كان بإمكان أغلبيتهم التمتع بالمزايا التي تتضمنها الامتيازات الأجنبية- أي أنهم كانوا يستفيدون من كل من النظام المالي العثماني والامتيازات الأجنبية، ومن ثمّ وضعهم أساس الوجود اليهودي المستقل في البلاد[٢].

---

(١) انظر ملحق رقم: (٢٩)، (٣٠) بشأن شراء أراضي زراعية وتسجيلها بأسماء اليهود المقيمين في البلاد.

(2) Op.Cit, Mandel: Ibid.

ثالثاً: الموقف العربي وردود الفعل تجاه النشاط القنصلي والهجرة اليهودية إلى فلسطين

عند الحديث عن ردّة الفعل العربية لا بد من إجراء قراءة سريعة في البعثات القنصلية التي أنشئت منذ عام ١٨٤٠م وكيف لعب القناصل دوراً هاماً في التأسيس لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، معتمدين بذلك على قوّة قانونية وشرعية الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية. ففي مجمل القول إنّ قناصل الدول ساهموا في تسهيل عمليات الاستيطان اليهودي في أنحاء مختلفة على أرض فلسطين.

وإزاء تنامي التدخل الفظ من قبل البعثات القنصلية لصالح اليهود ولصالح تعزيز وجودهم في معظم المدن المشهورة في فلسطين مثل القدس، بيسان، عكا، حيفا وذلك بسبب قرب بعضها من الموانئ التي عبر اليهود من خلالها بشتى الوسائل غير المشروعة، في تحد مباشر للدولة العثمانية التي كانت فرضت قيوداً رسمية وإجرائية صارمة على دخول اليهود أو هجرتهم إلى فلسطين فقد كلفت الدولة العثمانية سفراءها في الدول الأوروبية لإبلاغ وزارات الخارجية في هذه الدول إصرار العثمانيين على رفض فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين[١].

لقد لفت اليهود الذين وفدوا إلى فلسطين و/أو هاجروا إليها منذ عام ١٨٨٢م أنظار طبقات المجتمع الفلسطيني إلى رغبتهم القوية في العمل في مجال الزراعة

---

[١] سبق تناول هذا الموضوع في المبحث الأوّل من هذا الفصل، وللمزيد انظر: د. حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ص٦٧ وما بعدها.

وقد حملوا معهم خبرات عملية وعلمية واسعة في مجال الزراعة وإقامة المزارع. ساعدهم في ذلك كله نظام الامتيازات الذي كنا أشرنا إليه سابقاً، وحال وصولهم بدأوا بشراء المزارع والأراضي الزراعية[١].

هذا النظام الذي استغلته أوروبا من أجل التأثير على الدولة العثمانية التي حاولت بقوّة من أجل إلغائه، وأنّ محاولات إلغاء نظام الامتيازات تكرّرت كثيراً؛ حيث قاومت الدول الأوروبية كل هذه المحاولات التي بذلت على مدى ثلاثة عقود من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٤م، إن كل هذه الجهود لم تنجح في محاولة الدولة العثمانية بوقف العمل بهذا النظام الذي كان أكثر المتأثرين بتداعياته وأخطاره وسلبياته شعوب الولايات العربية، وبخاصة بلاد الشام وفلسطين، وبالفعل فقد أبلغ الصدر الأعظم يوم ٩/ ٩/ ١٩١٤م قرار الحكومة العثمانية إلغاء نظام الامتيازات رغم كل أساليب المقاومة التي أبدتها أوروبا لمنع إلغائه[٢].

إنّ ما يمكن التأكيد عليه بالنسبة للحقائق التاريخية أنّ قناصل الدول الأوروبية في القدس ودمشق قد أسهموا بشكل مباشر في سبيل تحقيق الحلم الصهيوني وساعدوا في إرساء القواعد الأولى للأطماع الصهيونية في فلسطين، وهكذا التقت المصالح الاستعمارية الأوروبية مع الأطماع السياسية والإستراتيجية للحركة الصهيونية ولعل هذه المعطيات كانت أحد أبرز أسباب فشل العثمانيين في إنجاز تطلعاتهم في وقف الزحف اليهودي إلى فلسطين.

---

[١] انظر الملحق رقم: (٢٤) بخصوص شراء أراض زراعية للاستثمار.

[٢] الموسوعة الفلسطينية: القسم الثاني، المجلد السادس، ص٧.

حين وجدت الدولة العثمانية أنّ أحوال ولاياتها العربية قد أخذت تتأثر بالاتجاه السلبي رويداً رويداً بعد مؤتمر لندن عام ١٨٤٠م، وتكشفت في حينه الصورة الحقيقية للتوجه الاستعماري الأوروبي تجاه الدولة العثمانية وولاياتها سواء في منطقة البلقان أو في منطقة الشرق العربي، وبخاصة بعد أن ظهرت بوادر الضعف والوهن الذي اخذ يستشري في أركان الدولة بعد أن كانت ذروتها في القرون التي سبقت عقد مؤتمر لندن، لجأت إلى إجراء إصلاحات إدارية وقانونية وتنظيمية بهدف تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة الذي أخذ يتراجع إزاء التكالب الأوروبي على تقسيم خيرات وممتلكات الدولة فيما عرف بالمسألة الشرقية شقّها الثاني[١].

وقد لعبت الامتيازات الأجنبية التي كانت الدولة العثمانية قد قدّمتها للدول الأوروبية دوراً وحضوراً كبيرين في لي (لوي) ذراع الدولة وإرغامها فيما بعد على القيام بالعديد من الأمور التي خالفت بها سيادتها. ومن الأمثلة على هذه الإصلاحات قانون كلخانة الذي صدر عن السلطان عبد المجيد الأوّل في ٣/ ١١/ ١٨٥٦م، حيث شكّل هذا القانون نقطة تحول جذرية هامة ومنعطفاً كبيراً في حاضر ومستقبل الدولة العثمانية.

لقد أسهم قانون التنظيمات هذا في إحداث تغييرات جوهرية في الدولة العثمانية في أكثر من اتجاه:

---

(١) بشارة خضر: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م، ص٨٧.

- تغيير المشهد الإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة.
- ارتفاع وتيرة المداخلات الأجنبية وتزايد حدّتها خلال العقد الرابع وما تلاه من عقود بعد ذلك.

كل ذلك أدّى إلى بروز عدد من المفاهيم والمصطلحات لم تكن موجودة أصلاً في فكر الدولة العثمانية، من مثل: مركزية الإدارة، التحديث والعصرنة في أجهزة الدولة، تأثر القوانين وفلسفة التعليم بمفهوم العلمنة.

تلا ذلك كله صدور فرمان آخر للإصلاح في شباط من عام ١٨٥٦م[١] هذا الفرمان الذي دفع باتجاه تدعيم الامتيازات الأجنبية وإكساب الرعايا المسيحيين والطوائف غير الإسلامية ميّزات على حساب المسلمين والفلسطينيين تحديداً.

من هنا فإنّ الإعلان عن بدء العمل بـ الخط الهيماوني قد شكل نقطة التحول الهامة والمباشرة تجاه الدولة العثمانية، والتي ازدادت مع نهايات القرن التاسع عشر والبدايات الأولى للقرن العشرين؛ حيث لم تستطع كل المحاولات التي بذلت لحماية الإرث العثماني وحضارته أن تقف في وجه تفاعل استحقاقات المسألة الشرقية على أرض الواقع، وبالتالي لم تكن تلك العلاقات المشوبة بالتوتر إلاّ عوامل مباشرة ساهمت في ازدياد الغضب العربي على الدولة العثمانية[٢].

---

(1) Maoz, Moshe: Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society (London: clarendon press, 1988) p120.

(٢) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، وهو كتاب جمع به مؤلفه كل أسباب النهضة التي عاشتها الدولة العثمانية وبالتالي الأسباب التي أدّت إلى أفول نجم الدولة العثمانية والأسباب التي أدّت إلى ذلك.

وقد تنبّه العرب للأخطار المحدقة بهم إزاء التساهل والتسامح الذي منحته الدولة العثمانية للرعايا الأجانب في فلسطين عن طريق المكاسب التي وظفتها الدول الاستعمارية جيدا لتحقيق مطامعها وأهدافها الاستعمارية في بلاد الشام وفلسطين وتنبه الفلسطينيون بشكل خاص إلى ما يُحاك ضدهم من مؤامرات بوساطة قناصل الدول الأجنبية التي أخذت على عاتقها شكلاً ظاهرياً في مجال رعاية مصالح دولها واستراتيجيا رعاية مصالح المسيحيين من جهة والمساعدة في تحقيق الحلم الصهيوني من جهة أخرى، وقد انتبه العرب الفلسطينيون إلى حجم التنافس الأوروبي من أجل حماية اليهود وتوفير سبل التوطن والإقامة على أرض فلسطين. إنّ كل ما يتوفر في مراكز الأرشيف العربية والتركية والأوروبية والصهيونية يشير إلى وجود دور قنصلي خطير في التأسيس لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، كذلك فإنّ التقارير القنصلية التي أرسلها قناصل الدول الأوروبية إلى مسئوليهم أخذت بعدين هامين هما:

- العمل من أجل إثارة النعرات الطائفية في بلاد الشام وفلسطين كما جرى في حلب ودمشق وبيروت وجبل لبنان[١].
- العمل من أجل مساعدة اليهود بشكل مباشر وغير مباشر على الإعداد والبناء لإقامة الوطن القومي.

من هنا كان لا بدّ من استرجاع بعض الشواهد والاستشهادات الوثائقية والمرجعية التي تؤرخ لهذه الحقيقة المؤلمة:

---

[١] بازيلي: تاريخ سوريا ولبنان، مرجع سابق، ص٧٩.

محاولات السكان في جبل نابلس التظاهر ضدّ زيارة القنصل الفرنسي العام في القدس إلى المدينة وزيارة الأماكن المسيحية الدينية فيها[(١)].

- رفض بعض رجالات مدينة يافا حضور حفل استقبال القنصل البريطاني لدى زيارته لها[(٢)] واكتفوا بتقديم عريضة للقنصل يحتجون فيها على محاولات وكلاء القنصل التأثير على عمليات عقد صفقات بيع الأراضي في المنطقة لصالح اليهود.

- التقرير الذي بعث به قنصل بريطانيا في حلب حول رغبة المسلمين في شمال سوريا التخلص من الدولة العثمانية بتاريخ ٧ آب ١٨٥٨م[(٣)].

- تقرير القنصل البريطاني في دمشق بتاريخ ١٨/ تموز/١٨٧٨م حول رغبة مسلمي ومسيحيي سوريا في أن تفرض بريطانيا حمايتها على بلاد الشام .

- رفض مجلس بلدية نابلس الذي كان يرأسه عضو مجلس المبعوثان العثماني الشيخ محمد تفاحة الموافقة على طلب القنصلية العامة لبريطانيا في القدس الحصول على ترخيص لإقامة مصنع للخياطة في نابلس يديره شخص يهودي يدعى يهودا كوهين[(٤)].

---

(١) سجل محكمة نابلس الشرعية رقم (٩٢)، صفحة ٨٧.

(٢) سجل محكمة يافا الشرعية رقم (٦) صفحة (١٢٤) بتاريخ نيسان ١٨٩٣م.

(٣) عبد الرؤوف سنو: النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧-١٨٨١م، بيروت، دار بيسان للنشر والتوزيع، ص١٨٥.

(٤) سجل محكمة نابلس الشرعية رقم (١٠٥) صفحة (١٩٠٨) قرار رقم (٨٧).

- رفض قاضي نابلس الشرعي لطلب القنصلية العامة البريطانية في القدس بالتدخل لمنع آذان الفجر في مسجد الخضر بنابلس القريب من دير اللاتين داخل البلدة القديمة[1].

وفي المقابل نجحت بعض القنصليات في بناء شبكة من العلاقات العامة مع عدد من الزعماء المحليين في غير موقع من المدن الفلسطينية وبعض المدن في بلاد الشام، فقد نجح القنصل البريطاني في حلب عام ١٨٧٨م في التدخل لدى الباب العالي للحيلولة دون ردة فعل عثمانية إزاء ثورة المسيحيين العرب في المنطقة ضدّ العثمانيين، كما لوحظ أنّ قناصل كل من أمريكا وبريطانيا في القدس قد بذلا جهوداً واضحة بهدف إبلاغ حكوماتهم بالمخاطر التي تتعرض لها أنشطة الحركة الصهيونية جرّاء المقاومة العثمانية والوطنية في فلسطين وقيامهم بمنع كل محاولات الاستيطان اليهودي في القدس[2].

- احتجاج القنصل الألماني في القدس لصالح أحد رجال اليهود الذي كاد يفقد ممتلكاته التي أنشأها بالقرب من يافا لأنه قام بإنشائها دون الحصول على رخصة من المتصرف وكما فشل في منع معاقبة اليهودي، أبلغ سفارة حكومته في القسطنطينية لمساعدته في الوقوف إلى جانب اليهودي وكان له ما أراد[3].

---

(١) عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق، ص١٩٠.

(٢) أحمد النعيمي: اليهود والدولة العثمانية، المرجع السابق، ص٦٩- ٧٢.

(٣) أحمد النعيمي: المرجع السابق، ص٨٢.

ومهما يكن من أمر فإنّ كل الشواهد تشير إلى أنّ عرب فلسطين بخاصة وبقية سكان وأهالي بلاد الشام عجزوا عن الوقوف في وجه الخطر الذي شكلته الأنشطة القنصلية في فلسطين وذلك لاعتبارين هامين نلفت إليهما مرة أخرى وهما:

ـ العمل على تأجيج الغضب من قبل المسلمين والفلسطينيين تجاه الدولة العثمانية بعد أن قدمت الدولة العثمانية للآخرين على حساب المسلمين والفلسطينيين امتيازات تلقتها الدول الأوروبية وباركتها ودفعت باتجاه تكريسها عبر معاهدة باريس عام ١٨٥٦م[١] واعتبرتها نوايا طيبة وصادقة من قبل الدولة العثمانية تجاه المسيحيين في إطار السلطنة.

ـ ما أحدثته الأنشطة الاستعمارية والصهيونية من تمزيق لصفوف الناس عن طريق شراء الذمم والضمائر.

إنّ المنطق التاريخي يرى في هذا الإجراء العثماني الذي فتح الباب على مصراعيه أمام كل المداخلات الأجنبية والتدخلات التي تراكمت بعد ذلك على أرضية حقوق الطوائف غير الإسلامية من مثل الأزمة اللبنانية والصراع الذي نشأ على خلفية وقوف كل دولة أوروبية إلى جانب طائفة دون أخرى و/ أو في مواجهة الطائفة الأخرى.

---

[١] في ذلك يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول الموضوع من خلال الاطلاع على الكتاب الخاص بالدكتور قيس الغزاوي الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، المرجع السابق.

عبر هذه المداخلات الأجنبية استطاعت الدول الأوروبية إحداث اختراق ثقافي وديني استهدف فلسطين التي لها خصوصياتها من حيث كونها حاضنة وموطن الديانات والرسالات، ولعل هذه الخصوصية كانت الوجه الخارجي الذي استفادت منه الدول الأوروبية لانتزاع فلسطين من السيطرة العثمانية[١].

إنّ الحديث عن العلاقات العربية العثمانية طويل ومعقد تتنازعه آراء محافظة وأخرى إصلاحية وثالثة أرادت أن تتعاطى مع الفكر العربي إلاّ أنّ العلاقة العربية العثمانية بدأت تأخذ منحى تراجع بتدرج واكب سلسلة النكسات والهزائم العسكرية التي أخذت الدولة العثمانية تتعرض لها بعد مؤامرة لندن ١٨٤٠م، لكنها أخذت تشتد سلباً وتدهوراً في ضوء ازدياد حدة التدخّل الإداري في شؤون الدولة العثمانية وأنّ العدّ العكسي للعلاقات العربية العثمانية بدأ مع اشتداد وطأة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ومن الملاحظ أنّ الدول الأوروبية وجدت لها مصلحة إستراتيجية لتشجيع الشعوب العربية ضدّ الحكم العثماني واستغلالها كذلك للصلاحيات التي اكتسبها قناصلها بوساطة نظام الامتيازات في خدمة الرعايا المسيحيين من أبناء الطوائف المسيحية المستفيدين بذلك من استخدام أساليب التأثير الحضاري بوساطة قناصلها[٢].

إنّ مستوى العلاقات العثمانية العربية تأثر كثيراً بـ عوامل الانحطاط والهزيمة التي انعكست على:

---

[١] بشارة خضر: أوروبا وفلسطين، المرجع السابق، ص٩٣.

[٢] بيان نويهض الحوت: فلسطين: القضية – الشعب -- الحضارة، بيروت، دار الاستقلال، ١٩٩١م، ص١٨٣.

- أنهم أدركوا تأثير الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية في رسم سياسة القنصليات الداعمة لتثبيت النفوذ الاستعماري الأوروبي في المنطقة.
- أنهم عجزوا عن وقف أو درء الخطر الصهيوني الذي أخذ يعصف بفلسطين مع بداية الهجرات المنظمة عام ١٨٨٢م.

رابعاً: ردود الفعل الفلسطينية تجاه النشاط القنصلي والهجرة اليهودية

آمن الفلسطينيون إيماناً قوياً بأنهم جزء لا يتجزأ من النظام العربي وجزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك في فترة الرخاء العثماني إلى حدّ التباهي بانتمائهم، والإعلان جهارة أنهم عرب عثمانيون[(١)].

وحين توالت عمليات التراجع السياسي والتوتر الاجتماعي والاقتصادي في الإمبراطورية، والتي نجم معظمها عن الخسائر الكبيرة التي تكبدتها الخزينة العثمانية مما اضطرها إلى زيادة الضرائب على أبناء الدولة أتراكا وعرباً ومسلمين ومسيحيين الذين دفعوا أثماناً باهظة دفعت باتجاه بناء حالة كبيرة من السخط والكراهية لدى أبناء الولايات العربية، كما أسهمت في ظهور نزعات كيانية عربية وإسلامية مع بدايات العقد السابع من القرن التاسع عشر[(٢)].

---

(١) بيان نويهض الحوت: فلسطين، المرجع السابق، ص٤٣١.

(٢) يمكن الرجوع لهذا الموضوع بتوسّع في كتاب عبدالرؤوف سنو: النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٠٧-١٨٨١م، بيروت، دار بيسان، ١٩٨٨م، حيث عرض فيه مؤلفه تفاصيل دقيقة عن أسباب بروز هذه النزعات والنتائج الوخيمة التي انعكست عنها مثلما أدّت إلى تداعيات واسعة على الصعيد العربي والعثماني.

إنّ القلق الذي ساد أبناء الولايات العربية جراء الهزائم والانهيار المالي والسياسي للدولة ساعد بقوّة في ظهور إشكالية قوية بين الهوية الدينية والهوية الوطنية في إطار الدولة العثمانية، وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بالاتجاه الإسلامي والجامعة الإسلامية، والاتجاه العربي والقومية العربية[١].

ومن المؤكد أنّ الأطراف الإسلامية في الدولة العثمانية قد نجحت في التحرّك جرّاء عوامل الضعف الذي تعرضت له الدولة واهتزاز مركز القرار السياسي والاستراتيجي فيه[٢].

لقد كانت ملامح المقاومة العربية الفلسطينية وردة أفعالهم تجاه النشاط الصهيوني قد ظهرت عام ١٨٨٦م عندما قام المزارعون من سكان مستوطنة بتاح تكفا (قرية ملبس) و(الخضيرة) بإجبار سكانها من الفلاحين الفلسطينيين على ترك أراضيهم تحت تهديد العنف والمقاومة، إلاّ أنّ هؤلاء الذين أحسّوا بالظلم ثاروا على اليهود وتصدوا لهم في مواجهات عنيفة أجبرت القنصل البريطاني في القدس على تقديم شكوى إلى قاضي نابلس الشرعي ضدّ تصرفات الفلاحين تجاه اليهود وفي المقابل بادرت الحكومة العثمانية إلى فرض قيود على حركة وهجرة اليهود إلى فلسطين[٣].

---

[١] عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق، ص١٥.

[٢] لمزيد من المعلوملت حول الموضوع راجع كتاب: علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية، المرجع السابق، وكذلك كتاب عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية، المرجع السابق.

[٣] عبد الوهاب الكيالي: المقاومة العربية في فلسطين، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦م، ص٤٨- ٥٠، وانظر أيضاً كتاب "المطامع الصهيونية التوسعية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦١م، وفيه تفاصيل كثيرة حول الموضوع.

إنّ مثل هذه الواقعة وإن كانت واحدة من مئات الشواهد والأدلة تكشف بشكل واضح عن حجم المشكلة وتنامي النفوذ اليهودي المدعوم بشكل سافر من قبل البعثات القنصلية ومن ثمّ من الدول الأوروبية الطامعة في المنطقة وبخاصة بريطانيا، وهي بالنسبة للعرب والفلسطينيين دفعت بهم إلى حالة من الإحباط والقهر جرّاء موقفين لافتين:

- موقف القناصل المحابي لليهود والدافع بقوّة لأنشطتهم التوسعية.
- موقف متصرف القدس رشاد باشا المهادن تجاه إشكالات اليهود وتزايد تدخلاتهم شبه اليومية[1].

قاد هذا الوضع المؤلم الذي تجاوز حدود الممكن احتماله من أهالي القدس وعدد من القرى المحيطة إلى توجيه احتجاج خطي ضدّ المتصرف رشاد باشا إلى الباب العالي والحكومة طالبوا فيها بضرورة اتخاذ إجراءات رادعة ضدّ اليهود من حيث وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكذلك منع السماح قطعياً لهم بشراء الأراضي وبناء المستوطنات الزراعية.

أدّت هذه الأحداث وغيرها الكثير إلى رفع درجة الوعي القومي فلسطينياً وعربياً تجاه الخطر الصهيوني، بل إنّ هذا الوعي تفجر وبقوّة ضدّ حركات الهجرة

---

(1) في سجلات محكمة القدس الشرعية من ١٠- ١٢٥ أدلّة وشواهد كثيرة لا حصر لها أرخت لكل الشكاوى والخصومات والتدخلات من قبل اليهود والقنصليات في وجه المسلمين من سكان القدس والمناطق المحيطة بها وقد حفظت هذه السجلات على مصغرات فيلمية موجودة اليوم في الجامعة الأردنية وجامعة النجاح الوطنية بنابلس.

والاستيطان التي قامت بها الحركة الصهيونية مثلما تأجّج كذلك في دعم أية حركة عربية تظهر وتستهدف مقاومة الأطماع الاستعمارية الاستيطانية الأوروبية، فقد أيّد الفلسطينيون ثورة أحمد عرابي التي اندلعت في مصر احتجاجاً على الاستعمار البريطاني، وهذا ما وثقه قنصل بريطانيا العام في القدس من خلال التقارير الدورية التي بعث بها إلى حكومته عام ١٨٨٢م ولفت فيها إلى ما أدّت إليه احتجاجات أهالي كل من القدس ونابلس ويافا وغيرهم من المدن الفلسطينية ونوه من خلالها إلى حجم ومستوى التعاطف الشعبي مع ثورة عرابي ضدّ الاستعمار البريطاني لمصر[١]، وقد احتسب المؤرخون هذا الموقف موقفا قومياً وطنياً لافتا[٢] تكرّر مرّة أخرى عام ١٨٨٤م عندما وقف الفلسطينيون مع ثورة المهدي ضد السيطرة العثمانية.

وعلى صعيد آخر بدأت العديد من الصحف العربية تتحدّث عن الموقف العربي تجاه الحركة الصهيونية وأنشطتها في المنطقة العربية إلاّ أنّ النشاط الإعلامي العربي الذي وقفت الصحافة المصرية في مقدمته اختلف من حيث الشكل والمضمون والموقف وردة الفعل عند أهل فلسطين، إذ إنّ الصحافة العربية أشارت بأن من الأهمية الاستفادة من كل ما وصلت إليه الحركة الصهيونية من تقدّم اقتصادي وتجاري وزراعي لليهود والصهيونية في فلسطين، وأنّ الفلسطينيين إذا ما نهجوا

---

[١] بيان نويهض الحوت: المرجع السابق، ص٤٣٣.

[٢] لمزيد من التفاصيل عن هذا الموقف المثير للانتباه، أرخت اليه بيان نويهض الحوت في المرجع السابق نقلاً عن عبد الوهاب الكيالي.

سبيل الحركة الصهيونية في العمل من أجل تقدم ورخاء شعبهم فإنهم يصبحون قادرين على حلّ المسألة الفلسطينية والوقوف بالند في وجه الحركة، وأنه إذا ما تمت مواكبة ومجاراة الحركة وما وصلت إليه من تقدّم فلن تعود هناك ثمة مشكلة بين الفلسطينيين واليهود[1].

وفي الجهة الأخرى من المشكلة ركز زعماء الحركة الصهيونية على تأكيد أهمية الوجود الصهيوني اليهودي في فلسطين التي ستعود بالفائدة الكبيرة على فلسطين أرضاً وشعباً من النواحي الاقتصادية والمالية والعلمية والثقافية وأنّ الازدهار الذي ينتظر أن تشهده فلسطين سوف ينعكس بالضرورة إيجابياً على المنطقة كلها.

إنّ موقف الفلسطينيين وردة فعلهم كانت لها رؤية خاصة وموقف مغاير للموقف العربي المصري الذي لم يقدر بأنّ الزحف الاستيطاني يصادر الأراضي والأموال ويطرد الشعب ويجلب بشراً جدداً لا ينتمون لهذه الأراضي التي استولوا عليها بالقوّة، وأن ردة الفعل المصري في ذلك الوقت كانت مخيّبة لآمال الفلسطينيين، فقد رأى الفلسطينيون أنّ الزحف الاستيطاني الذي أخذ يشاهد ويتسع ويتواصل بشكل مضطرد برغم بطئه، الأمر الذي دفع بهم إلى التصدّي له بشتى الإمكانات والوسائل والسبل المتاحة، وعلى هذا فإنّ مسألة ردّة الفعل من جانب الفلسطينيين تجاه تواتر التغلغل الصهيوني وانتشاره ارتبطت طرديا معه بحيث أنّ عملية التصدّي له اقترنت مباشرة بدرجة اشتداده وتناميه وهذا ما يفسر توطد وسائل التصدّي والمواجهة والمقاومة الفلسطينية.

---

(1) البرت حوراني: مرجع سابق، ص ١٤٠- ١٤١.

إنّ المسألة هنا لا تتعلق بحجم ردّة الفعل الفلسطينية وأشكالها وصورها بقدر ما ترتبط بالموقف الفلسطيني العام الذي مثل الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني على اختلاف شرائحهم الطائفية والاجتماعية والاقتصادية ، رغم محاولة إيعاز الدول الأوروبية إلى قناصلها ووكلائهم الذين انتشروا بقوّة في كبريات المدن العربية والفلسطينية لتحقيق اختراق في بنية هذه الطوائف والكيانات للوقيعة بينها لتحقيق مكاسب استعمارية .

ويمكن رصد النفوذ الذي مارسه القناصل لتحرير السياسات الاستعمارية الأوروبية والتمهيد لتحقيق الحلم الصهيوني بالذات في نهايات القرن التاسع عشر عندما مارسوا أفعالهم المريبة تحت وطأة السلطة والقدرة والتدخل في أدقّ تفاصيل الحياة المدنية وقيامهم بدور الوسطاء في ما بين أعيان المدن والحكومة ونوابها وبين الأهالي وبين اليهود لتسهيل شراء الأراضي[1] وكان هذا الصعود المتسارع لقناصل الدول، وما يؤكد هذه القضية أنّ الاضطرابات الكبرى التي وقعت في كل من حلب عام ١٨٥٠م ونابلس عام ١٨٥٦م ودمشق عام ١٨٦٠م وما تلا من مداخلات أوروبية واسعة في المجال الاقتصادي وإغراق الأسواق بالسلع الأوروبية وإقامة

---

[1] جورج سلامة: المرجع السابق، ص١٢١- ١٣١، وكذلك مقالة د. وجيه كوثراني في مجلة الاجتهاد الأعداد ٤٥-٤٦ في الصفحات ١٤٣-١٤٥، كما فصل له الدكتور احمد المرسي الصفصاني في دراسته التي نشرت في المؤتمر الخامس للجنة العالمية لدراسات ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية ونشرته المجلة التاريخية المغربية في عددها ٢٩-٣٠ عام ١٩٨٣م في الصفحات ٣٨٠- ٣٨٨.

المشاريع الاستثمارية مثل خط الحديد الذي أقامه الألمان في فلسطين وما نجم عن التدفق الكثير لليهود عبر موجات الهجرة اليهودية كل ذلك كان بمثابة الأرضية الخصبة التي قادت إلى فرض الاحتلال البريطاني المباشر لشرق الأردن وفلسطين والعراق والاحتلال الفرنسي لسوريا ولبنان خلال الحرب الأولى[١].

إنّ هذا التمهيد لبناء أرضية خصبة لتحقيق التطلعات الصهيونية كان قد أوقد شعلة الصراع العربي والفلسطيني مع الحركة الصهيونية، ففي عام ١٨٨٢م كانت البداية الرسمية لانطلاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين والتي شكلت بحسب المؤرخين عرباً ويهوداً – منعطفاً هاماً في تاريخ العلاقات العربية اليهودية، بل وفي اشتداد حدة الصراع بين الفريقين، ليس على سبيل التدليل بالأدلة والشواهد بقدر ما هو مبين على الاستنتاج الذي دفعت باتجاهه بقوّة الأنشطة القنصلية التي كانت مدعومة وقائمة على الدعم الأوروبي المبرمج لها والوهن الذي أصاب الدولة العثمانية واضعف من قدرتها على التدخل[٢].

إنّ واقع الحياة اليومية التي سادت المدن الفلسطينية والصراعات التي دارت في إطار هذه المدن عبر النزاعات المحلية كانت أحد أبرز العوامل التي مرت عليها وعبرها السياسة الاستعمارية الأوروبية من أجل تحقيق أطماعها في فلسطين وأضعفت ردود الفعل للشعوب العربية بعامة تجاه ما أخذ يجري على أرض فلسطين[٣].

---

(١) عادل مناع: تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، ص٢٢٨.

(٢) عادل مناع: المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع يمكن العودة إلى كتابي: تاريخ جبل نابلس والبلقاء لمؤلفه إحسان النمر بأجزائه الأربعة وكتاب بشاره دوماني: إعادة اكتشاف فلسطين، المرجع السابق.

لم تشهد فلسطين حركة مقاومة منظمة يمكن أن تقف بقوّة أمام المشروع الصهيوني طيلة الفترة ما بين ١٨٧٨م ولغاية ١٩٠٨م وهي فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وأما ما جرى من نشاطات وفعاليات سادت كردة فعل مباشرة على النشاط الصهيوني وموجات الهجرة، فقد كان بمثابة أنشطة احتجاجية شملت بعض الأنشطة العنيفة أحياناً، وفي مقابل ذلك نشط الأعيان وأصحاب النفوذ المحليون في كبريات المدن الفلسطينية وعلى رأسها مدينة القدس التي كانت أكثر من غيرها تحسباً وتلمساً للأنشطة اليهودية التي تمثلت بالتركيز على القدس والاستيطان فيها وشراء الأراضي حولها[١].

وقد حذر العرب في البرلمان العثماني السلطان عبد الحميد من خطر الحركة الصهيونية وكان هؤلاء العرب من فلسطين :روحي الخالدي وسعيد الحسيني وشكري العسلي وفي برقية أرسلت إلى الصدر الأعظم في حزيران (يونيه) من عام ١٨٩١م طالبوا فيها إيقاف الهجرة اليهودية ومنع استيطانهم فيها. وفعلا استجيب لطلبهم، وصدر فرمان (أمر سلطاني) في ١ تموز (يوليو) ١٨٩١م يمنع اليهود من شراء الأراضي في جميع الولايات العثمانية[٢].

---

[١] عادل مناع: تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص٢٣١، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الأحداث التي وقعت بعد ذلك بمثابة صدامات عنيفة وقعت بين الفلسطينيين واليهود أدّت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من الجانبين.

[٢] مصطفى مراد الدباغ: بلادنا فلسطين، مج ١٥ص٤٩، الطيباوي: القدس الشريف، ص٦٠. وانظر أيضاً مذكرات الدكتور حسين فخري الخالدي رئيس بلدية القدس عام ١٩٣٤م.

وإذا كان حجم ردود الفعل الفلسطينية لم يكن في المستوى المطلوب إلاّ أننا نستطيع التأكيد أنّ ردود الفعل هذه خلقت مستوى معيناً من الصعوبات والمشكلات تعرض لها اليهود في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، ومن هذه العوائق والمشكلات التي أدّت إلى تعرض اليهود إلى حالة من الضعف والوهن والخوف من فشل المشروع الصهيوني على أرض فلسطين ومنها:

١- تفاقم سوء الأوضاع الصحية التي داهمت المستعمرات الزراعية التي لم يسبق أن تعرض لها هؤلاء في المدن التي جاؤوا منها من أوروبا.

٢- الضائقة المالية والاقتصادية التي تعرض لها هؤلاء المستوطنون جرّاء عدم تمكنهم من تحمل الديون.

٣- نشوب خلافات داخلية بين المستوطنين اليهود.

٤- التصدّي العثماني لأنشطتهم.

٥- ردّة الفعل الفلسطينية[1].

---

(١) عادل مناع: تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص٢٣٠- ٢٣١، وكان الأستاذ إحسان النمر قد أورد في كتابه تاريخ جبل نابلس والبلقاء تفاصيل كثيرة عن إشكاليات الصراع مع اليهود في عدد من المدن الفلسطينية.

كما تناولها المؤرخ اليهودي "شمعون شان" في كتابه المنشور بالعبرية: "بيت روتشيلد وأرض إسرائيل" طبعة الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٨٠م تناول فيه الأسباب والعوامل التي أدّت إلى خلق حالة من الإحباط لدى اليهود بسبب العوامل التي ذكرت أعلاه، كما تناول المؤرخ اليهودي يهودا سلوتسكي في كتابه تاريخ الهاغاناه تفاصيل دقيقة وشاملة عن الصدامات العنيفة التي وقعت بين اليهود والفلسطينيين خلال الفترة ما بين ١٨٨٢-١٩٠٨م وأدّى إلى سقوط عدد من اليهود خلال تلك الفترة جرّاء تلك الصدمات.

لقد تأثر الوعي الفكري والسياسي الفلسطيني تجاه الخطر الصهيوني كثيراً بالوعي العربي الذي أخذ يظهر بقوّة وبشكل لافت في أواخر القرن التاسع عشر، وقد تأسس هذا الوعي على أرضية الموقف العربي تجاه النشاط الصهيوني الذي كان مدعوماً من قبل الإمبريالية الاستعمارية الأوروبية وبخاصة بعد أن كانت جذوره وعمليات التمهيد لهذا الوعي قد بدأت مع بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر[1]، وقد عدّ أبناء فلسطين أنفسهم خلال العهد العثماني جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية وضمن الإطار العام الذي سبق الحديث عنه[2]، ولعل أبرز ما يُلفت إليه أنّ حركة الوعي الفكري والسياسي والقومي العربي اندمجت بشكل كبير مع الرؤية العامة للفلسطينيين تجاه ما جرى وما يجري على الأرض بحيث تأثرت فلسطين وأبناؤها بالوعي العربي والقومي. ووفقاً لهذه الجزئية الهامة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني فقد رأيت عرض صورة الوعي القومي ومناخه الذي ساد على أرض فلسطين كما يلي:

---

(1) أفرد الدكتور حسان حلاق في كتابه "موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية: ١٨٩٧-١٩٠٩م"، مساحة واسعة ومفصّلة ومعزّزة بالوثائق ومصادر المعلومات العديدة يمكن لمن يرغب في التوسّع الاطلاع عليها وبخاصة أنها تناولت بدايات الوعي العربي والأسباب التي قادت إليه.

(2) بيان نويهض الحوت: المرجع السابق، ص٤٣٢.

١- لم تكن فلسطين لتنأى عن التيارات السياسية والفكرية والقومية التي سادت المنطقة العربية وتفاعلت معها إيجابياً، شهد بذلك – لغايات في نفس يعقوب – قناصل الدول عبر تقاريرهم.

٢- إنّ الهيكل العام والرؤية التي سادت اليقظة الفكرية العربية كانت سرية التوجه والهدف لأنها كانت تخشى افتضاح أمرها لدى العثمانيين.

٣- وفيما يتعلق بالموقف العربي في مواجهة النشاط الصهيوني والهجرة اليهودية إلى فلسطين فإنّ الحركة القومية العربية وإلى جانبها أهالي فلسطين أدركوا بجدية وخطورة الموقف وأعلنوا صراحة وجهاراً رفضهم القبول بها واستعدادهم معارضتها بشتى الوسائل.

٤- من الأهمية بمكان الإشارة إلى ما رآه د. حلاق استناداً إلى وثائق رسمية بأنّ الموقف القومي العربي تجاه النشاط الصهيوني أولاً وتجاه الهجرات اليهودية الرسمية التي بدأت عام ١٨٨٢م، وكذلك عمليات شراء ونهب الأراضي الفلسطينية لصالح الحركة الصهيونية قد بدأت مبكرة ولم تكن وفقاً لما سبق قد تناولته المصادر والبحوث بأنها بدأت مع بدايات القرن العشرين[١].

٥- إنّ الموقف الذي أبداه الفلاحون الفلسطينيون حيال النشاط الصهيوني وموجات الهجرة التي كانت مدعومة بقوّة من قبل قناصل الدول الأوروبية

---

[١] مما يدعم هذه الرؤية الموضوعية ما جمعته المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان عن الفترة ما بين ١٨٤٠-١٨٦٠م، للخازنين وبخاصة المجلد الأوّل منه، وهو مصدر سبق ذكره.

وبخاصة القناصل البريطانيين جاء على أرضية تلمسه لخطورة الوضع وإمكانية ضياع أملاكهم ومصادرة رزقهم وضياع أراضيهم من خلال أساليب التزوير والغش والضياع، وبحسب توما[1] فإنّ بريطانيا ومعها الصهيونية العالمية حيث صبّت جام غضبها على طبقة الفلاحين والعمال في فلسطين لأنهم كانوا أكثر من وقف بقوّة في وجه الزحف الاستيطاني الصهيوني.

٦- إنّ موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين شكّلت خطراً حقيقياً ومباشراً على الصناعة والتصنيع والفئات القائمة عليها وأنّ المنافسة التي نشأت بين الصناعيين الفلسطينيين واليهود قامت على أرضية التحول اليهودي نحو النشاط الصناعي.

٧- وبالنسبة للنشاط العربي في الاتجاه الإعلامي فقد ساهم بشكل كبير في المواجهة حيث أثر دورهم على إعداد وإصدار مجموعة من القوانين والقرارات والفرمانات العثمانية التي خصصت من أجل منع هجرة اليهود إلى فلسطين أو الاستيطان فيها[2] وبخاصة أنّ العثمانيين تخوفوا كثيراً من أن تؤجج المواقف

---

[1] اميل توما: جذور القضية الفلسطينية، القدس، د.م، ١٩٧٦م، ص٦٨- ٧٢. وفي هذا الكتاب شرح مفصل للجذور التي أدّت إلى ضياع الأرض ووقوع كارثة الهجرة الفلسطينية القسرية خلال الأعوام ٤٥- ١٩٤٨م والتي كان أبرز أسبابها الممارسات الصهيونية التي كانت مدعومة من الانتداب البريطاني المباشر.

[2] حسان حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية: ١٨٩٧-١٩٠٩م، مصدر سابق، ص٨٦- ٨٧ . وقد استعرض الموقف الرسمي للدولة العثمانية نحو اليهود سواء قبل موجات الهجرة المنتظمة عام ١٨٨٢م وما قبلها على المستوى غير الرسمي عبر مجموعات الحجاج والزوار اليهود إلى فلسطين تحت الحماية البريطانية أو الروسية أو الفرنسية وموقف الدولة العثمانية الرسمي إزاء كل=

وردود الفعل العربية نيران المعارضة التي أخذت تقوى وتزداد خطورة على الدولة.

٨- تحدثت المصادر الصهيونية عن حجم ومستوى الوعي العربي الفلسطيني الذي نما وتطور بشكل كبير، فقد حذّر (احاد عام) مفكر يهودي ، خلال زيارته إلى فلسطين من حصول ثورة عربية فلسطينية قومية تجاه المستوطنات الزراعية التي أنشأها اليهود وأنّ الحاجة تقتضي التخطيط الجيد لتجاوز كل العراقيل والصعوبات التي داهمت اليهود من قبل ردة الفعل العربية ضدهم.

٩- ومن المؤسف جداً أنّ الإقطاع العربي بقي يتعاون ويقدم العون والمساندة للجهات اليهودية التي تمكنت من شراء مساحات واسعة من الأراضي من إحدى الأسر الإقطاعية اللبنانية في منطقة طبريا، وبرغم حركات الاحتجاج والغضب الرسمي والإعلامي العربي والفلسطيني تجاه الاستيطان اليهودي والمحاولات الواسعة التي قام بها الفلسطينيون من أجل بقائهم ووجودهم وحقوقهم التاريخية.

=المحاولات التي قامت بها السفارات الاوروبية أو قناصلها أو حتى الجمعيات اليهودية لتشجيع هجرة اليهود، ونوّه كذلك إلى حقيقة الموقف الرسمي العثماني إزاء كل الإغراءات التي قامت بها الحركة الصهيونية لشراء الأراضي الفلسطينية وكذلك الاستنتاج الذي توصل إليه د. حلاق حول الموقف البريطاني تجاه هجرة اليهود من روسيا إلى بريطانيا وبالتالي خشيت بريطانيا من تأثير ذلك على اقتصادياتها فعمدت إلى تشجيع الهجرة إلى فلسطين ودعمت ذلك سياسياً ومعنوياً بقوّة، انظر د. حلاق: موقف الدولة العثمانية، ص٨٦- ٨٧.

ساهمت الأقلام العربية خلال وبعد انعقاد مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م مساهمة فاعلة في تطوير ردة الفعل العربية والنهوض بها إعلامياً على المستويين العربي والعالمي من قبل صحيفة المقطم المصرية التي توالت نشر المقالات حول الخطر الصهيوني والآثار الخطيرة للهجرات اليهودية[١]، وكذلك ما نبه إليه نجيب نصّار حول الخطر الصهيوني وآثاره المتوقعة وقيمة الآثار التي ستنجم عن إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين[٢] من خلال مؤلفه أو من خلال جريدة الكرمل التي أنشأها في حيفا وأشرف عليها مباشرة.

من أجل ذلك نشطت الصحف العربية في فلسطين بشكل ملحوظ وأخذت على مسؤوليتها نشر الوعي الجماهيري تجاه الخطر الصهيوني من مثل مجلتي (الكرمل وفلسطين) التي رأس مجلس إدارتها عيسى العيسى وصدرت عام ١٩١١م، والمنادى التي أدارها سعيد جار اللّه والتي صدرت عام ١٩١٢م ووضعت في مقدمة أهدافها مكافحة النشاط الصهيوني؛ ويلاحظ أنّ صحيفتي الكرمل وفلسطين أخذتا على عاتقها متابعة ملف تسريب الأراضي إلى اليهود بالأرقام والجداول والحقائق والمعطيات إضافة إلى متابعة التطورات التي شهدتها الحركة الصهيونية وبخاصة زيادة نفوذها لدى العثمانيين بعد ١٩٠٩م ومساعدة الاتحاديين لهم[٣].

---

[١] جريدة المقطم ٢٣/ ١٠/ ١٨٩٧ وفيها مقال بقلم أمين أرسلان أسماه مملكة صهيون.

[٢] نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، وفيه أوضح الكاتب أفكاره القومية بصراحة تامة.

[٣] بيان نويهض الحوت: المرجع السابق، ص٤٣١- ٤٣٧ وهنا وردت تفاصيل كثيرة عن النشاط الإعلامي عبر الصحف أو المجلات أو الكتب وظهور عدد آخر من الصحف العربية التي نشطت، كذلك في التصدّي للنشاط الصهيوني والتنبيه للأخطار المحدقة بفلسطين جرّاء زيادة أعداد اليهود المهاجرين.

وفي مقابل النشاط الإعلامي العربي والفلسطيني الذي تصدّى بقوّة لكل محاولات صهينة فلسطين والسيطرة عليها فقد ظهرت كتلة نيابية عريقة عام ١٩١١م وجهت أنظارها نحو الخطر الصهيوني في فلسطين ووجهت هذه الكتلة جل اهتماماتها عبر مجلس المبعوثان التركي نحو الأهداف والمقاصد الصهيونية، وقد تساءل هؤلاء النواب بشكل مباشر أمام مجلس المبعوثان ما إذا كان هناك تصور مشترك بين اليهود والعثمانيين ورؤية متفق عليها لتفهم المصلحة اليهودية العليا في إقامة وطن لليهود على أرض فلسطين[1] هذا كله بالإضافة إلى ما كانت تنبهت إليه معظم الصحف العربية والفلسطينية المختلفة.

لم تقتصر ردة الفعل الفلسطينية على النشاط الإعلامي والصحفي وحده بل إنّ حركة جماهيرية شعبية انطلقت في المدن الفلسطينية كما جرى في نابلس من احتجاجات ضدّ مشروع أراضي الغور خلال اجتماع جماهيري شعبي في نابلس وقد صدرت برقيات احتجاج جماهيرية في عدد من المدن الفلسطينية بهدف إسقاط مشروع استثمار أراضي الغور[2].

---

[1] توجه حافظ السعيد أحد أعضاء كتلة النواب العربي في مجلس المبعوثان التركي بمداخله واستجواب في شهر حزيران (يونيه) من عام ١٩٠٩م أشار فيه إلى استخفاف كتلة النواب العرب من التساهل العثماني من النوايا الصهيونية كما أورد ذلك د. عبد الوهاب الكيالي، في كتابه وبيان نويهض الحوت، فلسطين القضية، الشعب والحضارة، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٠.

[2] محمد عزة دروزة: مذكرات محمد عزة دروزة، ج١-٦، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م. وقد أورد فيها تفاصيل دقيقة عن الأنشطة الإعلامية والجماهيرية ضدّ سياسات الاستيطان اليهودي في فلسطين يمكن الرجوع إليها للمزيد.

وإلى جانب النشاطات الجماهيرية التي انتشرت على مستوى الوطن فقد شارك الفلسطينيون في أعمال المؤتمر العربي الأوّل الذي عقد في باريس عام ١٩١٣م وهو المؤتمر الذي أطلق عليه اسم "المؤتمر العربي الأوّل في باريس" أو "مؤتمر الشهداء" هذا المؤتمر الذي أسفرت نتائجه عن أحداث مأساوية قادت عدداً كبيراً من القائمين عليه إلى أعمدة المشانق على يد السفاحِ جمال باشا وقد كُتب عن هذا المؤتمر كثير من الكتب والأبحاث كانت في مجموعها تؤكد أنّ العرب في مؤتمرهم هذا لم يكونوا يهدفون بأية حال من الأحوال الانسلاخ عن الدولة العثمانية إلاّ أنهم أرادوا أن يؤكدوا عروبتهم وانتماءهم للعروبة والعربية وحبهم لها وتساءلوا عما إذا كان هذا الحب يشكل في نظر الاتحاديين جريمة نكراء عقوبتها الإعدام وإنهاء حياة الناس، ويذكر أنّ هذا المؤتمر لاقى صدى شعبياً واسعاً في الأوساط العربية والفلسطينية، كما لاقى صدى كذلك لدى أبناء الجاليات العربية والفلسطينية المقيمين في استانبول، كما أرسلت إلى المؤتمر برقيات تأييد واسعة مما يدلل على قوة الأحزاب التي عملت بسرية خشية البطش العثماني، أمّا تلك الأحزاب والجمعيات التي أخذت على عاتقها التصدّي للخطر الصهيوني ومواجهة خطر الاتحاديين الذين سيطروا على الحكم بعد انقلاب عام ١٩٠٨م بخاصة، وقد أخذت هذه الأحزاب والجمعيات شكلين من أشكال العمل:

الشكل الأوّل: الأحزاب والجمعيات السرية والعربية وأقيمت في كل من استانبول وباريس، وأقامت أفرعاً لها في فلسطين.

الشكل الثاني: الأحزاب والجمعيات المحلية في فلسطين وقد نشطت – برغم قلة المصادر حولها – كما نقلت الصحف المحلية في فلسطين – في مجال مقارنة الحركة الصهيونية والوقوف على أبرز واهم المخاطر المحتملة والمتوقعة للنشاط الصهيوني والهجرة إلى فلسطين[١].

ومن النماذج الأخرى على الجمعيات والأحزاب التي نشأت في فلسطين والتي أخذت توجهات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة كان ظهور الجمعية الخيرية الإسلامية، وجمعية الإخاء والعفاف، وشركة التجارة الوطنية[٢].

وفي القاهرة أنشأ الطلبة الفلسطينيون جمعية أسموها "جمعية مقاومة الصهيونية" وجاء الإعلان عنها رسمياً في شهر أيّار من عام ١٩١٤م وشملت فعالياتها المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) في مقال نشره نجيب نصار في صحيفة الكرمل الصادرة في حيفا يوم ١٩/ ٩/ ١٩١٣م وفي الصفحة الرابعة تحت عنوان: الجامعة العربية الفلسطينية، في العدد ٣٦٦ أشار إلى مدى حجم الخطر الصهيوني الذي يداهم فلسطين، وأنّ دعوته إلى إنشاء جامعة عربية فلسطينية إنما يأتي في سياق هذه المواجهة ولم يكن وفقاً لرؤية إقليمية ضيقة.

(٢) بيان نويهض الحوت: المرجع السابق، ص٤٥٤.

الفصل الخامس

النشاط اليهودي في فلسطين والحركة الصهيونية

بين الأعوام ١٨٤٠ - ١٩١٤م

النشاط اليهودي في فلسطين والحركة الصهيونية بين الأعوام ١٨٤٠- ١٩١٤م

تمهيد

تأسيساً على الدور اللافت الذي لعبته قنصليات الدول الأوروبية منذ عام ١٨٤٠م وحتى عام ١٨٨٢م وما تلاه في دعم التحضيرات التي واكبت توفير المناخ السياسي والأرضية المتينة للتأسيس لإقامة الموطن القومي اليهودي على أرض فلسطين، والدعم الأوروبي المباشر والسافر لهذه التوجيهات وبخاصة من قبل بريطانيا التي تعدّ الأساس الذي أسس بشكل استعماري لتحويل الحلم الذي وضعته الحركة الصهيونية إلى حقيقة قائمة فعلاً على الأرض، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ الفترة التي تلت عام ١٨٤٠م وحتى قيام الدولة اليهودية في فلسطين ارتبطت بنموذجين من اليهود، الأول ويمثل اليهود الذين سكنوا وعاشوا في فلسطين منذ زمن طويل وارتبطوا بسلسلة طويلة من العلاقات الحسنة مع أهل فلسطين وعرفوا باسم السفارديم* أنّ هؤلاء كانوا في ذمة المسلمين، وعلى المسلمين تأمين أسباب العيش الكريم لهم وحفظ حقوقهم وحرياتهم في معتقداتهم

(*) تسفارديم بالعبرية السفرد أو (السفرديون) هم أصلاً يهود إسبانيا وحوض الأبيض المتوسط، وأمّا الآن فيطلق هذا الاسم على كل اليهود الشرقيين أي اليهود الذين ليسوا من أصل غربي، انظر الموسوعة الفلسطينية، مج٢، ط١٩٨٤،١م، ص٥٥٤.

وعبادتهم. وكان هذا التصوّر قائماً بالفعل عبر ما أكدته الوثائق والملفات والسجلات التاريخية، أمّا النموذج الثاني فقد مثّله اليهود والأوروبيون الذين عُرفوا بالاشكنازيم* وقد شكل يهود روسيا أو ما عُرف بالاتحاد السوفيتي الغالبية من بين هؤلاء وكان من أبرز الأسباب التي دفعت بهم إلى التوجه نحو فلسطين جاءت بتأثير بُعدين هامين كمّل أحدهما الآخر.

أما البعد الأول: فهو الاضطهاد الديني والمعرفي الذي تعرّض له يهود أوروبا وبخاصة روسيا من قبل الأنظمة السياسية السائدة، والبعد الثاني: كان حصيلة حملة الإغراءات المكثفة التي قامت بها الحركة الصهيونية.

وإزاء ذلك فقد أضحت عملية مواجهة هذا النموذج من اليهود تأخذ منحنى خاصاً في المواجهة السياسية والقومية؛ لأنّ هؤلاء اعدوا للهجرة إلى فلسطين ليكونوا أحد أبرز مدخلات المشروع الحيوي الصهيوني القائم على الاستيطان والسيطرة على الأرض واقتلاع أهلها منها عنوة وإجبارهم قسراً على الهجرة واقتلاع جذورهم وأسباب وجودهم على الأرض الفلسطينية .

(*) أشكنازيم بالعبرية أو (الأشكينازيون): هم اليهود الغربيون الذين حضروا إلى فلسطين من أوروبا، وقد أخذت كلمة إشكنازي تطلق على اليهود الألمان بشكل خاص، وعلى يهود أوروبا الغربية بشكل أعم، وكان ليهود فرنسا اسماً آخر هو: (أريغاتيم). انظر الموسوعة الفلسطينية، مج١، ط١، ١٩٨٤م، ص٢٥٧.

أولاً: موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ودور القناصل الأوروبيين في ترسيخها ١٨٤٠-١٩١٤م

يعدّ العام ١٨٨٢م تاريخاً مفصلياً في بنية الحركة الصهيونية، وفاصلاً بين زمنين، الأول: ما سبق ذلك التاريخ من أحداث واستحقاقات تمّ التأسيس لها بهدوء وخفية وترو، واستندت على إستراتيجية تقوم على أساس استدرار العطف الدولي تجاه اليهود وتحديداً اليهود الروس والدول الشرقية المجاورة، وبالتالي فإنّ أية مراجعة للمسألة اليهودية تحتاج بالضرورة إلى التوقف عن قرب عند المسألة الفلسطينية واستعراض الإشكاليات والتقاطعات ومواطن التشبيك بينها وبين المناخ السياسي الرسمي العام؛ ممثلا بالدولة العثمانية والوعي القومي والوطني العربي وعلاقة هذه الجزئيات مع الإمبريالية الدولية، وعليه، فإنّ الحقبة التي سبقت عام ١٨٨٢م كانت مسرحاً واسعاً لمشكلة كبيرة تصاعدت خلالها حدّة التنافس الأوروبي تجاه المنطقة العربية، وبرزت خلالها قضية "محنة اليهود" واضطهادهم في دول أوروبا الشرقية، والتي تمّ استغلالها وتحريكها وفقاً لمصالح الإمبريالية الأوروبية واستراتيجيات الحركة الصهيونية، التي كرست تنامي النظرة العدائية للسامية ليكون قاعدة رئيسية أساسية نجحت الحركة الصهيونية في استغلالها جيداً مع بدايات الزمن الثاني الذي بدأ مع بدايات عام ١٨٨٢م[١].

---

(١) حسان حلاق: المرجع السابق، ص٨٨.

لقد استفادت الحركة الصهيونية فائدة جمّة من قضية التعاطف الدولي تجاه محنة اليهود، التي تطورت بسرعة حيث وجدت الحركة الصهيونية الناشئة لنفسها أرضية خصبة للعمل الجاد نحو ترسيخ معتقدات الصهيونيين الأوائل الذين كانوا يرون أنّ فلسطين ينبغي أن تلعب دوراً هاماً في مجال حل المشكلة اليهودية، وعليه فإنّ الحجج الدينية والتاريخية التي طرحت؛ جعل اليهود منها سنداً قوياً لهم مثلما كانت الظروف الموضوعية التي سادت أوروبا خلال مئتي عام سبقت الأساس الذي قامت عليه دعائم تشكيل الحركة الصهيونية(١)، إلاّ أنّ الصهيونية السياسية التي ظهرت بعد عام ١٨٨٢م كانت محصّلة مباشرة لجهود اليهود عامة وجهود ثيودور هيرتزل بخاصة الذي لفت إليها في كتابه الشهير الدولة اليهودية ووضع فيه تصوراته الخاصة ببنية الشعب اليهودي وأيديولوجيته التي ترى أن: اليهود شعب يصعب دمجه مع مجتمعات يقيم فيها، وأنه إذا ما بقي على هذه الحال سوف تتراجع وتتدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية(٢).

في مراجعة شاملة للنظرة الأوروبية باتجاه الشرق بعد عام ١٨٤٠م يجد المرء أنه أمام سلسلة متلاحقة من الأحداث والمؤشرات التي يمكن الأخذ بها في الحديث عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين التي ظهرت بشكل مبسط بعد أن خضعت فلسطين للحكم العثماني في أوائل القرن السادس عشر، فقد اندفع يهود

---

(١) حسان حلاق: المرجع السابق، ص٤٢- ٤٥.

(٢) محمود الشناق: العلاقات بين العرب واليهود ١٨٧٦- ١٩١٤، حلحول، مطبعة بابل، ص٣٩-٤٠.

أوروبا وتحديداً من أواسطها نحو فلسطين بدافع ديني بحت استهدف الإقامة في القدس وصفد والخليل[١]. وقد انحصر شكل الهجرات الإسرائيلية في حدود هذا الوضع حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث هاجر عدد من يهود روسيا وبولندا إلى فلسطين تحت طائلة الاضطهاد الديني والقومي الذي تعرضوا له وبخاصة أنهم وجدوا نوعاً من الحماية والرعاية والأمن من قبل الولاة والسلاطين العثمانيين، وقد أكّدت العديد من المصادر التاريخية أنّ الدولة العثمانية كانت تميّزت برعايتها ومساعدتها لليهود الذين لم يتعرضوا فيها لأي شكل من أشكال الاضطهاد. وقد أكدت تلك المصادر أنّ عدد اليهود الذين تواجدوا في فلسطين في مطلع عام ١٨٨٢م قد تجاوز خمسة آلاف فرد بحيث لم تتعدى نسبتهم في العقد الرابع من القرن التاسع عشر ٢% من عدد السكان الإجمالي[٢]، في حين بلغ تعدادهم في بداية عام ١٨٨٠م حوالي ٢٣ ألف يهودي بحسب إحصاءات مندل[٣]، كما لفتت مصادر أخرى عام ١٨٩٥م إلى أنّ عدد اليهود بلغ في ذلك التاريخ حوالي ٦٠ ألف يهودي في مقابل ٥٠٠ ألف نسمة هم عدد أهل فلسطين في ذلك التاريخ، وعشية عقد مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م وصل عدد اليهود هناك إلى حوالي ٨٠ ألف نسمة، إلاّ أنّ من الأهمية بمكان أن تسلّط الأضواء بشكل مباشر على الفترة ما بين ١٨٨٢م وهي فترة

---

(١) حسان حلاق: المرجع السابق، ص٧٧.

(٢) حسان حلاق: المرجع السابق، ص٧٧.

(3) N. Mandel: Turk's, Arabs, and Jewish Immigration into Palestine: (1882-1914) (London) P.80

البدايات الرسمية والعلنية للهجرات اليهودية المباشرة إلى فلسطين وعام ١٩١٤م عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث تؤكد المصادر أنّ عدد اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين عبر موجات الهجرة تلك وصل حوالي ١٠٠ ألف نسمة.

لقد تحدّثت كتب التاريخ أنّ الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدأت تعمل بشكل علني بعيد عام ١٨٦٠م عندما سعى يهود ألمانيا إلى القيام بحركة هجرة إلى فلسطين قادها "هوفمان" اليهودي الألماني وجعلها مغلفةً بغلاف ديني، حتى نجح عام ١٨٦٨م في الحصول على ترخيص من السلطان عبد العزيز بإنشاء أول مستوطنة زراعية يهوديّة ألمانية، تلا ذلك سلسلة من قوافل المهاجرين من اليهود الألمان تصل أرض فلسطين وتقيم حول حيفا وقضائها، وشرعت في شراء الأراضي والعقارات، كل ذلك بدعم ومؤازرة وتمويل من الجمعيات والحركات اليهودية والصهيونية في أوروبا[١] بعد أن أجرى قادة المؤسسات والجمعيات اليهودية دراسات شاملة ومستفيضة حول المنطقة وأوضاعها وسبل استملاك الأراضي فيها أو بالمدارس الزراعية التي أقيمت في المنطقة خلال تلك الفترة إلاّ الدليل على الرغبة القومية في الاستيطان الاستعماري للحركة الصهيونية على أرض فلسطين وإقامة المزيد من المستوطنات الزراعية والسيطرة على مزيد من الأرض هناك[٢].

وعلى أية حال، فقد ازداد النشاط اليهودي والصهيوني وتعاظم باتجاه دعم وتفعيل حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإنشاء وتأسيس عدد من الجمعيات

---

(١) محمد رفيق التميمي: المصدر السابق، ص٨٤.

(٢) خيرية قاسمية: المرجع السابق، ص١٤.

اليهودية، إلى مؤشر واضح على تعاظم الرغبة والهجمة الاستيطانية والمحاولات الجادّة لتثبت أقدام اليهود على أرض فلسطين؛ حيث جاء إنشاء مستوطنة بتاح تكفا أو بوابة الأمل عام ١٨٧٣م على يد إحدى الجمعيات اليهودية العالمية[١].

ومع التأكيد مرة أخرى بأنّ موقف الدولة العثمانية إزاء هذه الهجرة الاستيطانية اليهودية وإقامة مستوطنات زراعية على أرض فلسطين لم يكن في المستوى المطلوب؛ لكونه كان موقفاً غير حازم بل متساهل إلى حد بعيد تحت ذريعة أنّ العثمانيين كانوا يرون في هذه الهجرة أنها لا تشكل ثمة خطراً يمكن أن يهدد فلسطين، بل إنه جاء على أرضية الرغبة في إحداث تطوير للوضع الاقتصادي للدولة العثمانية التي كانت تواجه حالة من الضعف والوهن في تلك الفترة من جهة، وإنماء الوضع الزراعي وتطويره في فلسطين. وهو مدخل أرى فيه أنه شكل أرضية خصبة لفتح أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها بالاستناد إلى هذا الطرح.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوّة في هذا المقام هو: لماذا اختير العام ١٨٨٢م بالذات ليكون موعداً للإعلان رسمياً عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهل حقاً بدأت الهجرة رسمياً مع هذا التاريخ ؟.

إنّ الحقائق التي قامت على الأرض مع بدايات العقد السابع من القرن التاسع عشر تؤكد بأنّ الهجرة اليهودية نشطت في هذا العقد باتجاه فلسطين على خلفيتين[٢]:

---

[١] حسان حلاق: المرجع السابق، ص٨٠.

[٢] وثائق القنصلية البريطانية في القدس ملف رقم 326-795/22/F، ٣٠/ ١/ ١٨٧٠م.

الأولى: دينية ليكون اليهود أقرب إلى مواقعهم الدينية في ما يُسمى أرض الميعاد حسب زعمهم.

الثانية: زراعية اقتصادية إيماناً من الحركة الصهيونية أنّ النمو الزراعي والاقتصادي سوف يدعم الأطماع الاستيطانية الاستعمارية لليهود على أرض فلسطين.

لقد استطاع الإعلام الصهيوني واسع الانتشار أن يروّج عالمياً للطرح الصهيوني الذي نادى به الزعيم الصهيوني اليهودي إسرائيل زانغويل والقائل عن فلسطين "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض "، وقد نجح اليهود في زرع هذا المفهوم عند الأوروبيين ونشره بينهم في غياب الوعي العربي والفلسطيني.

ساعد قناصل الدول الأوروبية وبخاصة القنصلين البريطاني والفرنسي في دعم التوجه الصهيوني من خلال تدخلهم المباشر مع السلطات العثمانية بضرورة إبعاد العرب عن المستوطنات الزراعية لليهود وتوفير أجواء من الأمن لهؤلاء المستوطنين[١]. إنّ من الأهمية بمكان التأكيد هنا على أنّ قناصل الدول الأوروبية قد تدخلوا بقوّة من أجل دعم اليهود والصهيونية في تثبيت موطن لهم.

وفي إطار هذه المعادلة وفي الاتجاه الآخر كان ضعف الولاة ورجال الحكم العثماني في فلسطين تحديداً ساهم بشكل مباشر في الدفع باتجاه تنشيط وتفعيل اندفاع اليهود وهجرتهم إلى فلسطين بوسائل مختلفة، ولا شك أنّ قناصل أوروبا كانت لهم اليد الطولى في دعم حركة الاستيطان اليهودي بشكل لافت، كما

---

[١] إلياس شوفاني: الموجز في تاريخ فلسطين، المرجع السابق، ص٣٠٠.

أنّ التواطؤ الذي أبـــداه بعض الموظفـين العثمانيين في هـذا الاتجاه قـد أدّى إلى تنـامي الشعــور الوطـني وتطور الوعي القومي عند أبنـاء الـشعب الفلسطيني[1] فقـد اعـترض أبنـاء فلسطـين من خلال ادعائهم لدى البـاب العـالي على ازدياد حركة اليهود وتنامي أعدادهم بدواعي العمل في الزراعة وإقامـة مـستوطنات زراعيـة بهدفين:

١- توفير المنتوج الزراعي الجيد.

٢- تأهيل وتدريب مزارعين يهود وتأهيلهم على الأعمال الزراعية.

قبل الخوض في موجات الهجرة اليهودية الرسمية والمعلنة عام ١٨٨٢م لا بـد من إيضاح بعض الحقائق التي لا بد من ذكرها وهي:

١- إنّ الدولة العثمانية أعلنت رسمياً رفضها ومقاومتها لكل أشكال الاسـتيطان اليهـــودي ونجحـت سياسيـاً في مواجهـة الـضغـط الـصهيوني في هـــذا الاتجاه.

٢- أدّى ضـعف وفـساد الإدارات الوسـطى والإدارات الإجرائيـة للـسلطات العثمانية وفساد موظفيها وانهيار نظام القيم عندهم وانتشار الرشـوة والفساد

---

[1] في ذلك مـا كـــان مجلس بلدية نابلس قــد اتخذه من قـــرارات وردت في الـسجل رقم (٧) صفحة (٦) قرار (٢٠) عام ١٨٧٩م من عدم الـسماح لليهـــود من شراء أو اسـتئجار منـازل في نابلس مدينة أو لـواء إطلاقـا بـرغم الطلب الذي تقدم به وكيـل القنصـل البريطـاني إلى المجلس البلدي في حينه، ويذكر أنّ لـــواء (سـنجق نابـلس) كان يمتـد من البحـر غربـاً إلى نهـر الأردن شرقاً.

والضعف والوهن أدّى إلى الدفع باتجاه مساعدة حركة الاستيطان اليهودي وتغييب القانون العثماني وتعطيل إرادة السلطان عبد الحميد[١].

٣- جاء عام ١٨٨٢مليكون تاريخاً مفصلياً في حركة الاستيطان اليهودي إلى فلسطين، وذلك لأنه ارتبط ارتباطاً مباشراً بالأوضاع الداخلية لروسيا التي سادت بعد مقتل قيصر روسيا الكسندر الثاني وما أعقب ذلك من مذابح مورست ضدّ اليهود. وهناك بالإضافة إلى حملة الاضطهاد والفصل العنصري التي شهدتها دول أوروبا الشرقية في تلك الفترة[٢].

٤- طرأ في عام ١٨٨٢م بتأثير أحداث روسيا تحول جذري على خطّ الهجرة اليهودية التي كانت باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لتوجه باتجاه فلسطين.

على أرضية هذه الحقائق التاريخية بني اليهود وبالذات قادة الحركة الصهيونية سياساتها وخطوطها على مبدأ أنّ إنقاذ اليهود إنسانياً ودينياً وسياسياً يشكل حافزاً قوياً لدفعهم على الهجرة إلى فلسطين، وتوفير كل أسباب النجاح لهذه الهجرات، رغم أنّ اليهود لم يكونوا وحدهم الذين تأثروا، وكانوا ضحايا الأحداث التي عصفت بروسيا بعد موت القيصر[٣].

---

[1] Walter Laqacur.A. History of Zionism (New york: Holt et al, 1972. p.75-78).

[٢] صبري جريس: المرجع السابق، ج١، ص١٠٣.

[٣] بيان نويهض: المرجع السابق، ص٢٩٣.

ثمّ كانت الهجرة الأولى التي قسمت إلى موجتين:

* الموجه الأولى: ما بين عامي ١٨٨٢- ١٨٨٤م

اقتصرت هذه الموجة من المهاجرين اليهود الذين اختاروا السفر إلى فلسطين وشكّل هؤلاء ما نسبته ٢% من مجموع من هاجر من روسيا من العائلات اليهودية، حيث اختار عدد كبير جداً منهم في حينه الوصول إلى أمريكا ولم يزد عدد الذين وصلوا إلى فلسطين أكثر من ٤٠٠ مهاجر من الجنسين[١].

أُطلق على هذه الموجة اسم "عَلَيَاه" وهي كلمة عبرية وتعني السمو وا لرفعة. كما أطلقوا على كل من يغادر يرديم- أي السفلة والمنحطين.

كلفت طلائع اليهود وقد أسست مستوطنة ريشون ليتسيون[٢] التي تولى إنشاءها وتمويل البناء فيها اليهودي الثري روتشيلد.

وبرغم من أنّ السلطان عبد الحميد الثاني كان قد أصدر فرمانا[٣] بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٨٨٢م يحظر فيه على اليهود الاستيطان في فلسطين، وأنّ بإمكان هؤلاء أن يسكنوا في أي من الولايات العثمانية، باشتراط أن يصبحوا رعايا عثمانيين يلتزمون بأنظمتها وقوانينها. وقد قامت الدولة العثمانية بإشعار متصرف القدس بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٨٨٢م بقرارها هذا مؤكدة على قرار سابق يمنع اليهود من الإقامة في

---

(١) بيان نويهض: المرجع السابق، ص٢٩٤.

(٢) محمود الشناق: المرجع السابق، ص٥٨٤.

(٣) وثيقة الفرمان موجودة في مركز التراث والبحوث الإسلامية، القدس الشريف.

القدس، وأنّ عليهم زيارة فلسطين والقدس تحديداً زيارة محددة بوقت قصير وعليهم أن يغادروها بعد انتهاء الوقت المحدد[1].

كانت هذه التوجّهات الرسمية العثمانية تستهدف وضع حدّ للهجمة الاستيطانية الاستعمارية اليهودية إزاء ما تعرضت له السلطة من ضغوط دولية ويهودية للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين.

إنّ من الملاحظ أنّ الدولة العثمانية كانت أدركت الخطر الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الداهم وأدركت كذلك أنّ الدول الأوروبية منحت اليهود حقّ المواطنة، مثلما فعلت بريطانيا تحديداً، وسمحت لهؤلاء تحت ذرائع استعمارية بحتة بالهجرة والحصول على الامتيازات ذاتها التي يحصل عليها رعايا تلك الدول.

وفي أثناء الظروف الدولية التي برزت بعد عام ١٨٨٢م وخضم الأحداث التي تجلّت في أوروبا عقب مقتل القيصر ظهرت عام ١٨٨٣م جمعية صهيونية تدعى "الاستعمار اليهودي لفلسطين" أوكلت إليها مهمّة القيام بأعمال شراء الأراضي من العرب وإعادة توزيعها على اليهود المهاجرين وفقاً لشروط سهلة وميسّرة[2].

❁ الموجة الثانية: ما بين ١٨٨٤- ١٩١٤م

تسارعت موجات الهجرة الثانية وبصورة واضحة وبمساعدة من الدول الاستعمارية من خلال قناصلهم ودعمهم للحركة الصهيونية منتهزين فرصة ضعف الدولة العثمانية، ثمّ تعاقبت بعد ذلك عدّة موجات استمرت حتى قيام دولة اليهود على

---

(١) محمود الشناق: المرجع السابق، ص١٧٨.

(٢) محمود الشناق: المرجع السابق، ص١٨٢.

أرض فلسطين التاريخية يوم ١٥/ ٥/ ١٩٤٨م، لكن ما يستوجب الحديث عنه في هذا المقام أمران لا بدّ منهما:

الأول: ويتعلق بالهجرتين الأولى والثانية ما بين الأعوام ١٨٨٢- ١٩١٤م.

الثاني: أنّ موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت توقفت ما بين١٩١٤- ١٩١٨؛ وهي فترة السنوات الأربع التي استغرقتها الحرب العالمية الأولى، حيث اشتدت الحرب وكانت أوروبا ميداناً رئيساً لهذه الحرب الضروس تعطلت خلالها أسباب العيش والحركة[١].

إلاّ أنّ ما يستوجب ذكره أنّ متصرفي الألوية الفلسطينية وبخاصة القدس غلبوا على أمرهم بعد أن عجزت الدولة العثمانية عن الوقوف في وجه المد الاستيطاني، وأنّ كل المحاولات التي بذلت والقرارات التي اتخذت والفرمانات التي صدرت حول إشكالية العلاقة مع اليهود من جهة والدول الاستعمارية الداعمة من جهة أخرى، لم تنجح أبداً في منع الهجرة اليهودية، أو حتى عرقلتها أو حتى الحيلولة دون تسريب الأراضي العربية الفلسطينية إلى اليهود، أمّا الأسباب الكامنة وراء كل ذلك فقد تمثلت فيما يأتي:

١- مداخلات سفراء الدول الأوروبية ومتابعاتهم الحثيثة لدى الباب العالي عبر وجودهم في الآستانة لموضوع الهجرة وتبريرها والدفع باتجاهها.

---

[١] محمود الشناق: المرجع السابق، ص١١٦.

٢- النشاط القنصلي الواسع لقناصل الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا في كل من بيروت ودمشق والقدس ودفعهم باتجاه:

أ - تسهيل تسريب اليهود وإقامتهم في فلسطين.

ب- تسهيل شراء الأراضي والسيطرة عليها.

ج- تسهيل توفير أعداد من كبار الملاك في خدمة المشروع الصهيوني.

٣- فساد الجهاز الإداري في كل من ولاية بيروت ومتصرفية القدس واتساع مجال الرشوة لديهم وتسهيلهم لكل الأنشطة والأعمال التي يقوم بها القناصل الأوروبيون، وتغطية فساد كبار موظفي الدولة العثمانية في بيروت ودمشق والقدس على حدّ سواء[١].

٤- الخداع والتمويه الذي مارسه المهاجرون اليهود للتهرّب من الرقابة الرسمية العثمانية عن طريق الوصول إلى فلسطين عبر موانئ أخرى أو حمل الجنسيات الأمريكية أو البريطانية أو الفرنسية واستخدامها لخدمة أغراضهم[٢].

كل ذلك كان حرياً أن يعرف البيئة الاستعمارية الصالحة للسيطرة على الأرض وعلى مقدراتها وخيراتها.

لقد أشارت عديد المصادر العربية والأجنبية إلى الدور الخطير الذي لعبه قناصل الدول الأوروبية وبخاصة في إنجاح حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو إن

---

[١] محمود الشناق: المرجع السابق، ص١٧٨.

[٢] انظر الملحق: رقم (٤٨)، (٥٠).

كان الحديث عن الدور القنصلي الخطير قد سبق ذكره إلاّ أنّ طبيعة الحديث عن جزئية الهجرة اليهودية وتداعياتها استوجب أن نلفت باهتمام خاص إلى هذه المسألة المفصلية فقد:

١- نجح قناصل الدول الأوروبية بأساليب عديدة في إحباط وإضعاف جذوة المقاومة العربية للاستيطان اليهودي[١].

٢- واجه قناصل الدول الأوروبية موقف الدولة العثمانية إزاء الطلب الروسي في منع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين خشية الإخلال بالوضع الديني القائم في القدس والأراضي المقدسة بقوّة وزادوا من مستوى وحدة الدفع باتجاه الضغط من أجل تخفيف القيود التي فرضتها الدولة العثمانية على رعايا روسيا من اليهود معتبرين الإجراءات العثمانية مخالفة لشروط الامتيازات الأجنبية، ويذكر أنّ اليهود حافظوا على جنسياتهم شكلاً لتبرير وصولهم إلى فلسطين وتبرير إقامتهم هناك[٢].

٣- استغل القناصل الأوروبيون فساد الجهاز الإداري وتقبّل موظفي الدولة للرشاوي استغلالاً خبيثاً دفعوا بهم إلى تجاوز القرارات والفرمانات العثمانية الرافضة لليهود ولإقامتهم ولشرائهم الأراضي، واستفادوا منهم كذلك في معاقبة المقاومين[٣] وإخلاء سبيل اليهود الذين كانوا يعتادون على سرقة

---

[١] محمود الشناق: المرجع السابق، ص١٧٩.

[٢] حسن فؤاد: المستوطنات اليهودية في الفكر الصهيوني، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م، ص٦٢.

[٣] حسن فؤاد: المرجع نفسه، ص١١٦.

أملاك الناس[1] أو يخالفون الأنظمة والقوانين المعمول بها[2] رغم أنّ ذلك كله وما واكبه من تداعيات ساعد في تنامي الإحساس الوطني والوعي القومي بقوة عند الفلسطينيين.

ثانياً: الآثار السياسية لحركة الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين

عثمانياً: لم تتمكن القرارات والفرمانات والإدارة العليا العثمانية أن تقف في وجه موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين وكانت الأسباب الذاتية من داخل الدولة العثمانية أحد أبرز الأسباب التي أفشلت وأضعفت الدور العثماني في الحيلولة دون تحقيق إرادة الحركة الصهيونية في التأسيس للوطن القومي اليهودي في فلسطين ومن ثمّ إقامة الدولة اليهودية، وقد تمّ الحديث بإسهاب عن هذه الجزئية، إلاّ أنّ جمعية الاتحاد والترقي قلبت الموازين ودفعت بقوة باتجاه الوقوف إلى جانب اليهود في تحقيق أطماعهم الاستيطانية وإقامة دولتهم[3].

عربياً: لعبت الصحافة العربية الناشئة دوراً هاماً في التعريف بالحركة الصهيونية وكشف مخططاتها وأهدافها، وحرّضت بقوّة على ضرورة مواجهة الخطر الصهيوني، وقد كانت مجلة المقتطف واحدة من أبرز الدوريات العربية التي نبهت إلى هذا الخطر الداهم، كذلك فعلت المنار وصحف بيروت المختلفة.

---

(1) الكزاندر شولش: المرجع السابق، ص١٢٨.

(2) محمود الشناق: المرجع السابق، ص٥٥٦.

(3) إلياس شوفاني: الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، المرجع السابق، ص٣٠١.

فلسطينياً: فقد ظهرت على الساحة سلسلة من المعطيات التي تحتاج الوقوف عندها ملياً وبخاصة التداعيات التي واكبت موجات الهجرة اليهودية وردات الفعل الفلسطينية إزاء ذلك على الصعيد السياسي.

❖ فقد أدرك ممثل فلسطين في مجلس المبعوثان الذي كان يمثل البرلمان العثماني في الآستانة إلى الخطر الصهيوني الداهم منذ البدايات الأولى لحركة الاستيطان المنظم، ودعا إلى ضرورة أن يتخذ مجلس المبعوثان قرارات مصيرية في مواجهة الخطر الصهيوني وأخطار الهجرة اليهودية الزاحفة إلى فلسطين. كان ذلك عام ١٨٧٦م[١]، وقد تابع أعيان القدس هذا الأمر مرّة أخرى عام ١٨٩١م عندما قدموا عريضة[٢] إلى الصدر الأعظم في الآستانة طالبوا فيها بضرورة الحيلولة دون هجرة اليهود الروس إلى فلسطين وامتلاك الأراضي فيها، وقد عثر في أحد البيوت المقدسية على عريضة خطية كان كتبها عدد من أبناء المدينة الأحرار بهدف إرسالها إلى مجلس المبعوثان التركي عام ١٩٠٠م تحدثوا فيها بإسهاب عن الخطر الصهيوني المحدق بهم.

كما أنّ خطباء المساجد في عدد من المدن الفلسطينية مثل القدس ونابلس والخليل هاجموا في خطبهم الدور الاستعماري النشط الذي أسس بقوّة لزيادة عدد

---

(١) يمكن العودة إلى نص الخطاب الذي ألقاه النائب يوسف الخالدي أمام مجلس المبعوثان، وهو موجود باللغة العثمانية في مركز التراث والبحوث الإسلامية في القدس.

(٢) العريضة موجودة باللغة التركية في مركز التراث والبحوث الإسلامية في القدس وهي في حالة رثة، يصعب تصويرها.

اليهود في فلسطين، وتعجيل هجرة اليهود إليها، وقد لوحظ أنّ ملفات بلدية نابلس وسجلات القرارات فيها قد اشتملت على عدد كبير من القرارات التي اتخذت في ما بين الأعوام ١٨٩٠- ١٩٠٨م حول النشاط السياسي الذي قام به أبناء المنطقة من احتجاجات ومظاهرات وعرائض كتبوها للباب العالي، مما يلفت الانتباه أنّ ما جاء في هذه القرارات اعتبر نشاطا سياسياً محموداً شهدته المدن الفلسطينية تمثّل في عقد ندوات ومؤتمرات جماهيرية تندد بأنشطة القناصل[١] وتصرفاتهم المشبوهة ومحاولاتهم تشجيع السكان على القبول بمبدأ الجوار اليهودي معهم[٢] أو تلك التي تتعلق بالإذن بإقامة مهرجانات في ميادين عامة: في كل من القدس[٣] ونابلس[٤] وعكا[٥] وغيرها من المدن الفلسطينية الأخرى، كما أنّ وكلاء قناصل الدول الأوروبية وبخاصة وكيل القنصل البريطاني مستر بيلد، حيث قام بجولة في عدد من المدن الفلسطينية يروج إلى ما سوف يستفيد منه أبناء فلسطين من خبرات اليهود في مختلف مجالات الحياة، وبالذات في الزراعة في محاولة منه لتبييض صورة القناصل عند الناس، وتبرير تعاظم المدّ اليهودي في فلسطين.

---

(١) سجل محكمة القدس الشرعية رقم ١٤، ص١٢٤.

(٢) سجل محكمة القدس الشرعية رقم ١٤ص١٢٦.

(٣) ملفات بلدية نابلس ملف٤ ص٦٢، قرار بلدية نابلس بتوجيه وفد إلى القدس للمساندة.

(٤) سجل محكمة عكا الشرعية رقم٧ ص٦٢ احتجاجات الأهالي على ممارسات اليهود.

(٥) سجل محكمة عكا الشرعية، رقم ٨ أحوال ص٤٢.

ومن الجدير ذكره أنّ فلسطين شهدت بعد عام ١٩٠٩م عقب الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني وتولى جمعية الاتحاد والترقي زمام الأمور ظهرت في فلسطين مجموعة من الصحف أخذت على عاتقها مهمة مواجهة الخطر الصهيوني والتصدّي له عبر مشروعه الذي أخذ يتطور عبر موجات الهجرة، وهكذا أخذت الحركة الوطنية الفلسطينية في أوائل القرن العشرين بعداً خصوصياً ساهم في زيادة الوعي الجماهيري، وكشف زيف الطروحات التي روج لها قناصل الدول الأوروبية إزاء الأنشطة الصهيونية، وركزت هذه الصحف على موضوعة بيع الأراضي، وحذّرت من خطورة الأساليب الملتوية التي أخذ يمارسها السماسرة والعملاء ووكلاء القناصل والقناصل أنفسهم بهدف الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي وتسريبها لليهود[١].

من الملاحظ أنّ كل تلك الأنشطة الإعلامية الفلسطينية سارت جنباً إلى جنب الأنشطة الإعلامية العربية[٢] ويبدو أنّ الفلسطينيين لم يعثروا على أية وسيلة أخرى في تلك الفترة يقاومون من خلالها السياسات الصهيونية مثلما تستطيع وسائل

---

[١] تقرير من (أوراق أكرم بك) المحفوظة حالياً لدى مركز التراث والبحوث الإسلامية في القدس، وفيه تفاصيل عن تسريب الأراضي لليهود بوساطة القناصل. وقد وجه هذا التقرير إلى الصدر الأعظم من سكرتاريا القدس الشريف بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٠٥م.

[٢] في ذلك ما كان عرضه إلياس شوفاني في كتابه الموجز في تاريخ فلسطين السياسي حيث أرى موضوع النشاط الإعلامي العربي مساحة واسعة فيه وبخاصة ما نوّه إليه حول الدور الهام الذي قامت به الصحف العربية في موضوع التعريف بالنشاط الصهيوني وأخطاره المتوقعة، انظر: الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص٣٠٠- ٣٠٥.

الإعلام القيام به شأنهم في ذلك شأن أشقائهم العرب. فهذا الشيخ محمد رشيد رضا كتب في صحيفة المنار الذي كان يرأس تحريرها مشيراً إلى الخطر الصهيوني الداهم على الأمة العربية بعامة وعلى فلسطين بخاصة[١].

لقد أدرك محمد رشيد رضا في كتاباته أبعاد المشروع الذي أدارته الحركة الصهيونية، وأدرك كذلك أنّ المسألة ليست كما أشيع عنها – محاولة لإيجاد مأوى لليهود الذين شردوا من روسيا واضطهدوا هناك بقدر ما هي تحقيق لرغبة الحركة الصهيونية في إقامة كيان يهودي على أرض فلسطين، والعمل بقوة على استملاك الأراضي و/ أو السيطرة عليها بالقوة.

وقد جاءت كتابات محمد رشيد رضا منسجمة بشكل كبير مع ما كان عرض له المفكر والكاتب العربي نجيب عازوري في مقدمة كتابه الشهير "يقظة الأمة العربية" حول أخطار الحركة الصهيونية وأطماعها وتطوراتها بشأن السيطرة على أرض فلسطين[٢].

وكان يوسف الخالدي[٣] قد كتب إلى الحاخام الأكبر في فرنسا صادوق كاهانا بالتفصيل، طالباً منه إقناع ثيودور هيرتزل، والذي كان صديقاً شخصياً للحاخام، بضرورة العدول عن المشروع الصهيوني وأن يدع فلسطين وشأنها[٤]،

---

[١] محمود الشناق: العلاقات بين العرب واليهود، ص١٤٦- ١٤٨.

[٢] نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، المرجع السابق، ص١١٥.

[٣] يوسف الخالدي: كاتب ومفكر فلسطيني عني بشؤون الصحافة وهو من القدس وكان ناشطاً في المقاومة العربية الفلسطينية سياسياً ضدّ الخطر الصهيوني.

[٤] الرسالة موجودة في أرشيف مركز التراث والبحوث الإسلامية في القدس.

وهذا الموقف عبّر عنه الخالدي ورفاقه أمام مجلس المبعوثان التركي عام ١٩٠٨م وكان محمد روحي الخالدي قد أعدّ مخطوطة عام ١٩١١م حول تاريخ الصهيونية بين فيها أهداف الحركة الصهيونية وأطماعها التوسعية في فلسطين، مقارناً بين اليهودية كمعتقد ديني والصهيونية كخطر استعماري خطير جداً[١]، وقد تكررت مواقف أهل فلسطين عبر نوابهم في مجلس المبعوثان التركي غير مرة.

ففي عام ١٩١١م أعاد النواب العرب طرح قضية الصهيونية وأخطارها وأطماعها، والتعاطف الذي لقيته الحركة الصهيونية من قبل تركيا رغم إنكار الحكومة التركية لهذا التعاطف[٢].

ومهما يكن من أمر فقد تواصل وتزايد النشاط الاستيطاني الاستعماري الصهيوني برغم ما أبداه الفلسطينيون على اختلاف فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية الوجود الصهيوني في فلسطين، وبالرغم من تزايد نشاط القوى السياسية فقد بدأت عام ١٩٠٤م الموجه الثانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين واستمرت حتى عام ١٩١٤م، ولم تستطع كل القوانين والتعليمات التي صدرت في حينه للحيلولة دون بيع و/أو تسريب الأراضي لليهود أن تحول دون تدفق اليهود واستمرار هجرتهم إلى فلسطين، ولعلّ أبرز الأسباب التي وقفت مع استمرار موجات الهجرة اليهودية تمثلت في:

---

[١] إلياس شوفاني: المرجع السابق، ص٣٠٤.

[٢] إلياس شوفاني: المرجع السابق، ص٣٠٤.

١- النشاط القنصلي الواسع الذي أبداه قناصل الدول الأوروبية دعماً ومساندة للحركة الصهيونية.

٢- الدور الإيجابي الذي أبداه العثمانيون الجدد تجاه دعم النشاط الصهيوني[١].

٣- فساد جهاز الإدارة العثمانية.

إلاّ أنّ أبرز وأهمّ العوامل التي كان لها قدم السبق في استمرار وتواصل الهجرة اليهودية والاستيطان، تمثل في تمكن الحركة الصهيونية من شراء الأراضي في فلسطين، وساعد في ذلك كون غالبية الأراضي الفلسطينية كانت ملكا للدولة فيما عرف بنظام الأراضي الأميرية.

ثالثاً: مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م وتداعياته على مجمل الواقع الفلسطيني

بدأت ملامح شخصية ثيودور هيرتزل[٢] تظهر بشكل لافت في العقد الثامن من القرن التاسع عشر ولمع نجمه كيهودي آمن بقوة بضرورة إقامة وطن قومي لليهود ليكون الجامع لشتاتهم والمؤسس لتطويرهم ونهضتهم، حتى أنّ الحركة الصيهونية انتصرت به وأثارت حفيظة العالم وطوّرت نظرتهم تجاه اليهود بعامة والحركة الصيهونية

---

[١] محمود الشناق: المرجع السابق، ص١٦٥.

[٢] ولد هرتزل في بودابست في المجر بتاريخ ٣/ ٥/ ١٨٦٠م ولفترة طويلة بقي مندمجاً في المجتمع الأوروبي المحيط به مزاولاً الصحافة، نشر هرتزل مؤلفه المشهور (الدولة اليهودية) في شباط/ فبراير ١٨٩٦م الذي أوضح فيه فكرة رئيسية جوهرها الدعوة إلى استعادة الدولة اليهودية (من كتاب المنظمة الصهيونية العالمية) د. أسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٣٠.

بخاصة[١]، في ذات الوقت الذي لفت انتباه الشخصيات اليهودية النافذة من أمثال "ديفيد بن غوريون" و "ناحوم سوكولون" و "ليفي أبو عسل" وغيرهم الكثير[٢] سمحت شخصية هرتزل الشابّة والمتحمسة لأن تلفت الانتباه للمسألة اليهودية في أوروبا، وقد تابع نشوء الحركة الصهيونية التي استغل فيها ظروف القهر والظلم والاضطهاد التي عانى منها أكثر من نصف يهود العالم، فقد كان حوالي ستة ملايين يهودي قد تعرّضوا لمستويات عالية جداً من التعصب القومي الأعمى في أوروبا، وكذلك سوء المعاملة أثّرت عليهم، الأمر الذي جعل حياة هؤلاء صعبة لا يمكن لأحد أن يحتملها[٣] في روسيا وكذلك في رومانيا، وقد عومل اليهود في هاتين الدولتين باعتبارهم خارجين عن القانون .

وفي معظم الدول الأوروبية وقع اليهود ضحية الاضطرابات ومظاهر الرفض من قبل المعادين للسامية. وقد استفادت الصهيونية العالمية من هذه الأحداث واستغلتها أيما استغلال لتحقيق أطماع استعمارية طالما حلموا بها على أرض ليست ملكاً لهم، وتشريد شعب دفع ضريبة اضطهادهم في الدول الأوروبية.

إنّ الحديث عن الاضطهاد الديني والعرقي الذي تعرّض له اليهود في معظم أرجاء أوروبا يحتاج إلى مساحة واسعة من التغطية، إلاّ أنّ من اللافت في الصراع الديني اليهودي أنه كان أحد أبرز الأسباب التي دفعت باتجاه ظهور ثلاثة اتجاهات

---

(١) حسان حلاق: المرجع السابق، ص١٠٥ .

(٢) بيان نويهض الحوت: المرجع السابق، ص٢٨٦.

(3) H. Arendi: The origins of Totalitawianism (New Yourk. Macgrow Hill 1951).

عند اليهود؛ لمعالجة ومواجهة المسألة اليهودية التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر وسافر على مجمل حياتهم اليومية وهذه الاتجاهات هي:

أولاً: طبيعة المسألة اليهودية وتداعياتها.

ثانياً: الوطن البديل (الأرض المقترحة للاستيطان).

ثالثاً: وسائل إعادة توطين اليهود.

ويمكن القول إنّ اتجاهات اليهود توزّعت حول هذه القضايا. لقد أدّت هذه الافتراضات إلى حالة من التمزق عند اليهود؛ حيث تعدّدت الآراء والمقترحات لحل معضلة تشتتهم، رغم وجود قاسم مشترك عند الجميع بأنّ العلاج الأمثل لمواجهة الاضطهاد والتعصب يتمثل في أن يصبح لليهود حياة جديدة تسمح لهم بإقامة دولة مقترحة، وفي مقابل هذا الجدل حول الأرض والموقع برز في المقابل جدل من نوع آخر حول الأساليب والوسائل التي ينبغي استخدامها لحل المسألة اليهودية بين أوساط اليهود[١].

ظهر عدد من اليهود الصهاينة نادى بضرورة القيام بعمل تمهيدي في فلسطين من خلال الاستعمار القوي الذي ينبغي أن يسبق الأنشطة السياسية ويكون مؤسساً لها، وبالتالي يستطيع اليهود أن يفرضوا أجندتهم على الدول الأوروبية واقناع أوروبا بمبرراتهم وحججهم في اختيار فلسطين وطناً قومياً لهم[٢] وقد وجدت

---

[١] أوكلي، ميم: المرجع السابق، ص٢٠ .

(2) Halpern B: The idea of the Jewish state. (Harvard, 1961) P.125

أوروبا وبخاصة بريطانيا أنّ حل المسألة اليهودية يجب أن يكون على حساب العثمانيين[١].

وعبر هذا المناخ السياسي المتأزم في أوروبا لفت هيرتزل في كتابه المشهور الذي كتبه تحت عنوان الدولة اليهودية إلى أنّ معاناة قومه لم تكن مسألة سياسية أو دينية بل هي مسألة قومية محضة، وأنّ هذه المسألة يمكن تحويلها إلى مسألة عالمية، أو أن تعالج بالاتفاق مع الأوروبيين تحت طائلة الحل الذي وضعه هيرتزل؛ حيث رأى هيرتزل كما ورد في كتابه "أنّ اليهود يجب أن يمنحوا قطعة كبيرة من الأرض تفي بما في متطلباتهم الحقّة في إقامة دولة"[٢].

من هنا بدأت اللحظة العملية المباشرة لهيرتزل للعمل من أجل تحقيق رؤيته وفكرته؛ حيث رأى أنّ خطته هذه سهلة شكلاً، معقدة عملاً ومضموناً[٣].

قامت خطة هيرتزل على ركيزتين أساسيتين:

الركيزة الأولى: قيام الجمعية اليهودية بمهام ومسؤوليات اليهود في البعد القومي.

الركيزة الثانية: إقامة شركة يهودية توكل إليها عملية إفراغ اليهود ونقلهم للاستيطان في الأماكن الجديدة.

---

(١) أوكلي، ميم: المرجع السابق، ص٢٠ .

(2) T. Herzl. the Jewish state: An Attempt at a modern solution of the Jewish question (London: M.n,1946).p36.

(٣) أوكلي، ميم: مرجع السابق، ص٢١.

وكانت الركيزة الأولى قد أنيط إليها تكليف المسئولين من اليهود في الخارج بمهمّة الاتصال مع الحكومات الأوروبية والحصول على موافقتها على إحلال اليهود على أي أرض مشتراة أو شاغرة في فلسطين.

أمّا الثانية فقد تمثلت بإقامة شركة مقرها لندن تتوفر لديها الصفة القانونية اللازمة لأنشطتها بدعم من القانون البريطاني ويتوفر لها المال اللازم لإدارة أعمالها. لتمويل شراء الأراضي وإعفاء اليهود وممتلكاتهم من الرسوم التي تفرضها الدولة العثمانية على أملاك الأجانب[1].

الخطوات العملية للتحضير لمؤتمر بازل عام ١٨٩٧م

انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا عام ١٨٩٧م حيث تمّ وضع اللبنات الأولى في بناء المنظمة الصهيونية العالمية، وقد سبق عقد المؤتمر بيومين اجتماع تمهيدي نوقشت فيه القرارات التي ستحكم أعمال المؤتمر ،كما جرى وضع جدول يحدّد المواضيع التي سيبحثها هذا المؤتمر[2].

وفي التاسع والعشرين من شهر آب/أغسطس ١٨٩٧م قام الدكتور ماركس ليبي بافتتاح أعمال المؤتمر ، ثمّ تليت صلاة خاصة ، وألقى ثيودور هرتزل خطاب الافتتاح.

ومن خلال إدراك هيرتزل لمبدأ أنّ القوة هي أحد العناصر الأساسية الداعمة لأي موقف سياسي، عمل على أساس إعادة ترتيب أوضاع الشرق العربي زمن

---

[1] انظر ملحق: رقم (٣٤) بخصوص إعفاء أملاك اليهود من الجمارك.

[2] أسعد عبد الرحمن: المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢- ٢٠٠٦م، ص٣٩، المرجع السابق.

العثمانيين على نحو يمكن من إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، ومن خلال هذا الفهم عمل هيرتزل باتجاهين:

الأول: التفاوض مع الدول الأوروبية لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية وإقامة علاقات معها معتبراً هذه العلاقات علاقات قوة[1].

الثاني: بناء الحركة الصهيونية على نحو يفضي إلى بناء شبكة قوية من العلاقات البينية والغيرية لدعم الدعاية الإعلامية الصهيونية.

ولتحقيق هذين الاتجاهين اقترح هيرتزل عقد مؤتمر يضم كافة ممثلي الشعب اليهودي بحيث يشكل هذا المؤتمر الأرضية والنواة الصلبة للحركة الصهيونية، ومن أجل ذلك وضع الأسس والقواعد الكفيلة بتحقيق توجهاته وسياساته.

وهكذا نجح هيرتزل في تحقيق أوّل خطوة بالاتجاه الصحيح نحو إقامة الدولة اليهودية؛ حيث عقد مؤتمر بازل في سويسرا يوم ٢٧/ ٨/ ١٨٩٧م[2].

استغرقت جلسات المؤتمر ثلاثة أيام وحضره أكثر من مئتي ممثل لليهود في جميع أنحاء العالم حيث شكل انعقاده نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ الشعب اليهودي على مختلف أطيافه وشرائحه الاجتماعية *وهذا ما سيتم عرضه لاحقاً بتفصيل واضح.

---

(١) سميح فرسون: المرجع السابق، ص١٠٦- ١٠٧.

(٢) أسعد عبد الرحمن : المرجع السابق، ص٣٢.

* "يذكر أنّ اليهود عدة أنواع منهم الأشكنازيم، والسفارديم، والأرثودكس واليهود الصالحون، والحاخامات، والمفكرون الأحرار وعبدة صهيون، والقوميون والبوشيز والاشتراكيون ومنهم رجال الأعمال والمثقفون وأصحاب الحرف والطلاب"، الموسوعة الفلسطينية، مج١، ط١، ص٢٥٧.

لقد أدرك هيرتزل طبيعة المسألة اليهودية وجزئياتها في أوروبا حتى أصبحت شغله الشاغل مع بدايات عام ١٨٩٤م. وهذا العام الذي شهد فضيحة الضابط اليهودي الفرنسي ويدعى "درايفوس" الذي أثار مشكلة كبيرة لليهود بعد اتهامه بعمالته للألمان وتسليمهم أوراق ووثائق عسكرية غاية في السرية، وأدّى هذا الحادث في حينه إلى إثارة حفيظة الفرنسيين ضدّ اليهود وإظهار عدائهم لهم[١] كان هذا الحادث واحداً من أبرز الأسباب التي دعت هيرتزل إلى التفكير الجاد بالبحث من بلد يكون حلاً شاملاً للمسألة اليهودية مستخدماً استراتيجيتين هما:

- استخدام أسلوب الدبلوماسية الهادفة في اتصالاته مع دول العالم وصناع القرار.
- استخدام أساليب الإغراء لتشجيع سكان البلد الأصليين على بيع أراضيهم وممتلكاتهم.

إلاّ أنّ هاتين الإستراتيجيتين ما كان لهما أن يأخذا طريقهما إلى العلن والعمل الجاد دون دور مباشر من قبل بريطانيا باعتبارها داعمة بقوة للأهداف والتطلعات الصهيونية[٢] وكان هيرتزل قد أوضح نواياه وخططه بالتفصيل في معرض كتابه

---

(١) حسان حلاق: المرجع السابق، ص١٠٦. وانظر أيضاً: أسعد عبد الرحمن: المنظمة الصهيونية العالمية، مرجع سابق، ص٣٠

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الدور البريطاني الاستعماري الداعم للفكر الصهيوني يمكن الرجوع إلى كتاب: جرانت وتمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩-١٩٥٠م)، ترجمة بهاء فهمي ومحمد علي أبو ريدة ولويس اسكندر، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٧م.

يوميات هيرتزل الذي أصدره عام ١٨٩٥م وقال بالحرف الواحد "سنحاول أن نشجع الفقراء من السكان على الهجرة إلى البلدان المجاورة وذلك بتأمين أشغال لهم هناك ورفض إعطائهم أي عمل في بلدنا، أمّا أصحاب الأملاك فسيكونون بجانبنا، على أن نقوم بكلتا العمليتين، استخلاص الأرض وإبعاد الفقراء بتعقل وحذر"[١].

إنّ ما قام به هيرتزل من اتصالات ومفاوضات مع زعماء الدول الأوروبية وبخاصة قيصر روسيا هي رغبة هيرتزل القوية في إنشاء الدولة اليهودية التي رسمها في مخيلته وعرضها في كتابه، ولم يكن هيرتزل برغم قناعاته بأنّ الدولة التي يريدها سوف تكون على أرض فلسطين؛ إلاّ أنه لم يكن ليصرح بنواياه بشكل مباشر؛ لأنه بنى قناعاته على الميل الأوروبي والجهد المبذول لدى أوروبا في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية؛ ولأنّ مصلحة أوروبا في هذا التقسيم قائمة على مبدأ إضعاف الدولة العثمانية التي سوف تظهر على الأرض بما في ذلك دولة لليهود هناك[٢].

وهكذا بدأ اليهود بتوظيف التوجه الأوروبي تجاه ممتلكات الدولة العثمانية توظيفاً عملياً، والاستفادة من توجهات الدول الأوروبية لتحقيق التصور الصهيوني السيطرة على فلسطين تحديداً.

في هذا السياق أورد د. حسان حلاق في كتابه موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، رأي د. "مندس" في إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين معدداً فوائد هذا الرأي على النحو الآتي:

---

[١] حسان حلاق: المرجع السابق، ص١٠٧

[٢] أسعد عبد الرحمن : المرجع السابق، ص٣٣ .

أولاً: حلّ المسألة الشرقية؛ لأنّ الدول الأوروبية التي تتنافس على الشرق غرضها الأول السيطرة على فلسطين.

ثانياً: إبطال المناظرة والمنافسة بين أصحاب المذاهب المسيحية الثلاثة الروم والكاثوليك والبروتستانت؛ لأنّ كلا منهم يطلب بأن يكون صاحب النفوذ في القدس الشريف. فإذا أعطيت القدس لليهود بطلت مناظرتهم ومنافستهم.

ثالثاً: توسيع نطاق التجارة بين الشرق والغرب بوساطة اليهود فإنهم أمهر الناس كما أنّ مدن بلادهم عكا وحيفا وصور وصيدا وبيروت من أصلح مدن الأرض للتجارة فتصبح مثل لندن ومرسيليا ونيويورك وهمبورغ.

رابعاً: حلّ المسألة اليهوديّة في روسيا وألمانيا وفرنسا.

خامساً: إتمام نبوءتين عظيمتين من نبوءات التوراة، الأولى نبوءة أشعب، والثانية نبوءة أشعيا وميخا[1]، اللتين تدعوان بالعودة إلى أرض الميعاد.

ساعد مركز هيرتزل الإعلامي من خلال رئاسته لصحيفة نمساوية عام ١٨٩٦م في التعبير عن آرائه وطموحاته نحو مستقبل اليهود[2] وسعى في ذات الوقت إلى الاستفادة من أصدقاء العثمانيين في أوروبا لمساعدته في توثيق علاقاته بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، والاتفاق معه حول إمكانية تبادل مصالح بين

---

(١) حسان حلاق: المرجع السابق، ص١٠٨ .

(٢) حول هذا الموضوع يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل فيما جاء في كتاب أسعد عبد الرحمن: المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢- ٢٠٠٦م، ط٢، ص٣٣ عن نشاطات هرتزل المبكرة، مرجع سابق .

الفريقين بحيث تتنازل الدولة العثمانية عن فلسطين لليهود. وفي مقابل المال من قبل اليهود[1].

إنّ الحديث عن التأثيرات المتعددة التي أتت بها أعمال الهجرة اليهودية إلى فلسطين يدفع باتجاه وجود مؤشراتٍ واضحة المعالم عن مؤازرة خطيرة وقعت في مواجهة الموقف الرسمي العثماني لهجرة اليهود إلى فلسطين: منها ما كان داخلياً تعلق بفساد أدوات الحكم والإدارة العثمانية في بعض الولايات العثمانية المحيطة بفلسطين، وكذلك المداخلات الأجنبية التي لعبت دوراً طليعياً في تفريغ الموقف العثماني تجاه اليهود من مضامينه، ومنها... ما تعلق بأصحاب الأملاك وتجار الأراضي الذين كان لهم قدم السبق في تهيئة الأجواء الداعمة للهجرة اليهودية إلى فلسطين.

إنّ المؤشرات الإحصائية حول أعداد اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين وأقاموا هناك خلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر، حيث كان نصف عدد اليهود. وهؤلاء يحملون جنسيات بلادهم ويمتلكون حماية قناصل الدول التي جاءوا منها، وعندما أحسّت السلطة العثمانية أنّ أعداد اليهود في فلسطين قد تزايدت برغم كل الإجراءات التي كانت فرضتها[2] وأحسّت كذلك أنّ التسهيلات التي كانت

---

(1) هيرتزل. ثيودور: يوميات هيرتزل، مصدر سابق، ص٣٦٥ نقلاً عن د. حسان حلاق: المرجع السابق، ص١١٥ .

(2) سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، المرجع السابق، ص٩٥.

منحتها تحت ضغط القناصل[1] قد أسهمت في هذه الزيادة، لجأت إلى فرض إجراءات المنع لهجرة اليهود من دول روسيا واليونان وبولندا من الهجرة والاستيطان في فلسطين. إلاّ أنّ قناصل الدول رفضوا هذا الإجراء جملة وتفصيلاً، وقد جرى مداولات بين القناصل في القدس والدول التي يتبعون لها، وتبودلت الكتب والمراسلات الرسمية حول الموضوع[2].

في عام ١٨٩٠م تجمع عدد من اليهود في ميناء يافا بعد أن ووجهوا بأوامر منعهم من دخول فلسطين، وقد تدخل قناصل الدول بقوّة من أجل حلّ هذه المشكلة، وفي النهاية نجحت مداخلات القناصل في إدخال اليهود، ولكن بمساعدة من عدد من الموظفين المحليين[3].

لقد مارس قناصل الدول الأوروبية أسلوب التحايل على العثمانيين واستهدفوا مواجهة التعليمات الرسمية في منع اليهود من الوصول والإقامة في فلسطين، وقد مارس القناصل الحيلة والخديعة والرشوة بشكل سافر حتى تمكنوا من إدخال

---

(١) محمود الشناق: العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين ١٨٧٦ – ١٩١٤م، حلحول، الخليل، مطبعة بابل، ٢٠٠٥م، ص١٢٨، والكتاب هو بمثابة رسالة دكتوراه من جزئين. وفي الكتاب تفصيل شامل حول الدّور الذي لعبه القناصل في إجبار الدولة العثمانية على اتخاذ إجراءات إدارية لحلّ مشكلة تواجد اليهود في فلسطين، وإقامتهم فيها بهدف تنظيم أمر المنع، هذا الأمر الذي كان يتغير ويتبدل بحسب مستوى تدخّل قناصل الدول ومداخلاتهم.

(٢) محمود الشناق، المرجع السابق، ص١٢٨.

(٣) محمود الشناق: المرجع نفسه، ص١٣٠- ١٣١.

أعداد كبيرة من اليهود المهاجرين إلى فلسطين، حيث أقاموا فيها وساعدوهم في التوطن وشراء الأراضي؛ عبر منح اليهود شهادات الحماية التي كانت توفر لهم الإذن الرسمي بالإقامة والتوطّن وشراء الأرض[1].

ويمكن تلمّس الدور النشط الذي قام به قناصل الدول الأوروبية ووكلاؤهم في عدد من المدن الفلسطينية عبر سجلات وملفات المحاكم الشرعية في كل من القدس[2] ونابلس[3] ويافا وعكا[4] وغيرها من المدن الفلسطينية وكذلك سجلات البلديات في نابلس[5] وعكا[6] وحيفا[7] ففي هذه الوثائق ما يدلل على الأساليب الملتوية التي حاول من خلالها القناصل بناء شبكة من العلاقات مع الأهالي لتحقيق مآربهم وبخاصة أنّ الإجراءات الإدارية الشكلية لدى السلطات المحلية في فلسطين بقيت حتى مع بداية عام ١٩٠٠م تسلك النمط ذاته في وضع التدابير اللازمة لمنع تسرّب الأجانب إلى فلسطين[8].

---

(١) انظر الملاحق: رقم (١٨)، (١٩)، (٢٠).

(٢) سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٢٢ (٣)، ص١١٦/ ٢١٥.

(٣) سجل محكمة نابلس الشرعية رقم ٢٤، ص٦٧.

(٤) سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٨، ص١٢٢.

(٥) سجل بلدية نابلس رقم ٦، ص٥.

(٦) سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٤، أحوال، ص٢٢.

(٧) سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٤، أحوال، ص٢٣.

(٨) سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٤، أحوال، ص٢٢.

ومع الإقبال المتزايد لليهود نحو فلسطين قادمين من روسيا وبولندا ومنطقة البلقان تزايدت شراسة القناصل وألاعيبهم في توفير وسائل الاستيطان وتهيئة سبل العيش لهؤلاء، فقد جاء في تقرير أعدّه متصرف القدس الذي عُين حديثاً عام ١٩٠٤م كان أعدّه لإرساله إلى استنبول، ومحفوظ اليوم في الأرشيف الصهيوني، ويشتمل على أربع صفحات "إنّ حركة وصول اليهود تزايدت بشكل كبير مما يوحي بحجم المؤامرة التي كان أطرافها: (القناصل ووكلائهم) و(كبار الملاك) و(كبار موظفي الإدارة المحلية المرتشين) ففي متن هذا التقرير يقول كاتبه (... سبق وأن أبلغتكم بأنه كلما زاد عدد اليهود المهاجرين القادمين من روسيا بسبب الاضطرابات والقلاقل المستمرة هناك، ويزداد عدد اليهود القادمين من النمسا ورومانيا، وعلى الرغم أنهم مطاردون ومبعدون من بلادهم ويدخلون إلى فلسطين كأجانب، فإنّ القناصل يعطونهم حماية لا مثيل لها...)[(١)].

لقد استطاعت الحركة الصهيونية بعد اكتشاف إعلان نتائج المؤتمر أن تبدأ بحملة قوية ونشطة وقد بدأت حملتها النشطة هذه في التأسيس لإقامة الدولة اليهودية والاستيلاء على الأراضي بمختلف الوسائل، فقد حاول كبار التجار استغلال نفوذهم وقاموا بتسريب الأراضي إلى اليهود. ولا يخفى أنَ الطائفة المسيحية في حيفا ويافا قد لعبت دوراً بارزاً في تسريب الأراضي إلى اليهود تحت ذرائع مختلفة يؤكد على ذلك ما جاء في سجلات محكمة عكا الشرعية التي سجلت حجج بيع مباشرة.

[(١)] الأرشيف الصهيوني، القدس، التقرير رقم O.M.125 ص١-٤ والنص من ص٣ وكان وجّه إلى الصدر الأعظم بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٠٥م.

كما جاء في حجة أخرى قيدت باسم الخواجا ركتو وأخوه يوسف سكوتيج من رعايا دولة النمسا، حيث اشترى الخواجا ركتو عقاراً بمساعدة القنصل النمساوي حنيداك، كان ملكاً لورثة الفلسطيني المسيحي سليم الخوري[1]، الأمر الذي يفيد بقوّة حملة الشراء الشرسة التي قامت بها القنصليات الأجنبية، ولست هنا بصدد عرض لكل الأراضي والعقارات التي اندفعت الحركة الصهيونية نحو شرائها بعد مؤتمر بازل رغم أننا خصصنا جانباً محدداً لاستعراض الوضع الذي ساد في فلسطين بعد عام ١٩٠٠م مع اشتداد الهجرة اليهودية نحو فلسطين.

لقد برزت على الأرض جملة من التداعيات أعقبت الإعلان عن نتائج مؤتمر بازل تسارعت بشكل لافت نحو إجراءات عملية على أرض الواقع تركزت في السيطرة على الأرض بكل الوسائل، وفي مقابل ذلك تعالت الأحداث الوطنية التي أخذت تلفت إلى تعاظم وتنامي الخطر الصهيوني ليكون مواكباً للتغلغل الديني والثقافي والاقتصادي الأوروبي تحت ذريعة حماية ونصرة الأقليات.

لقد استنصر اليهود وبقوّة المال الصهيوني من جهة، وإدارة قناصل الدول الأوروبية لشؤون اليهود ومصالحهم المالية والتجارية وتسجيل الأموال غير المنقولة والمنقولة والدفاع عن مصالح اليهود الحيوية من جهة أخرى، كل ذلك كان أحد أبرز استحقاقات مؤتمر بازل بعد عام ١٨٩٧م[2].

---

[1] انظر الملحق رقم (٣٠) الجزء الثاني من الوثيقة/ بيع أرض للخواجا ركتو سكوتيج .

[2] محمود الشناق: المرجع السابق، ص١٧٠- ١٩٨.

وصحيح أنّ العلاقات بين اليهود والعرب الفلسطينيين قد شهدت فترات ساخنة وفترات هادئة سواء كانت على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي وليس غريباً أن يأخذ بعد العلاقة بين اليهود والعرب جانباً إنسانياً مثيراً للاهتمام لكن مهما يكن من أمر فقد وظّف اليهود كل علاقاتهم مع الفلسطينيين سواء كانت تلك الهادئة أو الأخرى المتوترة توظيفاً استعمارياً أسس بقوّة لإقامة الدولة اليهودية التي خطط لها هيرتزل على أرض فلسطين.

وهكذا استطاعت الحركة الصهيونية أن تعدّ جيداً إلى مرحلة بناء الدولة، واستطاعت كذلك أن تحقّق نتائج مذهلة على أرض الواقع، وأنّ الحديث عن العلاقات العربية اليهودية ستبقى متداخلة، وأنّ كل ما تم القيام به من قبل القناصل كان أولاً وأخيراً لصالح الحركة الصهيونية .

رابعاً: التأسيس لإقامة مشروع الدولة اليهودية

إنّ الحديث عن التأثيرات المتعددة التي أتت بها أعمال الهجرة اليهودية إلى فلسطين يدفع باتجاه وجود مؤشراتٍ واضحة المعالم عن مؤامرة خطيرة وقعت لمواجهة الموقف الرسمي العثماني لهجرة اليهود إلى فلسطين، منها ما كان داخلياً تعلّق بفساد أدوات الحكم والإدارة العثمانية في بعض الولايات العثمانية المحيطة بفلسطين، وكذلك المداخلات الأجنبية التي لعبت دوراً طليعياً في تفريغ الموقف الرسمي العثماني تجاه اليهود من مضامينه، وأخيراً.. ما تعلق بأطماع أصحاب الأملاك وتجار الأراضي من الولايات الشامية وفلسطين نفسها، الذين ساعدوا في تهيئة

الأجواء الداعمة للهجرة اليهودية إلى فلسطين، فبعد أن نجحت الصفقة المشهورة التى قام بها آل سرسق المنحدرين من الطائفة الأرثوذكسية في بيروت لبيع مساحة كبيرة من الأرض الواقعة ما بين الناصرة ومرج ابن عامر لليهود في شهر تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩١٠م والتي عُدت واحدة من أكبر صفقات تسريب الأراضي إلى اليهود وهي من أخصب الأراضي التي كان حصل عليها آل سرسق من الفلاحين[١].

إنّ المؤشرات الإحصائية حول أعداد اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين وأقاموا هناك خلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر حيث كان نصف عدد اليهود يحملون جنسيات بلادهم ويتلكون حماية قناصل الدول التي جاءوا منها، وعندما أحسّت السلطة العثمانية أنّ أعداد اليهود في فلسطين قد تزايدت برغم كل الإجراءات التي كانت فرضتها[٢] وأحسّت كذلك أنّ التسهيلات التي كانت منحتها تحت ضغط القناصل[٣] قد أسهمت في هذه الزيادة؛ لجأت إلى فرض إجراءات لمنع هجرة اليهود من دول روسيا واليونان وبولندا للحدّ من الهجرة والاستيطان في فلسطين، إلاّ أنّ قناصل الدول رفضوا هذا الإجراء جملة وتفصيلاً. وقد جرى

---

[١] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الاطلاع على كتاب بشارة خضر بعنوان أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم وهو صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ومترجم عن الفرنسية ، طبع في بيروت عام ٢٠٠٣م.

[٢] سميح فرسون: المراجع السابق، ص٩٥.

[٣] محمود الشناق: المرجع السابق، ص١٢٤.

مداولات بين القناصل في القدس والدول التي يتبعون لها، وتبودلت الكتب والمراسلات الرسمية حول الموضوع[1].

إنّ من الأهمية بمكان أن نشير إلى أنّ قناصل الدول الأوروبية قد نجحوا في إثبات وجودهم الفعلي على الأرض الفلسطينية، ونجحوا كذلك في بناء مركز مواز ومكانة كبيرة لهم في مواجهة الإدارة العثمانية، ولم يكتف مجلس القناصل في تقديم الحماية والرعاية للأجانب يهوداً ومسيحيين، بل إنهم أمعنوا في فرض حضورهم ونفوذهم وتدخلاتهم في مسيرة الحياة اليومية بدءاً من التدخل المباشر لدى المسئولين العثمانيين أو وكلائهم؛ لمواجهة أي تدخل عثماني، وفي مقابل ذلك سعوا جاهدين إلى حضور جلسات المجالس البلدية وإبداء الرأي والمشورة في كل ما يختص بتصريف الحياة ومواضع الشك والريبة والاختلاسات[2] التي قد تقع بين فترة وأخرى، كما تبادل القناصل مع الولاة ورجال الإدارة رسائل عديدة حول مسألة حقوق الرعايا اليهود من التبعية الأوروبية.

ولا شك أنّ قناصل الدول الأوروبية قد أسندوا بقوّة إلى بنود الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت، والامتيازات التي منحها العثمانيون للدول الأوروبية والتي أصبحت فيما بعد المبرر القانوني والسند الإداري لممارسة أنشطتهم وتدخلاتهم[3].

---

(1) محمود الشناق: المرجع السابق، ص١٢٨.

(2) محكمة عكا الشرعيّة سجل ٢٠صفحة ٦١، من قرارات مجلس إدارة مدينة عكا حول حضور نائب القنصل الألماني في القدس جلسة نوقش خلالها الخدمات التي يمكن تقديمها لرعايا ألمانيا في مدينتي عكا وحيفا وذلك عام ١٨٩٩م.

(3) يهشوع بن آريه: القدس في القرن التاسع عشر، ترجمة سليمان مصالحة، القدس، باد بن اتسفي، ١٩٩٠م، ص١١٠.

وعلى أية حال فقد مارس القناصل دورهم بفاعلية منقطعة النظير من أجل استمرار تدفق اليهود إلى فلسطين وإتمام عمليات دخولهم ومن ثمّ إقامتهم وتوطينهم وبالتالي تقديم العون والمساعدة لإيجاد الحلول المناسبة للقضايا والصعوبات والإشكاليات التي تعترض طريقهم سواء كان ذلك بالنسبة لعلاقاتهم مع السكان الأهليين من الفلسطينيين أو حماية مستوطناتهم أو مساعدتهم في إتمام الصفقات العقارية وعمليات البيع وتذليل أية صعوبات أو عراقيل كانت يمكن أن تقف في طريقهم.

في هذه الأثناء تأزّم الوضع الفلسطيني الداخلي كثيراً بالرغم من اندماج اليهود في علاقات حسن الجوار في البداية مع الفلسطينيين، إلاّ أنّ هذه العلاقات سرعان ما تدهورت بسبب الاحتكاك الذي نشأ بين الفلاحين والمستوطنين، ولعل أبرز العوامل التي ساعدت في تأزيم وتوتر الأوضاع بين العرب واليهود تمثلت في:

١- قضية العمل الزراعي ومحاولة اليهود السيطرة عليه وإدارته.

٢- نشأة فرق الحرس اليهودي.

٣- عزل السلطان عبدالحميد الثاني[١].

ولما كان هذا الجانب قد شكل أحد أبرز الأسباب التي دفعت إلى تسريع السيطرة اليهودية على الأرض الفلسطينية، فقد نبّه إلى هذا الخطر مع بداية تعاظمه قلّة مخلصة من أبناء فلسطين الغيورين الذين شهدوا من خلال ما تعرّضت له مدينة

---

[١] محمود شناق، المرجع السابق، ص٥٠٨- ٥٣٩.

القدس من هجمة استعمارية شرسة؛ تمثّلت في تعاظم النفوذ الأوروبي والديني عبر الأنشطة والمداخلات القنصلية التي ما فتئت تعمل جاهدة من أجل رعاية وحماية مصالح اليهود والقيام بكل ما من شأنه التأسيس للقرارات التي كان قد توصل إليها مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م وما تلا ذلك من مؤتمرات صهيونية وأنشطة استعمارية مرافقة، ففي بدايات القرن العشرين ظهر من فلسطين صوت جامح ينادي بضرورة الانتباه إلى الخطر الصهيوني وتناميه وتعاظمه وحذّر بقوّة عبر مجلس المبعوثان العثماني الذي كان يمثل فلسطين فيه بعض الشخصيات الوطنية، فقد أصدر هؤلاء بياناً سمي (وثيقة الخطر الصهيوني)[١] وهي تدعو لهبة وطنية توقف التدخل الصهيوني وفرض اليهود على الشعب الفلسطيني والحدّ من أطماع الدول الغربية .

إنّ الوثائق التاريخية الملحقة تكشف عن حجم الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد العلاقات العربية اليهودية أو بالنسبة لسير الحياة اليومية في فلسطين، وتدلل على طبيعة الدور الذي قام به اليهود في محاولة التغلغل في الحياة اليومية داخل المدن الفلسطينية كشراء الأراضي والبيوت والدكاكين والمزارع[٢].

لقد اكتسب اليهود دعماً وعوناً قويين من قبل القناصل الذين حاولوا بشتى الوسائل والسبل إقناع الناس ببيع أراضيهم وعقاراتهم لصالح بعض السماسرة: من ذلك ما سعى إليه اليهود وعبر وكلاء القناصل شراء عقار في المدينة القديمة في نابلس

---

[١] انظر الملاحق الوثائقية: ملحق رقم (٤٠) وثيقة الخطر الصهيوني المحفوظة في مركز إسعاف النشاشيبي مدينة القدس ويعد تأريخاً إلى العام ١٩٠٠م.

[٢] انظر ملحق رقم (٣١)، (٣٢)، (٣٣).

وأقنعوا صاحب عقار معين ببيعه إلى أحد سكان منطقة عكا من المسيحيين حيث قام هذا المواطن بتسجيل حجة شرعية لبيت له يملكه بالتوارث، إلاّ أنّ أهالي المدينة الذين رفضوا تحايل اليهود في نابلس، بالرغم من أنّ اليهود عملوا في المدينة بحرفة الخياطة مدة طويلة من الزمن، إلاّ أنّ أهالي المدينة خصصوا لهم موقعاً محدداً يسكنون فيه ليكونوا تحت رقابة المواطنين؛ وهذا ما يفسّر تسمية درج النصر الموصول من خان التجار إلى وسط البلدة القديمة بدرج اليهود.

إنّ الكتاب لا يتسع للحديث عن مسألة الأراضي والعقارات التي كان الباحثون والمؤرخون قد أولوها عناية خاصة في كتبهم ودراستهم، وأسهموا في تناول هذه الجزئية من المسألة الفلسطينية إلاّ أنّ المهم في هذا المجال هو أنّ كبريات المدن الاستعمارية اليهودية الشرسة كانت لهم لكن قناصل الدول الأوروبية حاولوا جاهدين التدخل المباشر لتكون جهود هذه المدن والأعمال الإنشائية التي يقومون بها تخدم مصلحة اليهود، رغم أنّ الحياة اليومية للمواطنين اقتصادياً وتجارياً كانت قد ازدهرت في تلك الفترة الزمنية، وعلى سبيل المثال قامت بلدية نابلس منذ الفترة ما بين ١٨٩٢-١٩٠٩م بسلسلة من الأنشطة والفعاليات ذات الصلة بالعلاقة بين المواطنين والحكم العثماني، وتكشف الوثائق المرفقة حول طبيعة الحياة اليومية الفلسطينية واستمرار الحياة في هذه المدينة التي كان لها رصيدها التاريخي في التحدي لوجود اليهود ورفض تدخل القناصل في حياتهم اليومية.

لقد كانت نابلس حاضرة المنطقة الممتدة من البحر غرباً حتى نهر الأردن شرقاً، باعتبارها سنجقاً هاماً من سناجق فلسطين الثلاثة. واستطاعت بلديتها التي

امتدت خدماتها لتصل إلى إعمار الطرق ومدّها من نابلس إلى القدس أو إلى حيفا أو إلى يافا تؤكد على طبيعة الحياة اليومية التي سادت في فلسطين في مطلع القرن العشرين[١] والمؤشرات الملحقة تفيد بطبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي – نابلس نموذجاً – قبل بدء الانهيار وضياع الأرض الفلسطينية.

لقد أكمل اليهود قبضتهم في شراء الأراضي الزراعية وبخاصة المزروعة بالزيتون عبر وكالات دورية مزيفه بوساطة سماسرة الأراضي في مناطق عكا وحيفا والناصرة، ومن اللافت في هذه القضية أنّ المحكمة الشرعية في عكا كانت تقوم بتسجيل الحجج والبيوعات للمواطنين بصرف النظر عن جنسياتهم وأعراقهم[٢].

ومن المثير للانتباه والاهتمام أنّ كثيراً من اليهود نجحوا إلى حد كبير في شراء الأراضي والعقارات من كثير من المواطنين بإغراءات ووسائل تشجيعية كثيرة، كما أنّ الحاخاميين اليهود بذلوا جهوداً كبيرة في سعيهم للسيطرة على الأراضي بشتى الوسائل والأساليب المتاحة لديهم.

---

[١] انظر بشارة دوماني، مرجع سابق الذي تناول هذا الموضع بتفاصيل دقيقة حول الدور الذي لعبه في تلك الفترة الزمنية وأيضاً الرجوع إلى كتاب شولش تحولات جذرية بهذا الخصوص.

[٢] الملاحق السابقة (٢٩)، (٣٠)، تكشف عن طبيعة العلاقة بين العرب واليهود وكيف باع بعض العرب أرض لليهود برضى، أو حتى ذهب بعضهم إلى إهداء أراضيهم لليهود بحكم الجيرة والعلاقة الحسنة كما حصل ذلك في حيفا عندما قام الشيخ عبد الرحمن إلياسين بمنح قطعة أرض للخواجا كوهين في سفوح جبل الكرمل في حيفا هدية له عندما رزق بولد، وقد أقيم عليها موقع صناعي كبير فيما بعد سجلات المحكمة الشرعية عكا رقم م٣ .

لقد مارس اليهود بدعم كبير من الحركة الصهيونية جهوداً جبارة بهدف توفير مواطئ قدم لهم في المدن الفلسطينية؛ فقد سكن اليهود في القدس برغم كل الجهود التي بذلتها متصرفية القدس للحيلولة دون تحقيق هذا المطلب والحجج المسجلة في سجلات المحكمة الشرعية في القدس تؤكد ذلك[1] برغم أنّ الدولة العثمانية كانت تشدّدت في إصدار قانون الأراضي عام ١٨٥٨م الذي يمنع بيع الأراضي لليهود، كما أنها تشدّدت في منح أذونات لتسجيل الأراضي وبيعها لغير العرب، إلاّ أنها تسربت بشكل متسارع بعد مؤتمر بازل، وقد بذل قناصل الدول الأوروبية ما استطاعوا من جهد لمساعدة اليهود على التوطن في القدس، مثل ذلك ما حصل مع القنصل الروسي (فلاديمير درز) في القدس الذي حصل على رخصة لشراء أرض في خارج حدود سور القدس، قام بتسجيلها بحجة رسمية في محكمة القدس الشرعية بتاريخ ٢٧ صفر من سنة ١٢٧٥هـ ثم باعها إلى اليهود بعد ذلك لتصبح فيما بعد باسم المسكوبية[2].

---

[1] سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٣٤٥، صفحة ١١٩، ٥ جمادى الأولى ١٢٧٧ هـ وكذلك في السجلات التي تحمل الأرقام التالية ٣٧٦، صفحة ٣٤ بتاريخ ٢٧ رجب ١٣٠٥هـ والسجل رقم ٣٨١، صفحة ٧٧ في ٢٨ محرم ١٣٠٩هـ أي في سنة ١٨٩١م، وأخيراً السجل رقم ٥٧ من محكمة يافا الشرعية التي سجلت حجة لأرض خارج حدود القدس صفحة ٩٤ بتاريخ ٤ ذي القعدة ١٣١١ هـ وفق ١٨٩٣م ميلادية والسجلان محفوظان لدى مركز التراث والبحوث الإسلامية في القدس.

[2] تحدث عن هذه الواقعة كل من عارف العارف في كتابه تاريخ القدس، ص٥٣٦، وألكزاندر شولش: المرجع السابق، ص١٤٧.

عمد اليهود الأجانب إلى استئجار بيوت لهم في القدس ثم استطاعوا بحيل كبيرة تسجيلها رسمياً بعد شرائها[1].

وهكذا تمكن اليهود من بناء موقع رئيس لهم في القدس وباقي المدن الفلسطينية الأخرى.

جاء في تقرير استخباري تناول أعداد اليهود وأوضاعهم في فلسطين عام ١٩٠٧م وفصل للنفوذ اليهودي المتسارع في مختلف المدن الفلسطينية، وأشار إلى ما بذله القناصل والسماسرة من جهود كبيرة من أجل تشجيع قدوم اليهود والتملك فيها[2].

كما سكن اليهود في الخليل ووصل عددهم في عام ١٨٩٨م إلى ١٢٠ نفراً لكن هؤلاء اليهود كانوا فقراء أثقلوا بالديون بسبب الضائقة المالية التي عاشوها في تلك الفترة، ثمّ سكنوا في يافا على اعتبار أنهم من رعايا الدولة العثمانية وكانت أوّل حجة شراء سجلت باسم الخواجة سليمان الروائي قد سجلت في محكمة يافا الشرعية في ذلك الحين وتقع في نهاية شارع يافا الرئيس وقد سجلت حجج كثيرة بعد ذلك يمكن التعرف عليها من خلال سجلات المحكمة الشرعية في يافا حيث توالت الحجج بعد ذلك[3].

---

(١) محمود الشناق: المرجع السابق، ص٢١١

(٢) كل "ذلك في أوراق أكرم بك" وثائق عثمانية، وزارة الخارجية، استانبول، التي تتناول المراسلات بين مجلة الشورى ومجلس إدارة القدس وعرض لأساليب اليهود في شراء البيوت والأراضي في القدس كما ورد في كتاب محمود الشناق، المرجع السابق، ص٢١٩.

(٣) سجلات محكمة يافا الشرعية رقم ١٦ صفحة ٢٥٣، بتاريخ ١٧ جمادى الثانية ١٢٨١هـ والسجلات التي تحمل رقم ٢٩ صفحة ٣٢٢ وغيرها الكثير الكثير ممن يمكن الوقوف عنده مطولاً.

لم يقتصر جهود اليهود على شراء الأراضي والبيوت والبساتين بل إنهم لجأوا إلى شراء المصانع والمصابن، فقد اشترى اليهودي داود قلعي وكان تابعاً للجالية اليهودية النمساوية، ويسكن في القدس مصبنة المدعو محمد حافظ السعيد الواقعة داخل يافا، وسجلت في سجلات المحكمة الشرعية في يافا رسمياً[(١)].

كما سكن اليهود عكا باعتباره لواء واسعاً فيه ثلاث من المدن الرئيسة الهامة، وهي صفد والناصرة وطبريا إضافة إلى المركز الرئيس في عكا ومن الصعب حصر حركة اليهود هناك؛ فقد سكنتها معظم العائلات والأسر اليهودية وقد حوت سجلات المحاكم الشرعية في عكا والقضاء تفاصيل واسعة ودقيقة حول حجج البيع والشراء والتملك والهدايا.

ففي السجل الخاص بمحكمة عكا الشرعية الخاص بمنطقة حيفا[(٢)] عدد كبير من الحجج التي سجلت لبيوعات واسعة وكبيرة لليهود، رغم أنّ اسم اليهودي المشهور شالوم مشيريت كان أكثر اليهود نشاطاً في هذا الأمر.

ويبدو واضحاً أنّ اليهود نشطوا بشكل كبير في شراء الأراضي والسيطرة عليها بشتى الوسائل والسبل والأساليب[(٣)].

[(١)] سجل محكمة يافا الشرعية رقم ٦/١٦ صفحة ١٢ بتاريخ ١٨٧١/٦/٨.

[(٢)] سجل محكمة عكا الشرعية رقم م/١ الخاص بحيفا ٣١/٦ والموجود حالياً في أرشيف بلدية نابلس صفحات ٤١-٦٢.

[(٣)] انظر الملحق (٣١)، (٣٢)، (٣٤) التي تعرض لعمليات البيع التي تمت في مناطق لواء عكا كما وردت في السجل الرسمي لمحكمة عكا الشرعية المحفوظ في أرشيف بلدية نابلس دفتر رقم ٤.

بـذل اليهـود جهـوداً جبّـارة ومقنّنـة بغيـة ضـمان وصـولهم إلى فلـسطين مـستخدمين في ذلك شـتى الأسـاليب وطـرق الخـداع؛ سـواء عـن طريـق تزويـر جـوازات سـفرهم[1] كما أنهم وصلوا بوسـاطة الـسفن وبتـشجيع مـن قناصـل الـدول القادمين منها وأحياناً كانوا يأتون مـن مـوانئ مختلفـة داخـل صـناديق خـشبية أو عـن طريق البر من مصر خصوصاً، وازداد عددهم بهذه الوسائل بشكل كبير حتى أخذت أعدادهم تظهر من خلال مستوطناتهم التي أقاموها، وتعـدياتهم عـلى أمـلاك الآخـرين بشكل لافت. كل ذلك بدعم ومؤازرة من قناصل الدول الأوروبية، وبهذا نجح اليهـود في التأسـيس لإقامـة دولـتهم ووطـنهم دلـل عـلى ذلك الوسـائل الـتي اسـتخدموها لاستملاك الأراضي رغم أنف الدولة العثمانية وقوانينها وإجراءاتها.

ومن الجدير ذكره أنّ الأراضي انتقلت إليهم بحسب الأساليب والوسائل الآتية:

١- الاستملاك الفردي.

٢- بوساطة الجمعيات اليهودية.

٣- مكتب فلسطين.

٤- ما وصل إليهم عن طريق الرعايا الأجانب.

فقد عدّ اليهود عمليـة شراء الأراضي واجبـاً دينيـاً مقدسـاً، وكانـت القـدس الـشريف مركـزاً للنشاط الـصهيوني. ومما لا شـك فيـه أنّ عمليات شراء الأرض قـد

---

[1] ملحق رقم (٨)، (٩) صور لجوازات سفر مزورة صدرت عام ١٩٠١م لتمكّن اليهود من الدخول إلى فلسطين.

ارتبطت بالقدس أولاً،ثم بفلسطين منطقة الساحل، ثانياً، بمدى حاجة اليهود ورغبتهم.

لكن من المؤسف القول إنّ سجلات المحاكم الشرعية تشير بوضوح إلى أنّ الأعداد الكبيرة جداً للحجج التي سجلت أشارت إلى أنّ اليهود قد نجحوا في إيجاد أساليب خادعة دفعت بالمواطنين الفلسطينيين إلى بيع أراضيهم ووجد اليهود كذلك سوقاً مفتوحة تباع فيها الأراضي والعقارات إلى اليهود رضا تارة وبالخديعة تارة أخرى، وألفت في هذه المناسبة إلى أنّ سجلات المحكمة الشرعية في القدس تؤكد على هذه الحقيقة[1] والحال كذلك في سجلات يافا وعكا وحيفا، لكن الملفت للانتباه أنّ الاستيطان اليهودي قد أخذ عدة أشكال، وهي:

١- الاستيطان المدني وإقامة الأحياء اليهودية في المدن الكبرى.

٢- الاستيطان الزراعي وإقامة المستوطنات الزراعية.

---

[1] إنّ الوقوف عند سجلات المحكمة الشرعية في القدس على مدى أربعة عقود من القرن التاسع عشر يستطيع أن يشهد على أنّ اليهود وجدوا سوقاً مفتوحة للشراء كما جاء في السجلات التي تحمل الأرقام التالية:

سجل المحكمة الشرعية/ القدس رقم ٣٥٧ عام ١٨٧٠م.

سجل المحكمة الشرعية/ القدس رقم ٣٥٩ عام ١٨٧٢م.

سجل المحكمة الشرعية/ القدس رقم ٣٦٠ عام ١٨٧٢م.

سجل المحكمة الشرعية/ القدس رقم ٣٦١ عام ١٨٧٣م.

سجل المحكمة الشرعية/ القدس رقم ٣٧٠ عام ١٨٨٢م.

سجل المحكمة الشرعية/ القدس رقم ٣٩٢ عام ١٨٩٩م.

ومهما كانت الجهود التي بذلت لوقف المد الاستيطاني اليهودي على أرض فلسطين فقد نجح اليهود مع بداية الحرب العالمية الأولى أن يؤسسوا بقوّة وطناً قوياً لهم على أرض فلسطين، رغم أنّ الفلسطينيين بقوا يرفضون محاولات التفاهم وبناء جسور الثقة مع اليهود. وقد قامت إحدى منظمات العمل السري الفلسطيني في مدينة القدس بالتحذير من عمليات تسريب أراضٍ فلسطينية لليهود عبر سماسرة عرب وأجانب، وزعت أكثر من مرة بيانات تنذر بخطر اليهود[1]. وتحذر منهم وتطالب بضرورة القيام بالمهام الآتية:

١- الضغط على الحكومة العثمانية ومطالبتها العمل فوراً بالقانون الذي يرفض بيع الأراضي الأميرية إلى الأجانب منعاً باتاً.

٢- محاولة التصنيع وتطوير صناعات وطنية وتحريم التعامل التجاري مع اليهود بوجه خاص.

ومن المفيد أن نخلص إلى حقيقة مفادها بأنَ الحركة الصهيونية والجمعيات اليهودية التي انتشرت في معظم الدول الأوروبية وعلى أرض فلسطين قد لاقوا جميعاً دعماً منقطع النظير، ومجالاً حيوياً قوياً وسنداً من قبل الدول الأوروبية مباشرة أو عبر جهود وأنشطة قناصل تلك الدول حتى كانت بداية عام ١٩١٤م المنطلق الحقيقي نحو إقامة الدولة اليهودية بعد أن نجح اليهود بتأثير العوامل والأسباب التي وردت آنفاً في:

---

[1] انظر وثائق بيوعات الأراضي في قسم الملاحق، آخر الدراسة.

١- تأمين الأراضي اللازمة لإقامة المزارع بهدف السيطرة على الاقتصاد الوطني الذي كان يعتمد أساساً على الزراعة[1].

٢- الاستفادة من خبراتهم الواسعة في الزراعة لفرض هيمنتهم على القطاع الزراعي الفلسطيني.

٣- وفروا الأراضي اللازمة لإقامة الصناعات الإستراتيجية التي سوف يعتمد عليها لتوفير أسباب النجاح لهم.

٤- إقامة المزيد من المستوطنات الزراعية في مناطق مختلفة من فلسطين لتكون مجالاً خصباً لاستقبال المزيد من اليهود على قاعدة زيادة عدد السكان اليهود لفرض الهيمنة والسيطرة بالقوة.

---

[1] انظر الملاحق: رقم (٢٥)، (٢٦) بخصوص بيع وتسجيل أراضٍ زراعية لليهود.

خاتمة

إنّ الحقيقة الثابتة والمؤكدة التي استندت عليها فصول الكتاب الخمسة هي أنّ:

فلسطين كانت دائماً وأبداً تتبوأ مركزاً وأهمية خاصة تمثلت في تاريخها وجغرافيتها ومكانتها الدينية وخصوصاً مدينة القدس، وأنّ هذه المكانة المتميزة كانت وبالاً عليها وعلى أهلها ودفعت إلى السطح بقوّة مآسٍ وآلام سيبقى الشعب الفلسطيني يتذكرها ويعاني منها حاضراً ومستقبلاً مثلما عانى منها بشدة على مدى التاريخ.

ومما اتضح لي بما لا يدع مجالاً للشك أنّ فلسطين في تلك الحقبة التاريخية التي تحدث عنها الكتاب وقعت ضحية المؤثرات التالية:

١. الموقع التاريخي والجغرافي باعتبارها تتوسط العالم وممراً لحركة الحضارات والثقافات.

٢. المكانة الدينية باعتبارها مهد الديانات السماوية.

وما بني على هذه المؤثرات من رؤى علمية استخلصتها الدراسة دفعت بقوة نحو:

- التحول الأوروبي نحو الدولة العثمانية ضمن سياسة شاملة استهدفت الاستفادة من وهنها وضعفها من بعد قوّة أخافت أوروبا وأرعبتها.

- الثورة الصناعية التي حدت بدول أوروبا إلى البحث عن المعضلات والمخرجات لثورتها الصناعية من مصادر التصنيع الأولية والمواد الخام اللازمة وأسواق استيعاب وتسويق مخرجات صناعاتها.
- البعد الديني المسيحي عبر الارتباط بالأماكن الدينية المقدسة في الديار الشامية بشكل عام وفلسطين على وجه التحديد.

ونستنتج من هذه المؤثرات أنّ كل ذلك لعب دوراً محورياً ومركزياً في تسليط أوروبا الأضواء الكاشفة نحو فلسطين ومحيطها العربي، وكان لا بدّ من البحث عن أداة لتمزيق الوحدة الشعبية الأهلية لإبقاء النفوذ الاستعماري الأوروبي هو المهيمن وأدرك هؤلاء أنه لا بدّ من حارس أمين يحمي مصالحهم هناك ويكون أداة قوية قادرة على تمزيق الأمة العربية وتشتيت قوتها. وهكذا التقت هذه النظرة الإمبريالية بقوّة مع التصور الصهيوني الذي وضعته الحركة الصهيونية والقاضي بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين وعلى خلفية دينية متطرفة.

الملاحق

ملحق رقم (١)

رسالة من سكان المستعمرات البريطانية اليهود والذين يتمتعون بالحماية إلى القنصل البريطاني في القدس السيد ساتو، التماس السماح لهم وعددهم (٢٠) العودة والاستقرار في مدينة القدس (أرض الميعاد)

Copy

H. E. Satow, Esq., British Consul,
Jerusalem. Turkey

Sir,

We the undersigned loyal naturalised British Colonial subjects respectfully show. That we have resided for a number of years in the British Dominions and owing to our Religious sentiments we emigrated to the Holy Land. But owing to our old age, & feeble health from which some of us suffer, it is to our deep regret impossible for us ~~to return to our home of naturalisation~~ and in view of the fact of the present critical Conditions existing in the Turkish Empire, we beg of you most humbly to extend to us some kind of official protection as a matter of courtesy and request of you to be kind enough to transmit this our Petition to H.M. Ambassador at Constantinople.
And your petitioners will ever pray

We have, &c.

(Signed) Benjamin Weidman : resided in Winnipeg for 22 years
(") Benjamin Mosesohn / " " Cape Town for 14 "
(") A. Finkelstein / " " Cape Colony for 11 "
(") Jacob Abramowitz / " " Transvaal for 9 "

تابع ملحق رقم (١)

(Signed) Moses D. Awrutzer : resided in Transvaal for 10 years

(") Jonas Mann	Cape Town "	6 "
(") Benjamin Sharp	Australia "	7 "
(") H. Baund ?	Transvaal "	12 "
(") Leib Fridgut	Winnipeg "	14 "
(") Joseph Finkelstein	(Cape Colony) Cape Town "	7 "
(") Jacob Shapiro	" "	over 10 "
(") Natan Majero	" "	8 "
(") Ephraim Moed	Transvaal "	14 "
(") Behr Schereshoosky	Cape Town "	15 "
(") Moses Saekh	Australia "	6 "
(") Israel Berman	" "	9 "
(") Abraham J. Shapiro	Cape Town "	6 "
(") William Wolfinsohn	Transvaal "	6 "
(") David Friedgot	Cape Town "	10 "
~~(") S. M. Rabinowitz~~	Transvaal "	7 "

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية.

رقم (F / 10 / 791)

ملحق رقم (٢)

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى القنصل العام في القدس بالموافقة على طلب الحماية البريطانية ليهود مغتربين يودون الإقامة في القدس رقم: 11 /37005 لعام ١٩١١م

No. 25 Sir,
Treaty
(37005/11). I have had under my consideration, in [illegible]
H.M. Sec. of State for the Colonies, 1. Sig. Comp. [illegible]
series, of June 2nd last, resp. he request of [illegible]
of the Jewish faith who, it is stated, have [illegible]
S. Africa, Canada and Australia, and are now [illegible]
to be accorded the official protection of H.M. [illegible]

I observe that of the 20 names attached to [illegible]
H.M. Consul at Jelem the following, viz:-

Jacal Abramowitz
Moses David Awrutzer
H. Daussi
Ephraim Hood
William Wolffinsohn and
S.M. Rabinowitz

claim to be "loyal naturalised Brit. Colonial [illegible]
ground of various periods of residence in the [illegible]
some cases long prior to the annexation of [illegible]

Of these six persons, those who were actually [illegible]
limits of the Transvaal on Sep. 1. 1900, became [illegible]
Brit. subjects by virtue of annexation, and are [illegible]
be registered as such; and those who were not [illegible]
at that time but were burghers either by birth [illegible]
are entitled to state in writing that they [illegible]
treated as Brit. subjects, and on so doing, [illegible]

His Excellency,
The Right Honourable,
Sir G. Lowther, G.C.M.G., C.B.,
etc., etc., etc.,

من ملفات القنصلية البريطانية المحفوظة في الأرشيف الصهيوني ـ الجامعة العبرية. رقم (F / 23 / 790)

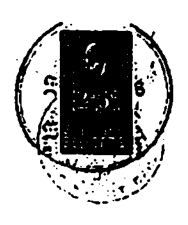
ملحق رقم (٣)

شهادة إثبات رقم (374) من القنصلية البريطانية في القدس مفادها بأنّ حاملها هو من رعايا دولة بريطانيا، ولتسهيل مهمته في التنقّل في الدولة العثمانية



No. 374

His Britannic Majesty's
CONSULATE Jl:



Certificate of Registration

For the Year

I hereby Certify that Suleiman Delhi is duly registered in this Consulate as a British Indian Subject

Dated this 14th day of July 1910

J. B. Dunlop Acting Consul Jl.

Number.

Page in Foil.

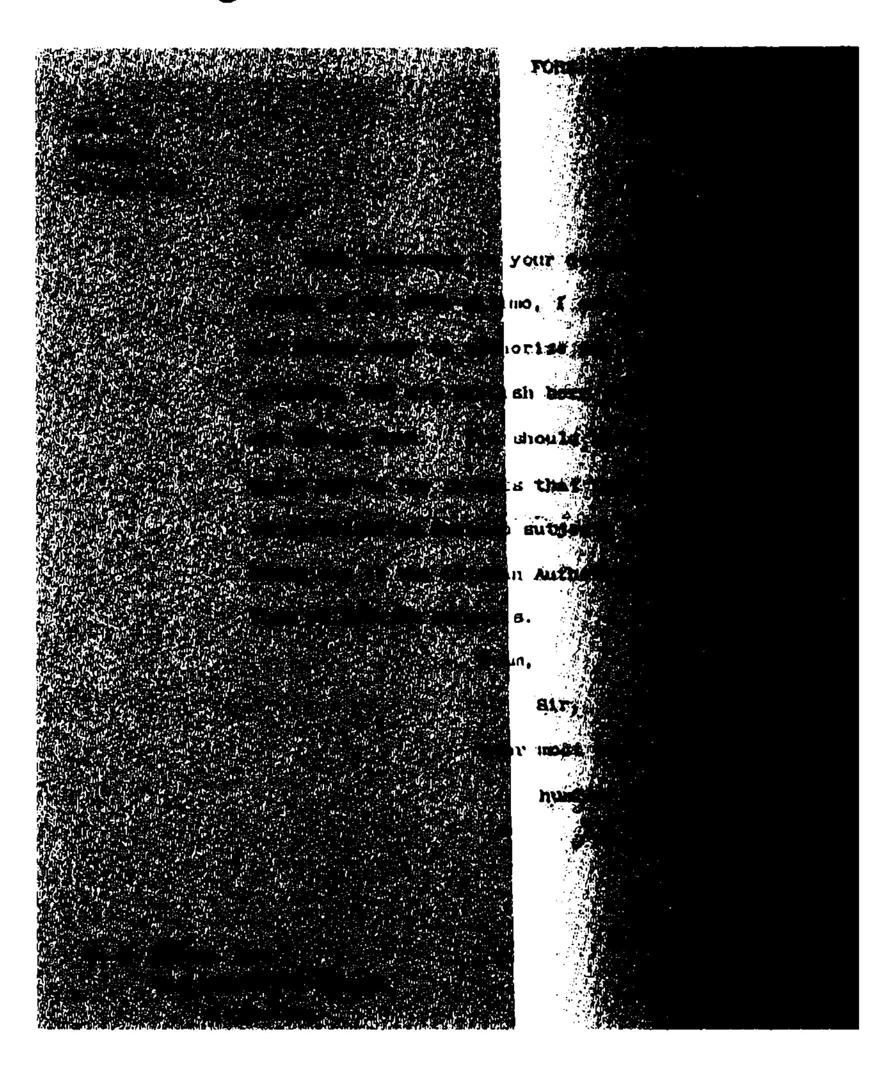
Signature of Party registered.

NOTE.—This Certificate of Registration must be carefully kept by the party in whose favour it is issued, if he would avoid delay and inconvenience while resident or travelling in the Ottoman Empire.

وزارة الخارجية/ ملفات القنصلية البريطانية، القدس. رقم (790/10/F 1910 N)

ملحق رقم (٤)

رد من وزارة الخارجية البريطانية إلى القنصل العام في القدس السيد ساتو بتاريخ ٢٠ مايو ١٩١١م برفض إعطاء الحماية البريطانية ليهود يقيمون في مناطق تخضع للسلطة التركية


FOR

your

mo, I

orise

sh

should

s that

subje

n Auth

s.

un,

Sir,

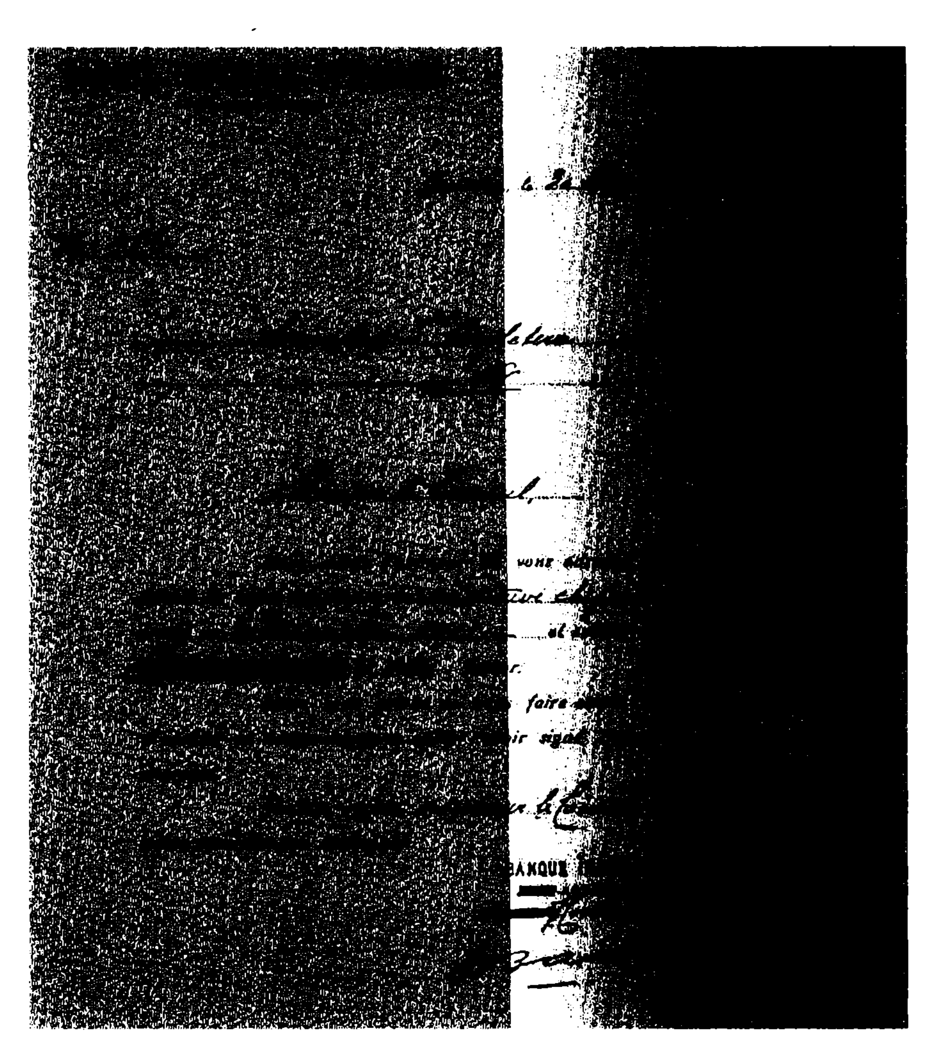
r mos

hum

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني - الجامعة العبرية. رقم (F / 14 / 790)

ملحق رقم (٥)

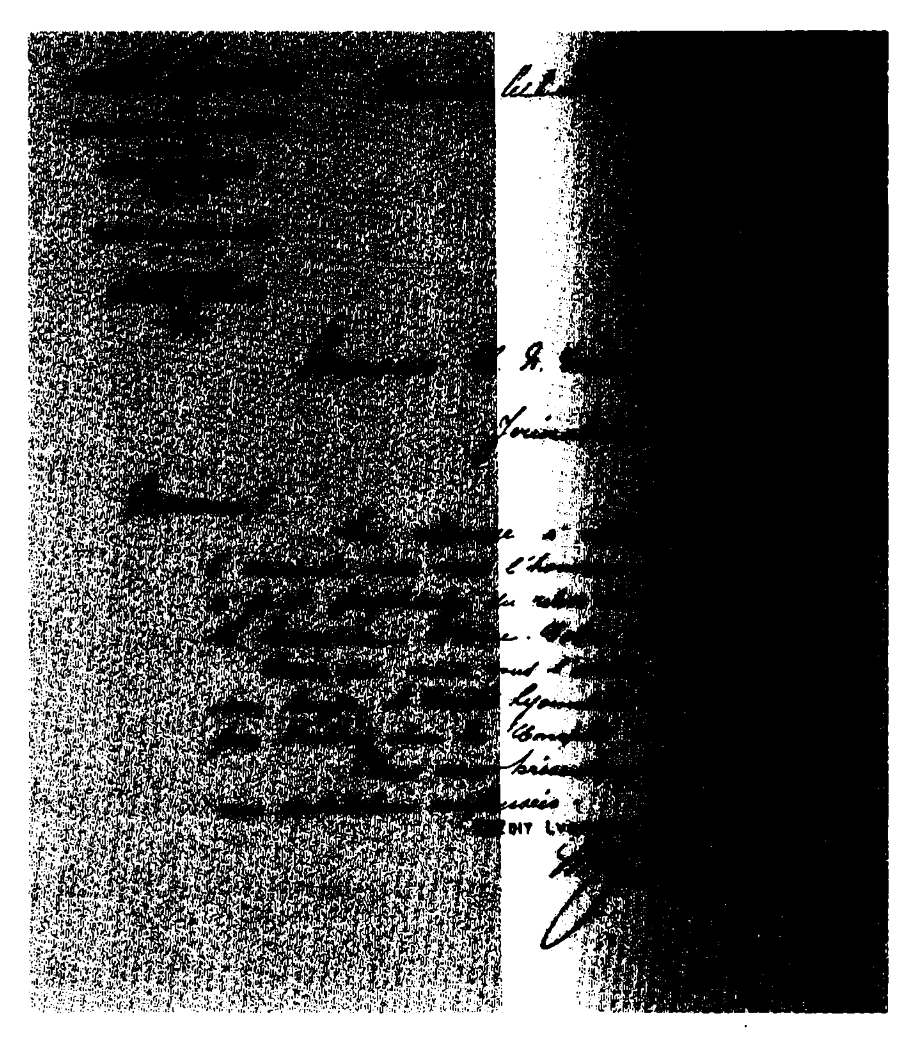
رسالة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٠٨ من البنك الامبريالي العثماني رقم ٥٨٦ بخصوص تسهيلات بنكية للقناصل الأجانب



من الوثائق العثمانية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، ملفات ومراسلات القناصل

ملحق رقم (٦)

رسالة من بنك كريدي ليونيز/ القدس بتاريخ ٨ شباط (فبراير) ١٩٠٩م، حول فتح حسابات وتسهيلات بنكية للقناصل الأجانب



من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية. رقم (F / 19 / 793)

ملحق رقم (٧)

رسالة من غرفة تجارة وصناعة القدس إلى القنصل الألماني بتاريخ ١٥ تموز (يوليو) ١٩٠٩م بخصوص نشرة بالقوانين المعمول بها في البلاد

Chambre [illegible]
[illegible]

Jérusalem, le 15 Juillet 1909

A Monsieur le Consul d'Allemagne [illegible]
JERUSALEM

Monsieur le Consul,

Nous avons l'honneur de vous faire [illegible]
exemplaire du premier bulletin de la Chambre [illegible]
[illegible] les règlements, les noms des premiers [illegible]
qu'une notice résumant les premiers travaux [illegible]

Nous restons à votre disposition [illegible]
[illegible] que vous jugerez utile de nous demander [illegible]
[illegible] et renseignements.

Nous espérons rendre désormais nos [illegible]
régulières.

Nous saisissons cette occasion pour vous remercier de l'appui que vous voulez bien nous prêter pour faciliter nos travaux.

Veuillez agréer, Monsieur le Consul, l'expression de notre haute considération.

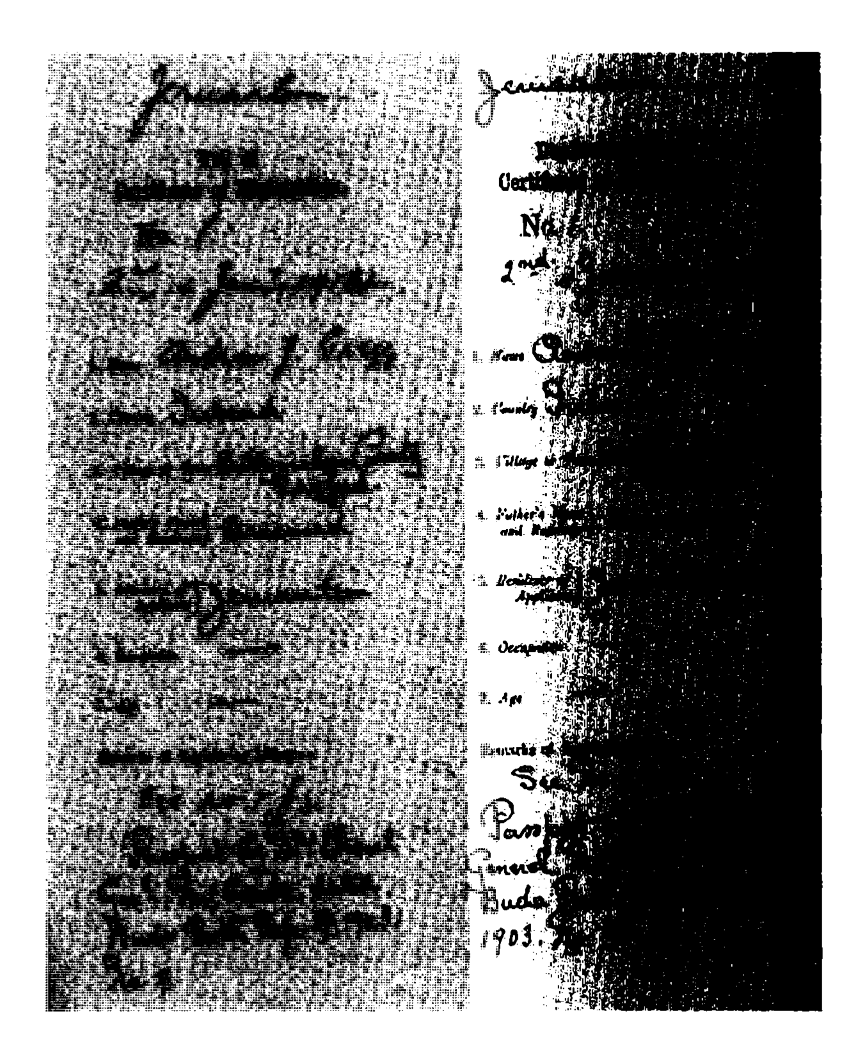
Le Président,

Le Secrétaire,

من وثائق الأرشيف العثماني/ تقارير ومراسلات عثمانية محفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء - استانبول

ملحق رقم (٨)

صورة عن جواز سفر مزور لمهاجر من رومانيا من اليهود المتمتعين بالحماية البريطانية


Certi

No

1. Name

2. Country

3. Village

6. Occupation

7. Age

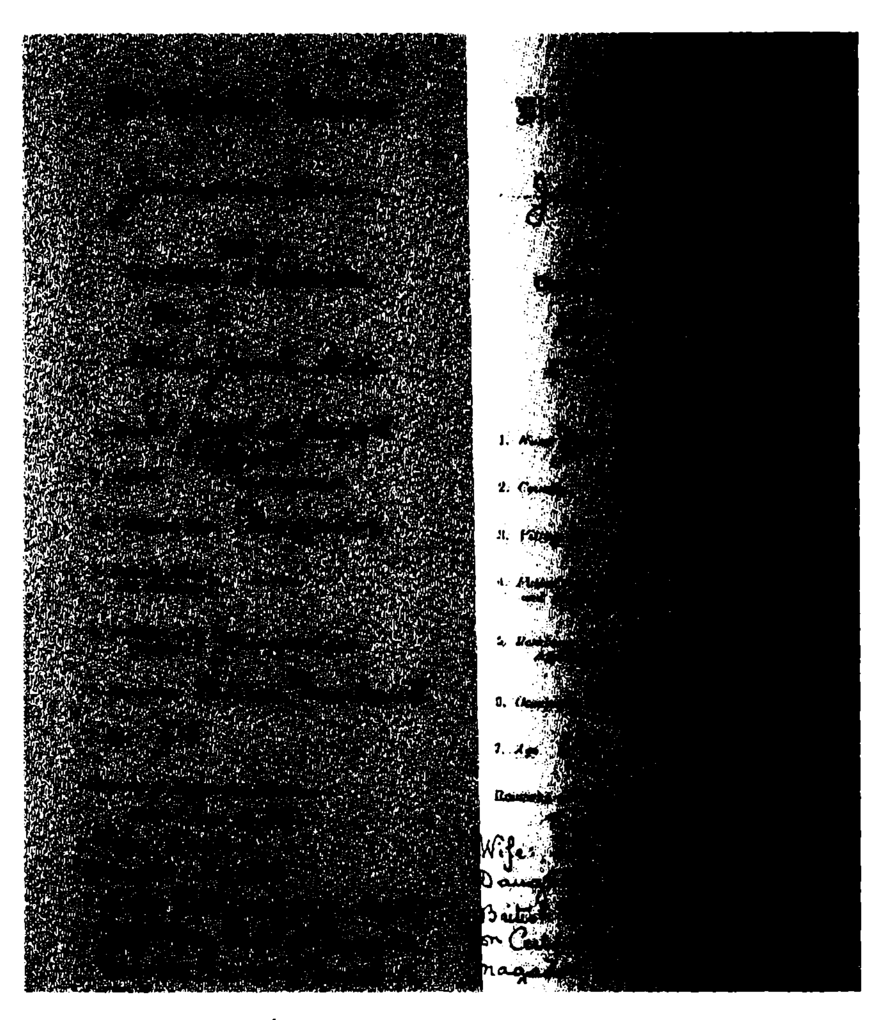
Remarks

1903.

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية. رقم (F / 10 / 791)

ملحق رقم (٩)

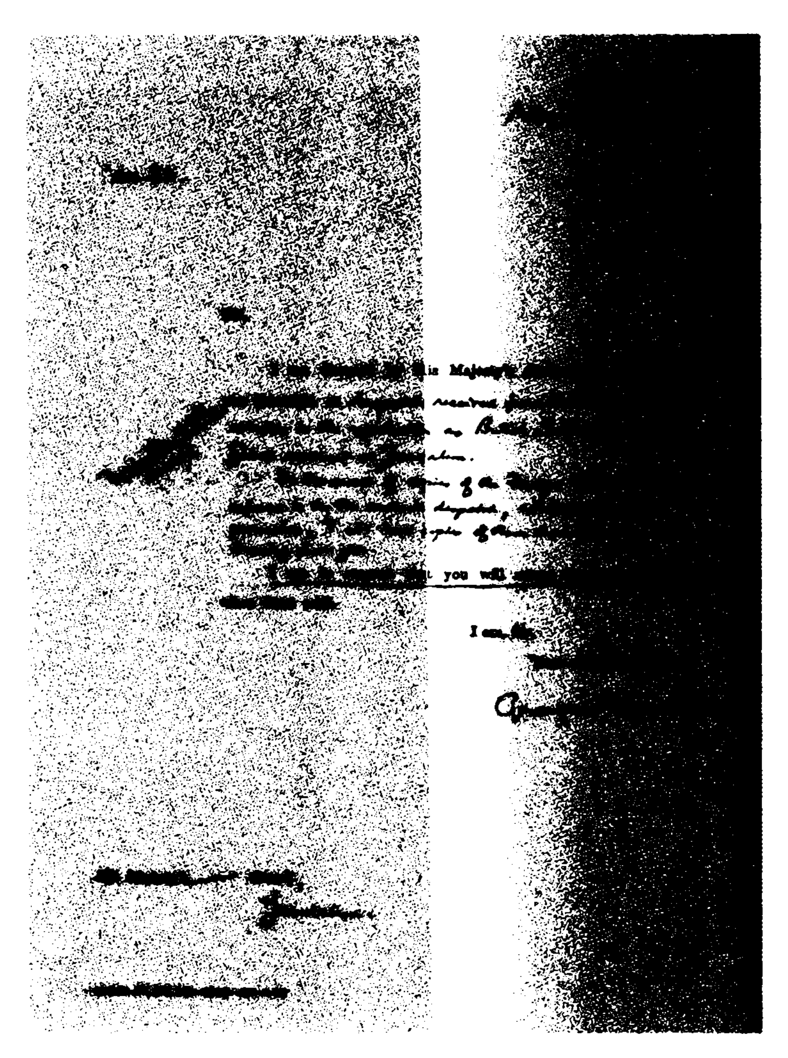
صورة لجواز سفر مزور صادر عن القنصلية البريطانية في القدس ليهودي مغربي يتمتع بالحماية البريطانية هو وعائلته



من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية. رقم (F / 10 / 791)

ملحق رقم (١٠)

رسالة من السفارة البريطانية في استانبول في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١١م رقم ٢٢ إلى القنصل البريطاني تتعلق بتسجيل اليهود كرعايا بريطانيين

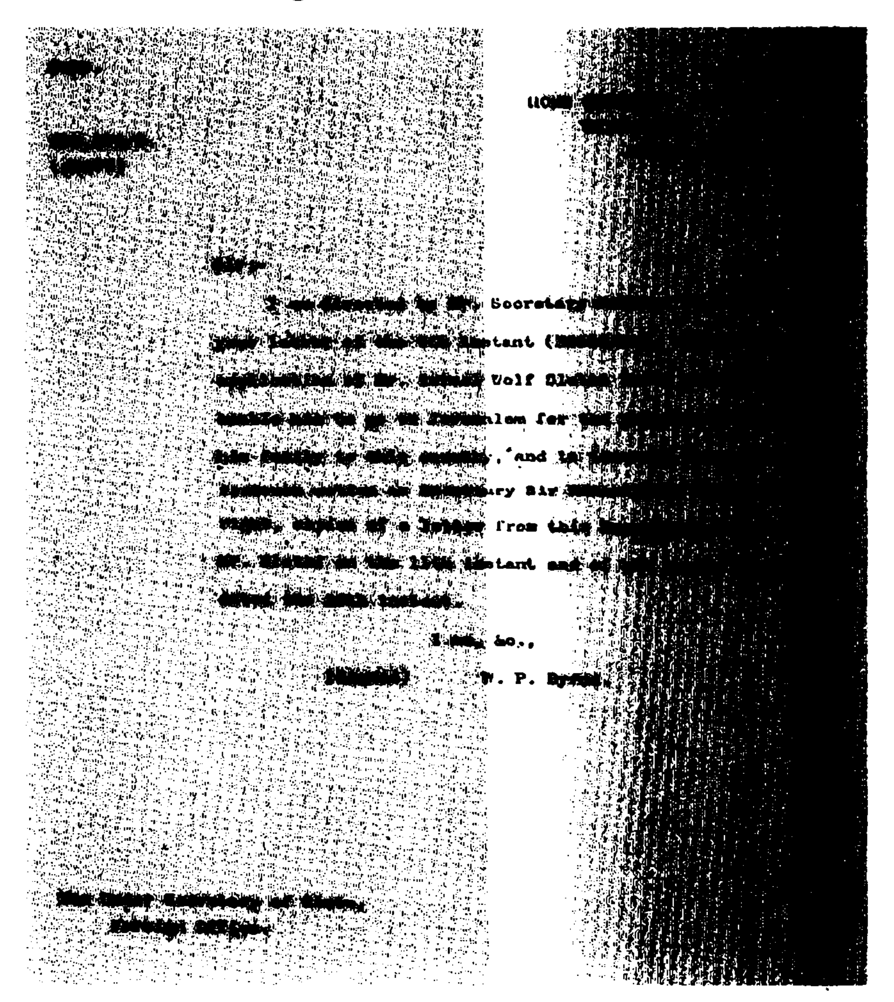


من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية.

رقم (F 1882 / 22 / 790)

ملحق رقم (١١)

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١١م
رقم 6 / 373 ,203 بالنظر إلى طلب منح جواز سفر للداعي إسرائيل ولف
سلكوتي لتمكينه من جلب عائلته من خارج البلاد



[illegible] Secretary [illegible]
[illegible] stant [illegible]
[illegible] Wolf [illegible]
[illegible] alem for [illegible]
[illegible] , and [illegible]
[illegible] ary Sir [illegible]
[illegible] from [illegible]
[illegible] stant and [illegible]
[illegible]

[illegible] &c.,

[illegible] W. P. [illegible]

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف
السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية. رقم (F / 10 / 790)

ملحق رقم (١٢)

رد من الخارجية البريطانية على طلب الوثيقة السابقة الملحق رقم (١١)- بالدخول فقط إلى أحد موانىء فلسطين يافا فقط

HOME OFF[illegible]
[illegible]

Sir:-

With reference to your letter of [illegible] asking that you may be furnished with [illegible] will enable you to land at Jaffa for the [illegible] your family to this country, I am direct[illegible] of State to say that the grant of a pass[illegible] for the Secretary of State for Foreign Af[illegible] Secretary of State having been in corre[illegible] learns that he cannot see his way to gra[illegible] you. I am to enquire whether it would [illegible] for your wife and family to meet you at a [illegible] and I am to ask for their addresses at J[illegible] names and ages of the children, in case it [illegible] for the Foreign Office to assist you by [illegible] through the British Consul there.

I am, &c.,

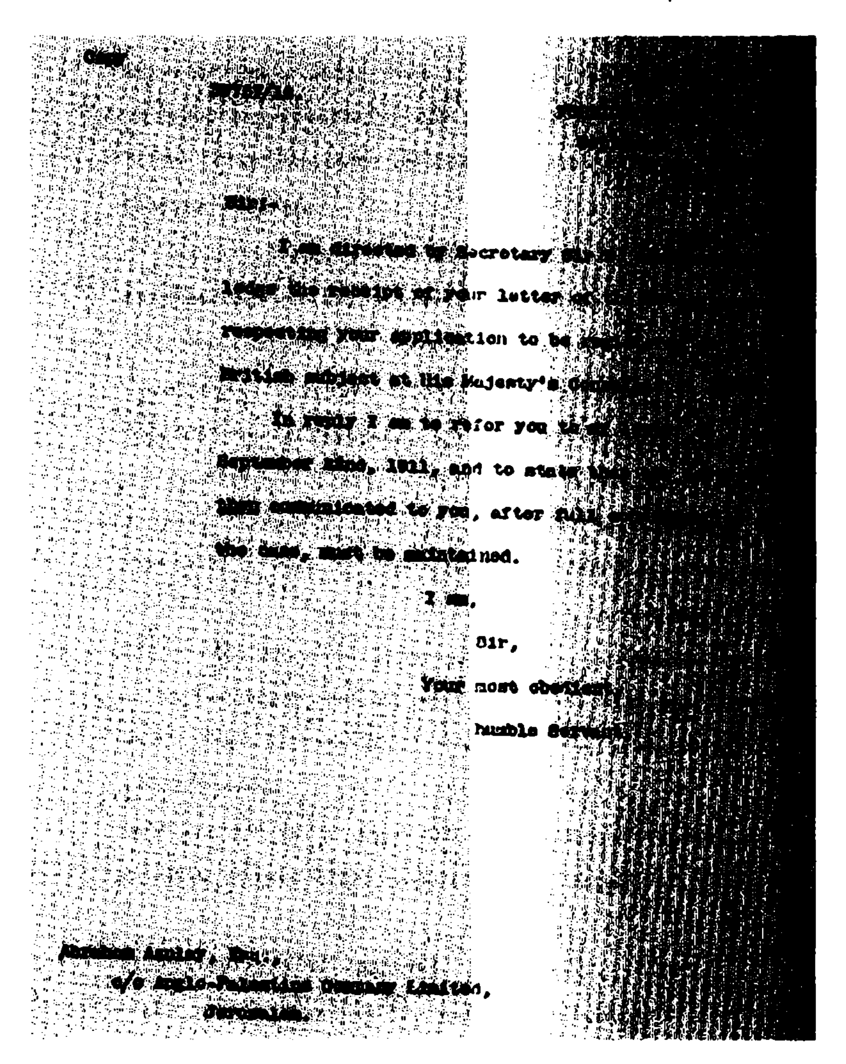
(Signed) W. P. Byrne.

Mr. I. W. [illegible],
28, Cheetham Hill Road,
Manchester.

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية. رقم (F / 10 / 790)

ملحق رقم (١٣)

رسالة من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩١٢م إلى المدعو إبراهيم أزولي اليهودي الأصل بالموافقة على منحه الحماية البريطانية



Copy

Sir,

I am directed by Secretary ...
ledge the receipt of your letter ...
respecting your application to be ...
British subject at His Majesty's ...
In reply I am to refer you to ...
September ..., 1911, and to state ...
... communicated to you, after ...
the case, must be maintained.

I am,
Sir,
Your most obedient
humble Servant,

Abraham Azulay, Esq.,
c/o Anglo-Palestine Company Limited,
Jerusalem.

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني - الجامعة العبرية. رقم (F 1882 / 10 / 790)

ملحق رقم (١٤)

Anl. 1.

Note Verbale.

Il résulte des renseignements fournis par le Gouvernement de Jérusalem que depuis quelque temps les familles israélites, qui se rendent en Palestine pour accomplir leur pèlerinage parviennent à s'y installer malgré l'interdiction qui frappe l'établissement d'éléments israélites dans cette contrée.

Le Gouvernement Impérial ne veut pas empêcher les Israélites tant indigènes qu'étrangers de faire leur pèlerinage en Palestine et dans les lieux saints, mais il ne permet pas que ceux-ci s'y établissent d'une manière définitive de quelque façon que ce soit.

Afin d'assurer ce résultat, il a pris certaines dispositions à l'égard des israélites se rendant en pèlerinage en Palestine.

En ayant l'honneur de transmettre ci-près, à l'Ambassade de Sa Majesté l'Empereur le texte des instructions transmises à cet effet aux Autorités Impériales de Syrie, de Beyrouth et de Jérusalem, le Ministère des Affaires Etrangères la prie de vouloir bien inviter les agents dans les villes susmentionnées à prêter leur concours aux autorités en vue d'assurer l'application des dispositions y arrêtées à leur ressortissants.

Quant à l'interdiction qui frappe l'acquisition d'immeubles en Palestine par des Israélites, elle reste maintenue.

Le 21 Novembre 1900. 40112/345.

A l'Ambassade de Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne.

ad J. N: 108.

ترجمة/ ملحق رقم (١٤)

مذكرة شفهية بتاريخ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٠م من سفارة الإمبراطورية الألمانية بشأن السماح لليهود الألمان بأن يستوطنوا بشكل قاطع في فلسطين

مذكرة شفوية

يبدو من التعليمات المزودة من قبل حكومة الندس أنّ العائلات الإسرائيلية التي تأتي إلى فلسطين لإتمام حجيجها تتمكن من الاستيطان فيها بالرغم من المنع الذي يحدّ من استيطان المهاجرين الإسرائيليين في هذا البلد.

إنّ الحكومة الإمبريالية الألمانية لا تريد أن تمنع الإسرائيليين سواء أكانوا مواطنين أم أجانب من أداء حجيجهم في فلسطين وفي الأماكن المقدسة. ولكنها لا تسمح للإسرائيليين الأجانب أن يستوطنوا بشكل قاطع أياً كانت الوسيلة.

ومن أجل ضمان هذه النتيجة فإنّ الحكومة اتخذت بعض الترتيبات بما يتعلق بالإسرائيليين الوافدين إلى فلسطين لأغراض الحج.

وفي الوقت الذي أتشرف فيه بإعلام سفارة جلالة الإمبراطور نص التعليمات الموجهة إلى السلطات الإمبريالية في سوريا وبيروت والقدس بهذا الشأن فإنّ وزارة الخارجية الإمبريالية ترجو من السفارة أن تدعو العملاء في المدن المذكورة أعلاه لكي يقدموا مساعدتهم للسلطات المعنية فيما يتعلق بضمان تطبيق هذه التعليمات على الخاضعين إليها (أي السفارة).

أمّا بالنسبة للمنع الذي يخص تملّك المباني في فلسطين من قبل الإسرائيليين، فيبقى قائماً.

21 تشرين الأول 1900

346/40112

Td sthvm [ghgm hgYlfhv',v hgHglhkd

من وثائق القنصلية الألمانية في القدس (سفارة جلالة الإمبراطور الألماني) المحفوظة في الأرشيف الصهيوني/ الجامعة العبرية رقم (F 226 / 429)

ملحق رقم (١٥)

Chal III

Abschrift.

Note Verbale.

En réponse à la Note Verbale que le Ministère Impérial des Affaires Etrangères a bien voulu adresser le 21 Novembre dr. au sujet du séjour des israélites étrangers en Palestine, l'Ambassade Impériale d'Allemagne en se référant à sa note verbale du 18 Juillet de l'année passée, a l'honneur de rappeler derechef au Ministère Impérial que la Sublime Porte, par la note de l'Ambassade Impériale ottomane à Berlin du 15 Octobre 1888, a pris vis -à- vis du Gouvernement allemand l'engagement qu'aucun obstacle ne serait soulevé contre le séjour en Turquie des Israélites sujets allemands qui ne voyageraient pas en nombre.

En présence de cet engagement formel qui conserve toute sa valeur, l'Ambassade Imp.se voit, à son regret, dans l'impossibilité de donner suite a la demande contenue dans la note verbale du Ministère Impérial et elle doit réclamer pour les israélites de sujétion allemande le droit de séjourner et de s'établir en Palestine sans restriction de temps, pourvu qu'ils n'immigrent pas en masse.

Le 15 Janvier 1901.

Au Ministère des Affaires Etrangères, Sublime Porte. №108.

ترجمة/ ملحق رقم (١٥)

رسالة من سفارة جلالة الإمبراطور الألماني إلى الخارجية الألمانية بالسماح لليهود بحق الإقامة والتملك شريطة أن لا يهاجروا في حشود. ١٩٠١م

مذكرة شفوية

في الإجابة على المذكرة الشفهية التي وجهتها الوزارة الإمبريالية للشؤون الخارجية في 21 تشرين الثاني بما يتعلق بإقامة الإسرائيليين الأجانب في فلسطين فإنّ وزارة ألمانيا الإمبريالية وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية المؤرخة بـ 18 تموز من العام المنصرم تتشرف بأن تذكر من جديد الوزارة الإمبريالية بأنّ الباب العالي (la sublime porte) وبمذكرة سفارة العثمانيين الإمبريالية في برلين والمؤرخة في 15 تشرين الأول 1888، أخذت على عاتقها الالتزام بأن لا تشكل أي عقبة ضد إقامة الرعايا الإسرائيليين الألمان والذين لا يسافرون في جماعات في تركيا.

وفي ضوء هذا الالتزام الرسمي المحافظ على قيمته فإنّ السفارة تنظر باستخفاف لاستحالة إعطاء.. (النص غير مقروء) ... وذلك عقباً على الطلب الوارد في مذكرة الوزارة الإمبريالية الشفهية ويتوجب على السفارة أن تطالب من أجل الرعايا اليهود الخاضعين لألمانيا حق الإقامة والاستيطان في فلسطين بدون قيود زمنية شريطة ألاّ يهاجرون في حشود.

16 كانون الثاني 1901

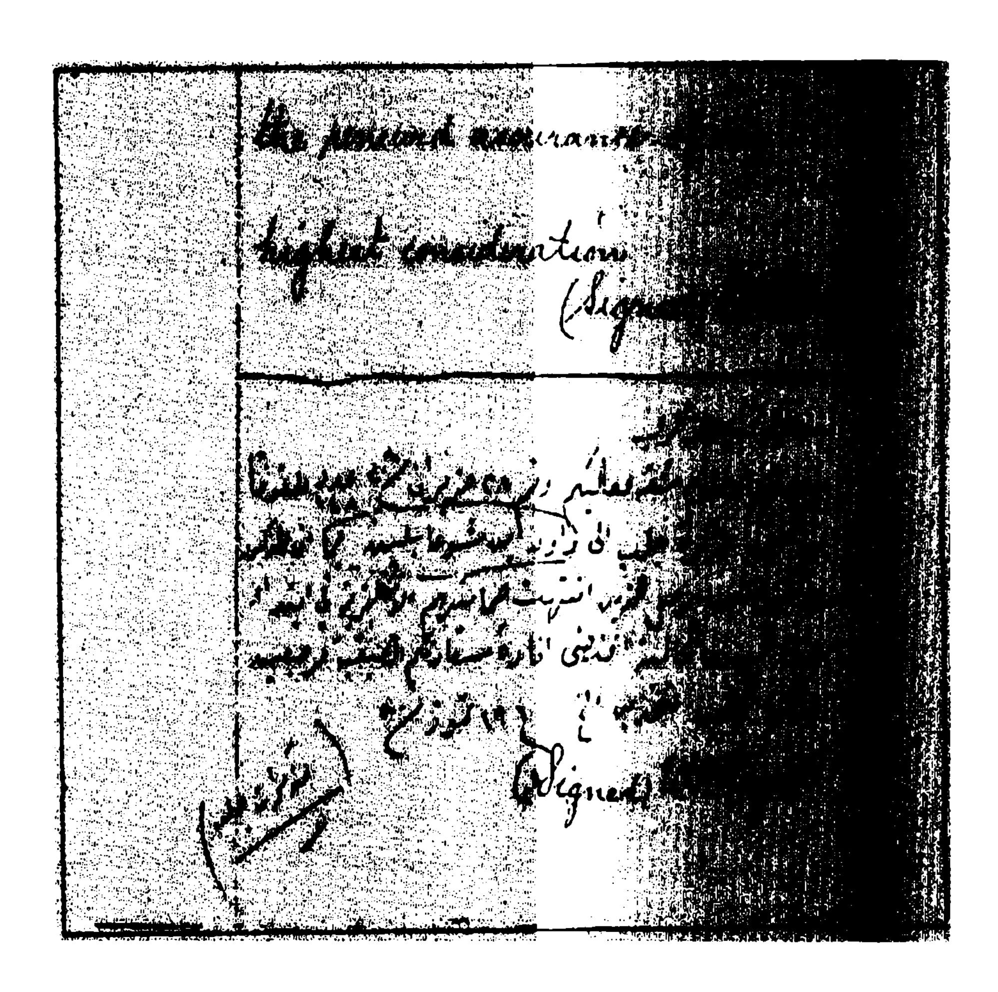
حرر في وزارة الخارجية

رقم 108

من وثائق القنصلية الألمانية في القدس (سفارة جلالة الإمبراطور الألماني) المحفوظة في الأرشيف الصهيوني/ الجامعة العبرية، رقم: (F 226 / 429)

ملحق رقم (١٦)

مذكرة جلب لأحد الرعايا اليهود المتمتعين بالحماية البريطانية والمنتهية مدة إقامتهم بالبلاد وجاري البحث عنهم لترحيلهم بتاريخ ١٩ تموز (يوليو) ١٩٠٠م


the present assurance
highest consideration
(Signed

١٩ تموز

(Signed

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية. رقم (F / 22 / 791)

لجانب متصرفية القدس الشريف السنية

سعادتلو افندم حضرتلري

نقدم لملاحظتكم تقرير من دكتور بطرر وكيل رئيس مسيون الانكليز بالقدس به يذكر نومرو ٢٧
انه نهار "الاحد الماضي الواقع ١" ٢٢ الجاري انه نفر من العساكر الشاهاني. دخلوا
الى الشاتو ديروم خاصة المسيون المذكور الكاين خارج المدينة بقرب النبي
عكاشي واخذوا اكياس من تراب الارض المذكورة وذلك بدون اخذ رخصة من
احد ولم يكتفوا بنقلهم هذا بل ابتداوا باهانة بنات المدرسة وتفوهوا
بكلام غير لائق ولما ان هكذا معاملات هي مغايرة جداً لمبادي الانسانية
والاداب فنلتمس من سعادتكم الكرم باحالة هذه المسالة لمحل الاقتضاء لكي
يصير التحري على هؤلاء المتعدين واجراء قصاصهم حسبما للنظام والعدالة وللتفضل
بافادتنا النتيجة متخذين بيانه وسيلة الخ

٢٦ حزيران غربي سنه (Signed) W.H. Kayat

نومرو ٥ تموز سنه نومرو ٢٨

(شرح ببيان تابعية فرج واسحاق يهوديا)

سعادتلو افندم حضرتلري نومرو ٢٩

اخذنا بيد الاحترام شقة معاليكم عدد ٢٢ رقم ١١ حزيران سنه مخصوص
تحصيل جزاء نقدي المجلس البلدي من بشاره الكعاب ويوسف جبيطون فيما
ان المذكورين روسيين الاصل وحمايتهم الانكليزية قد انتهت مدتها اقتضى
افادة سعادتكم الكيفية متخذين الخ

٧ تموز سنه

(Signed) W.H. Kayat

انهما [illegible] مرة
[illegible] وصرح
روسيا الاصل [illegible]
الانكليزية [illegible]

ترجمة/ ملحق رقم (١٧)

الوثيقة الأولى:

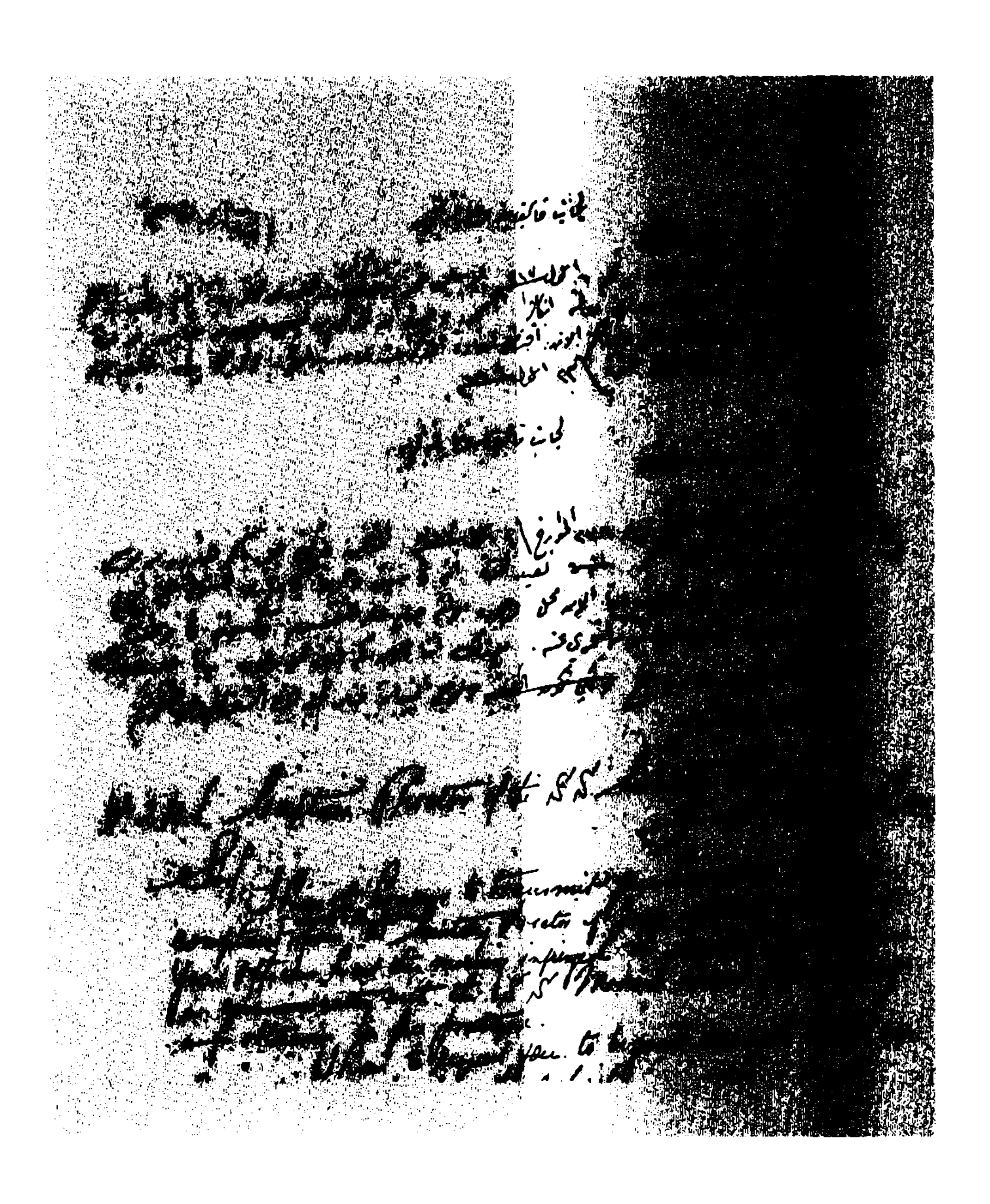
شكوى ضد اليهود وتصرفاتهم المشينة كالسرقة والتحرش وإهانة بنات المدارس

الوثيقة الثانية:

التبليغ عن يهودي روسي من حملة التبعية البريطانية انتهت مدّة إقامته ومختفي في البلاد

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني
ـ الجامعة العبرية. ملف إخفاء اليهود الأجانب رقم (F / 22 / 790)

ملحق رقم (١٨)



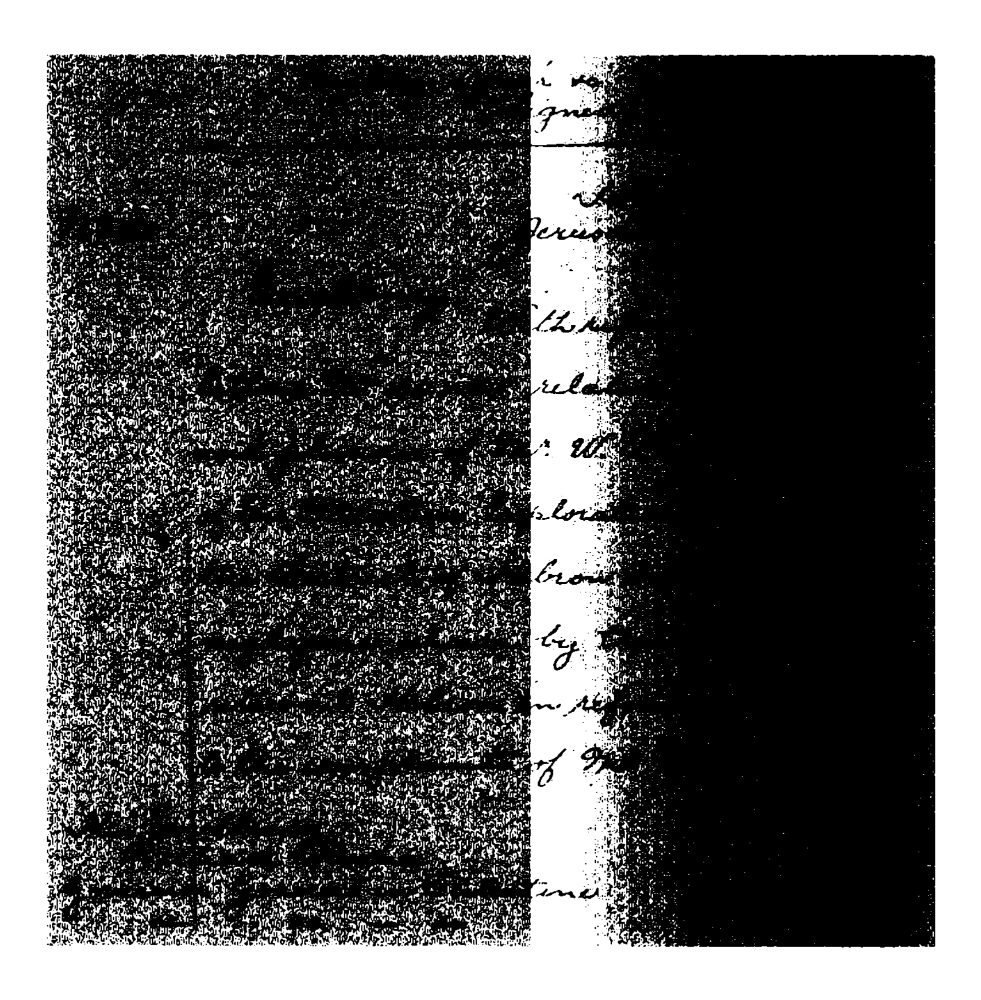
ترجمة/ ملحق رقم (١٨)

ردّ من القنصلية البريطانية على مذكرات جلب بحق يهود مختفين في البلاد، جاري البحث عنهم لترحيلهم، بأنّ القنصلية لا تعرف أماكن تواجدهم – بينما القنصلية البريطانية كانت دوماً تتستر عليهم

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني - الجامعة العبرية. ملف إخفاء اليهود الأجانب رقم (F / 22 / 791)

ملحق رقم (١٩)

رسالة من القنصل البريطاني في القدس إلى السلطات العثمانية
يطلب حماية يهودي تمت سرقته



من ملفات القنصلية البريطانية/ المحفوظة نسخة منها في مركز التراث والبحوث الإسلامية/ القدس رقم ٣٢ بتاريخ ١٩ تموز (يوليو) ١٩٠٠م

١٧٧ [illegible] لجانب قائمقام نابلس ايضاً [illegible] [illegible]

انه قد حضر اليهم [illegible] رئيس الشركة [illegible] بالقدس الشريف [illegible] اشياء و[illegible]
القربانات والادوات [illegible] معافية من رسومات الجمرك [illegible]
عن [illegible] معافية حسب الاصول وحيث ان سعادت [illegible] باشا [illegible] القدس [illegible]
[illegible] فبرايت [illegible] ٢٧٨ [illegible] المسرات [illegible]
[illegible] عن قربانات [illegible] والمعافية [illegible] تلك [illegible]
[illegible] الشركة [illegible] قربانات [illegible]
[illegible] فلذلك [illegible] الا عند تسليم الصناديق معافات [illegible]
[illegible] رسومات [illegible] ذلك [illegible]
تلك الصناديق معافات حسب الاصول [illegible]
[illegible] ١٢

١٧٨ لجانب قائمقام [illegible]
انه يوم الجمعة [illegible] قد [illegible]
[illegible] ابناء [illegible] الى بورط [illegible]
[illegible] للقدس الشريف [illegible]
[illegible] بالقدس [illegible] اعادة الى بورط المذكور [illegible] للقدس [illegible]
[illegible] ١٩ [illegible]

1900 Letter D A 0512

In the Court of Justice
Queens bench division
Liverpool District Registry

ترجمة/ ملحق رقم (٢٠)

الفقرة الأولى:

رسالة من القنصل البريطاني إلى قائم مقام يافا يطلب إلغاء جمارك فرضت على بضاعة (لجمعية دينية) وحسب الامتيازات الأجنبية الممنوحة للجمعيات الدينية والتبشيرية تعفى البضائع من الرسوم والجمارك.

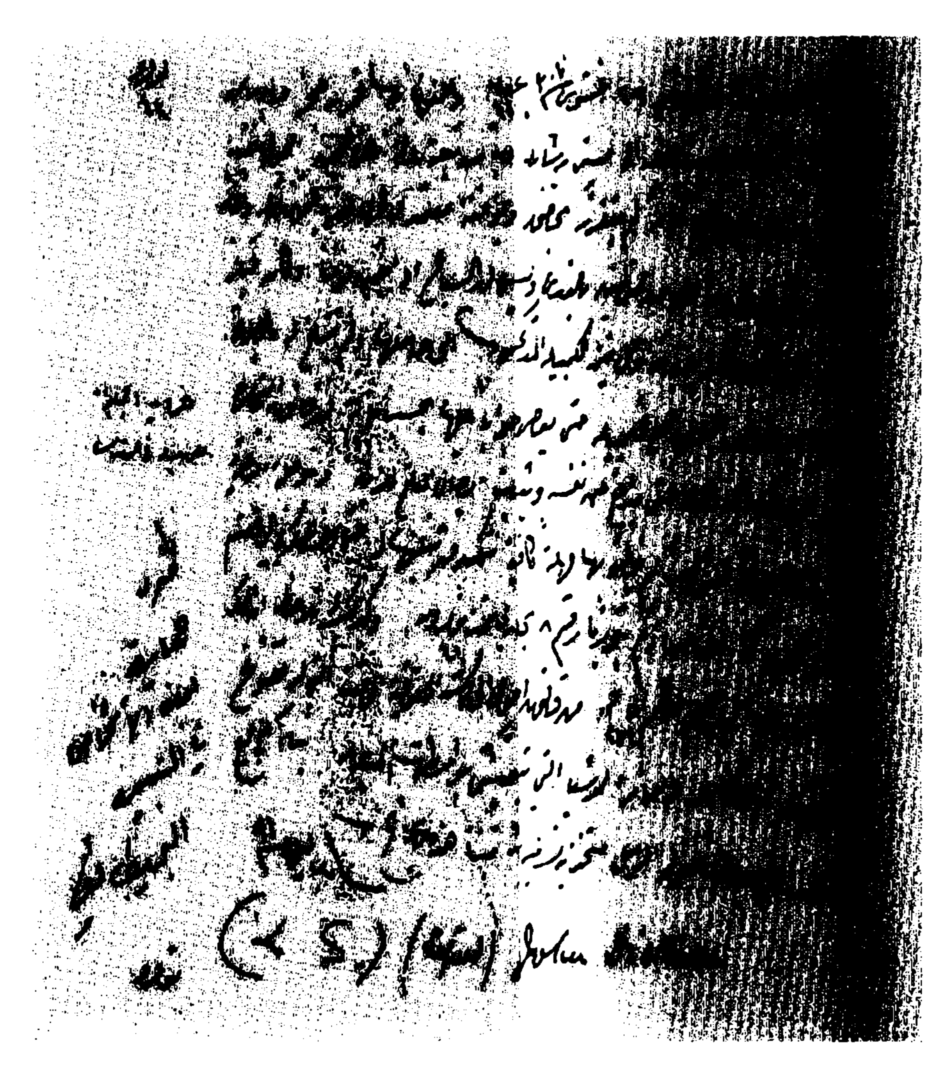
الفقرة الثانية:

رسالة من القنصل البريطاني إلى قائم مقام يافا يطلب رفع الحجز عن ثمانية جوازات سفر بريطانية حامليها جاءوا على المركب الفرنسي ويودون الذهاب إلى القدس كونهم من رعايا بريطانيا.

من ملفات القنصلية البريطانية في القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني (791/22/F)

ملحق رقم (٢١)

رسالة من القنصل البريطاني في القدس يطلب من السلطات العثمانية حق حماية الرعاية البريطانيين وحرية التنقل في البلاد

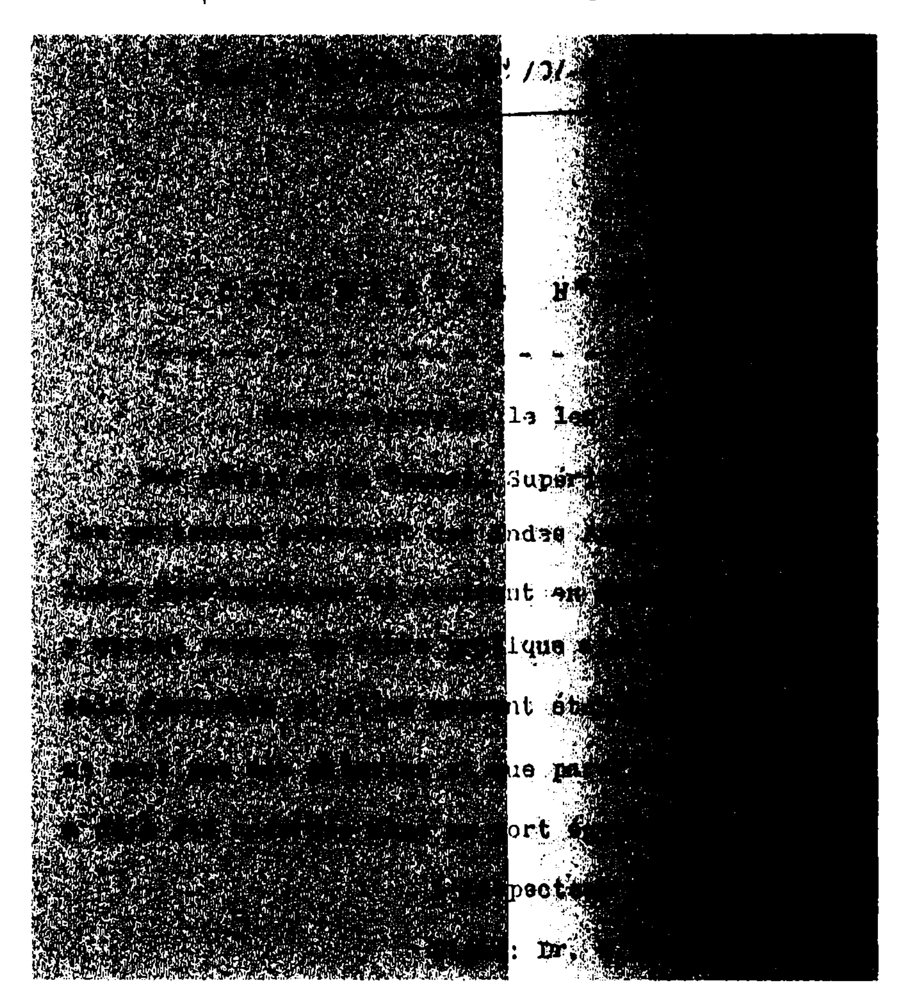


من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية.

رقم (F / 10 / 791)

ملحق رقم (٢٢)

رسالة من مفتش صحة بتاريخ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١١م يفيد بأن المهاجرين اليهود القادمين براً عن طريق مصر أحرار للتنقل ولا يحملون أمراض وهذه الوثيقة تثبت تسرب المهاجرين اليهود براً إلى فلسطين عبر موانىء بلاد الشام ومصر


/2/
N
ls le
Supér
ndes
nt en
ique
nt é
ue pa
ort
pect
: Dr.

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية. رقم (F / 22 / 791)

ملحق رقم (٢٣)

[illegible]

[illegible]

ترجمة/ ملحق رقم (٢٣)

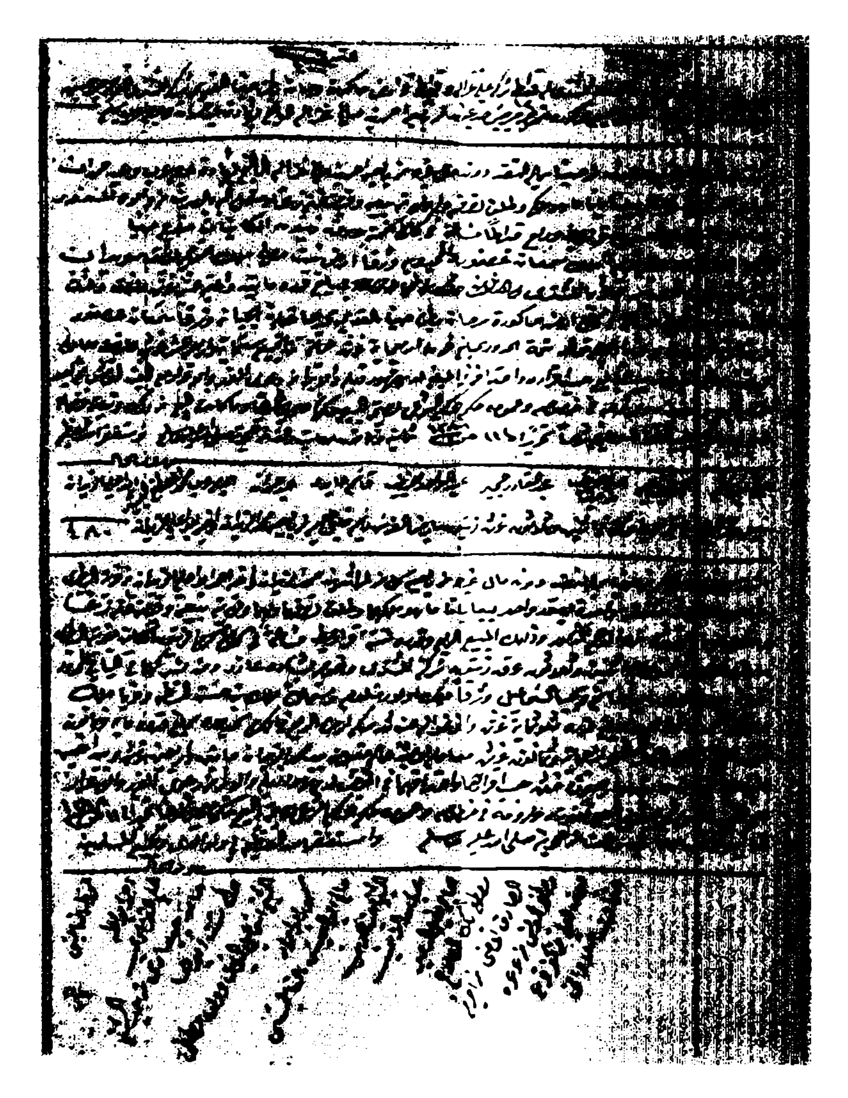
الفقرة الأولى: نقل وبيع أراضٍ عربية ليهود مقيمين في حيفا.

الفقرة الثانيـة: عقـد توثيـق بيـع أرض ليهـودي اشـكنازي رغم منع السـلطات العثمانية بيع الأراضي لليهود الغير حاملين للجنسـية العثمانية.

من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني ـ الجامعة العبرية. رقم (F / 19 / 793) ملف شراء اليهود للأراضي والأموال غير المنقولة

ملحق رقم (٢٤)

خاص بحجة بيع حاكورة على طريق حيفا القديم ليهود يحملون الجنسية العثمانية



من سجلات محكمة عكا الشرعية تحت رقم (٤) ص ٣٦

ملحق رقم (٢٥)

وثيقة بيع أملاك الحاخام شلومو اليهودي العثماني وتسجيلها لأبنائه

من سجلات محكمة عكا الشرعية رقم ١٢١ ص ٢٠٨

ملحق رقم (٢٦)

انظر الفقرة الأولى: حجة بيع بين يهود يحملون الجنسية العثمانية ويهود غربيين مقيمين في حيفا

[illegible]

من سجلات محكمة عكا الشرعية رقم (٤) ص ٣٦

ملحق رقم (٢٧)

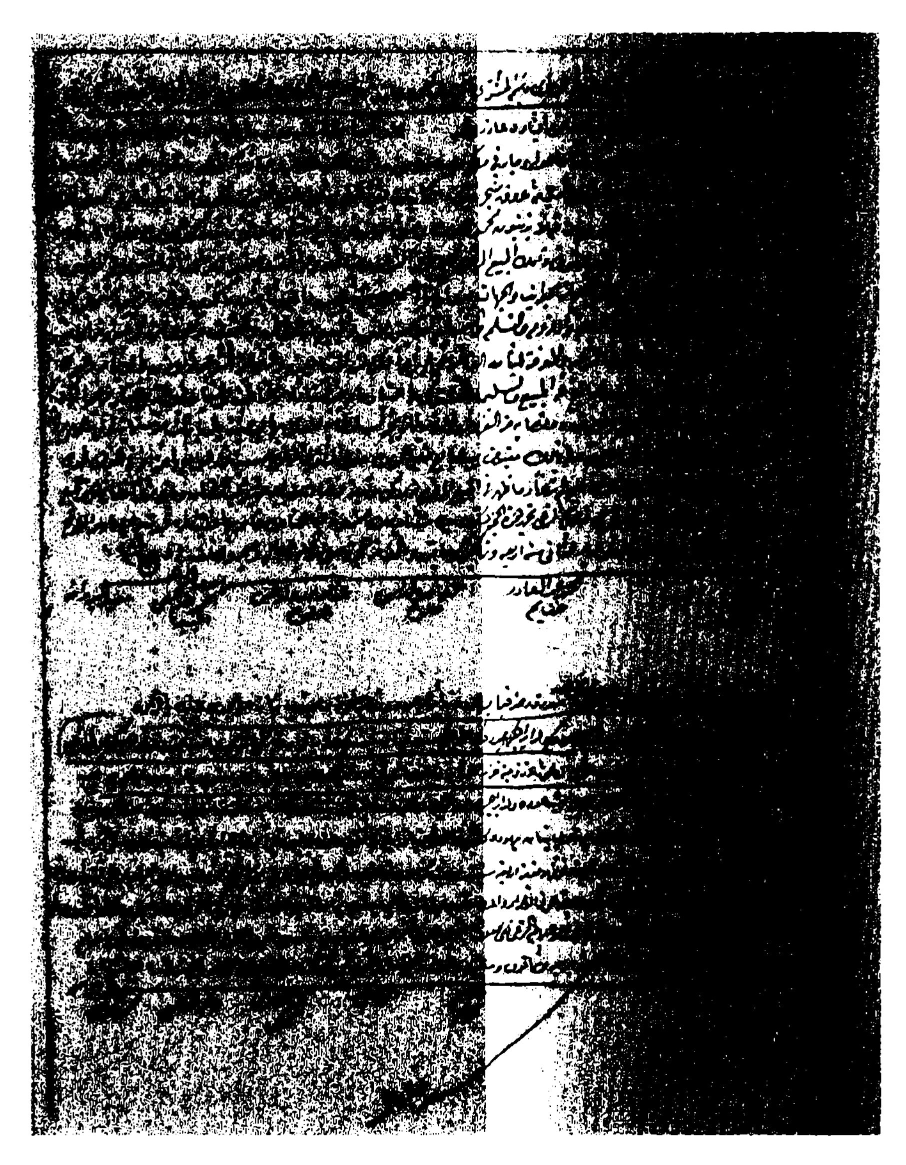
بيع ممتلكات وأراضي بين اليهود أنفسهم كانوا قد اشتروها كما يدّعون بالشراء الشرعي عبر التسهيلات العثمانية الممنوحة لهم حينذاك

[illegible]

الفقرة الأولى: من سجلات محكمة عكا الشرعية رقم (٤) ص٣٩

ملحق رقم (٢٨)

الفقرة الأولى: حجة بيع وتسجيل أراضٍ منقولة من عرب إلى الخواجة بشارة عازار



سجلات محكمة عكا الشرعية رقم (١٢١) الخاص ببيع الأراضي عام ١٢٨٤هـ

ملحق (٢٩)

انظر الفقرة الثانية من الوثيقة: تسريب أراض من عرب إلى يهود بالشراء الشرعي ونقل الملكيات وتسجيلها في محكمة عكا الشرعية

سجلات محكمة عكا الشرعية رقم (١٢١) بيوع

ملحق رقم (٣٠)

انظر الفقرة الثانية: بخصوص طلب توثيق وربط عقار باسم اليهودي ركتو سكونتح وأخوه يوسف الذي اشتراها من ورثة سليم الخوري

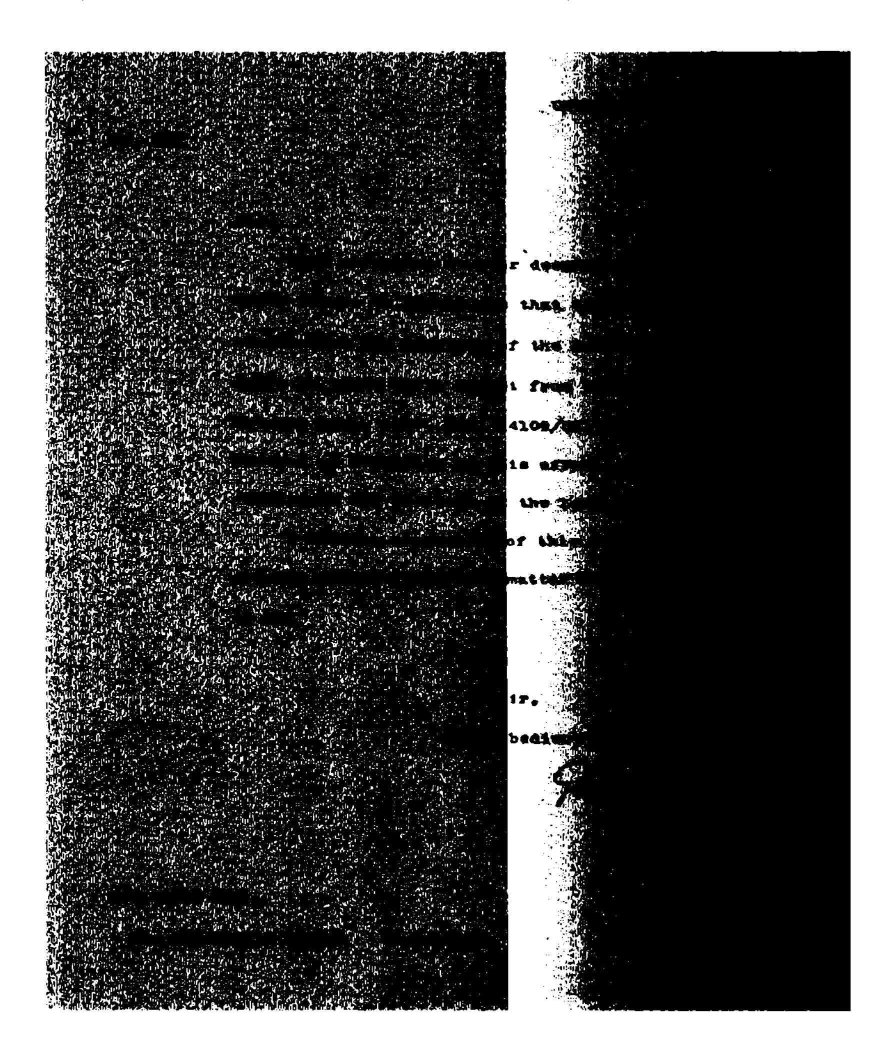
[illegible]

[illegible]

من سجلات محكمة عكا الشرعية رقم (٤) ص٣٢

ملحق رقم (٣١)

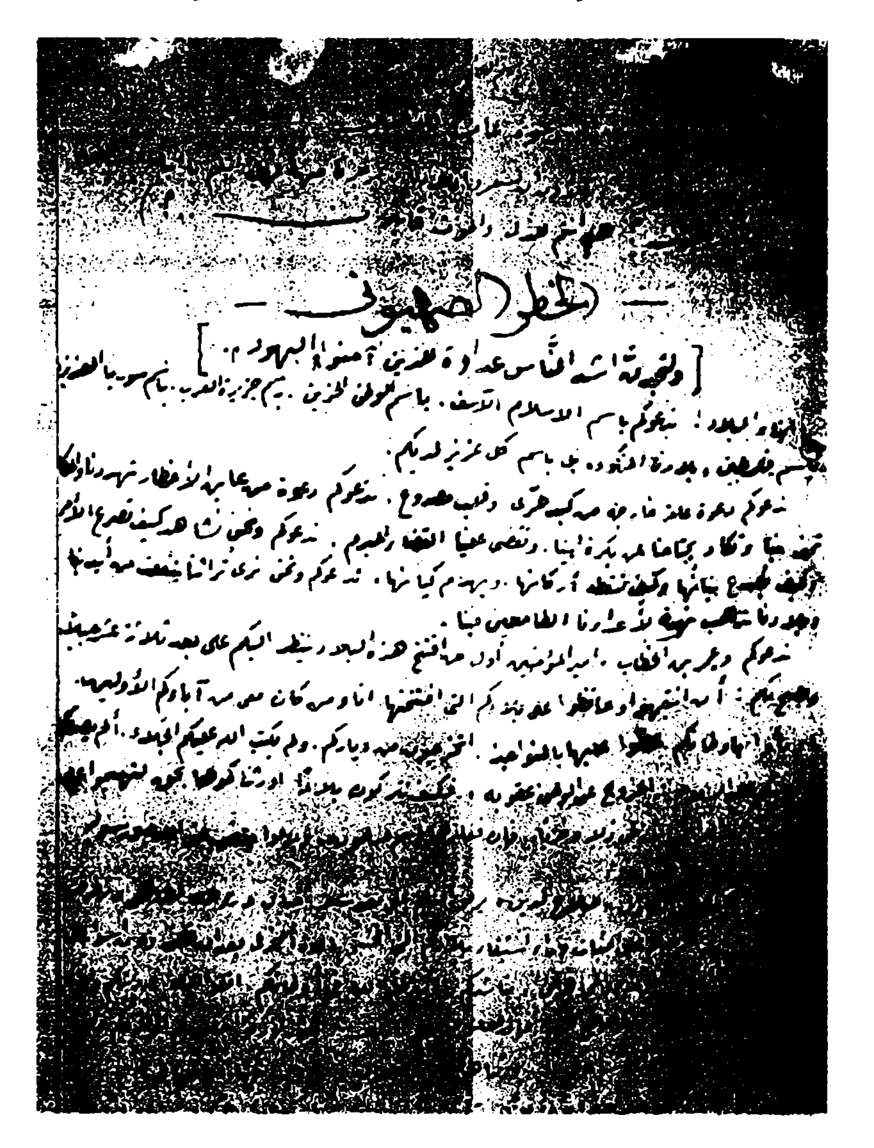
رسالة من مكتب السفارة البريطانية في استانبول لسعادة القنصل ساتو في القدس بتاريخ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١١م تفيد بأن "جمعية يهود لندن" في يافا معفاة من الرسوم



من ملفات القنصلية البريطانية/ القدس المحفوظة في الأرشيف السري الصهيوني - الجامعة العبرية. رقم (23) (من مجموعة الدكتور محمد صالحية)

ملحق رقم (٣٢)

منشور الخطر الصهيوني في العام ١٩٠٠م، وهو منشور كتب بخط اليد ووزع على المواطنين في أنحاء فلسطين للتنبيه من الخطر الصهيوني



الخطر الصهيوني

[ولتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود]

يا أبناء البلاد! ندعوكم باسم الإسلام [illegible]. باسم الوطن الحزين. باسم جزيرة العرب. باسم سوريا العزيزة. باسم فلسطين [illegible] بل باسم كل عزيز لديكم.

[illegible]

الوثيقة محفوظة في مركز إسعاف النشاشيبي/ القدس

[illegible] أيها [illegible] قوما [illegible]

[illegible] مقدمتهم [illegible] فكيف تتركونها [illegible] اليهود ؟ [illegible]

[illegible] ابنائكم [illegible] منها [illegible]

(١) طالبوا حكومتكم بثبات واصرار بتنفيذ هذا القرار [illegible] الذي [illegible] وليتبرأ [illegible]

[illegible] ولا يبالي برقيات [illegible] انها لا تعبر عن الرأي العام وتخضع بأقوال الصهيونيين الذين يزعمون ان الرأي العام لا [illegible] في بلادنا). طالبوها ان تنفذ قانونها الصادر منذ [illegible] سنة والقاضي بـ

ان لا تباع الأراضي العربية الى الاجانب مطلقا. [illegible] فلماذا [illegible] الصهيونيين اليوم

اذ كان الصهيونيون يشترون الأراضي بأسماء السماسرة الخائنين (الذين سيكون لنا معهم شأن . [illegible]

[illegible] . فرض السماسرة الأوغاد [illegible]) [illegible] الحكومة

[illegible] يستطيع ان يشتري [illegible] او ثلاثين الف دونم [illegible] . ولتنفذ قانونها الأول الذي يقضي بعدم

اقامة اليهود الأجانب في فلسطين اكثر من ثلاثة أشهر . وقانون الورقة الحمراء .

(٢) اسعوا لتقوية التجارة الوطنية والصناعة و[illegible] بين الناس [illegible] انفسكم [illegible] ان لا تبتاعوا الا [illegible] الوطنية كما يفعلون هم فانهم لا يبتاعون من العرب . [illegible] المسلم والمسيحي .

(٣) لا تبيعوا أراضيكم . واستعملوا كل نفوذكم في منع الفلاح من البيع . وانبذوا السماسرة وحقروهم .

(٤) انظروا في كل الوسائل التي تحول دون المهاجرة الى فلسطين [illegible] .

(٥) طالبوا بأوقافكم [illegible] .

(٦) [illegible]

[illegible]

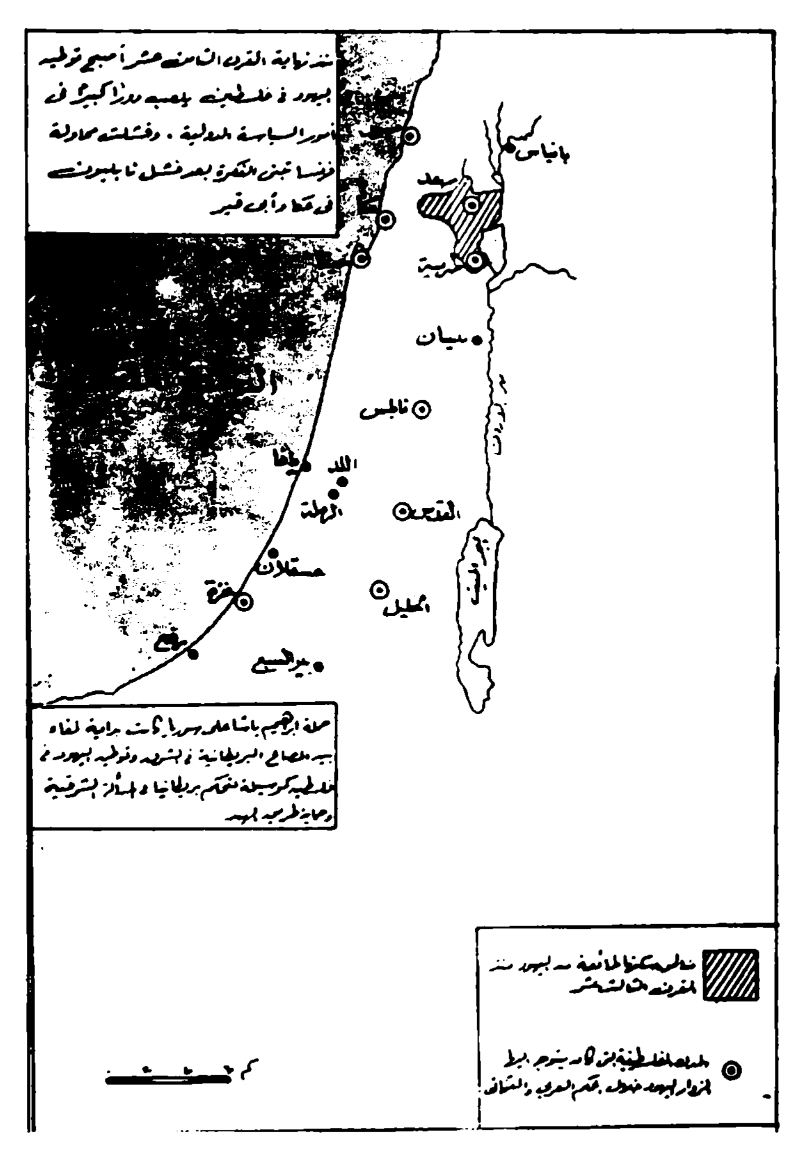
ملحق رقم (٣٣)

الجزء الأول من الوثيقة بيع وتنازل لأراضي زراعية. الفقرة الثانية والأخيرة تبين فسخ عقد زواج وتعويض

من محكمة قضاء حيفا من سجلات محكمة عكا الشرعية من أعمال ولاية بيروت رقم (٣٤) ١٩١٠م

ملحق رقم (٣٤)

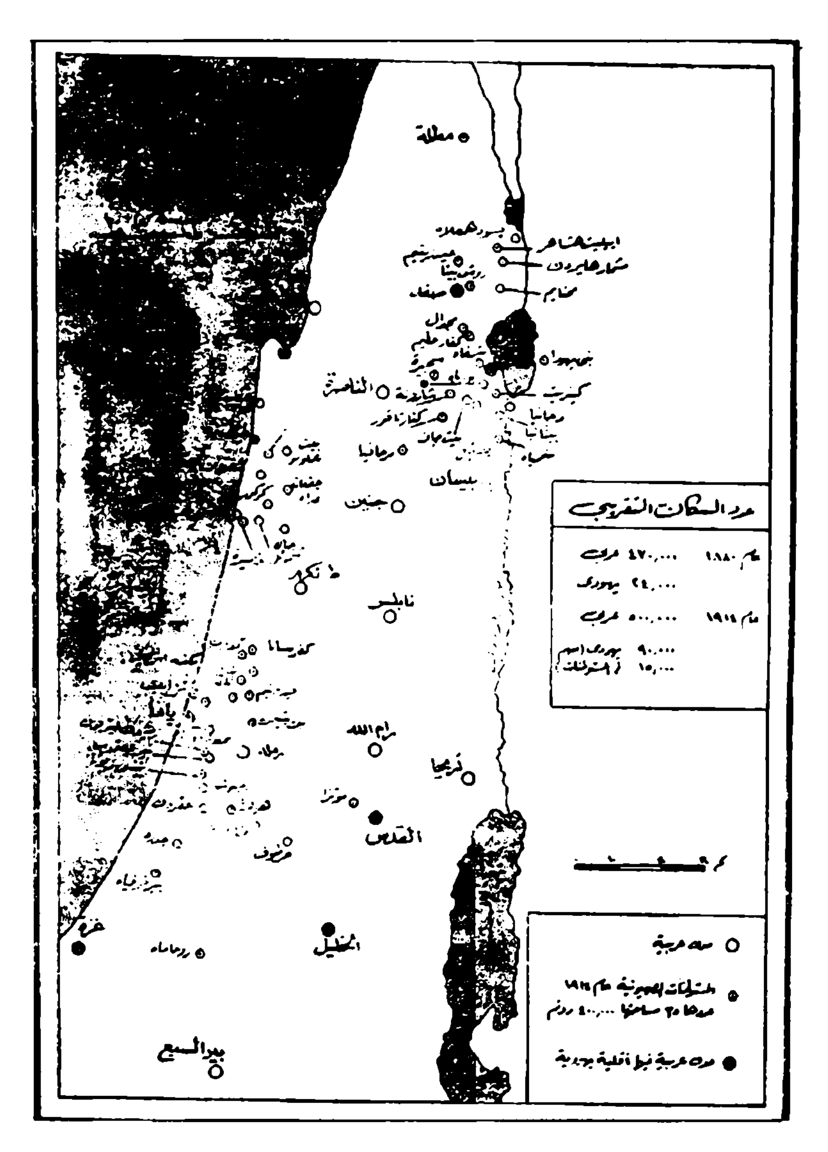
انظر الخريطة: مناطق كان يسكنها اليهود في مطلع القرن التاسع عشر



منقولة عن: الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط،إعداد وإشراف الدكتورة خيرية قاسمية/ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩م، القاهرة

ملحق رقم (٣٥)

انظر الخريطة: تبين مواقع المستوطنات الصهيونية حتى عام ١٩١٤م

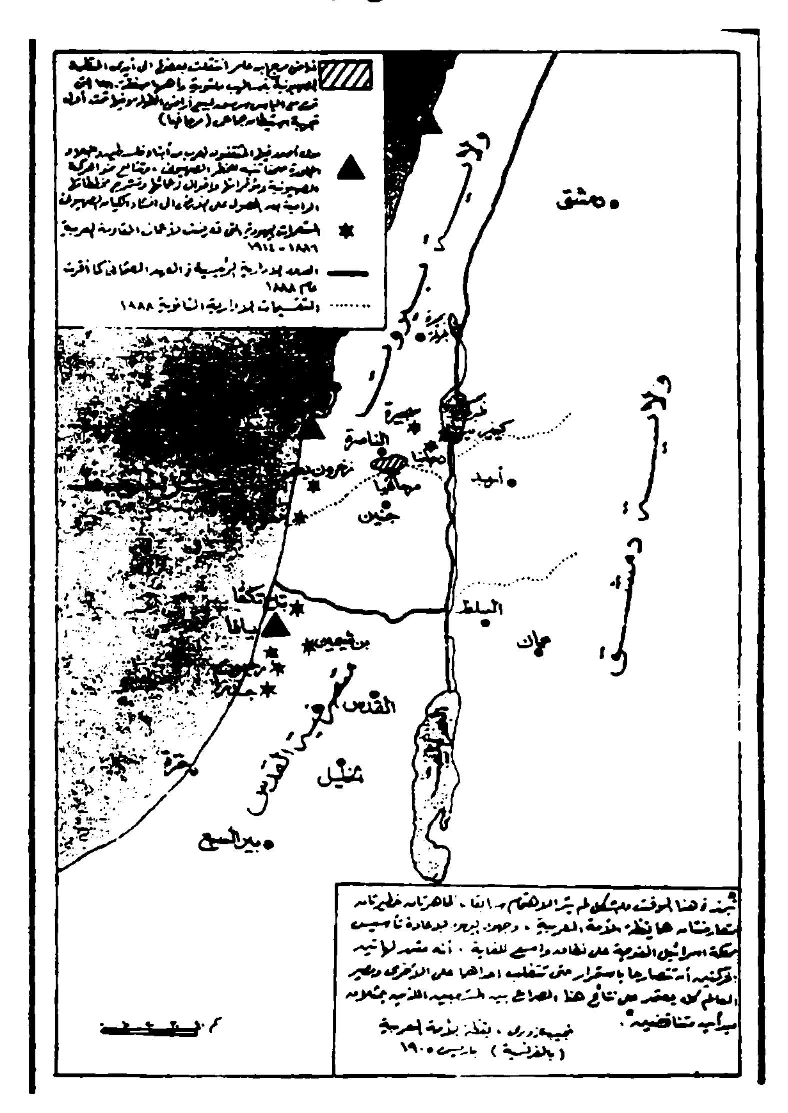


منقولة عن: الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط، إعداد وإشراف الدكتورة خيرية قاسمية/ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩م، القاهرة

ملحق رقم (٣٦)

انظر الخريطة: الأراضي المباعة والمنقولة إلى اليهود ١٩١٠م

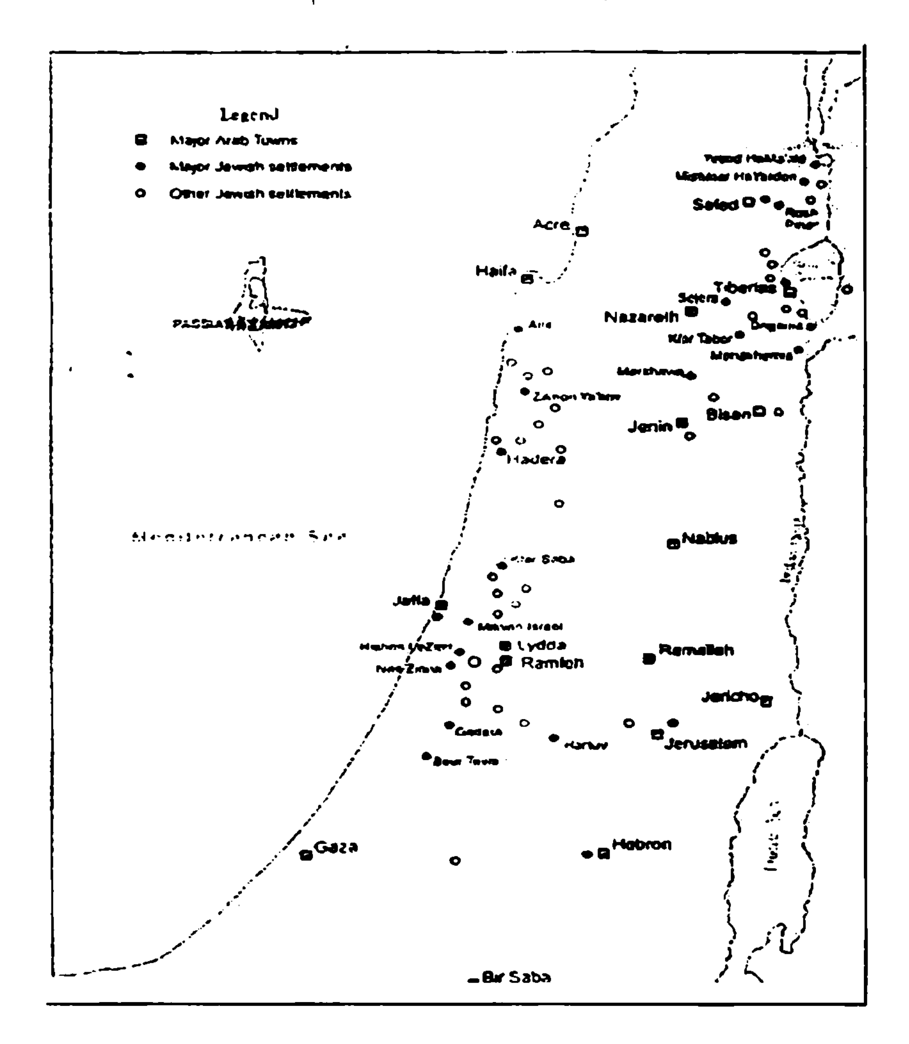
(صفقة مرج بني عامر)



منقولة عن: الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط ،إعداد وإشراف الدكتورة خيرية قاسمية/ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩م، القاهرة

ملحق رقم (٣٧)

خريطة لفلسطين ١٨٨١- ١٩١٤م



عن موقع الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية/ القدس

www.passia.org

ملحق رقم (٣٨)

أسماء القناصل الفرنسيين في القدس[١]

LISTE DES CONSULS DE FRANCE A JERUSALEM

1.	M. Gabriel de LANTIVY	1843-1844
2.	Edmond de Barrere, gerant du ler decembre	1844 au 15 decembre 1845
3.	M. Joseph HELOUIS-JORELLE	1845-1848
4.	M. Paul-Emile BOTTA	1848-1955
5.	M. Edmond de BARRERE	1855-1871
6.	M. Ernest CRAMPON	1871-1873
7.	M. Salvator PATRIMONIO	1873-1881
8.	M. Adrien LANGLAIS	1881-1883 (deces)[2]
9.	M. Charles DESTREES	1883-1885
10.	M. Lucien MONGE	1885
11.	M. Charles LEDOULX	1885-1893
12.	En 1893, le Consulat est eleve au rang de Consulat General	
13.	M. Charles LEDOULX	1893-1898 (deces)[3]
14.	M. Ernest AUZEPY	1898-1901
15.	M. Honore DAUMAS	1902
16.	M. Auguste BOPPE	1902-1904
17.	M. Georges OUTREY	1905-1908
18.	M. Georges GUEYRAUD	1908-1914

---

(١) قائمة بأسماء القناصل للفترة ما بين ١٨٤٠ - ١٩١٤م، بطلب شخصي من السفارة الفرنسية في القدس.

(٢) توفي في القدس عام ١٨٨٣م.

(٣) توفي في القدس عام ١٨٨٩م.

ملحق رقم (٣٩)

قائمة بأسماء القناصل البريطانيين في فلسطين ١٨٣٩-١٩١٤م

THE CONSULATE OVER THE COURSE OF TIME

During the seventy five years of its existence (April 1839-November 1914), the Consulate in Jerusalem was staffed by eight Consuls, one of whom served for twenty seven years, while the last held the post for only three months. Personal connections were instrumental in the appointment of the first two Consults, who lacked prior diplomatic experience and served only in Jerusalem. All the others were professional diplomats, serving in a consular capacity in other postings both before and after their term in Jerusalem.

The terms in office of the Consuls were as follows: W. T. Young-1839-1845; J. Finn - 1846-1863; N. T. Moore - 1863-1890; J. Dickson - 1890-1906 (1); E. C. Blech - 1906-1909; H. E. Satow - 1909-1912; P. J. C. McGregor - 1912-1914; W. Hough - 1914. Dickson was the only one to die in office, and was buried in Jerusalem.(2)

---

(١) جاك ديكسون: القنصل البريطاني الوحيد الذي توفي في مكتبه عام ١٩٠٦م، ودفن في مدينة القدس.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن القناصل البريطانيين أنظر ملفات القنصلية البريطانية المحفوظة في الأرشيف الصهيوني الجامعة العبرية. وانظر أيضاً:

Campel to young, 21 November 1838, FO 78/368, Hyamson, British Consulate, Encl. To No 3: Campbell to Palmeeston, 10 December 1838, FO 78/344.

ملحق رقم (٤٦)

قائمة بأسماء القناصل الألمان في القدس (١٨٤٠ -١٩١٤م)

DIE JUDEN PALASTINAS IN DER DEUTSCHEN POLITIK 1842-1940[1]

1.	Ernest Gustav Schultz[2]	1842 -1851
2.	Dr. George Rose	1851-1866
3.	Professor Heinrich Petermann	1866 -1867
4.	Baron. Karl Viktor Van Alten	1867 -1873
5.	Baron. Von Muenchhausen	1873 -1881
6.	Dr. Julius Reitz	1881- 1885
7.	Dr.PaulVonTischendrof	1885 -1899
8.	Dr.FriedrichRosen	1899 -1902
9.	Edmond Schmidt	1902 -1914

(١) ولمزيد من المعلومات حول القناصل الألمان ودورهم في فلسطين، أنظر كتاب مردخاي إيلياف مختارات من وثائق القنصلية الألمانية ، مكتبة تل أبيب ١٩٧٣ص٣ ،مركز الدراسات الفلسطينية بيروت.

(٢) القنصل الألماني الأول إرنست جوستاف شولتز Ernst Schultz توفي في القدس في أكتوبر ١٨٥١م ودفن في مقبرة البروتستانت.

ملحق رقم (٤١)

قائمة بأسماء القناصل الروس في القدس[1]

1.	Mr Cyril	1858- Few Months
2.	Mr Dorogobuzhinov	1858- called back
3.	Mr Yousefovish	1858- 1860
4.	Mr Sokolov	1860- 1861
5.	Mr A.N. Karstov	1861 -1862
6.	Mr Kozhevnikov	1869 -1877
7.	Mr Leonid Kavelin	Two Months

---

(1) Hopwood: The Russian presence in Syria and Palestine, 1843-1914 (London Oxford 1969) pp60-61

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق وتقارير غير منشورة:

١. وثائق بريطانية غير منشورة:

١- وثائق وتقارير قنصلية بريطانية غير منشورة من مجموعة وزارة الخارجية البريطانية المعروفة باسم (P. R.O) (Public Record Office) مصنفة تحت عنوان (F.O.) (Foreign Office) تقارير سرية بين أعوام ١٨٤٠– ١٩١٤م. (وهي من محفوظات الجامعة العبرية في القدس)

٢- وثائق القنصليات البريطانية في الولايات الشامية وفلسطين، وتتضمن:

- تقارير سرية بين الأعوام ١٨٤٠- ١٩١٤م.
- ملفات القنصلية البريطانية/ القدس
- الوثائق والمراسلات السرية بين وزارة الخارجية البريطانية والقناصل وبالعكس.
- الأرشيف السري للدولة/ القدس، الوثائق ٥-٦-٧ من الملف ٥١ الخاص بالقنصلية البريطانية في القدس في آب ١٨٨٢م والخاصة بأنشطة القنصل البريطاني العام.
- ملفات القنصلية البريطانية التي يحتويها الملف رقم ١٥ حزيران، ١٨٨٥م.

- من ملفات القنصلية البريطانية في القدس /الوثيقة رقم ٧٨٦ في الملف F/ 4,7,8.
- الوثيقة التي كتبها القنصل البريطاني والتي حفظت لدى الأرشيف السري اليهودي تحت رقم F.o.78/2/9/ No 4 بتاريخ أيلول من عام ١٨٧٦م.
- الأرشيف السري للدولة، تقارير وزارة الخارجية البريطانية ف/٥٦٠ سنة ١٨٤٧م.

٣ـ تقارير المتحف البريطاني ـ لندن الصادرة عن المنظمة اليهودية Jewish Colonization Association، صورة التقرير حول المفاوضات التي جرت بين اللورد أوليفنت والعثمانيين ومحضر المفاوضات رقم 2101216 –T.O.

٢. أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:

ـ وثائق وتقارير قنصلية فرنسية غير منشورة من مجموعة وزارة الخارجية الفرنسية في مقر (Quai d`orsay) في باريس تقارير سرية بين أعوام ١٨٤٠ – ١٩١٤م. (وهي من مجموعة الدكتور محمد صالحية/ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة اليرموك).

٣. الأرشيف العثماني:

- تقارير ومراسلات عثمانية تابعة لرئاسة مجلس الوزراء التركي في إستانبول بين أعوام ١٨٤٠ – ١٩١٤م. محفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني في استانبول Basbakanlik وهي من مجموعة الدكتور محمد صالحية:

- أوراق الباب العالي: BEO. Defter No: 318

1904-1909 /1327-2020 (1222.1.15) قلم متصرفية القدس (Kudus)

والوثائق التي استخدمت في الدراسة:

- شيفرة من الصدارة إلى متصرفية القدس، حول اليهود، وتشكيل لجنة الفحص قضية الممنوعين من الدخول إلى فلسطين.
- شيفرة من الصدارة بحجز جوازات سفر اليهود القادمين ومنحهم تذاكر مرور.
- شيفرة من الصدارة إلى ولاية بيروت، حول إنشاء جمعيات إسرائيلية في أوروبا بهدف شراء الأراضي، ١٣١٨هـ.
- أوراق أكرم بك، تقرير من متصرفية القدس إلى الباب العالي، ١٤ تشرين الثاني ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م.
- الملف النمساوي المحفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية N.QA 23/1560

٤. الأرشيف السري الصهيوني (CZA)

الوثائق المحفوظة في أرشيف دولة إسرائيل (الجامعة العبرية في القدس):

١- مجموعة أوراق المتصرف أكرم بك ملف رقم 1/F.

ملف رقم ٨٣/ أرشيف إسرائيل أرقامها من ٢٥-١٠٠.

٢- وثائق القنصلية البريطانية والألمانية المحفوظة في أرشيف دولة إسرائيل في القدس.

٣- وثائق القنصلية البريطانية/ المحفوظة في مكتبة الجامعة العبرية منها:

- اليهود المتمتعين بالحماية البريطانية ٧ حزيران 1882 .
- إخفاء اليهود الأجانب٢٢ تموز ١٨٩٢م.
- تحصيل ديون اليهود.
- حاملي جوازات السفر البريطانية من اليهود والسماح لهم بدخول فلسطين.
- منع دخول يهود بريطانيا إلى فلسطين واحتجاج القنصل١٩ حزيران ١٨٨٢م.
- شراء اليهود الأراضي والأموال غير المنقولة عن طريق القنصلية البريطانية. ٣٠ تشرين الثاني ١٨٨٧م.
- تقديم القنصلية الإنجليزية قوائم لليهود الإنجليز لقائمقام حيفا، وإتمام جميع البيوعات عن طريق القنصلية ١٢ تشرين الأول ١٨٩٩م وعمل كفالات لبقاء الأجانب في فلسطين، وتهريب وإخفاء اليهود ومنعهم من الذهاب والوقوف أمام المحاكم العثمانية.
- شراء اليهود الأجانب العقارات عن طريق القناصل.
- الأرشيف الصهيوني- القدس (الجامعة العبرية) Mae-ccc jer t4 بتاريخ ٣١ /٧/ ١٨٧٩/م.
- الأرشيف الصهيوني، القدس، التقرير رقم O.M.125، ص١-٤ والنص من ص٣ وكان وجّه إلى الصدر الأعظم بتاريخ ١٩٠٥/١/١٥م.

١٨٤٧م.

- الأرشيف الصهيوني، القدس، التقرير O.M.125 ص١-٤.

أهم وثائق الأرشيف الصهيوني CZA، وفيه وثائق بريطانية:

- F.O 78/1249.No. 51 Jerusalem 1/12/1857
- F.O 78/1254.No. 68 Jerusalem 3/3/1858
- F.O 78/1264.No. 74 Jerusalem 5/7/1862
- F.O 78/1285.No. 9 Jerusalem 19/9/1872
- F.O 78/1292.No. 22 Jerusalem 26/10/1872
- F.o.78L 1024 No 13.8/61/85
- F.o 78/1777 no 12 4-5 /1863
- F.o 78/1777 no 12 4-5 /1863
- F.o.79L 1222 No 37.27 Oct.1833.
- F.o. 78/2244 No 15 Marc 1872

٥. وثائق القنصلية النمساوية المحفوظة في الأرشيف الصهيوني/القدس.

ملفات القنصلية الألمانية في القدس (سفارة جلالة الإمبراطور الألماني) من مجموعة الدكتور محمد صالحية:

- ملفات القنصلية الألمانية، ملف رقم F /408/ 449، ١١ آذار (مارس) ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م.
- ملفات القنصلية الألمانية، ملف رقم 405 /448، ١١ كانون الثاني (يناير) ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.
- ملفات القنصلية الألمانية في القدس الملف رقم 429/226/F، نيسان ١٨٩١م.
- الوثيقة الألمانية (٢٢) الخاصة بسندات بيع الأراضي الزراعية لليهود.

٦. سجلات محكمة القدس الشرعية:

- سجل محكمة القدس الشرعية (٤) صفحة ٢١.
- سجل محكمة القدس الشرعية (٨) ص ٥٠ .
- سجل محكمة القدس الشرعية (٨) ص٥٢ شكوى الأهالي في المدينة.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ١١ صفحة ٦٢.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ١٤ – ص١٢٤.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ١٤ – ص١٢٦.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ١٢٨ – ص ٨٧.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٤٨ ص ٢٠.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٤٥ ص ١١٩/ ٥ جمادى الأولى ١٢٧٧هـ.

- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٥٧ عام ١٨٧٠م.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٥٩ عام ١٨٧٢م.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٦٠ عام ١٨٧٢م.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٦١ عام١٨٧٣م.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٧٠ عام ١٨٨٢م.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٧٦ – صفحة ٣٤ بتاريخ ٢٧ رجب ١٣٠٥هـ.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٨١ ص ٧٧ في ٢٨ محرم ١٣٠٩/ ١٨٩١م.
- سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٩٢ عام ١٨٩٩م.

٧. سجلات محكمة يافا الشرعية:

- سجل محكمة يافا الشرعية رقم (٦) ص (١٢٤) بتاريخ نيسان ١٨٩٣م.
- سجل محكمة يافا الشرعية رقم (١٤) ص (١٣٢) .
- سجل محكمة يافا الشرعية رقم ٦/١٦ ص ١٢ بتاريخ ٨/ ٦/ ١٨٧١م.
- سجل محكمة يافا الشرعية رقم (١٧) ص (٨٥) .
- سجل محكمة يافا الشرعية رقم (٥٧).
- سجل محكمة يافا الشرعية رقم ١١٢ ص ٦٣.
- سجل محكمة يافا الشرعية رقم ١١٦ ص٥٢.

- سجل محكمة يافا الشرعية رقم ١٨٧ ص٥٢.

٨. سجلات محكمة عكا الشرعية:

- سجل محكمة عكا الشرعية رقم م/١ الخاص بحيفا ٣١/٦ والموجود حالياً في أرشيف بلدية نابلس صفحات ٤١-٦٢.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم (٤) ص ٢١ و ١١٢ و ٢٠٨.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٤، أحوال، ص٢٢.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٤، أحوال ، ص٢٣.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٤ أحوال ، ص٢٢.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٤، أحوال، ص٢٢.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٤، أحوال، ص٢٣.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٤، أحوال، ص٢٥.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم (٥) صفحة ٢٢١
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٧ ص ٨٢.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٧ ص٦٢ احتجاجات الأهالي على ممارسات اليهود.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٨ أحوال ص٤٢.
- سجل محكمة عكا الشرعية رقم ٨ ص ١٢٢.
- سجل محكمة عكا الشرعية ١٦٥ ص ١٣٧.

- سجل محكمة عكا الشرعية (١٨٠) ص ٢٧.
- سجل ٢٠ صفحة ٦١ من قرارات مجلس إدارة مدينة عكا

٩. سجلات بلدية نابلس:

- سجل بلدية نابلس رقم (١) ص ١٥ التحضير للاحتفال بإنشاء أول بلدية لنابلس عام ١٨٦٩م.
- سجل بلدية نابلس ملف ٤ ص٦٢ قرار بلدية نابلس بتوجيه وفد إلى القدس للمساندة.
- سجل بلدية نابلس رقم ٦ ص٥.
- سجل بلدية نابلس رقم (٧) صفحة ٢٤ .
- سجل بلدية نابلس رقم (٧) صفحة ٥٥.
- سجل بلدية نابلس رقم ١٩ ص ٣١ قرار (٥).
- سجل بلدية نابلس رقم ٢١ ص ١٩ قرار ٢٦.
- سجل بلدية نابلس رقم ٣٠ ص ٢٠٦ قرار ٨١.
- سجل بلدية نابلس رقم (١٠٥) صفحة (١٩٠٨) قرار رقم (١٦).

١٠. سجلات محكمة نابلس الشرعية:

- سجل محكمة نابلس الشرعية رقم ٣ صفحة (٥٧) .
- سجل محكمة نابلس الشرعية رقم ١٥ صفحة ١٦٣.

- سجل محكمة نابلس الشرعية رقم ١٩ – ص٣٤.
- وسجل محكمة نابلس الشرعية رقم ٢٢ صفحة ٢٥١.
- سجل محكمة نابلس الشرعية رقم (٩٢) صفحة (٨٧).

١١. سجلات محكمة حيفا الشرعية:

- سجل محكمة حيفا الشرعية رقم (٤) ص ٣٦.
- سجل المحكمة الشرعية في حيفا صفحة ١١٨
- سجل محكمة حيفا الشرعية رقم ١٢١ ص ٢٠٨ .

١٢. مخطوط: مصطفى طوقان: جبل نابلس بين المطرقة والسندان - نابلس ١٨٧٥ (مخطوط محفوظ أرشيف بلدية نابلس رقم ٣/١٠).

١٣. الوثائق المحفوظة في مركز إحياء التراث في القدس ومركز إسعاف النشاشيبي في القدس.

ثانياً: وثائق ومذكرات منشورة:

- Hyamson, Albert: The British Consulate in Jerusalem in Relation to - the Jews in Palestine. (London 1939 - 1941) 2 Vols, 1914.

- Sultan Abdul Hamit: Hatira Defteri, Sadelestiren ve Yayina Hazirlayan - (Ismet Bozdag) Tercuman Gazetesi 1974.
- مذكرات السُلطان عبد الحميد الثاني (من مجموعة الدكتور حسان حلاق).
- السُلطان عبد الحميد الثاني: خاطراتي السياسية(من مجموعة الدكتور حسان حلاق).
- Sultan Abdul Hamit Siyasi: Hatiratim, Hareket Yayinlari. (Istanbul) - 1974.
- مذكرات الدكتور حسين فخري الخالدي : رئيس بلدية القدس ١٩٣٤م.
- ملف وثائق فلسطين (جزء ١) ١٩٣٧-١٩٤٩م، مصر، بدون تاريخ.
- يوميات هرتزل، إعداد أنيس صايغ، (تعريب) هيلدا صايغ، بيروت.

ثالثاً: المصادر والمراجع العربية :

١. إبراهيم الأسود: الرحلة الإمبراطورية في الممالك العثمانية، بعبدا ١٨٩٨م.
٢. إحسان النمر: تاريخ جبل نابلس والبلقاء، دمشق، ١٩٧٥م.
٣. أحمد سوسه: العرب واليهود في التاريخ: حقائق تظهرها الكشفيات الآثارية، دمشق، العرب للإعلان والطباعة والنشر، ــ١٩م.
٤. أحمد طربين: فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار (١٨٩٧ـ ١٩٢٢م)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠م.

٥. أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٦م.
٦. ـــــ: موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين- المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٨٣م، مج ٣.
٧. أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٧٠م.
٨. أحمد عطية الله: القاموس السياسي، ط٣، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٨م.
٩. أحمد فؤاد متولي: مشكلة طابا بين الحاضر والماضي، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٩م.
١٠. أحمد نوري النعيمي: اليهود والدولة العثمانية، عمان، دار البشير، ١٩٩٦م.
١١. إسحق دويتشر: دراسات في المسألة اليهودية، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧١م.
١٢. أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، ط٢، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣م.
١٣. أسعد عبد الرحمن : المنظمة الصهيونية العالمية، ط٣ ، مؤسسة عبد الهادي للخدمات الإعلانية ، عمان ٢٠٠٥م.
١٤. ابن منظور:لسان العرب ج٣-طبعة جديدة معدلة.
١٥. إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث حتى ١٩٤٩م، بيروت، مؤسسة الدراسات، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٦م.
١٦. إلياس شوفاني: الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩م. بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨م.

١٧. إميل توما: جذور القضية الفلسطينية، القدس، (د.م) ١٩٧٦م.
١٨. أمين عبد الله محمود: مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٤م.
١٩. أندري كلو: سليمان القانوني: مثل من التمازج بين الهوية والحداثة، ترجمة البشير بن سلامة، بيروت، دار الجيل، ١٩٩١م.
٢٠. إيلي ليفي أبو عسل: يقظة العالم اليهودي، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٩٣٤م.
٢١. باروخ كرلنغ وديوئل مغدال: الفلسطينيون "صيرورة شعب"، ترجمة محمد حمزة غنايم، رام الله، مؤسسة الأيام، ٢٠٠١م.
٢٢. بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة يسر جابر، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٨م.
٢٣. بشارة خضر: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة منصور الثاني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م.
٢٤. ـــ: أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م.
٢٥. بشارة دوماني: إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس، بيروت، ١٩٩٨م.
٢٦. بيان نويهض الحوت: فلسطين "القضية، الشعب، الحضارة"، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (١٩١٧م)، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر ١٩٩١م.

٢٧. توفيق برو: العرب والترك في العهد الدستوري ١٩٠٨- ١٩١٤م، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦م.
٢٨. تيسير جبارة: تاريخ فلسطين، جدة، دار الشرق، ١٩٩٨م.
٢٩. تيسير موسى نافع: الإمبريالية والصهيونية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩م، ص٥٣- ٥٤.
٣٠. ج. هـ. جانسن: الصهيونية وإسرائيل وآسيا، ترجمة راشد حميد، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٢م.
٣١. جرانت وتمبرلي : أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩ـ ١٩٥٠م)، ترجمة، بهاء فهمي ومحمد علي أبو ريدة ولويس إسكندر، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٧م.
٣٢. جمال عبد الهادي: الدولة العثمانية، بيروت، دار الوفاء، ١٩٩٤م.
٣٣. جواد الحمد (وآخرون)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٥، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧م.
٣٤. جورج جبور: الاستعمار الاستيطاني، دمشق، منشورات مكتب الدعاية والإعلام في القيادة القومية، ١٩٧٥م.
٣٥. جورج سلامه: تاريخ الشرق الأوسط الحديث، حيفا، مكتبة الغفارين، ١٩٨٠م.
٣٦. جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، محمود الأمين. بغداد، ١٩٦٥م.

٣٧. حامد خليل: يافا مدينة المستعمرين ١٨٠٠– ١٩٠٠م، القدس، الجامعة العبرية، ١٩٨٩م.

٣٨. حامد ربيع: المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩م.

٣٩. حسن ريان: الأطماع الصهيونية في فلسطين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر- دراسة، المؤتمر الدولي الثالث لبلاد الشام.

٤٠. حسن فؤاد: المستوطنات اليهودية في الفكر الصهيوني، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م.

٤١. حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٩٢م.

٤٢. خالد زيادة: تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، بيروت، معهد الإنماء العربي ١٩٨٣م.

٤٣. ول ديورانت: قصة الحضارة. ترجمة: محمد بدران، القاهرة، جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية، ١٩٤٦م.

٤٤. رفيق شاكر النتشة: الاستعمار وفلسطين: إسرائيل مشروع استعماري، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨١م.

٤٥. ــــــ: السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، ١٩٩١م.

٤٦. زايد عبيد مصباح: الدبلوماسية، طرابلس، جامعة الفاتح، ١٩٩١م.

٤٧. زكريا سليمان بيومي: قراءة جديدة في تاريخ الدولة العثمانية.

٤٨. زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان. ط٢، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٧م.

٤٩. ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٦٠م.

٥٠. السلطان عبد الحميد: مذكراتي السياسية ١٨٩١- ١٩٠٨م، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

٥١. سمعان بطرس فرج اللّه: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط٢، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤م.

٥٢. سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، بيروت، ٢٠٠٣م.

٥٣. السيد ياسين وعلي هلال الدين: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، ١٩٧٥م.

٥٤. شمعون شان: بيت روتشيلد وأرض إسرائيل، القدس، الجامعة العبرية، ١٩٨٠م.

٥٥. صبحي المحمصاني: الأوضاع التشريعية في البلاد العربية، ط٣، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٥م.

٥٦. صبري جريس: تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ــ ١٩٤٨)، القدس، (د.م)، ١٩٨٧م.

٥٧. عادل منّاع: تاريخ فلسطين السياسي في أواخر العهد العثماني (١٧٠٠ــ ١٩١٨م). بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩م.

٥٨. عارف العارف: المفصل في تاريخ القدس، مصر، دار المعارف، ١٩٥١م.
٥٩. عارف العارف: المسيحية في القدس، القدس، ١٩٥١م.
٦٠. عبد الرؤوف سنو: المصالح الألمانية في فلسطين ١٨٤١ـ ١٩٠١م، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧م.
٦١. ـــــ: النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية (١٨٠٧ـ ١٨٨١م)، بيروت، دار بيسان، ١٩٨٨م.
٦٢. عبد الرحمن أبو عرفه: الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٩م.
٦٣. عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م.
٦٤. عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م، (أربعة أجزاء).
٦٥. عبد العزيز العمري: الفتوح الإسلامية عبر العصور، الرياض، دار إشبيلية، ١٩٩٧م.
٦٦. عبد العزيز عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤–١٩١٤م)، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م.
٦٧. ـــــ: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣م.
٦٨. عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣م.

٦٩. عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي والمغرب العربي- فلسطين- الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة -٧١ (الكويت، ١٩٨٣م).
٧٠. عبد الوهاب الكيالي: المقاومة العربية في فلسطين، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦م.
٧١. ـــــ: المطامع الصهيونية التوسعية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦م.
٧٢. ـــــ:موسوعة السياسة، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.
٧٣. عبد الوهاب المسيري: اليهود واليهودية والصهيونية، أقراص مدمجة ، ٢٠٠١م، القاهرة بيت العرب للتوثيق العصري والنظم.
٧٤. عطا محمد صالح زهره: أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي، بنغازي (ليبيا)، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ١٩٩٤م.
٧٥. علي حسون: العثمانيون والروس، جدة، المكتب الإسلامي، ١٩٨٢م.
٧٦. علي محافظه: العلاقات الألمانية الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ـ ١٩٤٥م، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١م.
٧٧. فايز صالح أبو جابر: التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة، عمان، دار البشير،١٩٨٩م.
٧٨. فيليب وفريد الخازن: مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان، ط٢، بيروت، دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣م.

٧٩. قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط٢، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٣م.
٨٠. كريك جورج: موجز تاريخ الشرق الأوسط، الناصرة، مطبعة فؤاد دانيال، ١٩٧٧م.
٨١. الكزاندر شولش: تحولات جذرية في فلسطين (١٨٥٦ـ ١٨٨٢) دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ترجمة كامل جميل العسلي، ط٢، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م.
٨٢. كوهين، وآخرون: الشرق العربي، ترجمة جبرا نقولا، عكا، دار الجليل للطباعة والنشر، ١٩٧٠م.
٨٣. لامنس اليسوعي (الأب) هنري: اليهود في فلسطين ومستعمراتهم، المشرق، مج٢، ١٨٩٩م.
٨٤. لسان العرب: ج٣، طبعة جديدة معدلة.
٨٥. مجدي حماد: النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة "إسرائيل وجنوب إفريقيا"، بيروت، ١٩٨١م.
٨٦. محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني: أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية وزوالها، ط٢، القاهرة، شركة فرج الله للمطبوعات، ١٩٥٤م.
٨٧. محمد حرب: السلطان عبد الحميد الثاني، دمشق، دار القلم، ١٩٩٠م.
٨٨. محمد عزة دروزة: مذكرات محمد عزة دروزة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

٨٩. محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، عمان، دار البيارق، ١٩٩٩م.
٩٠. محمد فايز سعيد: موقف الحكومات الألمانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٨٨٠ إلى ١٩٤٠م، عمان، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٣م.
٩١. محمد فريد بيك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان عباس، ط٥، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٦م.
٩٢. محمد قاسم وحسين حسني: تاريخ القرن التاسع عشر، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٠م.
٩٣. محمد كامل الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٧٦م.
٩٤. محمد مخزوم: أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦م.
٩٥. محمد مصطفى صفوت: مؤتمر برلين ١٨٧٨م وأثره في البلاد العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٧م.
٩٦. محمود الشناق: العلاقات بين العرب واليهود: ١٨٧٦- ١٩١٤م، حلحول، مطبعة بابل، ٢٠٠٥م.
٩٧. محيي الدين قاسم: التعاملات والمراسيم الدبلوماسية في الدولة العثمانية، بيروت، دار الاجتهاد، ١٩٩٩م.
٩٨. مصطفى خالدي وعمر فروخ: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، ط٢، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٠م.

٩٩. مصطفى مراد الدباغ: بلادنا فلسطين، بيروت، ١٩٦٥م، مج٢.

١٠٠. موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت).

١٠١. ناجي علوش: الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود، الكويت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤م.

١٠٢. نادية محمود مصطفى: أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، ١٩٦٨م.

١٠٣. نجيب عازوري: يقظة الأمّة العربية، ترجمة د. أحمد أبو ملحم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ــ ١٩م.

١٠٤. نجيب العقيقي: المستشرقون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٥م.

١٠٥. نجيب قهوجي: إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بيروت، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨م.

١٠٦. نظام عزت العباسي: فلسطين والبرنامج الصهيوني، اربد، قدسية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.

١٠٧. نظام محمود بركات: الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، بيروت، ١٩٨٨م.

١٠٨. نقولا الترك: الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، تحقيق ياسين سويد، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٠م.

١٠٩. هادي العلوي: قاموس الدولة والاقتصاد، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٧م.

١١٠. هنري لورنس: المملكة المستحيلة: فرنسا وتكوين العالم العربي، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٧م.
١١١. وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م.
١١٢. وجيه كوثراني: فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين "قراءة في وثائق الخارجية الفرنسية"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، فلسطين، عمان، الجامعة الأردنية، مجلد٣، ١٩٨٣م.
١١٣. ياسين وعلي الدين هلال: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٥م.
١١٤. يهشوبع بن آريه: القدس في القرن التاسع عشر، ترجمة، سليمان مصالحة، القدس، باد بن اتسفي، ١٩٩٠م.
١١٥. يوسف الشويري: القومية العربية، الأمّة والدولة في الوطن العربي: نظرة تاريخية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢م.
١١٦. يوسف علي الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٧هـ.

رابعاً: الرسائل العلمية:

١- بهجت صبري: لواء القدس تحت الحكم العثماني: ١٨٤٠ – ١٨٧٣م، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير منشورة.

٢- حسان علي حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية –١٨٩٧ – ١٩٠٩م، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م.

٣- خيرية قاسمية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ـ ١٩١٨م، بيروت، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣م.

٤- محمود شناق : العلاقات بين العرب واليهود في العهد العثماني ١٨٨٠-١٩١٤م، دار الشروق، ٢٠٠٤م.

خامساً: الدوريات:

- إبراهيم الدقاق: السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وانعكاساتها على قضية الإسكان الفلسطيني في الأراضي المحتلة. مجلة المستقبل العربي، ع ١٠٧، مج ١٠، ١٩٨٧- ١٩٨٨م.

- البرت حوراني: الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان، مجلة الاجتهاد، الأعداد ٤٥-٤٦ ، سنة ١١ بيروت، دار الاجتهاد، ٢٠٠٢م.

- سلوى العمد: "الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الاولى"، مجلة شؤون فلسطينية،١٩٨١م، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

- عبد الرؤوف سنو: "العلاقات الروسية العثمانية ١٦٨٧- ١٨٧٨م، روسيا وتاريخ تقسيم الدولة العثمانية"، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، ع (٧٥ ، ٧٦)، ١٩٨٤م.

- ـــــــ: "العلاقات الروسية العثمانية ١٦٨٧- ١٨٧٨م، مسألة البحر الأسود والأزمــة البلقانيــة ١٨٥٦- ١٨٧٨م، مجــلة تاريخ العــالم والعــرب، ٤ (٧٩/٨٠)، ١٩٨٥م.
- عبـد العزيـز عـوض: فلسطين في أواخـر العهـد العثماني، دراسـة اجتماعيـة اقتصادية. مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد الرابع.
- ـــــــ: متصرفية القـدس أواخـر العهـد العـثماني، مجلة شـؤون فلسطينية، بيروت، مجلد ٤، سنة ١٩٧١م.
- ـــــــ: هجرة اليهود إلى فلسطين وموقـف الدولة العثمانيـة منها (١٨٧٤ - ١٩١٤م)، مجلة كلية الآداب، جامعـة الـرياض، المملكـة العربيـة الـسعودية، المجلد الثالث.
- علي حسين خلف: "الأطماع الاسـتعمارية البريطانيـة في فلسطين"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٦٧، حزيران ١٩٧٧م.
- عـلي محافظـة: المـستعمرات الألمانيـة في فلـسطين، مجلة مجمع اللغـة العربيـة الأردني، عدد ٩-١٠، آب -كانون أول، ١٩٨٠م.
- محمد سليمان: قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود في أرض فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، بيروت عدد ٣٣، السنة الثالثة، ١٩٨١م.
- جريدة فلسطين عدد ١٥٧ تموز ١٩١٢م صفحة ٥٦ العارورة في يافا.
- جريدة المقطم بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٨٩٧م مقال بقلم أمين أرسلان بعنوان: "مملكة صهيون".

سادساً: المراجع الأجنبية

1. Ismail Adel: Documents Diplomatiqueset Consulaites. Vols. 1-35 (Beyrouth)
2. Anderson, M. S.: The Eastern Question, 1774-1923: a study in international relations. London: McGrow Hill,1966.
3. Ann, William: British And France In The Middle East And North Africa. London: McMillan Pub. 1961
4. Arendi, A: The Origins of Totalitarianism. New York. McGraw Hill. 1951.
5. Baumgart. Winfried: Vom Europaischen Konzert zum Volkerbund. Friedensschlusse und Friedenssicherung Vonwien bis Versailles. Darmstadt 1974.
6. Bentwich, Norman: England in Palestine. London, 1932.
7. Dubnour, S. M: History of the Jewish in Russia and Poland. London: ph'la, 1918.
8. Earle, E. M: Turkey The Great Powers and The Baghdad Railway. London: E.M. Earle. 1923.
9. Eliav, Mordechai: Britain and The Holly Land 1838-1914, Selected Documents from The British consulate in

Jerusalem, Yad Izhak Ben-Zvi press, Hebrew university, Jerusalem 1997. p. 30

10. Halpern. B: The Idea of the Jewish state. Harvard, 1951.
11. Herzl. T: The Jewish state: An Attempt at a Modern solution of the Jewish question. London: M. N, 1946.
12. Hopwood, Derek: The Russian Presence In Syria And Palestine: 1843-1914.London: Oxford . 1968.
13. Hourani, Albert Habib: Histoire des Peubles Arabes. Paris: Saris, 1993.
14. ____________________: Minorities In The Arab World. London: Oxford University Press,1947.
15. ____________________: Histoire De L' Empire Ottoman. Paris: Saris. 1993.
16. Hyamson, Albert : The British Consulate In Jerusalem In Relation To The Jews In Palestine: 1939-1941). London: Modesone Pub.
17. Kark, Ruth: American Conculate In The Holy Land: 1914-1932. North American , Ed. Jerusalem: Magnes Press, Herber UNI, Detroit: Wyne State UNI Press, 1994.
18. Karpat, Kemal H.: The Ottoman state and its place in world history. Leiden, E. J. Brill, 1974.

19. Kitto, John: The History Of Palestine From Past Challenge To The Present Time. Edinburgh: Adam And Charles Blak,1843.

20. lamy, E'ticnne: La France du levant, (Paris: 1900).

21. Lewin, Evans: The German Road To The East: an account of the Drang Nachosten and teutonic aims in the Near and Middle.. London: William Heinemann. 1916.

22. Ma'oz, Moshe: Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840- 1861: The Impact of the tanzimat on Politics and Society. London: Clarendon Press, 1988.

23. Mandel, Neville: Ottoman policy and restriction on Jewish settlement in Palestine (1881- 1908).

24. ____________________: Turk's, Arabs, and Jewish Immigration into Palestine (1882- 1914). London, Oxford, 1965

25. ____________________: Ottman Practice as Regards Jewish Sattlement in Palestine . London, Oxford 1966

26. Meyer. Anrold Oskar: Bismarcks Orientpolitik. Festrede beider Reichsgrundungsfeier der Georg- August- Universitat zu Gottingen am 18, jan 1925. Gottingen 1925

27. Parkes, James William: A History Of Jewish People. London: Weiden Feld And Nicolson,1964.

28. Parkes, James William: A History of Palestine from 135 A.D to Modern Times. London: victor Gollan C2 ltd, 1949.

29. Pierre, Randot: Western Europe And Mid-East. New York: American Else Voir Pub. Com.1972.

30. Raphact Mohler: A History Of Jewish Modern Jewery,1780-1815. London: Valentine Mitxhelland. Com. 1971.

31. Mantran Robert,: Histoire De L' Empire Ottoman. Paris: Fayard,1989.

32. Saab Hassan: The Arab Federal Lists Of The Ottoman Empire, Amsterdam: Djambatam. 1958.

33. Tibawi, A. L: Britain Interests In Palestine,1800-1901, A Study of Religious and Education Enterprise. London: McMillan Pub. 1961

34. Young G.: The Relations Of France And The Latin Church In Turkey. Vol. 110.

المحتويات



بريشة الفنانة : هائلة الوعري

هذا الكتاب

هـل يمكـن لعــاقل أن يتصـــور وفي هـــدأة الليـــل وقبيـــل انبـــلاج الفجـــر أن يتسلل قنصـل بريطاني بقاربه إلى بــاخرة أجنبيــة تحمـل يهوداً مهـــاجرين يرغبون في الهجرة والاستيطان في فلسـطين. ذلك القنصـل يحمـــل مئـــات مـن جـــوازات السفـــرالبريطانيـــة وتـــذاكـر مـــرور ومعـه مصوّر. وعـلى ظهـر البـــاخـرة سـواء قبـالة شواطئ حيفـــا أو يـــافا أو عكـــا. يغـــير الأسمـــاء والديـانة والوظيفة. ويسلم كل يهودي جوازاً جديـداً أو تذكـــرة مـــرور تسمـــح له بـــالدخول إلى فلسطين. ثم يشمـله بالعنـــاية والرعـــاية والحمـــاية ويســـاعده في الحصـول عـلى الأرض لبنـــاء المستوطنات.

وهـل يتصور إنســان في هـذه المعمورة أن أحـد نواب القنـاصل ويدعى بتروشيلي. هجـــر الدبلوماســيـــة والقنصلية ليصبح تاجر أراضٍ لصـالح اليهود والمستوطنـــات اليهوديـة والأمثلة كثيرة . وقد قدمت الباحثـــة نائلة الوعري في كتابها هذا. عشرات النماذج من أساليب غش وتلاعب واحتيال وابانت عن دور كل قنصـــل مـن هـــؤلاء القنـــاصل الأجـــانب الذيـــن خـــالـفوا القـــوانـــين والأعـــراف الدوليـــة الخاصة بالبعثات القنصلية ومارسوا عدائية بحق الشعب الفلسطيني.

هـــذا الكتـــاب وثيقة تاريخيـــة مهمـــة يضـــاف إلى عشـــرات الوثائق والمصـــادر والمراجـع التي أفادت منها البـــاحثة. وسوف يكون له مكانـــــة في الدراســـــات المتعلقـــة بفلسطين في عصرهـــا الحـديث والمعاصر.

أ. د. محمد عيسى صالحية



دار الشروق للنشر والتوزيع

المركز الرئيسي – عمان – الأردن / تلفون ٤٦١٨١٩٠ – ٤٦١٨١٩١ – ٤٦٢٤٣٢١

فاكس : ٤٦١٠٠٦٥ – ص . ب ٩٢٦٤٦٣ – عمان ١١١١٨ الأردن

فرع الجامعه الأردنية – تلفون : ٥٣٥٨٣٥٢

E-mail: shorokjo@nol.com.jo

www.shorok.com